

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الأحوال الاقتصادية في العراق
في خلافة أبي جعفر المنصور
(136-158هـ/754-775م)

إعداد الطالب
طلال مسلم حمود المجالي

إشراف:
الأستاذ الدكتور حسين فلاح الكساسبة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراة في التاريخ الإسلامي قسم التاريخ

جامعة مؤتة، 2009م

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله ....

وإلى والدتي العزيزة تقديراً لفضلها....

وإلى أخوتي الأكارم.........

وإلى زوجتي وأولادي الأعزاء ....

مع خالص محبتي وتقديري

طلال مسلم حمود المجالي

الشكر والتقدير

بعد الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور حسين الكساسبة لما بذله من جهد وما قدمه من إرشاد وتوجيه طوال فترة إعداد هذه الدراسة.

وجزيل الشكر والتقدير إلي أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة هذه الرسالة وتحملهم عناء تدقيقها وإلى جميع أستاذتي في جامعة مؤتة على ما أبدوه من ملاحظات ونصائح طوال فترة الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع المخلصين العاملين في مكتبة جامعة مؤتة على ما قدموه من دعم ومساعدة وأخص بالذكر عدنان المجالي وعبدالله المبيضين وكمال السحيمات.

كما أتقدم بالشكر إلى كل الذين مدوا لي يد العون والمساعدة في طباعة هذه الرسالة وتدقيقها وأخص بالذكر الدكتورة نعمات الطراونة والدكتور أحمد المجالي والأستاذ محمد الذنيبات فجزى الله الجميع خير الجزاء. وهو ولي التوفيق.

طلال مسلم حمود المجالي

فهرس المحتويات

ملخص

الأحوال الاقتصادية في العراق في خلافة أبي جعفر المنصور

(136-158هـ/754-775م)

طلال مسلم حمود المجالي

جامعة مؤتة 2009م

تناولت هذه الدراسة الأحوال الاقتصادية في العراق في عهد الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور المؤسس الحقيقي للدولة العباسية والذي يعد عهده بداية ازدهار الحياة الاقتصادية في الدولة العباسية بعد توقف النشاط الاقتصادي في نهاية العصر الأموي وبداية العصر العباسي نتيجة الاضطرابات السياسية وانتقال الخلافة إلى البيت العباسي، وقسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول ومقدمة وخاتمة، تناول الفصل الأول حياة الخليفة المنصور للتعرف على شخصيته وثقافته ودوره في تأسيس الدولة العباسية وخلافته وأهم الأحداث السياسية في عهده لما لها من أثر كبير في سياسته الإدارية للدولة التي تتسم بالشدة والحزم فأدت إلى انتعاش الحياة الاقتصادية.

وتناول الفصل الثاني الزراعة التي تعد المورد الرئيس للدولة العباسية مع التركيز على جغرافية العراق والأراضي الزراعية وأصنافها وملكية الأراضي والمشاريع الزراعية وكذلك أساليب الري التي تُظهر مدى اهتمام المنصور بالزراعة عن طريق حفر القنوات وإنشاء المصارف وصيانة ضفاف الأنهار لري الأراضي الزراعية التي تزرع فيها مختلف المحاصيل.

تضمن الفصل الثالث الصناعة التي كانت أحد الموارد الأساسية للدولة العباسية، والأيدي العاملة والتنظيم المهني وأنواع الصناعات في العراق في عهد الخليفة المنصور خاصة صناعة النسيج والصباغة والزجاج وصناعة الأسلحة العسكرية المختلفة المستخدمة في تسليح الجيش العباسي ثم استخدام وسيلة الخيش للتبريد الصناعي للبيوت في أيام الصيف.

أما الفصل الرابع فقد خصص للتجارة والنشاط التجاري في العراق بما في ذلك عوامل ازدهار التجارة في عهد المنصور والطرق التجارية (البرية والمائية) والسلع التجارية المتداولة في الأسواق.

وتناول الفصل الخامس والأخير السياسة المالية للدولة العباسية في عهد المنصور ومنها موارد بيت المال والنفقات المالية على مصالح الدولة والدواوين المالية والنظام النقدي والمكاييل والأوزان التي استخدمت في التعامل التجاري ثم الأسعار التي كانت سائدة في تلك الفترة.

Abstract

The Economical situations During Abu Ja’far al-Mansur's reign
(136-158H/754-775A.D)
Talal M. H. al-Majali
Mu'tah University 2009

This study aims to shed light on the economic condition in Iraq during the rule of Abu Ja'far al-Mansur, the second Abbasid caliph and the real founder of the Abbasid state. He was the patron of economic blooming and prosperity which was paused in the end of the Ummayads and the beginning of the Abbsids as a result of the political anarchy and the transfer of authority to the Abbasid dynasty.

This study is divided into five chapters. The first chapter handles the caliph al-Mansur's life in order to know his personality, culture and his role in establishing the Abbasid rule. This chapter also coveres the most important political events during al-Mansur reign, which impacted his policy and administration towards the economic life.

The second chapter deals with the agriculture in Iraq, which was considered the main economic resource for the Abbasid State. It includes the geography of Iraq, the types and the ownership of agricultural lands and agricultural projects. In addition to irrigation techniques which showed Mansur's interest in agriculture through digging and founding canals, and fixing them.

The third chapter examines the industry that was one of the main resources for the Abbasid economics. The chapter includes workers, professional regulation, and types of industry in Iraq during al-Mansur’s reign.

The fourth chapter deals with the trade in Iraq, especially the factors of trade prosperity and trade routers during al-Mansur's reign.

The final chapter focuses on the financial policy of the Abbasid State, including the resources of Bayt al-mal, the financial expenditures, the financial diwans and money that prevailed during that period

المقدمة:

تعد دراسة الأحوال الاقتصادية أحد الجوانب الأساسية في حياة المجتمع الإسلامي لما لها من أثر كبير في مسار الدول في مختلف الجوانب السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية. وكان عهد الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بداية تطور وازدهار الأحوال الاقتصادية بعد توقف النشاط الاقتصادي في نهاية العهد الأموي وبداية العصر العباسي نتيجة الاضطرابات السياسية والثورة العباسية وانتقال الخلافة إلى البيت العباسي.

تمكن الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور من إقرار الأمن والاهتمام بالنواحي الاقتصادية المتمثلة بالزراعة والصناعة والتجارة والسياسة المالية للدولة، فعم الرخاء في الدولة العباسية، وجاءت هذه الدراسة لتكشف الأحوال الاقتصادية في العراق في فترة عهده.

كان اهتمام المصادر في هذه الفترة منصباً على الأحداث السياسية والعسكرية وسير الخلفاء، ثم جاءت الدراسات الحديثة متأثرة بدراسة هذه الجوانب ولم تحظ الدراسات الاقتصادية الأهمية نفسها في العصر العباسي بشكل عام، ولم تتضمن الدراسات إلا بعض الإشارات إلى النواحي الاقتصادية، وانطلاقاً من هذا التوجه فقد كان اختيار الباحث لموضوع هذه الدراسة.

وواجه الباحث صعوبة في عدم توفر المصادر المتخصصة في دراسة الحياة الاقتصادية في الدولة العباسية، فقد كانت المعلومات قليلة ومبعثرة في مختلف المصادر التاريخية والجغرافية والفقهية والتراجم والأنساب وغيرها، علاوة على اختلاف الروايات في مختلف المصادر في وصف الأحوال الاقتصادية خاصة في تقدير النفقات في الأمور الخاصة والأجور والرواتب والعمران ومصاريف دار الخلافة. لذلك حاولت في هذه الدراسة اعتماد الطريقة العلمية الأكاديمية السليمة بقدر الإمكان متوخياً الصدق والدقة في ذكر المعلومات وتحليل الروايات المختلفة.

وتضمنت الدراسة خمسة فصول تناول الفصل الأول منها دراسة شخصية الخليفة المنصور ولادته ونشأته، وأسرته، وثقافته، ودوره في الدعوة العباسية،

وتوطيد أركان الدولة العباسية، وتوليه الخلافة، وأهم الأحداث السياسية في عهده، فجاء هذا الفصل ضرورة ملحة للدراسة للتعرف على شخصية المنصور لما لــه من أثر كبير في سياسته الإدارية للدولة التي تتسم بالشدة والحزم تجاه خصــومه السياسيين ورجال دولته والولاة والقضاء وغيرهم لتثبيت أركان الدولة العباســية فكان لهذه السياسة الأثر الكبير في انتعاش الحياة الاقتصادية في الدولة.

وعالج الفصل الثاني الزراعة أحد أركان الاقتصاد عند العباســيين ونالــت عنايتهم الكبيرة. واشتمل هذا الفصل على التعريف بجغرافية العراق ثم الأراضي الزراعية وأصنافها وكذلك ملكية الأراضي والمشاريع الزراعية وأساليب الــري التي تظهر مدى اهتمام الخليفة أبو جعفر المنصور بالري من خلال حفر الأنهــار والترع والقنوات لسقي الأرض الزراعية وصيانتها ومعالجة البثوق التي أضــرت الأرضي الزراعية. وإقامة السدود على الأنهار والقنــاطر والجســور واســتخدام الآلات الزراعية المختلفة. وكذلك أهم المحاصيل الزراعية التــي كانــت تنتجهــا الأراضي الزراعية في العراق.

وتناول الفصل الثالث الصناعة في العراق في خلافة المنصور التي كانــت أحد موارد الدولة الأساسية، فقد أدى وجود المواد الأولية في العراق إلى ظهــور أنواع مختلفة من الصناعات التي ساعدت على نشؤ الحرف والصناعات حيث قدم المشتغلين بها خدمات مختلفة للمجتمع العباســي بإنتــاجهم أنــواع عديــدة مــن الصناعات، وتضمن هذا الفصل أيضاً الأيدي العاملة والتنظــيم المهنــي وأنــواع الصناعات ومراكز تواجدها منها صناعة النسيج والصباغة والزجــاج والأســلحة والحديد والخشب والصابون، والتبريد الصناعي للبيوت في الصيف حيــث يعــد المنصور أول من استخدم وسيلة الخيش للتبريد في أيام الصيف.

واشتمل الفصل الرابع على التجارة والنشاط التجاري في العراق وعوامل ازدهارها والتي منها موقع العراق التجاري بين دول العالم، ووجــود عــدد مــن الأنهار وأهمها نهري دجلة والفرات واستخدامهما في نقل السلع التجاريــة بــين مختلف المدن العراقية والعالم الخارجي. وإتباع سياسة حرية التجارة بعدم وضــع قيود على السلع التجارية، وغيرها من العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة

وتطورها وزيادة النشاط التجاري. وتضمن هذا الفصل طرق المواصلات التجارية البرية والمائية التي استخدمت في نقل السلع التجارية بين مختلف المدن العراقيــة ودول العالم الخارجي. واشتمل أيضاً على المحطات التجارية الخاصة بمدينة بغداد عاصمة الدولة العباسية التي كانت من أهم المحطات التجارية في العــراق فــي خلافة المنصور، ثم مدينة الموصل والبصرة وغيرها من المدن العراقية الأخرى. وكذلك السلع التجارية المختلفة من المحاصيل الزراعية والمواد الصــناعية التــي يحتاجها أهالي العراق المتداولة في الأسواق التجارية التي تعد من مظــاهر تقــدم الحياة الاقتصادية، والمعاملات التجارية التي استخدمت في الشراء والبيع.

أما الفصل الخامس فكان عن السياسة المالية للدولة العباسية فــي خلافــة المنصور إلى جانب واردات الدولة المختلفة من الخــراج والجزيــة والصــدقات وعشور التجارة والمصادرات والتركات وغيرها. ثم نفقات الدولة الماليــة علــى مختلف مصالحها العسكرية والعمرانية والرواتب والعطايا والمنح وسياسته المالية في الاقتصاد في النفقات للمحافظة على الأموال. وتضمن هذا الفصــل الــدواوين المالية كديوان الخراج وديوان النفقات وديوان بيت المال بالإضافة إلــى النظــام النقدي الذي تعامل به التجار والناس في حياتهم اليومية في عمليات البيع والشراء خاصة الدنانير والدراهم، والمكاييل والأوزان التي استخدمت في التعامل التجاري.

ويرجو الباحث أن يكون أولى الموضوع العناية اللازمة وقــدم معلومــات مفيدة.

الفصل الأول
حياة أبي جعفر المنصور

1.1 مولده ونشأته:

هو عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس[1] بن عبدالمطلب[2] القرشي الهاشمي العباسي[3] كنيته أبو جعفر[4] لُقِّبَ في خلافته بالمنصور[5] فعرف منذ

([1]) ابن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن أبي هبيرة الليثي العصفري، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق مصطفى نجيب فواز وحكمت كشلي فواز، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت 1995م، ص270، سيشار إليه تالياً: خليفة بن خياط، تاريخ؛ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح، البلدان، تحقيق محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت 2002م، ص21، سيشار إليه تالياً: اليعقوبي، البلدان؛ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي ، تاريخ بغداد، 14ج، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت)، ج10، ص53، سيشار إليه تالياً: الخطيب البغدادي، تاريخ؛ ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ، المنتظم في تاريخ الرسل والملوك، 18ج، تحقيق محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت 1992م، ج7، ص334، سيشار إليه تالياً: ابن الجوزي، المنتظم؛ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، سير أعلام النبلاء، 24ج، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت 1982م، ج7، ص83، سيشار إليه تالياً: الذهبي، سير؛ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك ، الوافي بالوفيات، 10ج، باعتناء دوروتيا كرافولكسي،ط2، دار فرانز شتيانز، أشتوتفارت 1991م، ج17، ص343، سيشار إليه تالياً: الصفدي، الوافي؛ ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي، البداية والنهاية، 14ج، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرون، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت 1987م، ج9، ص123، سيشار إليه تالياً: ابن كثير، البداية؛ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ، تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم الرفاعي ومحمد العثماني، دار الأرقم بن الأرقم ودار القلم، بيروت (د.ت)، ص207، سيشار إليه تالياً: السيوطي، تاريخ.

([2]) اليعقوبي، البلدان، ص21؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص53؛ الصفدي، الوافي، ج17، ص434.

([3]) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد عثمان ، تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت 1991م، حوادث (141-160هـ)، ص465، سيشار إليه تالياً: الذهبي، تاريخ.

([4]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص270؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص53؛ الذهبي، سير، ج7، ص83؛ الصفدي، الوافي، ج17، ص434.

([5]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص53؛ الصفدي، الوافي، ج17، ص434.

ذلك اليوم بأبي جعفر المنصور في التاريخ الإسلامي. وأمه أم ولد[1] اسمها سلامة البربرية[2].

ولد أبو جعفر المنصور في الحميمة[3] بأرض الشام[4]، وقد اختلف المؤرخون القدامى والمحدثين في سنة ولادته، كما اختلفوا في شهر ولادته أيضاً. فهناك رواية تقول إن ولادته كانت سنة 90هـ/709م، وهذه الرواية مستخلصة من ذكر سنة وفاته ومقدار عمره حيث تذكر إن المنصور توفي سنة 158هـ/775م وعمره 68 سنة[5] وفي رواية ثانية إن مولده كان سنة 93هـ/712م بناء على مقدار عمره عند سنة وفاته كذلك[6] وتجعله رواية ثالثة سنة 94هـ/713م[7]

---

(1) خليفة بن خياط، تاريخ، ص270.

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص54؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص334؛ الذهبي، تاريخ (حوادث 141 - 160هـ)، ص465، السيوطي، تاريخ، 207.

(3) الحميمية: قرية من كور دمشق من أعمال البلقاء، تقع الآن في محافظة العقبة من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، أقطعها عبدالملك بن مروان لعلي بن عبدالله بن العباس وكان يسكنها. وكان الإمام إبراهيم مختفياً فيها خلال خلافة مروان بن محمد آخر خلفاء بن أمية. الحميري، محمد بن عبدالمنعم ، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت 1980، ص199، سيشار إليه تالياً: الحميري، الروض.

(4) خليفة بن خياط، تاريخ، ص282؛ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ، تاريخ الرسل والملوك، 10ج، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت (د.ت)، ج8، ص62، سيشار إليه تالياً: الطبري، تاريخ؛ الأزدي، أبو زكريا يزيد بن محمد ، تاريخ، 2ج، تحقيق أحمد عبدالله محمود، دار الكتب العلمية، بيروت 2006م، ج1، ص444، سيشار إليه تالياً: الأزدي، تاريخ؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص124.

(5) ابن حبيب، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي، المحبر، تحقيق إيلزه ليختن ستيتر، دار الآفاق الحديثة، بيروت (د.ت)، ص34، سيشار إليه تالياً: ابن حبيب البغدادي، المحبر؛ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح، تاريخ اليعقوبي، 2 ج، دار صادر، بيروت (د.ت)، ج2، ص389، سيشار إليه تالياً: اليعقوبي، تاريخ؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص61.

(6) الطبري، تاريخ، ج8، ص61.

(7) الطبري، تاريخ، ج8، ص61؛ الأزدي، تاريخ، ج2، ص444.

والرواية الرابعة بأن مولده كان سنة 95هـ/714م[1]، وهي الرواية الأرجح التي تنص صراحة على أن مولده كان في هذه السنة، أما الروايات الأخرى فهي لم تنص على سنة مولده لكنها تشير إلى سنة وفاته وعمره آنذاك.

أما شهر ولادته فقد ورد في المصادر روايتان الأولى تذكر ولادته كانت في شهر صفر سنة 95هـ/714م[2] والرواية الثانية تقول في شهر ذي الحجة سنة 95هـ/714م[3] ويمكن ترجيح الرواية الثانية التي تذكر بأن مولد أبي جعفر المنصور كان في ذي الحجة سنة 95هـ/714م يؤيد ذلك ما ورد عن المنصور في قوله لابنه المهدي حينما أراد الذهاب إلى الحج سنة 158هـ/775م: "إني ولدت في ذي الحجة ووليت في ذي الحجة وقد هجس في نفسي أن أموت في ذي الحجة"[4].

([1]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص282؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص61؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص54؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص334؛ الذهبي، سير، ج7، ص83؛ الكتبي، محمد بن شاكر ، فوات الوفيات، 5ج، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت، ج2، ص216، سيشار إليه تالياً الكتبي، فوات؛ السيوطي، تاريخ، ص207.

([2]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص53؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص124.

([3]) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، المعارف، دار الكتب العلمية، بيروت 1987م، ص212، سيشار إليه تالياً: ابن قتيبة، المعارف؛ المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي ، مروج الذهب ومعادن الجوهر، 4 ج، تحقيق قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم، بيروت 1989م، ج3، ص288، سيشار إليه تالياً: المسعودي، مروج؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص334.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص105؛ المسعودي، مروج، ج3، ص288؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص203؛ ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر، تاريخ ابن الوردي، 2 ج، ط2، المطبعة الحيدرية، النجف 1969م، ج1، ص270، سيشار إليه تالياً: ابن الوردي، تاريخ؛ ابن خلدون، عبدالرحمن، تاريخ ابن خلدون، المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، 8ج، دار الكتب العلمية، بيروت 1992م، ج3، ص250، سيشار إليه تالياً: ابن خلدون، العبر.

نشأ أبو جعفر في قرية الحميمة التي نزلها جده علي بن عبدالله بن العباس أيام الخليفة الوليد بن عبدالملك (86-96هـ/705-715م)، وبقي فيها حتى تجمع له الأولاد والأهل إلى سقوط حكم بني أمية فقال اليعقوبي: "نزل علي بن عبدالله الحميمة فلم يزل بها حتى ولد أولاداً وصار له الأهل والعيال، وولد له نيف وعشرون ذكراً، مات عامتهم في حياته، ولم يزل ولده بالحميمة حتى أذهب الله سلطان بني أمية"[1]، وأخذ شأن هذه القرية يزداد أهمية؛ حيث أصبحت مركزاً للدعوة العباسية واتجهت إليها الأنظار[2].

تربى أبو جعفر في كنف أسرة بني العباس الكبيرة واكتسب منذ صغره بعض عادات أهله حيث كانوا أهل دين وورع وتقوى فوصفهم ابن سعد بقوله: "لقد أفضت الخلافة إليهم (العباسيين) وما في الأرض أحد أكثر قارئاً للقرآن، ولا أفضل عابداً وناسكاً منهم بالحميمة"[3]، نشأ أبو جعفر في هذا الوسط الديني، فحفظ القرآن والكثير من شعر العرب فكان فصيحاً بليغ اللسان[4].

وصف أبو جعفر المنصور بأنه كان أسمر اللون، طويلاً نحيفاً، خفيف العارضين[5] رحب الجبهة، خفيف اللحية، أقنى الأنف، وكانت عيناه لسانان ناطقان، تخالطه أبهة الملك، وتقبله القلوب، وتتبعه العيون، يعرف الشرف في

([1]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص290.

([2]) فوزي، فاروق عمر ، طبيعة الدعوة العباسية، دار الإرشاد، بيـــروت 1970م، ص116؛ سيشار له تالياً، فوزي، طبيعة.

([3]) ابن سعد، محمد ، الطبقات الكبرى، 9ج، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلميـــة، بيروت 1990م، ص240. سيشار إليه تالياً: ابن سعد، الطبقـــات؛ الـــذهبي، ســـير، ج5، ص42.

([4]) ابن دحية، عمر بن الحسن بن علي الكلبي، النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، تحقيـــق مديحة الشرقاوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة 2001م، ص33، سيشار إليه تاليـــاً: ابـــن دحيه، النبراس.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص62؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص335؛ الذهبي، سير، ج7، ص83؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص270.

مواضعه، والعفو في صورته، واللب في مشيته[1] وكان فحل بني العباس هيبة وشجاعة ورأياً وحزماً، وتاركاً للهو واللعب، وكامل العقل، وحسن المشاركة في الفقه والأدب والعلم[2]. وقد روي عن نوبخت المجوسي قوله في وصف أبي جعفر المنصور وهو شاب: "ورأيت من هيبته ما لم أراه لأحد"[3]. وكان يقال للمنصور "عبدالله الطويل"[4] ولقب في صغره "بمدرك التراب"[5] أي كثير الإدراك. ويقال له له أيضاً "مقلاص" وقد ورد هذا على لسان أبي جعفر حيث قال: "لقد سميت مقلاصاً، وأنا صبي ثم انقطعت عني"[6]. ولقب بذلك تشبيهاً بالمقلاص من الإبل وهي الناقة التي تسمن في الصيف وتهزل في الشتاء[7] ولقب "أبو الدوانيق"[8] وذلك لتدقيقه على العمال ومحاسبتهم[9].

([1]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص54؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص335، 336؛ الذهبي، سير، ج7، ص83.

([2]) الذهبي، سير، ج7، ص7، ص83.

([3]) التنوخي، القاضي أبي علي المحسن بن علي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، 8ج، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت1973م سيشار إليه تالياً التنوخي، نشوار؛ الذهبي، تاريخ، (حوادث 141-161هـ)، ص467؛ الذهبي، سير، ج7، ص88.

([4]) البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق سهيل زكار وآخرون، دار الفكر، بيروت 1996م، ج4، ص243، سيشار إليه تالياً: البلاذري، أنساب؛ الصفدي، الوافي، ج7، ص334.

([5]) الصفدي، الوافي، ج17، ص434؛ حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، 2 ج، دار صادر، بيروت (د.ت)، ج2، ص324، سيشار إليه تالياً: الديار بكري، تاريخ.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص615؛ عز الدين أبي الحسن بن محمد الجزري الشيباني ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 11ج، تحقيق محمد يوسف الدقاق، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت 2002م، ج5، ص199، سيشار إليه تالياً: ابن الأثير، الكامل.

([7]) ابن الأبار، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي، الحلة السيراء، 2ج، تحقيق حسين مؤنس، ط2، دار المعارف، القاهرة 1985م، ج1، ص33، سيشار إليه تالياً: ابن الأيار، الحلة.

([8]) الطبري، تاريخ، ج7، ص619؛ الذهبي، سير، ج7، ص83؛ الدياربكري، تاريخ، ج2، ص324.

([9]) الذهبي، سير، ج7، ص83؛ ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ص163 سيشار إليه تالياً: ابن الطقطقي، الفخري؛ الدياربكري، تاريخ، ج2، ص324.

2.1 أسرته:

تنسب الأسرة العباسية إلى جدها الأكبر العباس بن عبدالمطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم، والذي ولد قبل التاريخ الهجري، ونشأ في مكة سيداً من سادات قريش، سديد الرأي وواسع الإدراك، واشتهر بعطفه على الفقراء وعتق العبيد، وكانت له سقاية الحج وعمارة المسجد في الجاهلية، وأسلم قبل الهجرة وكتم إسلامه، وأقام بمكة حين هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، وكان يكتب للرسول صلى الله عليه وسلم بأخبار المشركين ويبدي رأيه فيما يجب تدبيره في خدمة الإسلام، ثم هاجر إلى المدينة وشهد وقعة حنين فكان ممن ثبت مع الرسول صلى الله عليه وسلم حين انهزم الناس، وشهد فتح مكة ودخلها مع الفاتحين، وأشار على الرسول صلى الله عليه وسلم في تقريب بعض الشخصيات من المسلمين، وكان إذا مر بعمر بن الخطاب في خلافته ترجل عمر إجلالاً له، وكذلك كان عثمان بن عفان معه خلال خلافته، وعاش تسعين عاماً، وتوفي بالمدينة[1] سنة 33هـ/653م[2]، وله تسعة أولاد من الذكور وفي مقدمتهم عبدالله عبدالله بن عباس[3].

ولد عبدالله بن العباس قبل الهجرة عام 619م ولازم الرسول صلى الله عليه وسلم منذ صغره فأحبه النبي ورعاه وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وتعلم منه الشيء الكثير، وعاش بعد ذلك في عهد أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان سيداً في مجتمعه، ثم شهد موقعتي الجمل وصفين وقاتل مع الخليفة علي بن أبي طالب، ثم اعتزل الحياة السياسية قبل وفاة الخليفة علي بن أبي طالب، وعاد إلى المدينة يجلس مع الناس ويروي الأحاديث عن النبي عليه السلام

([1]) ابن سعد، الطبقات، ج4، ص3-24؛ البلاذري، أنساب، ج4، ص7-30؛ خير الدين الزركلي، الأعلام، ط8، دار العلم للملايين، بيروت 1989م، ج3، ص262، سيشار إليه تالياً: الزركلي، الأعلام.

([2]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص98.

([3]) البلاذري، أنساب، ج4، ص31؛ الزركلي، الأعلام، ج3، ص262.

ويفسر معاني القرآن الكريم[1] حتى وفاته سنة 68هـ/687م وقيل سنة 69هـ/688م في مدينة الطائف[2]. وله من الأولاد ستة منهم علي بن عبدالله جد الخليفة المنصور الذي عرف بالسجاد لتقواه وكثرة صلاته. وكان مولده سنة 40هـ/660م ليلة مقتل الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسماه أبوه علياً وهو أصغر إخوته، ونشأ في المدينة، وكان وجيهاً تقياً بليغاً في خطبه وأحاديثه، ولم يشترك في الفتن والاضطرابات التي حدثت في العهد الأموي فقدر بني أمية موقفه ومنحوه ومن معه الأموال والعطايا، وفتحوا لهم أبواب مجالسهم في دمشق، وكان على صلة حسنة بالخليفة عبدالملك بن مروان، وبعد تولي الوليد بن عبدالملك الخلافة تزوج إحدى نساء عبدالملك وهي "لبابة بنت عبدالله بن جعفر بن أبي طالب" فاعتبر الوليد ذلك إهانة له على اعتبار أنها أمه وغضب عليه وجلده ووبخه ونفاه من الشام، فكان لهذه الحادثة أثر في نفوس بني العباس فخرج علي بن عبدالله عن نطاق هدوئه واتزانه وصار يدعو الناس إلى الثورة على بني أمية وأن الخلافة ستؤول إلى بني العباس فأمر الخليفة الوليد بن عبدالملك بجلده مرة أخرى والتشهير به ثم أعيد إلى قرية الحميمة التي جمعت فيها أسرة بني العباس وأصبحوا عشيرة كبيرة بلغوا عدة مئات من رجال ونساء وأطفال، وولد لعلي بن عبدالله اثنان وعشرون من الأبناء غير البنات، ومنهم محمد والد أبي جعفر المنصور[3] وتوفي علي بن عبدالله سنة 118هـ/736م[4].

وكان محمد بن علي[5] والد أبي جعفر المنصور أكبر إخوته. وأمه عباسية وهي "الغالية بنت عبيدالله بن العباس" ونشأ محمد في كنف أبيه ورعايته، وأخذ عنه العلم، وكان وجيهاً سيداً في قومه، ملازماً لوالده في أعماله وفي مجالس

([1]) البلاذري، أنساب، ج4، ص39-73؛ الزركلي، الأعلام، ج4، ص95.

([2]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص165، 166؛ البلاذري، أنساب، ج4، ص71.

([3]) البلاذري، أنساب، ج4، ص93-105.

([4]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص226.

([5]) انظر حياته، البلاذري، أنساب، ج4، ص107-115؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص244.

خلفاء بني أمية، ووصف بالتقوى والحكمة والكرم والبذل، وتزوج في العشرين من عمره من جارية بربرية تدعى "سلمى" فأنجبت له ابنه الأكبر "إبراهيم" ثم "موسى"، ثم تزوج من جارية بربرية أخرى تدعى "سلامة"، فولدت له "عبدالله" أبو جعفر المنصور، ثم تزوج من زوجة من بني الحارث تدعى "ريطة الحارثية" من بني عبد المدان وهم من أشراف الأسر اليمانية، فولدت له "عبدالله" أبو العباس[1] الخليفة العباسي الأول، وعرف بابن الحارثية تميزاً له عن أخيه أبي جعفر المنصور، والولد الخامس لمحمد "يحيى" وأمه هاشمية من ولد نوفل بن عبدالمطلب، والولد السادس "العباس" وهو أصغر إخوته[2].

ومن أولاد المنصور محمد المهدي[3] وهو ولي عهده، ثم جعفر الأكبر الذي توفي في حياة أبيه بمدينة بغداد سنة 150هـ/767م[4]، وولاه المنصور إمارة الموصل[5]، وأمهما أروى بنت منصور بن عبدالله بن يزيد بن شمر الحميرية، وكانت تكنى أم موسى، وكان المنصور شرط لها ألا يتزوج عليها، وكتبت عليه بذلك كتابا وأشهدت عليه شهودا فبقي عليها عشر سنين في خلافته، وكان يكتب إلى الفقهاء يفتوه برخصة الزواج ولم يأته فتوى، فلما ماتت وجاء الخبر إليه أهديت إليه في تلك الليلة مائة بكر[6].

([1]) انظر عن حياته: البلاذري، أنساب، ج4، ص237-242؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص470، 471؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص46، 47؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص352؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص151، 152.

([2]) البلاذري، أنساب، ج4، ص157.

([3]) انظر عن حياته: البلاذري، أنساب، ج4، ص369؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص205؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص271؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص179.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص32؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج7، ص149؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص267.

([5]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج7، ص149؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص151؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص246.

([6]) الطبري، تاريخ، ج8، ص86، 87؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص336.

ومن أولاد المنصور صالح المسكين وأمه رومية، ثم سليمان وعيسى ويعقوب وأمهم فاطمة بنت محمد من ولد طلحة بن عبيدالله، ثم ابنته الغالية وأمها من ولد خالد بن أسيد من بني أمية، ثم جعفر الأصغر من أم ولد كردية، ثم القاسم من أم ولد أيضاَ[1].

اهتم المنصور بأهل بيته فكان يأمرهم بحسن الهيئة وإظهار النعمة والزينة في الملبس والإكثار من الطيب وأن رأى أحداً منهم قد أخل بذلك قال: "يا فلان ما أرى وبيص (اللمعان) الغالية في لحيتك، وإني لأراها تلمع في لحية فلان"[2].

3.1 ثقافته:

ورث أبو جعفر المنصور من أهله الدين والورع والتقوى، حيث نشأ في هذا الوسط الديني وتعلم قراءة القرآن والكتابة في أول حياته وسمع بعضاً من قصص العرب وأشعارهم وحكمهم وخطبهم، فنمت ذاكراته واتسعت مداركه وهو لا يزال صغيراً وكان نشيط الحركة حاد الذكاء سريع الفهم، ميالاً إلى طلب العلم، فتعلم النحو والتاريخ، وروى الحديث وتفقه في الدين وحفظ القرآن والكثير من شعر العرب وخطبهم فكان فصيحاً بليغ اللسان[3].

كان المنصور قبل خلافته يتجول في البلدان ويخالط الناس، ويصاحب العلماء ويجلس في حلقات الذكر والحديث[4] وقد أثر ذلك في اتساع ثقافته ومعارفه، ويذكر الطبري بأن المنصور كان راجح العقل ومما يدل على ذلك قوله الذي يردده كثيراً "من فعل بغير تدبير لم يعدم من الناس هازئاً"[5]. وقال عنه الماوردي

([1]) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص336؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص131، 132.

([2]) الطبري، تاريخ، ج8، ص99.

([3]) ابن دحية، النبراس، ص29؛ الديار بكري، تاريخ، ج2، ص324.

([4]) المقدسي، أبو زيد أحمد بن سهل البلخي، البدء والتاريخ، 6ج، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة القاهرة (د.ت)، ج6، ص90، سيشار إليه تالياً: المقدسي، البدء؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص339؛ الصفدي، الوافي، ج17، ص343.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص88.

"كان أبو جعفر المنصور كثير العلم شديد الاعتقاد في الدين، وكان قد صحب عمرو بن عبيد قبل توليه الخلافة، وأخذ عنه العلم والدين، وكان أحرص الناس على الاستكثار منه في حال الخلافة وله معه آثار معروفة وأخبار مشهورة"(1).

وصف ابن الطقطقي المنصور بقوله: "وكان المنصور من عظماء الملوك وحزمائهم وعقلائهم وعلمائهم وذوي الآراء الصائبة منهم، وقوراً شديد الوقار حسن الخلق في الخلوة"(2).

وقال ابن كثير: "وكان المنصور في شبيبته يطلب العلم من مضانه والحديث والفقه فنال جانباً جيداً وظرفاً صالحاً"(3). وقال الذهبي "كان المنصور كامل العقل، جيد المشاركة في العلم والأدب فقيه النفس"(4). ووصفه السيوطي بأنه: "أعلم الناس بالحديث والأنساب مشهوراً بطلبه"(5). وروى المنصور الحديث عن أبيه وعن جده جده وعن عبدالله بن العباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه ابنه المهدي(6). وذكر المقدسي بأن أبا جعفر "كتب الحديث وحدث في المساجد"(7).

وكان المنصور يجلس لدى قراء القرآن يسمع منهم ويعلق على كل آية ومن القراء الهيثم القارئ البصري وأبي نصر القرشي وغيرهم، فقرأ أبو نصر القرشي عند المنصور قوله تعالى: **[**ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط...**]**(8) فقال المنصور "ما أحسن ما أدبنا ربنا"(9).

---

(1) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، نصيحة الملوك، تحقيق محمد جاسم الحديثي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1986م، ص136، سيشار إليه تالياً: الماوردي، نصيحة الملوك.

(2) ابن الطقطقي، الفخري، ص159.

(3) ابن كثير، البداية، ج10، ص129.

(4) الذهبي، تاريخ، حوادث (141 – 160هـ)، ص466؛ الذهبي، سير، ج7، ص83.

(5) السيوطي، تاريخ، ص214.

(6) الصفدي، الوافي، ج17، ص434؛ السيوطي، تاريخ، ص215.

(7) المقدسي، البدء، ج6، ص90.

(8) الإسراء، الآية29.

(9) الطبري، تاريخ، ج8، ص89.

وهكذا فإن المنصور كان واسع الثقافة بصيراً في مختلف الفنون فعرف بالفصاحة والبلاغة فقد وصف بأنه كان "فصيحاً بليغاً مفوهاً"[1] ويتمتع بسرعة البديهة بالرد في القول حيث يذكر الطبري في رواية "لم يكن أحدٌ من بني العباس يتكلم فيبلغ حاجته من البديهة غير أبي جعفر وداود بن علي والعباس بن محمد"[2] فكان من أبلغ الناس في الكلام وسرعة البديهة، وتميز بالخطابة فأعانته على توطيد ملكه فخطب في سنة 140هـ/757م فقال: "أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده، وأنا خازنه على فيئه أعمل بمشيئته، وأقسمه بإرادته، وأعطيه بإذنه، فقد جعلني الله عليه قفلاً، إذا شاء أن يفتحني لأعطياتكم وقسم فيئكم وأرزاقكم فتحني وإذا شاء أن يقفلني أقفلني، فارغبوا إلى الله أيها الناس وسلوه في هذا اليوم الشريف الذي وهب لكم فيه من فضله ما أعلمكم به في كتابه، إذ يقول تبارك وتعالى: [اليوم أكملتُ لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً][3] أن يوفقني للصواب ويسددني للرشاد، ويلهمني الرأفة بكم والإحسان إليكم ويفتحني لأعطياتكم وقسم أرزاقكم بالعدل عليكم إنه سميع قريب"[4].

وكانت سرعة البديهة والبلاغة في القول قد مكنت المنصور من تجاوز المواقف الحرجة ومنها أنه خطب مرة فقال: "الحمد لله أحمده وأستعينه، وأومن به وأتوكل عليه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، فقام رجل فقال: يا أمير المؤمنين أذكرك من أنت في ذكره، فقال: مرحباً مرحباً، لقد ذكرت جليلاً وخوفت عظيماً وأعوذ بالله أن أكون ممن إذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم والموعظة

---

(1) الذهبي، تاريخ، حوادث (141–160هـ)، ص466؛ الذهبي، سير، ج7، ص83.

(2) الطبري، تاريخ، ج8، ص89.

(3) المائدة، الآية3.

(4) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، عيون الأخبار، 4 ج، تحقيق يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م، ج2، ص274، سيشار إليه تالياً: ابن قتيبة، عيون؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص89، 90؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص220؛ السيوطي، تاريخ، ص210.

منا بدت ومن عندنا خرجت وأنت يا قائلها فأحلف بالله ما الله أردت بها، وإنما أردت أن يقال قام فقال فعوقب فصبر فأهون بها من قائلها واهتبلها من الله ويلك إني قد غفرتها، وإياكم معشر الناس وأمثالها، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فعاد إلى خطبته فكأنما يقرؤها من قرطاس"[1].

وتظهر رجاحة عقل أبي جعفر المنصور وحكمته في أقواله وحكمه الكثيرة ومنها قوله: "من فعل بغير تدبير، وقال عن غير تقدير لم يعدم من الناس هازئاً"[2] وقوله: "الملوك تحتمل كل شيء من أصحابها إلاّ ثلاثاً: إفشاء السر والتعرض للحرمة والقدح في الملك"[3] وقوله: " الخليفة لا يصلحه إلا التقوى والسلطان لا يصلحه إلا الطاعة، والرعية لا يصلحها إلا العدل، وأولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة، وأنقص الناس عقلاً من ظلم من هو دونه"[4]. وقوله: "عقوبة الحلماء التعريض، وعقوبة السفهاء التصريح"[5]. ومن أقواله أيضاً: "إذا مدّ عدوك إليك يده فاقطعها إن أمكنك، وإلا فقبلها"[6]، ووصفه الجاحظ (ت255هـ/868م) فقال: "كان "كان داهياً مصيباً في رأيه سديداً مقدماً في علم الكلام"[7].

وكانت رجاحة عقل المنصور وتدينه تقوده إلى التخفيف من حدة عصبيته فكان العقل يتغلب على العاطفة عنده، فقيل إنه دخل يوماً على الناس في القصر فقام

([1]) ابن قتيبة، عيون، ج2، ص363؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج1، ص55، 56؛ الذهبي، سير، ج7، ص84، 85؛ السيوطي، تاريخ، ص210.

([2]) الطبري، تاريخ، ج8، ص88.

([3]) المصدر نفسه، ج8، ص88.

([4]) الجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس، الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ط2، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1980م، ص126، سيشار إليه تالياً: الجهشياري، الوزراء؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص56؛ الذهبي، تاريخ، حوادث (141–160هـ)، ص468؛ السيوطي، تاريخ، ص210، 211.

([5]) ابن قتيبة، عيون، ج1، ص399؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص89.

([6]) السيوطي، تاريخ، ص214.

([7]) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، 4 ج، تحقيقك عبدالسلام هارون، ط4، مكتبة الجاحظ، بيروت (د.ت)، ج3، ص367، سيشار إليه تالياً: الجاحظ، البيان.

الناس إلا فرج بن فضالة (ت177هــ/793م) فقال له وقد غضب عليه: لِمَ لَمْ تقم؟ فقال: خفت أن يسألني الله عن ذلك، ويسألك لم رضيت بذلك، وقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم القيام للناس، قال: فبكى المنصور وقربه وقضى حوائجه"[1] وفي رواية أخرى أنه أمر يوماً بإحضار رجل مسيء وأراد معاقبته فقال الرجل: "يا أمير المؤمنين الانتقام عدل والتجاوز فضل، ونحن نعيذ أمير المؤمنين بالله أن يرضى لنفسه بأوكس النصيبين دون أن يبلغ أرفع الدرجتين فعفا عنه"[2].

واهتم المنصور بالشعر والشعراء فكان حافظاً لأشعار العرب ويظهر ذلك في معظم أحاديثه وعند كل قضية تشغل باله أو ترعى انتباهه، وله مع الشعراء أخبار كثيرة مما يشير إلى حسن ذوقه في هذا الفن وفهمه ونقده ومعرفته القول الضعيف من القول الحسن، وفي رواية "أن المنصور كان يسير إلى مكة فعرض له رجل على ناقة حمراء وعليه جبة خز وعمامة عدنية وفي يده سوط يكاد يمس الأرض فسأله عن نسبه وبلاده وبادية قومه وعن ولاة الصدقة فأحسن الجواب فأعجبه ما رأى منه فطلب منه أن ينشده شعراً لأوس بن حجر[3] وغيره من الشعراء من بني بني عمرو بن تميم وحدثه حتى أتى على شعر الطريف بن تميم العنبري[4] فقال شعراً له:

إن قناتي لنبعٌ لا يويّسُها غمزُ الثُقاف ولا دُهنٌ ولا نارٌ

([1]) ابن كثير، البداية، ج10، ص176.

([2]) السيوطي، تاريخ، ص211.

([3]) أوس بن حجر بن عتاب بن عبد الله بن عدي بن نمير بن أسيد بن عمرو بن تميم، وهو من شعراء الجاهلية، انظر: الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، 2ج، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة (د.ت)، ج1، ص97، سيشار له تالياً: الجمحي، طبقات فحول الشعراء؛ الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد، الأغاني، 25 ج، تحقيق نخبة من الأدباء، ط6، الدار التونسية للنشر، تونس 1983م، ج11، ص64، سيشار إليه تالياً: الأصفهاني، الأغاني.

([4]) طريف بن تميم العنبري من شعراء العرب وكان يقول الشعر في سوق عكاظ. ابن عبدربه، أحمد أحمد بن محمد، العقد الفريد،7 ج، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1989م، ج5، ص179، 180، سيشار إليه تالياً: ابن عبدربه، العقد.

متى أجرُ خائفاً تأمن مسارحه　　　　وإن أخف آمناً تقلق به الدارُ

إن الأمورَ إذا أوردتها صدرت　　　　إن الأمورَ لها وردٌ وإصدارُ

فقال له أبو جعفر: ويحك وما كان طريف فيكم حيث قال هذا الشعر؟ قال كان أثقل العرب على عدوة وطأة وأدركهم بثأر... وأقراهم لضيفه وأحوطهم من وراء جاره... فقال أبو جعفر يا أخا بني تميم لقد أحسنت إذ وصفت صاحبك ولكني أحق ببيته منه، أنا الذي وصف لا هو"[1].

ويظهر اهتمام أبي جعفر بالشعر والشعراء، حين استدعى الشاعر أبي نخيلة[2] نخيلة[2] في اليوم الذي بايع فيه أبو جعفر ابنه المهدي في ولاية العهد وأمره أن ينشد الشعر فأجزل له العطاء فأمر له بعشرة آلاف درهم[3]، وكذلك فقد كلف الشاعر الأموي حفص بن أبي جمعة[4] أن يكون مؤدباً لابنه المهدي في مجالسه رغم أنه كان مداحاً لبني أمية في أيام بني أمية وبقي مع المهدي أيام ولاية العهد وتوفي قبل أن يتولى المهدي الخلافة[5].

وكانت كتب الخليفة المنصور التي يبعث بها إلى الآفاق تتضمن أبيات من الشعر ومنها كتابه الذي بعث به إلى العلويين بالمدينة عقب قتله لمحمد بن عبدالله بالمدينة وأخيه إبراهيم[6].

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص69، 70.

([2]) أبو نخيلة ابن حزن بن زائدة من لقيط بن هرم بن يثربي، واسمه أبو نخيلة، ويكنى أبو الجنيد: ولقب نفسه شاعر بني هاشم ومدح الخلفاء العباسيين. انظر: الأصفهاني، الأغاني، ج2، ص361.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص21.

([4]) حفص بن أبي جمعة الأموي، شاعر من شعراء الدولة الأموية عاش حتى أدرك دولة بني العباس ولحق بعبد الله بن علي فاستأمنه توفي سنة 180هـ. انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1993، ج3، ص1177، سيشار تالياً: ياقوت الحموي معجم الأدباء.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص100، 101.

([6]) المصدر نفسه، ج8، ص95.

ومن الشعراء الذين كان المنصور يحب الاستماع إليهم الشاعر أبو دلامة[1] الذي أدرك آخر عهد بني أمية ونبغ في الشعر أيام بني العباس فكان أبو العباس والمنصور والمهدي يقدمونه ويسمعون منه النوادر، وكان يمدح المنصور في كثير من الأحداث[2].

وكان أبو جعفر المنصور يقول الشعر في كثير من المناسبات والأحداث والخطب، فكانت أبيات متقطعة تعبر عن حكمة وموعظة حسنة يقولها في أحداث خطيرة تستثير شعوره فلما توالت الأحداث في خلافته قال:

تفرقت الظباءُ على خداش فما يدري خداشٌ ما يصيدُ

فألقيتُ عن رأسِي القناعَ ولم أكن لأكشفهُ إلا لإحدى العظائم[3]

ومن شعره لما قتل أبا مسلم الخرساني قال:

زعمتَ أن الدّين لا تقتضي فاكّتلْ بما كنتَ أبا مُجرمِ

واشربْ كؤوساً كنتَ تسقي بها أمرٌ في الحلقِ من العلقم[4]

وذكر السيوطي "بأن المنصور كان شاعراً وشعره قليل"[5].

وتظهر ثقافة الخليفة المنصور الواسعة من خلال استعراض وصيته لابنه المهدي عندما عهد إليه بولاية العهد ومنها قوله: "يا أبا عبدالله، استدم النعمة بالشكر والقدرة بالعفو، والطاعة بالتآلف والنصر بالتواضع ولا تبد أمراً حتى تفكر

([1]) أبو دلامة زيد بن الجون (ت 161هـ) ، صاحب حكايات وأدب وشعر، وكان عبدا حبشيا مولى لبني أسد، ونبغ في عهد أبي العباس والمنصور والمهدي والمنصور في أكثر من مرة ، انظر عن حياته: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 4ج، تقديم: عبدالرحمن المرعشلي، عناية مكتب التحقيق ورياض عبدالله عبدالهادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1998م، ج1، ص343، سيشار إليه تالياً: ابن خلكان، وفيات.

([2]) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص252؛ ابن خلكان، وفيات، ج1، ص343.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص92.

([4]) الصفدي، الوافي، ج17، ص435.

([5]) السيوطي، تاريخ، ص213.

فيه، فإن فكر العاقل مرآته تريه حسنه وسيئه"[1]، وقوله للمهدي: "يا أبا عبدالله لا تجلس مجلساً إلا ومعك من أهل العلم من يحدثك"[2] ويظهر تدينه ومخافته الله من خلال وصيته للمهدي كذلك حيث قال: "فاتق الله فيما أعهد إليك من أمور المسلمين بعدي يجعل لك فيما كربك وحزنك فرجاً ومخرجاً، ويرزقك السلامة وحسن العافية من حيث لا تحتسب. يا بني احفظ محمد صلى الله عليه وسلم في أمته يحفظك الله ويحفظ عليك أمورك، وإياك والدم الحرام فإنه حوب عند الله عظيم، وعار في الدنيا لازم مقيم والزم الحدود فإن فيها صلاحك في العاجل الآجل وصلاحك في العاجل ولا تعتدِ فيها فتبور..."[3].

وكان من أثر ثقافة المنصور تشجيعه للعلم والعلماء ورواة الحديث، فكان كلما قدم إلى مكة في موسم الحج يبذل الأموال إلى الفقهاء والعلماء ويتذاكر معهم في مختلف الأمور ومنهم ابن أبي ذؤيب[4] ومالك بن أنس وابن سمعان حيث أمر لهم في مرة خمسة آلاف دينار[5] واعتمد أبو جعفر على أهل العلم والفقهاء في كثير من الأعمال ومنهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت الذي أراد المنصور أن يكلفه بأعمال القضاء فامتنع عن ذلك فكلفه بالعمل في بناء بغداد[6].

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص71؛ الجهشياري، الوزراء، ص126؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص105.

([2]) الطبري، تاريخ، ج8، ص72؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص347.

([3]) ابن خلدون، العبر، ج3، ص250، 251.

([4]) ابن أبي ذؤيب: وهو أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، واسم أبي ذئب هشام بن شعبة، وهو أحد الأئمة المشهورين وصاحب الإمام مالك رضي الله عنه، وتوفي سنة 159هـ، انظر عن حياته: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، المعارف، دار الكتب العلمية، بيروت 1987م، ص273، سيشار إليه تالياً: ابن قتيبة، المعارف؛ ابن خلكان، وفيات، ج2، ص321؛.

([5]) مؤلف مجهول، الإمامة والسياسة، 2ج، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت 1997م، ج2، ص316-319، سيشار إليه تالياً مجهول، الإمامة.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص619؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص162؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص267؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص240، 241.

وذكر الماوردي أن كثيراً من الخلفاء كانوا يستمعون لنصيحة وموعظة العلماء ومنهم أبو جعفر المنصور حيث قال: "فقد بلغنا عن أبي جعفر المنصور أن سفيان الثوري[1] قال: يا أمير المؤمنين، أرأيت إن احتجب عليك بولك فلم ينفتح دون أن تفتديه بجميع ملكك؟ قال: كنت أفتديه بجميع ملكي، قال مما تصنع بملك هذا قدره"[2] كذلك فقد دخل عمرو بن عبيد[3] على أبي جعفر المنصور فقال له المنصور عظني فوعظه بكلام طويل افتتحه بقوله: "إن هذا الأمر لو كان يدوم لمن كان قبلك لم يصل إليك، وإن الله قد أعطاك الدنيا بأسرها فاشترِ نفسك منه ببعضها، واعلم أنه واقفك وسائلك عن مثاقيل الذر من الخير والشر، وأن أمة محمد خصماؤك يوم القيامة، وإن الله لا يرضى منك إلا بما ترضى لنفسك، وإنك لن ترضى لنفسك إلا بأن يعدل عليك، وإنه لا يرضى منك بالعدل على الرعية بأن من وراء بابك نيراناً تأجج من الجور..."[4] وفي رواية أخرى أن عمرو بن عبيد دخل على المنصور فوعظه موعظة طويلة فبكى المنصور وتوجع واستغفر ربه وعرض على عمرو معونة فأبى[5]، وقد كتب عبيدالله بن عمرو[6] إلى أبي جعفر

([1]) سفيان الثوري هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع من بني ثور بن عبد مناة، وهو إمام المحدثين، كان ثقة ورعا زاهدا عالما ولد بالكوفة سنة 97هـ في خلافة سليمان بن عبد الملك وانتقل إلى مكة والمدينة سنة 144هـ، وتوفي بالبصرة سنة 161هـ. ابن سعد الطبقات، ج6، ص350؛ ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة 1985م، سيشار إليه تالياً: ابن النديم، الفهرست؛ ابن خلكان، وفيات، ج1، ص374.

([2]) الماوردي، نصيحة الملوك، ص63.

([3]) عمرو بن عبيد: هو أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب التميمي البصري المتكلم الزاهد شيخ المعتزلة وفقيها، وكان صاحب المنصور وصديقه قبل خلافته وله معه مجالس وأخبار فلما استخلف المنصور أراده رغبه في العمل معه فامتنع، وتوفي سنة 144هـ/ م، ورثاه المنصور ولم يسمع بخليفة رثي من دونه، ابن النديم، الفهرست، ص334؛ ابن خلكان، وفيات، ج2، ص219.

([4]) الماوردي، نصيحة الملوك، ص64؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص58، 59؛ ابن خلكان، وفيات، ج2، ص219.

([5]) الجهشياري، الوزراء، ص116؛ الذهبي، سير، ج7، ص85.

([6]) عبيدالله بن عمر بن حفص بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، وهو الفقيه المعروف بالعمري، وهو من فقهاء الحجاز في خلافة المنصور، مجهول، الإمامة، ص319.

جعفر كتاباً ذكر فيه نصيحة فرد عليه أبو جعفر بكتاب، ومما جاء فيه: "وإنك إنما كتبت به نصيحة فصدقت وبررت فلا تدع الكتب إلي فإنه لا غنى بي عن ذلك والسلام"[(1)].

وكان المنصور أول خليفة قرب المنجمين وعمل بأحكام النجوم، وأول خليفة ترجمت له الكتب السريانية والأعجمية إلى العربية منها كتاب كليلة ودمنة وإقليدس[(2)] فقد ترجم عبد الله بن المقفع (ت144هـ/761م) لأبي جعفر المنصور كتباً في المنطق[(3)].

وفي خلافة أبي جعفر شرع علماء الإسلام في تدوين الحديث والفقه والتفسير والتاريخ وغيرها حيث أمر أبو جعفر المنصور مالك بن أنس (ت179هـ/795م) بتدوين العلم لنشره على الناس في مختلف المناطق وأرسل أبو جعفر ابنه المهدي بعد عام في موسم الحج فطلب المهدي من مالك بما أمر به أبو جعفر فأتاه مالك بكتاب (الموطأ) فأمر بنسخها وقرئت على الإمام مالك فلما أتم قراءتها أمر أبو جعفر له بأربعة آلاف دينار ولابنه ألف دينار[(4)]. ومن العلماء في عهد أبي جعفر الأوزاعي[(5)] (ت157هـ/774م) أمام أهل الشام صاحب المذهب الأوزاعي فقد أجاب في سبعين ألف مسألة[(6)]. ثم صنف الإمام أبو حنيفة النعمان (ت150هـ/767م) رحمه الله في الفقه وهو صاحب المذهب الحنفي[(7)].

([1]) مجهول، الإمامة، ج2، ص320.

([2]) السيوطي، تاريخ، ص214.

([3]) الماوردي، نصيحة الملوك، ص549.

([4]) مجهول، الإمامة، ج2، ص324.

([5]) الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو أبو عمرو الأوزاعي ولد سنة 88هـ وسكن بيروت، والأوزاع قرية في دمشق وتوفي سنة 157هـ، انظر عن حياته: ابن قتيبة، المعارف، ص278؛ ابن النديم، الفهرست، ص478؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص197؛ ابن خلكان، وفيات، ج2، ص61؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص270.

([6]) ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص270؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص197.

([7]) ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص267، 268.

ومن العلماء الذين برعوا في العلم في عهد أبي جعفر المنصور محمد بن إسحاق بن يسار[1] (ت 151هـ/768م) وكان عالماً بالسير والمغازي وأيام الناس والمبتدأ وقصص الأنبياء وحدث عنه كتاب الأئمة والعلماء[2] ثم ظهر في عهد المنصور كبار الأئمة الذين برعوا في مختلف العلوم خاصة الشرعية منها.

ويمكن القول أن أبا جعفر برع في الفقه والعلم والحديث من خلال اهتمامه بالعلماء والفقهاء الذين كان يلتقي بهم في موسم الحج ويتداول معهم في مختلف أمور الدين، رغم مشاغل الملك الكثيرة، فكان يتحين الفرص ويؤلف ويكتب، فقال عنه الجاحظ أنه: " كان مقدماً في علم الكلام، ومكثراً في كتابة الآثار، ولكلامه كتاب يدور في أيدي الوراقين معروف عندهم[3]"، وذكر الطبري وابن خلدون أن المنصور كتب في أخبار الناس وفي شؤون السياسة وغيرها من العلوم سبعة مجلدات وكراسة صغيرة تركها بعده لابنه المهدي يستفيد منها ويهتدي بآرائها[4]. ويظهر حبه للعلم والعلماء أنه قيل له في آخر خلافته هل بقي من لذات الدنيا شيء لم تنله فقال: "أن أقعد في مصطبة وحولي أصحاب الحديث فيقول المستملي من ذكرت رحمك الله. قال فغدى عليه الندماء وأبناء الوزراء بالمحابر والدفاتر فقال لستم هم إنما هم الدنسة ثيابهم، المشققة أرجلهم، الطويلة شعورهم برد الآفاق ونقلة الحديث"[5].

وقد كان لشخصية المنصور وثقافته تأثير واضح في أحفاده من بعده فامتثلوها وساروا على هديها في سياستهم وإدارتهم للدولة، حيث ذكر أن المهدي في أول

([1]) محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، صاحب المغازي والسير، وكان ثبتا في الحديث وقدم على الخليفة المنصور وهو بالحيرة وكتب المغازي وسمع من أهل الكوفة وتوفي سنة 151هـ، انظر: ابن سعد، الطبقات، ج5، ص451؛ ابن خلكان، وفيات، ج2، ص362.

([2]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص157.

([3]) الجاحظ، البيان، ج3، ص367.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص103؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص250.

([5]) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص348؛ الذهبي، حوادث (141 – 160هـ)، ص470؛ ابن ابن كثير، البداية، ج10، ص129؛ السيوطي، تاريخ، ص212.

أمره كان يحتجب عن الندماء متشبها بالمنصور[1] وكان هارون الرشيد في أخلاق أبي جعفر المنصور[2].

4.1 دوره في الدعوة العباسية وتوطيد أركان الدولة:

كان مولد أبي جعفر مع بداية الدعوة العباسية حيث انتقلت الدعوة لأبيه محمد سنة 97هـ/716م بوصية أبي هاشم عبد الله بن محمد بن علي[3] وكان عمر أبو جعفر آنذاك سنتان، فعمل والده منذ ذلك الحين في تنظيم الدعوة وإرسال الدعاة إلى مختلف الأمصار واستمرت الدعوة في مجالها الضيق كحركة سرية ثلاثين سنة تستهدف الإقناع بالحجة والإكثار من الأنصار ولهذا فقد عدَّ محمد بن علي العباسي أول منظم للدعوة العباسية السرية ثم نقلها إلى أبنائه فتسلمها ابنه إبراهيم الإمام فكان المفجر لهذه الدعوة حيث نقلها من المرحلة السرية إلى الدعوة العلنية سنة 128هـ/745م لكنه لم يجن ثمار عمله حيث قتل قبل أن يحقق العباسيون الانتصار فكان أبو العباس عبد الله بن محمد العباسي أول خليفة لبني العباس[4].

نشر أبو جعفر مبادئ وأهداف الدعوة العباسية واطلع على أسرارها، وأدرك خطورة الدور السياسي الملقى على عاتق والده والعائلة العباسية وهو أحد أفرادها، فلما اشتد ساعده وظهرت شخصيته وتفتحت مداركه من العلم والمعرفة نهض بأمر الدعوة العباسية رغم حداثة سنه، فأصبح أحد دعاتها البارزين فاعتمد عليه والده في الأمور الهامة، فأصبح بمنزلة السفير المتجول في مختلف الأمصار والبلدان واتصل بالدعاة والأعوان[5] وسافر من أجل ذلك إلى الموصل واتصل بواليها الحر

([1]) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب، التاج في أخلاق الملوك، تحقيق عمر الطبـــاع، دار الأرقم بن الأرقم، بيروت (د.ت)، ص121، سيشار إليه تالياً: الجاحظ، التاج.

([2]) المصدر نفسه، ص123.

([3]) مجهول، الإمامة، ج2، ص284.

([4]) فوزي، طبيعة، ص153.

([5]) العاني، حسن فاضل، سياسة المنصور أبي جعفر الداخلية والخارجية، منشورات وزارة الثقافـــة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد 1981م، ص52، سيشار إليه تالياً: العاني، سياسة.

الحر بن يوسف بن الحكم[1] وعندما اكتشف أمره من بني أمية في بعض أسفاره حاول الاختفاء بالموصل وتزوج امرأة من الأزد في الموصل وتنكر وأخبرها أنه رجل جليل القدر وأنه من أهل بيت شرف وعندما حملت قال لها: "أيتها المرأة هذه رقعة مختومة عندك لا تفتحيها حتى تضعي ما في بطنك فإن ولدت ابناً فسميه جعفراً وكنيه أبا عبد الله، وإن ولدت بنتاً فسميها فلانة وأنا عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، فاستري أمري فإننا قوم مطلوبون والسلطان إلينا سريع"[2] فودعها وخرج فولدت له ذكراَ، فأخرجت الرقعة وقرأت ما فيها وسمته جعفراً[3].

وغادر أبو جعفر الموصل إلى الكوفة لكنه لم يمكث فيها طويلاً بسبب الرقابة الأموية الشديدة فيها وسار بعدها إلى البصرة فوصلها واستقر فيها واتصل بعلمائها ومفكريها أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي[4] وعمرو بن عبيد الذي كان المنصور معه على صداقة قوية فأصبح من أصحابه فيما بعد[5].

وتابعت السلطات الأموية تحركات أبي جعفر المنصور بعد أن كشفت نواياه بالدعوة العباسية حيث ذكر أن أهل أفريقيا يذكرون أن المنصور وهو بالقيروان طلب فاستخفى في قصر صهره منصور الحميري عند قصر بشير بطريق سوسة[6] وكانت سفرته هذه في أواخر سنة 123هـ/741م[7].

([1]) الأزدي، تاريخ، ج1، ص200.

([2]) ابن خلكان، وفيات، ج1، ص386.

([3]) ابن خلكان، وفيات، ج1، ص386.

([4]) الخليل بن أحمد الفراهيدي: وهو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، وكان إماما في علم النحو وهو الذي استنبط علم العروض وأخرجه إلى الوجود وله تصانيف كثيرة وتوفي سنة 170هـ، انظر عن حياته: ابن قتيبة، المعارف، ص301؛ ابن خلكان، وفيات، ج1، ص310.

([5]) ابن خلكان، وفيات، ج2، ص219.

([6]) ابن الأنبار، الحلة، ج2، ص339.

([7]) مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بينهم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، والكتاب المصري، القاهرة ودار الكتاب اللبناني، بيروت 1981م، ص30، سيشار إليه تاليا: مؤلف مجهول، أخبار مجموعة.

وبعد أن انتهى أبو جعفر من القيروان عاد إلى الحميمة خوفاً من القبض عليه من السلطات الأموية فوجد أهله في ضائقة مالية وقد كان والده كبير السن وأخذ الناس ينفرون منهم خوفاً من بني أمية، وقد أجبرت هذه الظروف الصعبة محمد بن علي إلى اللجوء إلى الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك لطلب الحاجة وصحبة ابنيه أبي جعفر وأبي العباس وكان ذلك في سنة 124هـ/742م ودخل متوكأ على ولديه وهو شيخ كبير عشي بصره فسأله هشام عن حاجته ولم يأذن له بالجلوس فذكر قرابته وحاجته ثم استجداه فرفض هشام أن يعطيه شيئاً وقال له: "ما هذا الذي بلغني عنكم يا بني العباس ثم يأتي أحدكم وهو يرى أنه أحق بما في أيدينا منا والله لا أعطيك شيئاً وخرج محمد وقال هشام كالمستهزئ: إن هذا الشيخ ليرى أن الأمر سيكون لولديه هذين أو لأحدهما فرجع محمد نحوه فقال: أما والله إني أرى ذلك على رغم من رغم، فضحك هشام وقال: أغضبنا الشيخ"[1].

وقد أثر هذا الموقف في نفسية محمد وولديه وخاصة أبي جعفر بشكل خاص ودفعه إلى العمل الجاد لنصرة الدعوة العباسية والتجوال في مختلف المناطق ليبث الدعوة ومنها مكة المكرمة في مواسم الحج لالتقاء بالدعاة بعيداً عن الرقابة الأموية وكان يلتقي بمشاهير الناس منهم عمرو بن عبيد المعتزلي الذي وطد المنصور معه علاقته فيما بعد حيث كان يقول عمرو بن عبيد حينما يرى أبا جعفر يطوف حول الكعبة "إن يرد الله بأمة محمد خيراً يولي أمرها هذا الشاب من بني هاشم"[2].

وفي أثناء ذلك حدث تغيير في زعامة الدعوة العباسية بوفاة محمد والد أبي جعفر سنة 124هـ/742م[3] وتولى أمر الدعوة ابنه إبراهيم الإمام[4] ولم يؤثر هذا

([1]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص297؛ المقدسي، البدء، ج6، ص58؛ ابن أبي الحديد، عز الدين عبدالحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين، شرح نهج البلاغة، تحقيق لجنة إحياء الذخائر، دار مكتبة الحياة، بيروت 1983م، ج7، ص147، سيشار إليه تالياً: ابن أبي حديد، شرح؛ مجهول، الإمامة، ج2، ص284

([2]) ابن قتيبة، عيون، ج1، ص308.

([3]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص231؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص199.

([4]) مجهول، الإمامة، ج2، ص284.

هذا الأمر على أبي جعفر واندفع للعمل في الدعوة فكان يلتقي في كل موسم للحج بأكبر عدد من الدعاة ففي سنة 125هـ/743م ذهب إلى مكة لهذا الغرض ويظهر من ذلك الحديث الذي دار بين أبي جعفر المنصور وشبيب بن شيبة التميمي فسأله شبيب عدة أسئلة ومنها "يزعم أهل العلم أنها ستكون لكم دولة فقال: لا نشك فيها تطلع طلوع الشمس وتظهر ظهورها، فاسأل الله خيرها، ونعوذ بالله من شرها، فخذ بحظ لسانك ويدك منها إن أدركتها، فقال شبيب أو يتخلف عنها أحد من العرب وأنتم سادتها؟ فقال (أبو جعفر): نعم قوم يأبون إلا الوفاء لمن أصطنعهم ونأبى إلا طلباً لحقنا فننصر ويخذلون كما نصر أولنا بأولهم، وخذل لمخالفتنا من خذل منهم ... وإنما يشذ عنا منهم الأقل، فأما أنصار دولتنا ونقباء شيعتنا وأمراء جيوشنا فهم ومواليهم معنا، فإذا وضعت الحرب أوزارها صفحنا بالمحسن عن المسيء ووهبنا للرجل قومه ومن اتصل بأسبابه، فتذهب الثائرة وتخمد الفتنة، وتطمئن القلوب..."[1] ويتضح من هذا أن أمر الدعوة كان منتشراً بين الناس ولم تكن في الخفاء.

وفي سنة 127هـ/745م بدأت الاضطرابات والفتن في دولة بني أمية ومنها خروج عبد الله بن معاوية[2] بالكوفة ومبايعة أهل الكوفة له[3] فقصده بنو هاشم ومنهم المنصور و أبي العباس وعيسى بن موسى وأبناء علي بن محمد[4] للاشتراك في الثورة على السلطة الأموية والثورات الأخرى ولدفع شأن الدعوة العباسية في مختلف المناطق وإسقاط الحكم الأموي، لكن هذه الثورة لم تحقق أهدافها وانهزم عبد الله بن معاوية[5] وكان أبو جعفر عاملاً لعبد الله بن معاوية على كورة إيدج (بين خوزستان وأصبهان) فلما رأى أبو جعفر ما حل بابن معاوية

([1]) ابن عبد ربه، العقد، ج5، ص89؛ مجهول، الإمامة، ج2، ص314

([2]) عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر، دخل الكوفة في ولاية يزيد بن الوليد ولما توفي يزيد وبايع إبراهيم بن الوليد مروان ثار الناس بالكوفة وبايعوا عبد الله بن معاوية سنة 127هـ، خليفة بن خياط، تاريخ، ص244.

([3]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص244؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص302.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص372؛ الجهشاري، الوزراء، ص98.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص373.

جمع المال ورحل إلى الأهواز قاصداً البصرة وكان سليمان بن حبيب بن المهلب على الأهواز من قبل مروان بن محمد فوضع الأرصاد على كل طريق لرصد عمال عبد الله بن معاوية وقبض على أبي جعفر وأتي به إلى سليمان بن حبيب وطلبه المال فأنكر أبو جعفر ذلك فضربه بالسياط، وكان أبو أيوب يكتب عنده فقال: "أيها الأمير توقف عن ضربه فإن الخلافة إن بقيت في بني أمية فلن يسوغ لك ضرب رجل من بني عبد مناف، وإن صار الملك إلى بني هاشم لم تكن لك ببلاد الإسلام بلاداً"[1] فلم يقبل من أبي أيوب ذلك فضرب أبا جعفر اثنين وأربعين سوطاً وبقي أبو أيوب يسأله عن التوقف عن ضربه حتى أمسك عن ضربه وأمر بحبسه فتحركت المضرية لأبي جعفر ودخلوا الحبس وأطلقوه وخرج أبو جعفر حتى وصل إلى البصرة[2] وقد أثرت هذه الحادثة على نفسية أبي جعفر ويظهر من ذلك قوله أثناء خلافته: "ثلاث كن في صدري شفا الله منها: ... وضرب سليمان بن حبيب ظهري بالسياط"، فلما ولي الخلافة ضرب عنقه"[3].

وأثناء وجود المنصور بالسجن بالأهواز كان معه رجل مجوسي اسمه نوبخت وكان عالماً بالنجوم فدار حديث بينهما وقد روي هذا الحديث عن نوبخت حيث قال: "رأيت أبا جعفر المنصور وقد أدخل السجن فرأيت من هيبته وجلالته وسيماه وحسن وجهه وبنائه، ما لم أره لأحد قط، فصرت من موضعي إليه فقلت، يا سيدي ليس وجهك من وجوه أهل هذه البلاد، فقال أجل يا مجوسي، قلت فمن أي بلاد أنت قال من أهل المدينة، فقلت أي مدينة فقال من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، فقلت وحق الشمس والقمر إنك لمن ولد صاحب المدينة! قال لا ولكني من عرب المدينة، قال فلم أزل أتقرب إليه حتى سألته عن كنيته فقال كنيتي أبو جعفر، فقلت أبشر، فوحق المجوسية لتملكن جميع ما في هذه البلدة، حتى تملك فارس وخراسان والجبال، فقال لي وما يدريك يا مجوسي؟ قلت هو كما أقول فاذكر لي

([1]) الجهشياري، الوزراء، ص98، 99.

([2]) الجهشياري، الوزراء، ص98، 99؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص350، 351؛ المسعودي، مروج ج3، ص270؛ الذهبي، تاريخ (حوادث 141 – 160هـ)، ص466.

([3]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص15.

هذه البشرى، فقال إن قضى شيء فسوف يكون، قال قلت قد قضاه الله من السماء فطب نفساً، فطلبت دواة فوجدتها فكتب لي: بسم الله الرحمن الرحيم يا نوبخت إذا فتح الله على المسلمين وكفاهم مؤونة الظالمين، ورد الحق إلى أهله لم نغفل ما يجب من حق خدمتك إيانا"[1] فقدم نوبخت على أبي جعفر أثناء خلافته وأخرج الكتاب إليه فأسلم نوبخت وكان منجماً لأبي جعفر ومولى[2].

وانتقل أبو جعفر إلى دمشق في خلافة مروان بن محمد في سبيل نشر الدعوة والتعرف على الأوضاع السياسية وشعور الناس اتجاه الخلافة الأموية حيث تعرض لحادثة أجبرته على الإقامة فترة وجيزة. ويروي أبو جعفر المنصور هذه الحادثة بقوله: "إني بدمشق في أيام مروان إذ رأيت للناس حركة، فقلت ما هذا؟ فقيل لي: عبد الله ابن أمير المؤمنين يركب وما ركب قبل ذلك، وقد أمر الجند بالزينة، وانجفل الناس للنظر، فخرجت فيمن خرج، فازدحم الناس على بعض الطرق زحمة شديدة، وكانت دابتي صعبة فسقطت عنها وانكسرت ساقي وغشيني النعاس فمكثت دهراً عليلاً"[3].

انتقل إبراهيم الإمام ورئيس الدعوة العباسية سنة 131هـ/748م إلى مكة المكرمة في موسم الحج واصطحب معه أولاده وإخوته ومنهم أبو جعفر المنصور لمعرفته أحوال البلاد التي زارها أكثر من مرة ويذكر الأزدي ذلك بقوله: "إن إبراهيم بن محمد بن علي الذي يدعى الإمام حج سنة 131هـ ومعه إخوته وولده واشتهروا بالحرمين ونفر حوله الناس"[4] والتقى الإمام إبراهيم بالدعاة ووجه كتاب إلى أبي مسلم الخرساني لإظهار الدعوة العباسية في خراسان، فوصل الخبر إلى الخليفة مروان بن محمد ووقع كتاب الإمام إبراهيم في يد الخليفة مروان فأرسل

([1]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص55؛ الذهبي، سير، ج7، ص88.

([2]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص55.

([3]) الجهشياري، الوزراء، ص113.

([4]) الأزدي، تاريخ، ج1، ص308.

في طلب الإمام إبراهيم، وقبض عليه وحبسه في حران وقتله[1]. وقد أوصى الإمام إبراهيم قبل وفاته إلى أهل بيته بالمسير إلى الكوفة مع أخيه أبي العباس عبد الله بن محمد وبالسمع والطاعة له، فتولى أبو العباس الأمر وسار إلى الكوفة ومن معه من أهل بيته ومنهم أبو جعفر المنصور ووصلوا إلى الكوفة في شهر صفر سنة 132هـ/749م وأنزلهم أبو سلمة الخلال[2] دار الوليد بن سعد مولى بني هاشم وكتم أمرهم أربعين ليلة عن جميع القادة وأنصارهم وأراد من ذلك فيما ذكر تحويل الأمر إلى آل أبي طالب لما بلغه خبر وفاة الإمام إبراهيم بن محمد[3] حتى كشف أنصارهم مكانهم فأظهروا أبا العباس وبايعوه بالخلافة في شهر ربيع الأول سنة 132هـ/749م وصعد المنبر وخطب بالناس موضحاً أهداف الثورة العباسية وحق العباسيين بالخلافة[4].

ولعب أبو جعفر المنصور دوراً بارزاً في أخذ البيعة لأبي العباس من الناس فبعد أن انتهى أبو العباس من الخطبة جلس أبو جعفر في المسجد بأمره يأخذ البيعة له وبقي حتى صلى بهم العصر ثم صلى بهم المغرب[5] والعشاء إلى ساعة متأخرة من تلك الليلة[6].

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص422، 423؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص310؛ المقدسي، البدء، ج6، ص66؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص145.

([2]) أبو سلمة الخلال: هو حفص بن سليمان الخلال الهمداني، وهو أول من سمي باسم وزير في دولة بني العباس ولقب بالخلال، بسبب قرب منزله بالكوفة من الخلالين وجلوسه معهم فسمي خلالا، وتوفي سنة 132هـ/ 749م. انظر عن حياته: ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص315؛ ابن خلكان، وفيات، ج1، ص287، 288؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص153-155.

([3]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص349؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص423؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص157.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص424؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص158.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص428؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص68.

([6]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص68.

وهكذا فإن إسناد أبي العباس هذا الأمر الهام لأبي جعفر دون غيره من البيت العباسي يدل على مقدار الثقة الكبيرة التي يعلقها على أخيه في سياسة الدولة القادمة، فكان هذا أول عمل سياسي قام به أبو جعفر المنصور زمن أخيه واعتمد عليه في أعمال أخرى في تسيير أمور الخلافة وكان يستشيره في أدق الأمور وأخطرها[1].

ومن الأمور التي ساهم فيها أبو جعفر المنصور لتثبيت السلطة العباسية وتوطيد أركان الدولة التخلص من أبي سلمة الخلال أول وزير في الدولة العباسية بعد أن شكت السلطة العباسية بولائه حين كتم أمر قدوم بني العباس إلى الكوفة عن أنصار الدعوة العباسية أربعين يوماً وتأخير البيعة بالخلافة لأبي العباس يذكر الطبري أنه "أراد من هذا التأخير تحويل الأمر إلى آل أبي طالب لما بلغه الخبر عن موت إبراهيم بن محمد"[2]، فأراد تحويل الأمر عن العباسيين فعزم على نقض ولائه للعباسيين ويدل على ذلك قوله: "أظن قد مات الإمام الذي كان يؤتمر له"[3] ويشير البلاذري إلى أن أبا العباس كتب إلى أبي مسلم الخراساني يعلمه في تدبير أبي سلمة في حرف الأمر عنه ونكث بيعته للإمام[4]، ويذكر اليعقوبي: "أن أبا سلمة إنما أخفى أبا العباس وأهل بيته بها ودبر أن يصير الأمر إلى بني علي بن أبي طالب"[5] ويشير المسعودي إلى ذلك بقوله: "وقد كان أبو سلمة حفص بن سليمان حين بلغه مقتل إبراهيم الإمام، أضمر الرجوع عما كان عليه من الدعوة العباسية إلى آل أبي طالب"[6] وهذا هو ما يفسر كتمان أبي سلمة أمر أبي العباس

([1]) العاني، سياسة، ص68.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص423؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص312.

([3]) الأزدي، تاريخ، ج1، ص310.

([4]) البلاذري، أنساب، ج4، ص205؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص155.

([5]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص349.

([6]) المسعودي، مروج ج3، ص241.

ومن معه من أهل بيته لأنه كان ينتظر الرد على الكتب التي أرسلها إلى جعفر الصادق وعبد الله المحض وعمر الأشرف بن زيد العابدين يدعوهم للخلافة(1).

استأثر أبو سلمة كذلك بالسلطة وأخذ يعمل في تعيين القادة والعمال وينفذ مختلف الأمور دون الرجوع إلى الخليفة(2)، وفي هذا المعنى بقول الجهشياري: "وفرق عماله على السهل والجبل، وصارت الدواوين بحضرته، والكتب تنفذ منه وترد إليه"(3) وأدى هذا إلى غضب أبي العباس وأهل بيته ومنهم أبو جعفر المنصور على أبي سلمة، فقرر أبو العباس التخلص منه فشاور أهل بيته وخاصته في أمره فقال رجل منهم: "وما يدريك لعل ما صنع أبو سلمة هذا من مكاتبة العلويين، وحجزنا في الكوفة أربعين يوماً كان عن رأي أبي مسلم، فبهت الحاضرون، وقال أبو العباس: لئن كان هذا رأي أبي مسلم، فنحن مقبلون على بلاء شديد إلا أن يدفعه الله عنا"(4) فأرسل أبو العباس أخاه أبا جعفر المنصور إلى أبي مسلم ليعرف رأيه في أبي سلمة فقال أبو العباس لأبي جعفر: "ليس منا أحد أخص بأبي مسلم منك، فاخرج إليه حتى تعلم ما رأيه، فليس يخفى عليك، فلو قد لقيته، فإن كان عن رأيه أخذنا لأنفسنا وإن لم يكن عن رأيه طابت أنفسنا"(5)، فلما وصل أبو جعفر إلى أبي مسلم في خراسان عرض عليه أمر أبي سلمة فدعا أبو مسلم مرار بن أنس الضبي وأمره أن ينطلق إلى الكوفة ليقتله فوصل إلى الكوفة

---

(1) الجهشياري، الوزراء، ص86؛ المسعودي، مروج ج3، ص241؛ المقدسي، البدء، ج6، ص67.

(2) خليفة بن خياط، تاريخ، ص265؛ الدينوري، أحمد بن داود، الأخبار الطوال، تحقيق عبدالمنعم عامر وجمال الدين الشيال، مكتبة المثنى، بغداد (د.ت)، ص370، سيشار إليه تالياً: الدينوري، الأخبار؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص418، 419.

(3) الجهشياري، الوزراء، ص85، 86.

(4) الطبري، تاريخ، ج7، ص448؛ ابن الأثير، ج5، ص82.

(5) الطبري، تاريخ، ج7، ص448.

فكان أبو سلمة عند أبي العباس فرصد له في الطريق فلما خرج في الليل قتله وقيل قتله الخوارج[1].

ومن الأعمال التي كلف بها أبو جعفر المنصور خلال خلافة أخيه أبي العباس قيادة الجيش العباسي لقتال يزيد بن عمر بن هبيرة والي الأمويين بواسط[2] الذي كان يقوم بمناوشات عسكرية مع القوات العباسية بقيادة الحسن بن قحطبة بن شبيب فعجزت هذه القوات عن هزيمة ابن هبيرة فأرسل العباس أخاه أبا جعفر المنصور الذي كان عائداً من خراسان لينقذ الموقف من التدهور ويوحد صفوف الجيش العباسي بقيادته وضم إليه جيشا كبيراً من أهل العراق وكتب أبو العباس إلى الحسن فخاطبه: "إن العسكر عسكرك، والقواد قوادك، فإن أحببت أن يكون أخي حاضرا فأحسن مؤازرته"[3] واتجه أبو جعفر المنصور بقواته إلى واسط فلما وصل إلى مقر القوات العباسية نزل أبو جعفر بحريمه وحشمه وتخلى الحسن بن قحطبة عن قيادة الجيش للمنصور[4]. وأول عمل قام به تعيين عثمان بن نهيك على حرسه وجهور بن مرار العجلي على الشرطة بعد أن كتب إلى أخيه الخليفة أبي العباس بذلك[5]. وكان هذا التصرف من أبي جعفر ينطلق من شدة الحذر واليقظة التي كان يتصف بها في أعماله وبدأ يعد ذلك بترتيب قيادة الجيش العباسي وتعيين القواد استعداداً للمعركة وأرسل كتاباً إلى ابن هبيرة يدعوه إلى الخروج خارج الأسوار ليكون مكشوفاً بالقتال لكن ابن هبيرة رفض الخروج وبقي في

---

(1) الطبري، تاريخ، ج7، ص448، 449؛ ابن الأثير، ج5، ص81، 82؛
D. Sourel, **"The 'Abasid Caliphare", The Cambridge History of Islam,** v1A, Ed, by P. M. Holt and athers, Cambrige university press, London,1985, p(109).

(2) ابن هبيرة: هو يزيد بن عمر بن هبيرة بن سعد بن عدي بن غزاره، تولى العراق للخليفة مروان بن محمد خمس سنوات، ولد سنة 87هـ، وتوفي في سنة 132هـ، انظر عن حياته: ابن قتيبة، المعارف، ص231؛ ابن خلكان، وفيات، ج3، ص356-360.

(3) الدينوري، الأخبار، ص370، 371؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص457؛ مجهول، الإمامة، ج2، ص300.

(4) الدينوري، الأخبار، ص371.

(5) الطبري، تاريخ، ج8، ص78.

تحصيناته[1]، وبعد ذلك اشتبك الطرفان بحروب غير حاسمة ولما طال الحصار على ابن هبيرة ووصل خبر مقتل الخليفة الأموي مروان بن محمد وانتصار الجيش العباسي في معركة الزاب طلب ابن هبيرة الصلح من أبي جعفر المنصور[2].

وبهذا استطاع أبو جعفر بقيادته إحكام الحصار العسكري على قوات ابن هبيرة الذي لم يتمكن خلال الحصار الطويل النيل من قوات المنصور من شدة يقظة القائد وضبطه لقواته، ويظهر ذلك من خلال شهادة ابن هبيرة نفسه الذي وصف أبا جعفر المنصور بقوله: "ما رأيت رجلاً قط في حرب، ولا سمعت به في سلم، أمكر ولا أبدع، ولا أشد تيقظاً من المنصور، لقد حصرني في مدينتي تسعة أشهر، ومعي فرسان العرب، فجهدنا كل الجهد أن ننال من عسكره شيئاً نكسره، فما تهيأ، ولقد حصرني وما في رأسي بيضاء، فخرجت إليه وما في رأسي سوداء"[3].

وبعد هذا الحصار طلب ابن هبيرة الصلح من أبي جعفر بعد أن درس وضع قواته الحرج وأدرك أن القوات العباسية ستتمكن من اقتحام مدينته، وحفاظاً منه من الهزيمة فقد طلب من أبي جعفر أن يكتب له أماناً وجرت السفراء بين أبي جعفر وابن هبيرة حتى كتب له أماناً ومكث ابن هبيرة يشاور فيه العلماء أربعين يوماً حتى رضي به وأرسله إلى أبي جعفر وبعث به أبو جعفر إلى أخيه أبي العباس وختمه. ثم أشار أبو مسلم الخراساني على أبي العباس بالتخلص من ابن هبيرة، وكان رأي أبو جعفر الوفاء له بما أعطاه وألح أبو العباس على أبي جعفر بقتل ابن هبيرة وكتب إليه بقوله: "والله لتقتلنه أو لأرسلن إليه من يخرجه من حجرتك ثم أتولى قتله فعزم على قتله"[4]. وفي رواية أن أبا العباس كتب إلى أبي

([1]) البلاذري، أنساب، ج4، ص4، ص192؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص78.

([2]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص84.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص77؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص160.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص454-456؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص314؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص84، 85؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص215، 216.

جعفر: "لا حكم عندي لابن هبيرة إلا السيف"[1]، ولما وصل الكتاب إلى أبي جعفر كتمه عن الناس ونفذ أمر الخليفة أبي العباس وقتله[2] في شهر ذي القعدة سنة 132هـ/749م[3].

ومن الأعمال الأخرى التي شارك فيها المنصور في خلافة أخيه أبي العباس القضاء على الثورات في الجزيرة حيث أعلن أهل الجزيرة ثورتهم ضد الخليفة أبي العباس وساروا إلى منطقة حران وحاصروا القوات العباسية المؤلفة من ثلاثة آلاف جندي بقيادة موسى بن كعب المري[4] ولم تكن لقوات أهل الجزيرة قائد عسكري حتى قدم عليهم إسحاق بن مسلم العقيلي وكان عاملاً لمروان بن محمد على أرمينية فلما بلغه هزيمة مروان سار إلى الجزيرة فاجتمع مع أهلها وتولى قيادتهم ومحاصرة القوات العباسية بقيادة موسى بن كعب لمدة شهرين، ووجه أبو العباس أخاه أبا جعفر المنصور إليهم بعد أن انتهى من قتال ابن هبيرة بواسط فسار نحو حران فهرب إسحاق بن مسلم ودخل الرها واستعان إسحاق بقبائل في نواحي ماردين[5] وهزمهم ولحق بهم إلى منطقة الرها[6] وحاصرهم سبعة أشهر وطلبوا الأمان واستأذن أبو جعفر الخليفة أبا العباس وأمره بمنحهم الأمان حتى استقام أهل الجزيرة[7].

([1]) الدينوري، الأخبار، ص373.

([2]) المصدر نفسه، ص373، 374؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص456؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص85.

([3]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص267.

([4]) المصدر نفسه، ص271.

([5]) ماردين: مدينة من أعمال الموصل من ديار ربيعة وهي في سفح جبل وبها قلعة مشهورة، الحميري، الروض، ص518.

([6]) الرها: مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام متصلة بحران وهي كثيرة الخيرات والبساتين، والبساتين، وتقع الآن في الجمهورية التركية الحميري، الروض، ص273.

([7]) الطبري، تاريخ، ج7، ص447؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص213، 214.

وعمل أبو جعفر المنصور والياً على الجزيرة وأرمينية وأذربيجان في خلافة أبي العباس[1] بعد نجاحه في المعارك التي قادها ليضبط الأمور في تلك النواحي ويكون قريباً من أبي العباس إذا حدث جديد، وذكر أن المنصور جلس في أرمينية وهو أميرها للنظر في المظالم فدخل عليه رجل يشكو إليه ظلم عثمان بن نهيك أمير حرسه في ضيعة له فأمر أبو جعفر برد ضيعته وعزل ابن نهيك[2].

ومن الأعمال الأخرى تولى أبو جعفر كذلك في خلافة أبي العباس إمارة الحج سنة 136هـ/754[3].

5.1 توليه الخلافة:

كان أبو جعفر المنصور قبل توليه الخلافة والياً على الجزيرة وأرمينية وأذربيجان، وضبط هذه النواحي سياسياً وعسكرياً حتى سنة 136هـ/754م، وفي هذه السنة طلب أبو مسلم الخراساني من الخليفة أبي العباس يستأذنه في القدوم عليه والمقام عنده ليحج في وقت الحج من هذه السنة فأذن له أبو العباس[4] وكتب إليه القدوم بخمسمائة من الجند فكتب إليه أبو مسلم: "إني وترت الناس ولست آمن على نفسي، فكتب إليه أبو العباس أن أقبل في ألف فإنما أنت في سلطان أهليك ودولتك وطريق مكة لا تحتمل العسكر"[5] واصطحب معه ثمانية آلاف جندي وزعهم فيما بين نيسابور والري ومعهم الأموال ووصل إلى الخليفة أبي العباس

([1]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص271؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص447؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص311؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص214.

([2]) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص312.

([3]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص271؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص469؛ مجهول، الإمامة، ج2، ج2، ص299.

([4]) الدينوري، الأخبار، ص377؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص361؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص469؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص354.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص469؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص98.

مع ألف من جنوده[1] فلما علم الخليفة بقدوم أبي مسلم عليه ساورته بعض الشكوك في أبي مسلم إذ تولى إمارة الحج فكتب إلى أخيه المنصور بالجزيرة يخبره بأن أبا مسلم استأذن بالحج فأمره أن يقدم عليه ليتولى إمارة الحج[2] فلما أحس أبو جعفر بحرج أخيه من الموقف بادر أبو جعفر إلى تلبية رغبة أخيه الخليفة واتخذ اجراءات إدارية ليضمن استمرار الأمن والهدوء في المنطقة فعين الحسن بن قحطبة على أرمينية[3] وعلى الجزيرة مقاتل بن حكيم العكي[4] وسار أبو جعفر إلى أبي العباس في الأنبار[5] وبهذا الإجراء أراد الخليفة أبو العباس أن يتولى أخوه المنصور إمارة الحج ليكون له الذكر ويرفع من شأنه بين الناس لأن إمارة الحج كانت شرفاً لمن يتولاها وفي نفس الوقت يكون قد استبعد أبا مسلم عن هذا الأمر.

وحين قدم أبو مسلم أمر أبو العباس الأشراف والقواد وسائر الناس أن يستقبلوه، فاستقبل بكرامة وأنزله أبو العباس معه في قصره، ولما حان وقت الحج استأذنه في الحج فقال له أبو العباس: "لولا أن أخي أبا جعفر قد عزم على الحج لوليتك الموسم"[6] وقيل أن رد أبي مسلم على ذلك قوله: "وذاك أحب إلي"[7] وفي وفي رواية أخرى أن أبا مسلم فوجئ بالأمر وقال: "أما وجد أبو جعفر عاماً يحج فيه غير هذا"[8].

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص469؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص458.

([2]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص271؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص479؛ ابن أعثم، أبو محمد الكوفي، الفتوح، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند (د.ت)، ج7، ص211، سيشار إليه تالياً: ابن أعثم، الفتوح.

([3]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص358؛ ابن أعثم، الفتوح، ج8، ص211.

([4]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص271؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص470؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص98.

([5]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص98.

([6]) الدينوري، الأخبار، ص377؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص468؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص354؛ المقدسي، البدء، ج6، ص76؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص98.

([7]) الدينوري، الأخبار، ص377.

([8]) الطبري، تاريخ، ج7، ص479؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص105.

وخرج أبو جعفر للحج في سنة 136هـ/753م وأبو مسلم يتقدمه في الطريق[1]، فلما انقضى الحج أصيب أبو العباس بالمرض ولما اشتد عليه المرض أمر الناس بالبيعة لأخيه أبي جعفر المنصور بالخلافة من بعده ومن بعد أبي جعفر لابن أخيه عيسى بن موسى بن محمد بن علي، وكتب العهد بذلك، وصيره في ثوبه وختمه بخاتمه وخواتيم أهل بيته ودفعه إلى عيسى بن موسى[2] وقال له: "إذا خرجت نفسي فسجني بثوبي واكتم موتى حتى يقرأ هذا الكتاب على الناس، فإذا قرأ فخذ بيعة المسمى فيه فإذا بايع الناس فخذ في أمري وجهزني"[3] وكان نص الكتاب: "من عبد الله أمير المؤمنين إلى الأولياء وجماعة المسلمين، سلام عليكم أما بعد، فقد قلد أمير المؤمنين الخلافة عليكم بعد وفاته أخاه، فاسمعوا له وأطيعوا، وقد قلد الخلافة من بعد عبد الله عيسى بن موسى إن كان"[4].

وتوفي أبو العباس في الثاني عشر من شهر ذي الحجة سنة 136هـ/753م بمرض الجدري ودفن بالأنبار[5]. وأخذ عيسى بن موسى البيعة بالخلافة لأبي جعفر المنصور بالأنبار في نفس اليوم الذي توفي فيه أبو العباس وكان أبو جعفر بمكة وكتب إليه عيسى يعلمه بوفاة أخيه أبي العباس وبالبيعة له[6] ووصل الخبر إليه بعد أربعة عشر يوماً[7] في السابع والعشرين من شهر ذي الحجة سنة

([1]) المقدسي، البدء، ج6، ص76.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص470؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص99، 100؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص262؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص221.

([3]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص362.

([4]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص53؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص62.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص270؛ المسعودي، مروج ج3، ص238؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص99، ابن كثير، البداية، ج10، ص63؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص262؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص221؛ ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبدالحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت)، ج1، ص195، سيشار إليه تالياً: ابن العماد الحنبلي، شذرات.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص471؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص54؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص338؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص100؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص262.

([7]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص54.

136هـ/754م. فلما اطلع المنصور على الكتاب دعا الناس وبايعوه وبايعه أبو مسلم ومن معه[1] وقد ورد إليه الخبر فيما ذكر وهو في طريق عودته من مكة في موضع يقال له صفية فتفاءل باسمه وقال: "صفية لنا إن شاء الله تعالى"[2] ثم مضى أبو جعفر حتى وصل إلى الكوفة وخطب بأهلها يوم الجمعة وصلى بهم ثم سار إلى الأنبار[3]، وبايعه الناس وأهل بيته بالخلافة ثم لعيسى بن موسى من بعده بعده الذي أحرز بيوت الأموال والخزائن والدواوين حتى قدم عليه أبو جعفر وسلم الأمر إليه[4].

وتولى أبو جعفر الخلافة وعمره إحدى وأربعين سنة وعشرة أشهر[5] وقيل أنه أنه ولي الخلافة وعمره اثنتين وأربعين سنة[6]، وولي الخلافة اثنتين وعشرين سنة سنة إلا ستة أيام[7] وقيل كانت اثنتين وعشرين سنة[8] وقيل كانت خلافته إحدى وعشرون سنة وأحد عشر وثمانية أيام[9].

وعرف أبو جعفر المنصور خلال خلافته بالحزم في تدبير شؤون دولته وقد أكدت الروايات التاريخية هذه الحقيقة فذكرت أنه: "لم ير في داره لهو ولعب أو ما

([1]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص364؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص471.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص471؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص54؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص338؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص100؛ القلقشندي، أحمد بن علي، مآثر الإنافة في معالم الخلافة، 3ج، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، دار عالم الكتب، بيروت 1980م، ج1، ص176، سيشار إليه تالياً: القلقشندي، مآثر.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص474؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص3؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص262؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص64.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص474؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص3؛ مجهول، الإمامة، ج2، ص307.

([5]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص54.

([6]) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص335.

([7]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص282؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص62.

([8]) الذهبي، تاريخ (حوادث 141 – 160هـ)، ص466.

([9]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص61.

يشبه اللهو واللعب"[1] والوارد في أخبار سيرته أنه كان لا يظهر لنديم أبداً ولا رآه رآه أحد يشرب غير الماء[2]. وقد روي عن المنصور أنه سمع صوتاً عالياً فإذا هو بعض خدمه يلعب بالطنبور (آلة موسيقية) وحوله جماعة من جواريه فأمر بضربه فضرب رأس الخادم بالطنبور حتى تكسر الطنبور ثم أخرج الخادم من قصره وباعه[3].

وكان المنصور في خلافته يتابع أمور الدولة بنفسه وكانت جميع السلطات بيده كصورة من صور الحكم المركزي المتمثلة في شخصه فقط، فكان لا يترك أمراً كبيرا ولا صغيرا إلا واطلع عليه، وأصدر حكمه فيه، مع استشارته أهل العلم والمعرفة والخبرة في مختلف الأمور الهامة، وكان يتابع الأعمال بصورة مستمرة ومنظمة خلال النهار والليل حيث أوردت المصادر التاريخية ذلك بالقول "كان المنصور شغله في صدر نهاره بالأمر والنهي والولايات والعزل وشحن الثغور والأطراف وأمن السبل والنظر في الخراج والنفقات ومصلحة معاش الرعية لطرح عالتهم والتلطف لسكونهم وهدوئهم، فإذا صلى العصر جلس لأهل بيته إلا من أحب أن يسامره، فإذا صلى العشاء الآخرة نظر فيما ورد عليه من كتب الثغور والأطراف والآفاق، وشاور سماره من ذلك فيما أرب، فإذا مضى ثلث الليل قام إلى فراشه وانصرف سماره فإذا مضى الثلث الثاني قام من فراشه فأصبغ وضوءه، وصف في محرابه حتى يطلع الفجر، ثم يخرج فيصلي بالناس، ثم يدخل فيجلس في إيوانه"[4].

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص63؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص219؛ ابن الطقطقي، الفخري، الفخري، ص159.

([2]) الجاحظ، التاج، ص120.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص62، 63؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص220؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص159.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص70؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص341، 342؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص222؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص128.

وكان المنصور يبث العيون لتقصي الأخبار عن الرعية ويخرج متنكراً ويطوف بالأسواق[1]، وكان دائم المراقبة لولاته وعماله، شديد المحاسبة لهم ولا يتوانى عن عزل أي والٍ يشتبه بأمره في الانحراف عن الحكم، فعزل عمه صالح بن علي عن قنسرين[2] حين بلغه كثرة عدد مواليه[3]، ثم هم بقتل عيسى بن موسى لأنه قتل رجلاً من ولد نصر بن سيار بالكوفة دون الرجوع إليه، لكنه عدل عن رأيه بعد أن علم بجهل عيسى بما فعل فكتب إليه يلومه: "أما بعد فإنه لولا نظر أمير المؤمنين واستبقاؤه لم يؤخرك عقوبة قتل ابن نصر بن سيار، واستبدادك به بما يقطع أطماع العمال في مثله، فأمسك عمن ولاك أمير المؤمنين أمره من عربي وأعجمي، وأحمر وأسود ولا تستبدن على أمير المؤمنين بإمضاء عقوبة في أحد قبله تباعه، فإنه لا يرى أن يأخذ أحداً بظنه قد وضعها الله عنه بالتوبة، ولا بحدث كان منه في حرب أعقبه الله منها سلماً ستر به عن ذي غلة، وحجز به عن محنة ما في الصدور، وليس ييأس أمير المؤمنين لأحدٍ ولا لنفسه من الله من إقبال مدبر، كما أنه لا يأمن إدبار مقبل، إن شاء الله والسلام"[4].

وغضب المنصور على أخيه العباس بن محمد الذي كان والياً على الجزيرة سنة 155هـ/772م فعزله وأغرمه مالاً وحبسه ثم شفع له بعض أهله فرضي عنه[5]. وكذلك فقد شكى إلى المنصور رجلاً من بعض عماله فكتب إليه أبو جعفر: "أكفني أمره وإلا كفيته أمرك"[6] ثم كتب إلى عامل آخر: "قد كثر شاكوك وقل شاكروك، فإما اعتدلت وإما اعتزلت"[7].

([1]) الماوردي، نصيحة الملوك، ص388.

([2]) قنسرين: وهي بالشام الجابية وبينها وبين حلب اثنا عشر ميلا وفيها قبر هشام بن عبد الملك بن مروان، الحميري، الروض، ص473.

([3]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص383.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص62، 63.

([5]) المصدر نفسه، ج8، ص46، 47؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص184؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص206.

([6]) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص342.

([7]) المصدر نفسه، ج7، ص342.

وكانت هيبة أبي جعفر المنصور في الخلافة تصغر لها هيبة الوزراء في عهده على وجل منه وخوف فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق أمام الخليفة(1) ومن الوزراء الذين تولوا في خلافته أبو أيوب المورياني(2) وأبو الفضل الربيع بن يونس(3).

وبهذا فإن سياسة المنصور في خلافته كانت ترتكز على توطيد أركان الدولة ودعم بنيانها ولم تكن الخلافة لديه وسيلة للرفاهية والانغماس في اللهو، والاستمتاع بالسلطة. وإنما كان رجل عمل وجد، واستغرق معظم وقته في النظر في شؤون الدولة، وتظهر هذه السياسة من خلال وصيته لابنه المهدي ولي عهده بقوله: "... وانظر في أمر النزاع إليك، ووكل بهم عيناً غير نائمة، ونفساً غير لاهية، ولا تنم فإن أباك لم ينم منذ ولي الخلافة، ولا دخل عينيه غمض إلا وقلبه مستيقظ"(4)، وكان المنصور يقول "ما كان أحوجني أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعف منهم، قيل له: يا أمير المؤمنين من هم؟ قال: هم أركان الملك، ولا يصلح الملك إلا بهم، كما أن السرير لا يصلح إلا بأربعة قوائم، إن نقصت واحدة وهى؛ إما أحدهم فقاضٍ لا تأخذه في الله لومة لائم، والآخر صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوي، والثالث صاحب خراج يستقضى ولا يظلم الرعية فإن ظلمها غني، والرابع – ثم عض على إصبعه السبابة ثلاث مرات يقول

---

(1) ابن الطقطقي، الفخري، ص175.

(2) أبو أيوب المورياني: هو سليمان بن مخلد من قرية من الأهواز يقال لها موريان، قلده المنصور الدواوين مع الوزارة، توفي سنة 154هـ/771م. انظر عن حياته: الجهشياري، الوزراء، ص97؛ ابن خلكان، وفيات، ج1، ص385؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص175.

(3) الربيع بن يونس: وهو أبو الفضل الربيع بن يونس بن محمد بن كيسان وهو أبو فروة مولى الخليفة عثمان بن عفان، وكان فصيحا فطنا خبيرا بالحساب عارفا بأمور الملك، وبقي وزيرا للمنصور حتى توفي المنصور وأخذ البيعة المهدي وتوفي سنة 170هـ/787م، انظر عن حياته: الجهشياري، الوزراء، ص125؛ ابن خلكان، وفيات، ج1، ص332؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص177.

(4) الطبري، تاريخ، ج8، ص106؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص218.

في كل مرة: آه آه-على الرابع- وقيل له: ومن هو يا أمير المؤمنين، قال: صاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحة"[1].

وبهذه السياسة الحكيمة فقد تمكن المنصور خلال خلافته توطيد أركان الدولة العباسية فوصفه ابن الطقطقي بقوله: "واعلم أن المنصور هو الذي أصل الدولة وضبط المملكة، ورتب القواعد، وأقام الناموس"[2]، وأدت سياسة الحزم التي اتبعها المنصور في خلافته إلى السيطرة على مختلف شؤون الدولة حيث قال عبد الصمد بن علي[3] للمنصور: "يا أمير المؤمنين لقد هممت بالعقوبة حتى كأنك لم تسمع بالعفو، قال لأن بني أمية لم تُبل رُمَمُهُم، وآل أبي طالب لم تغمد سيوفهم، ونحن بين قوم قد رأونا أمس سوقة، واليوم خلفاء، فليس تتمهد هيبتنا في صدورهم إلا بنسيان العفو"[4].

6.1 الأوضاع السياسية في عهده:

عندما تولى أبو جعفر المنصور الخلافة عام 136هـ/754م لم تكن دعائم الدولة العباسية قد توطدت بعد مواجهة أمور مختلفة. وكان خوفه على الدولة من ثلاث جبهات: الأولى منافسة عمه عبد الله بن علي الذي كان له الأثر الكبير في قيادة جيوش الشام والجزيرة والموصل، والقضاء على جيوش مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية في خلافة أبي العباس، فكان عبد الله بن علي يعتقد أنه أحق بالخلافة من أبي جعفر المنصور، والجبهة الثانية التي واجهها أبو جعفر اشتداد أمر أبي مسلم الخراساني الذي كان في حياة الخليفة أبي العباس لا يمضي أمراً إلا

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص67؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص347؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص221.

([2]) ابن الطقطقي، الفخري، ص160.

([3]) عبدالصمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، وهو عم الخليفة المنصور. ولد سنة 104هـ/722م وتوفي سنة 185هـ/801م. انظر عن حياته: ابن خلكان، وفيات، ج2، ص93.

([4]) الذهبي، تاريخ، حوادث (141–160هـ)، ص470؛ الذهبي، سير، ج7، ص85.

برأي أبي مسلم وكان المنصور لا يطيق تصرفاته في خلافة أخيه أبي العباس في عدة أمور سنذكرها فيما بعد، أما الجبهة الثالثة فهي خوف المنصور من الطالبيين الذين كان لهم محبة وولاء ومكانة في قلوب الشعب ومنهم محمد بن عبد الله الذي ثار بالمدينة المنورة وأخيه إبراهيم الذي ثار في البصرة.

وكان المنصور يفكر في هذه الجبهات وفي كيفية القضاء عليها، وأخيراً قرر أن يقضي عليها واحدة بعد الأخرى، بسياسة الحزم والدهاء والجرأة في التعامل معها وسيذكر الباحث ذلك عند دراسة كل جبهة وهي:

حركة عبد الله بن علي:

تولى عبد الله بن علي[1] في خلافة أبي العباس قتال جيش مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، واستولى على بلاد الشام وبقي أميراً عليها[2]، ثم أرسله أبو العباس في أواخر حياته إلى الصائفة لغزو الروم[3] ولما وصل إليه كتاب عيسى بن موسى الذي يخبره بوفاة الخليفة أبي العباس وأخذ البيعة لأبي جعفر ولعيسى بن موسى من بعده فطمع في الخلافة وجمع الناس في الشام وأعلمهم أن أبا العباس لما أراد أن يبعث لقتال مروان بن محمد دعا بني أبيه فقال لهم "من انتدب منكم وسار إليه فهو ولي عهدي فلم ينتدب غيري فعلى هذا خرجت من عنده وقتلت من قتلت"[4].

([1]) عبد الله بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، عم الخليفة المنصور، توفي سنة 147هـ/764م)، وأمه أم ولد بربرية. انظر عن حياته: البلاذري، أنساب، ج4، ص143؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص107؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص167؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص64.

([2]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص107؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص167؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص53.

([3]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص102؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص221.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص474؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص102.

وشهد له جماعة من أصحابه وبايعوه بالخلافة(1) وسار عبد الله بن علي حتى نزل حران فحاصر واليها مقاتل العكي أربعين يوما ثم خشي عبد الله من أهل خراسان في جيشه فقتل جماعة منهم(2)، ولما وصل الخبر إلى المنصور أمر أبا مسلم الخراساني بالمسير إلى عمه عبد الله بن علي وكتب أبو جعفر إلى أبي مسلم "إنما هو أنا وأنا أنت والأمر أمرك، فامضِ إلى عبد الله بن علي وأهل الشام"(3) وسار أبو مسلم لقتال عبد الله ومعه جيش من أهل خراسان، وأحس عبد الله بذلك فعمل على الخلاص من عساكر خراسان الذين كانوا معه حتى لا ينضموا إلى أبي مسلم، فقتل عدداً كبيراً منهم وقيل أنه قتل منهم حوالي سبعة عشر ألفاً(4) وأقبل أبو مسلم فنزل ناحية نصيبين(5) فأخذ طريق الشام ولم يعرض لعبد الله بن علي وكتب إليه إني لم أؤمر بقتالك ولكن أمير المؤمنين ولاني الشام، فأنا أريدها، فأشار من كان مع عبد الله من أهل الشام بالرحيل إلى الشام لحماية أولادهم ونسائهم، فقال لهم عبد الله إنما يريد المكر والخديعة فأبوا ذلك فسار بهم إلى الشام وعسكر أبو مسلم في عسكره(6).

قاتل أبو مسلم جيش عبد الله مدة طويلة وقيل أن القتال استمر خمسة أشهر أو ستة أشهر(7) وانهزم عبد الله إلى العراق وقدم إلى الكوفة فاستأمن له عيسى بن موسى ثم قدم إلى البصرة وأقام عند أخيه سليمان بن علي وكان واليا على البصرة

---

(1) الطبري، تاريخ، ج7، ص475؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص167؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص221.

(2) ابن خلدون، العبر، ج3، ص221.

(3) مجهول، الإمامة، ج2، ص308.

(4) الطبري، تاريخ، ج7، ص475؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص4؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص103.

(5) نصيبين: مدينة في ديار ربيعة وهي من بلاد الجزيرة بين دجلة والفرات، وهي قديمة عظيمة كثيرة الأنهار والبساتين، الحميري، الروض، ص577.

(6) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص103؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص222.

(7) الطبري، تاريخ، ج7، ص477؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص4.

لأبي جعفر وأعطى أبو مسلم الأمان إلى الناس بعد الهزيمة وأمر بالكف عنهم[1] وكانت الهزيمة في يوم الثلاثاء في السابع من جمادى الآخرة سنة 137هـ/754م[2] فكان يوما حاسما وفاصلا أعلن فيه نهاية معارضة عبد الله بن علي لخلافة أبي جعفر المنصور.

وتمكن والي البصرة سليمان بن علي من إقناع أخيه عبد الله بن علي وهو مقيم عنده بالمبايعة لأبي جعفر ليخفف حدة غضب المنصور على عمه وبايع عبد الله بن علي لأبي جعفر بالخلافة سنة 138هـ/755م، وهو مقيم بالبصرة[3] وشفع وشفع سليمان له عند المنصور فكلمه في أمر عبد الله فطلب له الأمان فوافق الخليفة على منحه الأمان وكتب له بذلك فقدم على أبي جعفر سنة 139هـ/756م، وحبسه ومات في السجن[4] وقيل إنه بنى له بيتاً وجعل أساسه ملحا ثم أجرى الماء الماء فيه فسقط البيت عليه فمات[5] في سنة 147هـ/746م[6] وعمره اثنتين وخمسين سنة ودفن في مقابر باب الشام في بغداد[7].

وبهذا فإن سياسة أبي جعفر المنصور تجاه عمه عبد الله اتسمت بالحزم لتوطيد أركان دولته حيث أدرك المنصور أن علة خطر عمه ستبقى بوجود عمه حراً طليقاً قد تدفعه إلى إشعال نار الثورة من جديد إذا توفرت له الإمكانات والظروف مستقبلاً، ولهذا فقد رأى تلافيا لوقوع ذلك أن يتخلص منه نهائياً وقتله، لأن المخالفة التي ارتكبها عبد الله بحق أبي جعفر لا تغتفر ويدل على هذا قول

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص478؛ الجهشياري، الوزراء، ص103؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص4؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص104؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص262؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص222.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص478؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص104.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص497.

([4]) البلاذري، أنساب، ج4، ص152، 153؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص168.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص501، ج8، ص9؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص108؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص168.

([6]) الطبري، تاريخ، ج8، ص9.

([7]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص108.

المنصور عن سياسته في التعامل مع خصومه بقوله: "الملوك تحتمل كل شيء من أصحابها إلا ثلاثاً: إفشاء السر، والتعرض للحرمة، والقدح في الملك"[1] وكان هدف عمه عبدالله بن علي قلب الحكم بامتناعه البيعة بالخلافة لأبي جعفر ودعوته لنفسه بالخلافة.

مقتل أبي مسلم الخراساني:

ظهر أبو مسلم الخراساني[2] على المسرح السياسي كقائد عسكري لخدمة الدعوة العباسية منذ سنة 129هـ/747م[3] حين كلفه إبراهيم الإمام بإظهار الدعوة الدعوة العباسية في خراسان واستطاع تحت قيادته أن يوحد الصفوف لخدمة الثورة العباسية وأصبح الرجل الأول في خراسان، ووصفه الخليفة المأمون حين ذكر اسمه عنده بقوله: "أجل ملوك الأرض ثلاثة وهم الذين قاموا بثقل الدول، الإسكندر واردشير، وأبو مسلم الخراساني"[4].

وبعد إقامة الدولة العباسية بدأت المشاكل تظهر بين السلطة العباسية وبين أبي مسلم، حيث أرادت السلطة أن تفرض أوامرها على جميع ولاتها لفرض هيبة الدولة وتوطيد أركانها، فتجاهل أبو مسلم بعض أوامر الخليفة ومنها أنه في سنة 132هـ/749م رفض أوامر الخليفة أبي العباس حين وجه عمه عيسى بن علي والياً على فارس، وكان عليها محمد بن الأشعث فأراد محمد قتله فقيل له إن هذا لا

---

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص88؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص347.

(2) أبو مسلم الخراساني: اختلفت الروايات في أصله ونسبه فقيل أنه أبو مسلم عبد الرحمن بن مسلم، وقيل عثمان الخراساني، وقيل هو إبراهيم بن عثمان بن يسار بن شذوس من ولد بزرجمهر بن البختكان الفارسي، ولد في أصبهان ونشأ بالكوفة، واتصل بإبراهيم الإمام فأعجب به ولما وجهه إلى خراسان طلب منه تغيير اسمه فسمي بعبد الرحمن وتكنى بأبي مسلم. انظر عن حياته: ابن خلكان، وفيات، ج2، ص69؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص139، 140؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص69.

(3) الطبري، تاريخ، ج7، ص355.

(4) ابن خلكان، وفيات، ج2، ص70.

يسوغ لك فقال: "أمرني أبو مسلم أن لا يقدم أحداً علي يدعي الولاية من غيره إلا ضربت عنقه ثم ترك عيسى خوفاً من عاقبة قتله"[1] فرفض أن يسلمه العمل إلا بكتاب من أبي مسلم فانصرف عيسى إلى أبي العباس فأخبره ذلك فكظم هذا الأمر، وأمر عمه عيسى بالمقام عنده، فأقام[2] فكان لهذه الحادثة الأثر السيئ عند الخليفة أبي العباس وأبي جعفر المنصور.

وذكر الجهشياري أن وطأة أبي مسلم قد ثقلت على أبي العباس لكثرة خلافة إياه ورده الأمر[3] إلا أنه لم يتخذ بحقه أي إجراء صارم بعكس سياسة المنصور الذي أراد أن تكون سلطة الدولة ظاهرة في جميع المناطق التي تسيطر عليها. وزادت سياسة اللين من الخليفة أبي العباس غرور أبي مسلم الخراساني فلما وجه أبو العباس أخاه المنصور إلى خراسان إلى أبي مسلم ومعه ثلاثين رجلاً من وجوه الناس منهم الحجاج بن أرطأة الفقيه وإسحق بن الفضل الهاشمي لأخذ رأي أبي مسلم في بعض الأمور ومنها انحراف أبي سلمة الخلال لم يبالغ أبو مسلم في إكرام أبي جعفر ولم يظهر له السرور بقدومه إليه[4].

ومما زاد الأمر سوءاً إقدامه على قتل سليمان بن كثير الخزاعي شيخ النقباء العباسيين حين وشي به[5] وتجاهل وجود أبي جعفر المنصور فغضب المنصور من تصرفاته فلما عاد إلى الخليفة أبي العباس حثه على التخلص من أبي مسلم وقال: "لست بخليفة ما دام أبو مسلم حياً، فاحتل لقتله قبل أن يفسد عليك أمرك، فلقد رأيته وكأنه لا أحد فوقه ومثله لا يؤمن غدره"[6]. فلم يوافق أبو العباس على رأي أبي جعفر فقال: "يا أخي أضرب عن هذا، ولا تعلمن رأيك في ذلك أحداً"[7]

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص458؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص86.

([2]) الدينوري، الأخبار، ص377.

([3]) الجهشياري، الوزراء، ص93.

([4]) الدينوري، الأخبار، ص375، 376.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص450.

([6]) الدينوري، الأخبار، ص376؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص450.

([7]) الدينوري، الأخبار، ص376.

وذكر الطبري أن الخليفة أبي العباس قد بعث أبا جعفر إلى أبي مسلم وهو بنيسابور لأخذ البيعة بالخلافة لأبي العباس ومن بعده لأبي جعفر فبايع له أبو مسلم وأهل خراسان وأقام أبو جعفر أياماً حتى فرغ من البيعة ثم انصرف، وكان أبو مسلم قد استخف بأبي جعفر فلما قدم على أبي العباس أخبره بما كان من استخفافه به[1].

وعلى الرغم من فشل محاولة إقناع المنصور لأبي العباس بقتل أبي مسلم فإن المنصور استمر في سياسته تجاه أبي مسلم لعدم رغبة المنصور في استمرار غطرسة وجبروت أبي مسلم فأخذ يلح على أبي العباس للتخلص منه فأقنع الخليفة بوجهة نظره ودبر لأبي مسلم مؤامرة لاغتياله سنة 135هـ/752م، حيث أمر سباع بن النعمان الأزدي باغتيال أبي مسلم في أول فرصة تمكنه من ذلك عندما خرج أبو مسلم من مرو للقضاء على تمرد زياد بن صالح وراء نهر بلخ فعلم أبو مسلم بهذه المؤامرة فقبض على سباع الأزدي وقتله[2].

وفي سنة 136هـ/754م كتب أبو مسلم إلى أبي العباس يستأذنه في الحج فأذن له أبو العباس وكتب إليه في القدوم إليه مع خمسمائة من الجند، فكتب إليه أبو مسلم بأنه قد وترت الناس ولست آمن على نفسي فأذن له العباس بالقدوم في ألف وكتب إليه: إنما أنت في سلطان أهليك ودولتك، وطريق مكة لا تحتمل العسكر، فسار في ثمانية آلاف فرقهم ما بين نيسابور والري، وقدم بالأموال والخزائن وخلفها بالري، وقدم في ألف من الجند إلى أبي العباس في الأنبار واستقبله القادة وسائر الناس بأمر من أبي العباس وأكرمه أبو العباس واستأذن أبو مسلم بالحج فأذن له[3].

وذكر الجهشياري "كان أبو الجهم بن عطية ينوب عن أبي مسلم بحضرة أبي العباس ويخلفه، فثقلت وطأة أبي مسلم على أبي العباس وكثر خلافه إياه ورده

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص468.

([2]) المصدر نفسه، ج7، ص466؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص96.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص468، 469؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص98؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص220.

لأمره، فقال لأبي الجهم: اكتب إليه وأشر عليه بالاستئذان في القدوم علينا لتجديد العهد بيننا. فكتب إليه أبو الجهم بذلك، فكتب مستأذناً فمنعه أبو العباس وقال له: خراسان لا تحتمل مفارقتك لها وخروجك عنها، وتركه شهراً، ثم قال لأبي الجهم أعد له الكتاب بمثل ذلك... وفي الثالثة أذن له أبو العباس"[1].

ولعدم رغبة الخليفة أبي العباس بأن يتولى أبو مسلم إمارة الحج للحد من سلطانه لأنها كانت شرفاً فيمن يتولاها فرغب أن يتولاها أخوه المنصور فكتب إليه وهو بالجزيرة يخبره بالأمر، وطلب منه القدوم ليتولى إمارة الحج فكتب إليه بقوله: "إن أبا مسلم قد سألني الحج فاكتب إلي تستأذنني ذلك فإنك إن كنت بمكة لم يطمع أن يتقدمك فكتب إليه فأذن له"[2] وعندما وصل أبو مسلم إلى أبي العباس في الأنبار واستأذن بالحج قال له أبو العباس: "لولا أن أبا جعفر حاج لوليتك الموسم"[3]، فقال أبو مسلم: "أما وجد أبو جعفر عاماً يحج فيه غير هذا العام"[4] وزاد ذلك من غضب المنصور عليه.

وزادت كراهية المنصور لأبي مسلم حيث أن أبا مسلم لما دخل على أبي العباس سلم عليه وتجاهل وجود أبي جعفر المنصور ولم يسلم عليه، فنبهه الخليفة قائلاً: "يا أبا مسلم، وهذا أبو جعفر فقال يا أمير المؤمنين هذا موضع لا يقضي فيه إلا حقك"[5] فكان لهذه الحادثة ردود فعل في نفس المنصور وأراد المنصور أن يستغل وجود أبو مسلم في الأنبار لتنفيذ اغتياله فأشار على أخيه الخليفة بضرورة التخلص منه فقال له: "يا أمير المؤمنين أطعني واقتل أبا مسلم، فوالله إن في رأسه لغدرة، فقال (أبو العباس): يا أخي قد عرفت بلاءه وما كان منه، فقال أبو جعفر:

([1]) الجهشياري، الوزراء، ص93، 94.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص479؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص4؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص105.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص470؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص98؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص220.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص479؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص105.

([5]) ابن قتيبة، عيون، ج1، ص76؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص351.

يا أمير المؤمنين إنما كان بدولتنا، والله لو بعثت ستوراً لقام مقامه وبلغ ما بلغ في هذه الدولة، فقال له أبو العباس فكيف نقتله؟ قال إذا دخل عليك وحادثته وأقبل عليك دخلت فتغفلته فضربته من خلفه ضربة أتيت بها على نفسه، فقال أبو العباس فكيف بأصحابه الذين يؤثرونه على دينهم ودنياهم؟ قال يؤول ذلك كله على ما تريد، ولو علموا أنه قتل تفرقوا وذلوا، قال: عزمت عليك إلا كففت عن هذا، قال: أخاف والله إن لم تتغده اليوم أن يتعشاك غداً، قال فدونكه، أنت أعلم، فخرج أبو جعفر من عنده عازماً على ذلك، فندم أبو العباس وأرسل إلى أبي جعفر لا تفعل ذلك الأمر"[1].

اتجه المنصور بإمارة الحج إلى مكة سنة 136هـ/754م وكان أبو مسلم يتقدم على أبي جعفر بالمسير إلى مكة وبالعودة منها بعد إنهاء الحج[2] فزاد ذلك من حقد المنصور عليه من الأعمال التي قام بها أبو مسلم أثناء مسيره إلى مكة تسهيل الطرق وحفر الآبار وإكساء الأعراب في كل منزل ينزل به وإعطاء كل من سأله فكان الصيت والذكر له دون الخليفة أبي العباس[3].

وبعد الانتهاء من موسم الحج عاد أبو جعفر إلى العراق فكان أبو مسلم يتقدمه في المسير فوصل الخبر بوفاة أبي العباس فعلم أبو مسلم بالخبر أولاً فكتب إلى أبي جعفر يعزيه بأمير المؤمنين، ولم يهنئه، ولم يقم حتى يلحق به، ولم يرجع فغضب أبو جعفر وكتب إليه وأغلظ له في العتاب فكتب له أبو مسلم يهنئه بالخلافة[4].

فلما علم أبو مسلم باستخلاف المنصور كتب إليه: "بسم الله الرحمن الرحيم عافاك الله وأمتع بك، إنه أتاني أمر أفظعني وبلغ مني مبلغاً، لم يبلغه شيء قط،

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص468، 469؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص98.

([2]) البلاذري، أنساب، ج4، ص245؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص480.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص480؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص4؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص105؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص223.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص480؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص5؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص105؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص223.

لقيني محمد بن الحصين بكتاب من عيسى بن موسى إليك بوفاة أبي العباس أمير المؤمنين رحمه الله، فنسأل الله أن يعظم أجرك، ويحسن الخلافة عليك، ويبارك لك فيما أنت فيه، إنه ليس من أهلك أحد أشد تعظيماً لحقك وأصغى نصيحة لك، وحرصاً على ما يسرك مني"[1] ثم مكث أبو مسلم يومين وكتب إلى أبي جعفر بالبيعة، وكان قصد أبي مسلم من تأخير البيعة ترهيب أبي جعفر[2].

وقد أظهر أبو مسلم نواياه تجاه المنصور بعدم رغبته بتوليه الخلافة وذلك بتحريض عيسى بن موسى على إعلان الثورة ضد أبي جعفر وتنصيبه خليفة للمسلمين بدلاً منه، وأبلغه بالتعاون معه من أجل ذلك، لكن عيسى رفض ذلك وحذر أبا مسلم من هذا العمل وقال له: "الأمر لعمي ولو قدمني أبو العباس لقدمته على نفسي"[3] ووصل الخبر إلى أبي جعفر وزاد من غضبه عليه لكن ثورة عمه عبد الله بن علي جعلت المنصور يؤجل أي عمل ضد أبي مسلم.

وعندما تولى المنصور الخلافة وخرج عليه عمه عبد الله بن علي في الشام، فكر أبو جعفر أن يضرب خصومه بعضهم ببعض فاختار أبا مسلم ليضربه بعمه، واستطاع أبو مسلم أن ينتصر على عبد الله، وبعد الانتصار جمع أبو مسلم الغنائم وأرسل الخليفة المنصور يقطين بن موسى ليحصي الأموال[4] فغضب أبو مسلم من تصرف الخليفة المنصور وقال أبو مسلم: "افعلها ابن سلامة الفاعلة"[5] وقال أيضاً: "يا يقطين أمين على الدماء خائن في الأموال، وشتم أبا جعفر"[6] وهم بقتل

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص472؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص100.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص472؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص100.

([3]) البلاذري، أنساب، ج4، ص246؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص5؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص105.

([4]) ابن قتيبة، عيون، ج1، ص80؛ البسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، 3ج، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1981م، ج1، ص119، سيشار إليه تالياً: البسوي، المعرفة؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص482.

([5]) ابن قتيبة، عيون، ج1، ص80.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص483؛ المقدسي، البدء، ج6، ص78.

يقطين فأدرك يقطين ذلك فقال: "عجلت أيها الأمير، قال وكيف، قال أمرني أن أحصي الأموال ثم أسلمها إليك، لتعمل فيها برأيك فقدم على المنصور وأخبره بذلك"[1].

ولما علم المنصور بتصرف أبي مسلم خشي أن يمضي أبو مسلم إلى خراسان فيقوى مركزه السياسي ونفوذه العسكري فيصعب معالجة أمره فيما بعد ولتحقيق ذلك كتب إليه بأن يتولى الشام ومصر وقال: "قد وليتك مصر والشام فهي خيرٌ لك من خراسان، فوجه إلى مصر من أحببت، وأقم بالشام فتكون بقرب أمير المؤمنين فإن أحب لقاءك أتيته من قريب"[2] وقد أحس أبو مسلم بأن المنصور قد أهانه وعزله عن خراسان دون أن يستشيره فغضب غضباً شديداً وقال: "هو يوليني الشام ومصر، وخراسان لي، واعتزم بالمضيء إلى خراسان"[3] وكان الحسن بن قحطبة مع أبي مسلم بالشام يكتب الأخبار إلى المنصور سراً فكتب إليه يخبره بردة فعل أبي مسلم ومما جاء في كتابه قوله: "... أني أخبرك يا أمير المؤمنين أن الشيطان الذي في رأس عبد الله بن علي قد انتقل إلى رأس أبي مسلم"[4].

وبعد هذه التطورات فقد كانت سياسة المنصور إتباع أية طريقة للظفر بأبي مسلم قبل وصوله إلى خراسان مركز قوته ونفوذه العسكري، فخرج أبو جعفر المنصور من الأنبار إلى المدائن[5] لما علم بدخول أبي مسلم أرض العراق، وبدأ المنصور بإتباع سياسة اللين مع أبي مسلم ليتمكن من تنفيذ هدفه الحقيقي للخلاص منه فكتب إليه يحثه على القدوم إليه بقوله: "أريد مناظرتك في أمور لم يحتملها

([1]) ابن قتيبة، عيون، ج1، ص80؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص105.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص482؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص105، 106.

([3]) البسوي، المعرفة، ج1، ص119؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص482؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص106.

([4]) ابن أعثم، الفتوح، ج8، ص221.

([5]) البسوي، المعرفة، ج1، ص119؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص483؛ المسعودي، مروج ج3، ص302؛ المقدسي، البدء، ج6، ص78.

الكتاب فخلف عسكرك حيث ينتهي إليك كتابي، فأقدم عليّ"[1] فلما وصل الكتاب إلى أبي مسلم وهو في طريقه إلى حلوان كتب إلى أبي جعفر بقوله: "إنه لم يبق لأمير المؤمنين أكرمه الله عدو إلا أمكنه الله منه، وقد كنا نروي عن ملوك آل ساسان: أن أخوف ما يكون الوزراء إذا سكنت الدهماء فنحن نافرون من قربك، حريصون على الوفاء بعهدك ما وفيت، حَرِيُّوْن بالسمع والطاعة غير أنها من بعيد، حيث تقارنها السلامة، فإن أرضاك ذلك فأنا أحسن عبيدك، فإن أبيت إلا أن تعطي نفسك إرادتها نقضت ما أبرمت من عهدك ضناً بنفسي"[2].

ولما وصل الكتاب إلى المنصور كتب إلى أبي مسلم بكتاب لا يثير غضبه ونفوره منه حتى يستدرجه بالقدوم إليه فقال فيه: "قد فهمت كتابك وليست صفتك صفة أولئك الوزراء الغششة ملوكهم الذين يتمنون اضطراب حبل الدولة لكثرة جرائمهم، وإنما راحتهم في انتشار نظام الجماعة فلمَ سويت نفسك بهم، وأنت في طاعتك ومناصحتك واضطلاعك بما حملت من أعباء هذا الأمر على ما أنت به! وليس مع الشريطة التي أوجبت منك سمع ولا طاعة، وحمل إليك أمير المؤمنين عيسى بن موسى رسالة لتسكن إليها إن أصغيت إليها، وأسأل الله أن يحول بين الشيطان ونزغاته وبينك، فإنه لم يجد باباً يفسد به نيتك أوكد عنده، وأقرب من طبه (السحر) من الباب الذي فتحه عليك"[3].

واستمر المنصور في الكتابة إلى أبي مسلم لترغيبه في القدوم إليه فأمر عمومته ومنهم عيسى بن علي وعيسى بن موسى، ومن حضره من بني هاشم أن يكتبوا إليه، ويحثوه على الطاعة ويحذروه من عاقبة الغدر ويأمرونه بالرجوع إلى أمير المؤمنين وأن يلتمس رضاه فكتبوا إليه[4]، وأرسل المنصور الكتاب مع أبي

([1]) الدينوري، الأخبار، ص379؛ المسعودي، مروج ج3، ص274.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص483؛ الجهشياري، الوزراء، ص111؛ المقدسي، البدء، ج6، ص78، 79؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص6؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص106.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص483؛ المقدسي، البدء، ج6، ص78، 79؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص6؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص106.

([4]) البلاذري، أنساب، ج4، ص268؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص484؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص107.

حميد المروزي وأوصاه قائلاً: "كلم أبا مسلم بألين ما تكلم به أحداً وأمنه وأعلمه أني رافعه وصانع به ما لم يصنعه به أحد إن هو صلح وراجع ما أحب، فإن أبى أن يرجع فقل له: يقول لك أمير المؤمنين: لستُ للعباس وإنا بريء من محمد إن مضيت مشاقاً ولم تأتيني إن وكلت أمرك إلى أحد سواي، وإن لم آلِ طلبك وقتلك بنفسي، ولو خضت البحر لخضته ولو اقتحمت النار لاقتحمتها حتى أقتلك أو أموت قبل ذلك، ولا تقولن له هذا الكلام حتى تأيس من رجوعه ولا تطمع منه في خير"[1].

وسار أبو حميد مع عدد من أصحابه ممن يثق بهم حتى قدموا على أبي مسلم بحلوان ودفع إليه بكتاب المنصور وكلمه بضرورة طاعة أوامر الخليفة فتردد أبو مسلم في الرد واستشار بعض أصحابه وقالوا له لقد وقع في نفس أمير المؤمنين منك شيء لا يأمنك، وفي الوقت نفسه فقد تمكن المنصور من مخاطبة نائبه في خراسان أبي داود خالد بن إبراهيم الذهلي حيث أغراه بولاية خراسان إن تمكن من إقناع أبي مسلم بالقدوم إليه ومقابلته فقال له أبو جعفر: "إن لك إمرة خراسان ما بقيت"[2] فكتب أبو داود إلى أبي مسلم بقوله: "إنا لم نخرج لمعصية خلفاء الله وأهل بيت نبيه صلى الله عليه وسلم، فلا تخالفن إمامك ولا ترجعن إلا بإذنه"[3].

ووجه المنصور إلى أبي مسلم جرير بن يزيد بن جرير بن عبد الله البجلي وكان واحد من أهل زمانه في المكر والخداع والدهاء فخدعه بكلامه وأقنعه بعدم مخالفة الخليفة المنصور[4].

وقد أثرت هذه المحاورات في نفس أبي مسلم واقتنع بضرورة عدم مخالفة أوامر الخليفة فكتب إلى أبي جعفر أنه منصرف إليه فلما وصل كتاب أبي مسلم إلى المنصور دخل عليه أبو أيوب فرمى المنصور إليه بالكتاب فقرأه فقال: "والله

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص484؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص8 و9؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص107.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص485؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص9.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص486؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص9، 10.

([4]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص6.

لئن ملأت عيني منه لأقتلنه"[1] وأرسل أبو مسلم أبا إسحاق قبل قدومه للمنصور وهو أحد من أعوانه المخلصين إلى مقر الخليفة ليتعرف على الأوضاع هناك ويكشف له شعور المنصور والقادة تجاه، فلما علم المنصور بذلك أمر أفراد البيت الهاشمي بتلقيه وإكرامه لكسبه إلى جانبه ووعده بولاية خراسان فقال له المنصور: "اصرفه عن وجهه، ولك ولاية خراسان"[2] ورجع أبو إسحق إلى أبي مسلم وقال له: "ما أنكرت شيئاً، رأيتهم معظمين لحقك، يرون لك ما يرون لأنفسهم وأشار عليه أن يرجع إلى أمير المؤمنين فيعتذر له مما كان منه"[3].

وبهذا فقد استطاع المنصور كسب واستمالة أصحاب أبي مسلم فاستجاب أبو مسلم أخيراً وقرر السفر إلى المدائن لمقابلة المنصور على الرغم من تحذير مستشاره نيزك له بعدم الذهاب فقال لأبي مسلم: "أما إذا اعتزمت على هذا فخار الله لك واحفظ عني واحدة، إذا دخلت عليه فاقتله ثم بايع لمن شئت، فإن الناس لا يخالفونك"[4]، وكتب أبو مسلم إلى المنصور بأنه قادم إليه، واستعد المنصور لمواجهته واستشار المنصور المقربين له في قتل أبي مسلم فقال لسلم بن قتيبة: "ما ترى في قتل أبي مسلم؟ فقال سلم: "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا"[5] فقال حسبك يا أبا أمية"[6] واستشار أبا إسحق بن مسلم العقيلي فأشار عليه بقتل أبي مسلم[7] واستكمل المنصور إجراءات استقبال أبي مسلم وأمر الناس باستقباله والترحيب به

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص486؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص10؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص108.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص486؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص10؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص108.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص486؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص10؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص108.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص486.

([5]) الأنبياء، الآية22.

([6]) ابن قتيبة، عيون، ج1، ص81؛ البلاذري، أنساب، ج4، ص277.

([7]) الجاحظ، البيان، ج3، ص367.

فتلقاه الناس وبنو هاشم[1] ثم قدم أبو مسلم فدخل على المنصور فقام إليه المنصور وعانقه وأظهر له السرور وقال له: "كدت تمضي من قبل أن أراك وأفضي إليك بما أريد، فقم فضع عنك ثيابك، وانزل حتى يذهب كلال السير عنك"[2] فأمره بالانصراف حتى يستريح من عناء السفر فخرج من عند المنصور فمكث ثلاثة أيام يغدو كل يوم إلى المنصور فيجلس في مجلسه فيتناظران في بعض الأمور[3].
الأمور[3].

وعمل المنصور على ترتيب العدة لتنفيذ خطته لقتل أبي مسلم وهيأ عثمان بن نهيك قائد الحرس وأربعة من أصحابه ممن يثق بهم ويعتمد عليهم واتفق معهم على تنفيذ المهمة ورتب مكانا لهم وراء ستار خلف أبي مسلم وقال لهم المنصور "إذا عاتبته وعلا صوتي فلا تخرجوا فإذا أنا صفقت بيدي فاقتلوه"[4] وأرسل المنصور إلى أبي مسلم يستدعيه إلى الحضور وأمر الحاجب إذا دخل أن يأخذ منه سيفه ليأمن شره[5] وزيادة في الحذر من قبل المنصور فقد أرسل أبا أيوب المورياني ليطوف في العسكر وينظر ما يقول الناس من أخبار حتى يضمن عدم تسرب أسرار خطته[6].

وقد أحس أبو مسلم أن وراء استدعائه أمرا مخيفا فعبر عن مخاوفه إلى عيسى بن موسى قائلا له: "اركب معي فقد أحسست بالشر، فقال له عيسى: أنت في ذمتي فتقدم فإني لاحقك"[7] فسار أبو مسلم إلى المنصور وأشار عليه عيسى بن موسى بعدم الدخول إليه حتى يدخل معه فأبطأ عيسى بعده ومضى أبو مسلم فدخل قبل أن

([1]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص108.

([2]) الدينوري، الأخبار، ص380.

([3]) الدينوري، الأخبار، ص380؛ ابن أعثم، الفتوح، ج8، ص225.

([4]) البلاذري، أنساب، ج4، ص271؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص367؛ الطبري، تاريخ، ج7، ج7، ص488؛ المقدسي، البدء، ج6، ص80.

([5]) الدينوري، الأخبار، ص381.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص488.

([7]) البلاذري، أنساب، ج4، ص271؛ المقدسي، البدء، ج6، ص81.

يحضر عيسى[1]. ولما استأذن لأبي مسلم بالدخول إلى المنصور أدخله سلام الحاجب في دهليز وأغلق الباب ولم يدخل أصحابه ونزع سيفه[2] فاستغرب أبو مسلم هذا الإجراء فقال: "ما كان يصنع بي مثل هذا، فقيل له ليس ذاك إلا الخير"[3] ثم قال: "ألا عرف الرامي موضع سهمه"[4]، ولما دخل أبو مسلم على المنصور سلم وجلس وشكا للمنصور من سوء التصرف الذي قوبل به وقال: يا أمير المؤمنين استخف بي وأخذ سيفي، فأجابه المنصور: ومن فعل ذلك قبحه الله"[5]. وبدأ الخليفة المنصور في محاكمته وتوجيه التهم إليه التي أدت إلى قتله واختلفت الروايات التاريخية في ذكر تفاصيلها وقد يكون بعضها موضوعيا وبعضها الآخر مبالغا فيه، ومن النصوص الموضوعية التي وردت على لسان المنصور قوله لأبي مسلم: "ما الذي دعاك إلى قتل سليمان بن كثير مع أثره في دعوتنا وهو أحد فتياننا قبل أن ندخلك في شيء من هذا الأمر"[6] وقوله: "وقتلت أهل خراسان وفعلت وفعلت ... وإقعادك إياي في دهليزك بخراسان مستخفا بحقي... ثم كتابك إلي تبدأ بنفسك، ثم كسوتك الأعراب وقولك لأتخذنكم دون أهل خراسان"[7]. وقوله "وتقدمك إياي في الطريق حين أتاك الخبر بموت العباس... ومضيت فلا أنت أقمت حتى ألحقك ولا أنت رجعت إلي... ومراوغتك وخروجك إلى خراسان... والمال الذي جمعته بحران"[8]. وقول المنصور لأبي مسلم: "اتتكر "اتتكر دخولك على أمير المؤمنين الماضي –رحمه الله- وتسليمك عليه، وأنا

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص489؛ المقدسي، البدء، ج6، ص81.

([2]) المقدسي، البدء، ج6، ص81؛ ابن الجوزي، لمنتظم، ج8، ص11.

([3]) البلاذري، أنساب، ج4، ص271؛ المقدسي، البدء، ج6، ص81.

([4]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص11.

([5]) البلاذري، أنساب، ج4، ص271؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص367؛ الطبري، تاريخ، ج7، ج7، ص491.

([6]) المقدسي، البدء، ج6، ص81؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص110.

([7]) البلاذري، أنساب، ج4، ص272.

([8]) الطبري، تاريخ، ج7، ص490؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص12؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص108.

جالس في مجلسه لا تراني أهلاً للسلام؟ أتذكر مقالتك لابن أخي عيسى بن موسى إن شئت خلعنا أبا جعفر وبايعناك؟ أتذكر شتمك لي بالشام بين يدي يقطين بن موسى"[(1)].

ومن الروايات المبالغ فيها أن تكون من أسباب مقتل أبي مسلم والواردة على لسان المنصور التي دفعت به لقتل أبي مسلم قول المنصور لأبي مسلم: "أنسيت استخفافك بحقي وتهجمك إياي بالكلام مرة بعد أخرى؟ أنسيت نظرك إلي شرراً؟"[(2)]، وقول المنصور: "وجعلت تقول بمكة أيصلي هذا الغلام بالناس، وألقيت نعلي من رجلي فرفعت نفسك عن مناولتي إياها حتى ناولنيها معاذ بن مسلم"[(3)] وقوله: "ألست الكاتب إلي تخطب آمنة بنت علي بن عبد الله بن العباس وتزعم أنك ابن سليط بن عبد الله بن عباس"[(4)] ثم قول أبي جعفر لأبي مسلم: "أخبرني عن كتابك إلى أبي العباس تنهاه عن الموات، أردت أن تعلمنا الدين"[(5)].

وبهذا يمكن القول أن أسباب مقتل أبي مسلم التي عاتبه المنصور فيها في الحوار الذي دار بينهما قبل مقتله كانت في أمور جوهرية مؤثرة على سير الدولة العباسية فكانت دافعاً لأبي جعفر أن يأمر بقتله ومنها: :إقدام أبي مسلم على قتل سليمان بن كثير رئيس النقباء وهو الشخصية ذات المكانة في الدعوة العباسية دون الرجوع إلى الخليفة العباسي وولي عهده الذي كان متواجدا في خراسان فعدَّ المنصور هذا الأمر تحدياً للدولة وإهانة لهيبة الخلافة، ثم تجاهل أبي مسلم لأبي

([1]) ابن أعثم، الفتوح، ج8، ص226.

([2]) ابن أعثم، الفتوح، ج8، ص227.

([3]) البلاذري، أنساب، ج4، ص272.

([4]) المصدر نفسه، ج4، ص272؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص367؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص363؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص491؛ الشابشي، أبو الحسن علي بن محمد، الديارات، دار الرائد العربي، بيروت، د.ت، ص219، سيشار إليه تالياً: الشابشتي، الديارات؛ المقدسي، البدء، ج6، ص81؛ ابن أعثم، الفتوح، ج8، ص226.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص490؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص12؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص109.

جعفر في مجلس الخليفة أبي العباس، وتحريضه لعيسى بن موسى على خلع أبي جعفر واستعداده لمساعدته لتحقيق هذا الهدف، ثم تصرف أبو مسلم بالغنائم بعد انتصاره على عبد الله بن علي دون الرجوع إلى الخليفة وشتمه أبي جعفر أمام الجند والقادة، ثم عدم طاعته لأوامر أبي جعفر حين ولاه مصر والشام، ورفضه القدوم إلى أبي جعفر حين طلب منه عدم الذهاب إلى خراسان والقدوم إليه في الأنبار.

وبعد أن عرف المنصور مخالفات أبي مسلم لأوامر الدولة وهيبتها قال أبو مسلم: "إنه لا يقال لي هذا القول بعد بلائي وعنائي فقال أبو جعفر المنصور: يا ابن الخبيثة إنما عملت ما عملت بدولتنا ولو كان الأمر إليك ما قطعت فتيلاً ثم فتل شاربه، وفرك يده فلما رأى أبو مسلم فعله قال: يا أمير المؤمنين: يا أمير المؤمنين لا تدخلن على نفسك ما أرى فإن قدري أصغر من أن يبلغ شيء من أمري منك هذا المبلغ"[1] وأخذ أبو مسلم يقبل يد المنصور ويعتذر له" فقال له المنصور: ما رأيت كاليوم والله ما زدتني إلا غضباً فقال أبو مسلم: دع عنك هذا فقد أصبحت ما أخاف إلا الله تعالى"[2] فغضب المنصور وشتمه وصفق بيديه فخرج عليه الحرس فضربه عثمان بن نهيك ضربة خفيفة قطعت سيفه" فقال أبو مسلم: يا أمير المؤمنين استبقني لعدوك، فقال المنصور: لا أبقاني الله إذاً وأي عدو لي أعدى منك وأخذه الحرس حتى قتلوه"[3].

ودخل عيسى على الخليفة المنصور وقال: "أين أبو مسلم؟ فقال المنصور كان هنا آنفاً. فقال: يا أمير المؤمنين قد عرفت طاعته ومناصحته ورأي الإمام كان فيه؟ فقال المنصور اسكت... فوالله ما كان في الأرض عدو أعدى لك منه ها هو ذا في البساط، والله ما تم سلطانك إلا اليوم"[4] وفي رواية أخرى أن المنصور قال

([1]) البلاذري، أنساب، ج4، ص272.

([2]) المقدسي، البدء، ج6، ص81، 82؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص110.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص491، 492؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص110.

([4]) البلاذري، أنساب، ج4، ص273.

لعيسى: "خلع الله قلبك، وهل كان لكم ملك أو سلطان أو أمر أو نهي مع أبي مسلم"[1].

وفي رواية أن المنصور وقف عند أبي مسلم بعد مقتله فقال: "رحمك الله أبا مسلم، بايعتنا فبايعناك، وعاهدتنا فعاهدناك، ووفيت لنا فوفينا لك، وإنا بايعناك على أن لا يخرج علينا أحد في هذه الأيام إلا قتلته، فخرجت علينا فقتلناك وحكمنا عليك حكمك على نفسك لنا"[2].

ويؤكد قول المنصور هذا أن أسباب الخلاف بين المنصور وأبي مسلم هي أسباب سياسية حول السلطة والنفوذ، فلم يحتمل الخليفة المنصور الوالي أبا مسلم في خراسان كما تحمله الخليفة السابق أبو العباس فوضع المنصور حداً لنفوذه المتزايد وخروجه عن طاعة السلطة.

وبعد أن حقق المنصور هدفه بالخلاص من أبي مسلم وقتله في شهر شعبان سنة 137هـ/754م[3] ولكسب الجند والقادة الخراسانيين الذين كانوا مع أبي مسلم أمر المنصور بتوزيع الأموال والعطايا عليهم لمنعهم من الثورة فرضوا بذلك ورجع أصحاب أبي مسلم وهم يقولون: "بعنا مولانا بالدراهم"[4] واستعان المنصور بأبي إسحاق صاحب حرس أبي مسلم لتفريق الجند الخراسانيين وهدده بضرب عنقه إن لم يفعل ذلك فخرج إليهم وفرقهم[5] وأمر له بمائة ألف درهم[6] ثم أمر المنصور بوضع العطاء في الناس فجعلوا يأخذون ويبايعون ويلعنون أبا مسلم[7].

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص492.

([2]) ابن كثير، البداية، ج10، ص73.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص491؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص363؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص13؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص110.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص493.

([5]) المصدر نفسه، ج7، ص492، 493.

([6]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص110.

([7]) البلاذري، أنساب، ج4، ص275.

ولما اطمأن المنصور لسلامة الموقف خرج وخطب في الناس فقال: "أيها الناس لا تنفروا أطراف النعم بقلة الشكر فتحل بكم النقم، ولا تروا غش الأئمة، فإن أحدا لا ير منكرا إلا ظهر في فلتات لسانه وصفحات وجهه، وإنا لن نجهل حقوقكم ما عرفتم حقنا، ولا ننسى الإحسان إليكم ما ذكرتم فضلنا ومن نازعنا هذا القميص، أوطأنا أم رأسه... وإن أبا مسلم بايع لنا على أنه من نكث بيعتنا، أو أضمر غشاً لنا فقد أبحنا دمه ومكث وغدر وفجر فحكمنا عليه لأنفسنا حكمه على غيره لنا"[1].

ثورات العلويين:

تعد الثورات العلوية من أخطر الثورات التي واجهت الخلافة العباسية، حيث عدَّ العلويون أنفسهم أحق بالخلافة من غيرهم لقرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكسبوا محبة وولاء مجتمع أهل المدينة والكوفة للوقوف إلى جانبهم في المطالبة بحقهم وقد رشح محمد بن عبدالله الملقب بالنفس الزكية[2] للخلافة في بداية الدعوة السرية التي كان شعارها الرضى من آل البيت، وبعد قيام الدولة العباسية امتنع محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم عن مبايعة أبي العباس بالخلافة، وحاول أبو العباس إتباع سياسة اللين والتسامح مع والدهما عبد الله بن الحسن وعدم الصدام معهما[3]، فكان يقدم على أبي العباس فيكرمه ويحسن إليه بالصلات الكثيرة وتعهد عبد الله بن الحسن من قيام ولديه بأي عمل عدائي ضد الخليفة أبي العباس وقال: "يا أمير المؤمنين ما عليك من محمد شيء تكرهه"[4].

([1]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص13؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص73.

([2]) محمد بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب المعروف بالنفس الزكية وهو من سادات بني هاشم فضلاً وشرفا وديناً، وقد تشيع بين الناس بأنه المهدي المبشر به، وتوفي سنة 145هـ/762م، انظر عن حياته: خليفة بن خياط؛ تاريخ، ص276، ابن الطقطقي، الفخري، ص165.

([3]) الجاحظ، التاج، ص165.

([4]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص360.

وبعد أن تولى المنصور الخلافة امتنع محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم عن مبايعته الخليفة الجديد ورفضا الاعتراف بخلافته استمرار لموقفهم السابق وقد ظهر هذا خلال معاتبة المنصور لأبيهما عبدالله بن الحسن فقال له: "يا أبا محمد، محمد وإبراهيم أراهما قد استوحشا من ناحيتي وأني لأحب أن يأنسا بي وأن يأتياني فأصلهما وأخلطهما بنفسي"[1] وحاول المنصور أن يستميلهما حقنا للدماء حيث حاول أن يعطي لكل واحد منهما مليون درهم ويعفو عنهما[2].

ثم أتبع المنصور سياسة الحزم والشدة لإنهاء أمرهما وخاصة بعد أن اتخذ محمد بن عبدالله لقب المهدي فظهر أمره بين الناس بأنه المهدي فلقى محبة بين الناس فمالوا إليه وبايعه أشراف بني هاشم[3] ولما حج المنصور أراد محمد وإبراهيم اغتيال أبي جعفر فقال لهم الأشتر عبدالله بن أبي محمد بن عبدالله أنا أكفيكموه فقال محمد لا والله لا أقتله غيلة حتى أدعوه فنقض أمرهم الذي أجمعوا عليه[4].

ولهذا فقد قرر المنصور اتخاذ إجراءات قاسية وحازمة ضدهم فكان همه الأكبر أمر محمد وإبراهيم ابني عبدالله بن الحسن وتخلفهما عن الحضور من شهد من بني هاشم في الحج[5] وكتب إلى أبيهما عبدالله بن الحسن يسأله عن أبنيه ويأمره بإظهارهما. ويخبره بأنه لا يعذره في إبلاغه عن خبر مكانهما فكتب إليه عبدالله بأنه لا يعلم عنهما شئ[6] ولم يقتنع المنصور بهذا الرد فأرسل عيونا

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص524.

([2]) ابن عبدربه، العقد، ج5، ص65؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص152؛ مؤلف مجهول، العيون والحدائق في أخبار الحقائق، مكتبة المثنى، بغداد (د.ت)، ج3، ص240، سيشار إليه تالياً: مجهول، العيون.

([3]) ابن الطقطقي، الفخري، ص165،166.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص525، الذهبي، تاريخ، حوادث، 141-160هـ، ص17.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص517

([6]) ابن عبدربه، العقد، ج5،ص64,63؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص524.

وجواسيس من رقيق الأعراب وفرقهم في طلب محمد في ظاهر المدينة[1] ثم بعث المنصور عينا آخر كتب معه كتابا على لسان الشيعة إلى محمد يذكر فيه الطاعة له والمسارعة في الخروج وبعث معه المال والهدايا وعاد إلى المنصور وأخبره بأن محمداً موجود في جبل جهينة من أعمال ينبع"[2] ثم كلف أبو جعفر عقبة بن سليم بمهمة التجسس على محمد وإبراهيم وأرسله إلى المدينة متنكراً ليكتب له أخبارهما فقال أبو جعفر له: "إن بني عمنا هؤلاء قد أبوا إلا كيداً لملكنا، ولهم شيعة بخراسان بقرية كذا، يكاتبونهم ويرسلون إليهم بصدقات أموالهم وألطاف من ألطاف بلادهم، فأخرج بكسا وألطاف وعين حتى تأتيهم متنكراً بكتاب تكتبه عن أهل هذه القرية، ثم تسير ناحيتهم فإن كانوا قد نزعوا عن رأيهم فأحبب الله بهم وأقرب وأن كانوا على غير رأيهم علمت ذلك..."[3].

وجد المنصور في طلب محمد وأخيه إبراهيم حيث كلف ولاة المدينة المنورة بمهمة البحث عنهما وأطلق لهم حرية النفقة من أجل الوصول إليهما إلا أنهم لم يجدوا في هذه المهمة فزياد بن عبيدالله الحارثي توانى عن ذلك فساعد محمد بن عبدالله على الهرب وتلطف به وأعطاه الأمان على أن لا يظهر للناس فعلم المنصور بذلك وعزله، وولى عبدالعزيز بن المطلب وترك له المنصور ثمانين ألف دينار ليستعين بها على تنفيذ المهمة، ثم عزله المنصور وولى محمد بن خالد القسري وأمره بطلب محمد النفس الزكية وبسط يده في أنفاق الأموال من أجل الوصول إلى هذه الغاية فوجد في بيت مال المدينة مليون درهم وسبعين ألف دينار فأنفقها دون أن يتوصل إلى النفس الزكية[4] فعزله المنصور سنة 144هـ/761م، وولّى مكانه رباح بن عثمان بن حبان المري[5] وأمره بالجد في طلب محمد

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص519؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص138.

([2]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص138.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص519،520؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8،ص45.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص530،531؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص46؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص141؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص229.

([5]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص276.

وإبراهيم وعدم الغفلة عنهما واشتد في طلبهما حتى اشتد خوفهما وانتقلا من موضع إلى موضع، وكتب المنصور إليه أن يعتقل أباهما عبدالله بن الحسن وأخوته وآل الحسن وعددهم ثلاثة عشر رجلا ويبعث بهم إليه فحبسهم وقيدهم بالحديد وأرسلوا إلى أبي جعفر وحبسوا بالهاشمية، وتوفي عبدالله بن الحسن وإبراهيم بن الحسن في السجن ثم توفي محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان وهو أخو عبد الله بن الحسن من أمه المعروف بالعثماني فبعث به أبو جعفر إلى الشيعة في خراسان وحملوه جماعة على أنه رأس محمد بن عبد الله (النفس الزكية) ليظهروا لأصحابه أنه قتل[1].

ونتيجة لسياسة الحزم والشدة التي اتبعها المنصور ضد آل الحسن لم يجد محمد النفس الزكية أمامه إلا أن يعلن ثورته ضد الخلافة العباسية لاقتناعه بأنه أحق بالخلافة من المنصور وأعلن ثورته في أول شهر رجب سنة 145هـ/762م[2] في مائتين وخمسين رجلا من أصحابه في المدينة المنورة وسيطر على السجن وأخرج من فيه ومنهم محمد بن خالد القسري والي المدينة السابق واستولى على بيت المال، وألقى القبض على والي المدينة رباح بن عثمان المري وأصحابه وأودعهم السجن[3].

وأخذ محمد النفس الزكية يدعو الناس لمبايعته في المدينة وصلى وخطب بهم وقال: "أيها الناس فإنه كان من أمر هذا الطاغية عدو الله أبي جعفر ما لم يخف عليكم... إني والله ما خرجت بين أظهركم وأنتم عندي أهل قوة ولا شده، ولكنني اخترتكم لنفسي والله ما جئت وفي الأرض مصر يعبد الله فيه إلا وقد أخذ لي"[4].

---

(1) الطبري، تاريخ، ج7، ص550،551؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص46،47 ابن الأثير، الكامل، ج5، ص142؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص232.

(2) خليفة بن خياط، تاريخ، ص276؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص376؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص556؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص63.

(3) الطبري، تاريخ، ج7، ص556؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص63؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص166،167؛ ابن كثير، البداية، ج10،ص86.

(4) الطبري، تاريخ، ج7، ص558؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص63،64.

وسيطر محمد النفس الزكية على المدينة وعين الولاة والقضاة وقائداً للشرطة ومسؤولاً للديوان وعين عثمان بن محمد بن خالد بن الزبير واليا على المدينة، وعبد العزيز بن المطلب بن عبد الله المخزومي على قضاء المدينة وأبي القلمس عثمان بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب على الشرطة ثم عين على ديوان العطاء عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة(1) ثم استعمل القاسم بن إسحق على اليمن وموسى بن عبد الله على الشام يدعوان إليه هناك فقتلا قبل أن يصلا إلى هذه المناطق(2) واستعمل على مكة محمد بن الحسن بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب(3).

واستفتى أهل المدينة الإمام مالك بن أنس في الخروج مع محمد وقالوا له: "إن في أعناقنا بيعة لأبي جعفر. فقال: إنما بايعتم مكرهين وليس على كل مكره يمين، فأسرع الناس إلى محمد ولزم مالك بيته"(4).

ووصل خبر خروج محمد النفس الزكية إلى المنصور في التاسع من شهر رجب سنة 145هـ/762م عن طريق رجل من المدينة وهو الحسين بن صخر من آل أويبس ولما تأكد المنصور من الخبر أمر له بتسعة آلاف درهم لكل ليلة سارها من المدينة بألف درهم(5).

واتخذ المنصور خطوات سريعة لمواجهة هذا الموقف وبدأ مشاوراته مع أهل الرأي والخبرة في الحروب فأستدعى بديل بن يحيى من الكوفة وأعلمه المنصور بخروج محمد بالمدينة، فأشار عليه قائلا: "أشحن الأهواز بالجنود، قال إنه ظهر

---

(1) الطبري، تاريخ، ج7، ص559؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص64؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص86.

(2) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص64.

(3) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص155.

(4) الطبري، تاريخ، ج7، ص560، ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص64؛ ابن الأثير الكامل، ج5، ص153؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص86.

(5) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص150، ابن الطقطقي، الفخري، ص166، مجهول، العيون، ج3، ص239.

بالمدينة، قال: قد فهمت، وإنما الأهواز الباب الذي يؤتون منه"[1] ثم شاور المنصور أيضا جعفر بن حنظلة البهراني وكان من أعلم الناس بالحروب، فقال له أبو جعفر "يا جعفر قد ظهر محمد فما عندك؟ قال: وأين ظهر؟ قال:بالمدينة قال: فأحمد الله ظهر حيث لا مال ولا رجال ولا سلاح ولا كراع، أبعث مولى لك تثق به، فليسر حتى ينزل بوادي القرى فيمنعه ميرة الشام، فيموت مكانه جوعا. ففعل"[2] ثم أرسل أبو جعفر جماعة إلى عمه عبد الله بن علي وهو بالحبس لمعرفة رأيه فأشار عليه بقوله: "ارتحل الساعة حتى تأتي الكوفة فأجثم على أكبادهم فإنهم شيعة أهل هذا البيت وأنصارهم ثم أحففها بالمسالح، فمن خرج منها إلى وجه من الوجوه أو أتاها من وجه من الوجوه فأضرب عنقه وأبعث إلى سلم بن قتيبة ينحدر إليك –وكان بالري- وأكتب إلى أهل الشأم فمرهم أن يحملوا إليك من أهل البأس والنجدة ما يحمل البريد، فأحسن جوائزهم ووجهم مع سلم. ففعل"[3].

وبعد أن انتهى المنصور من الاستماع إلى المشاورات بدأ باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الثورة وإخمادها وعمل على فرض الحصار الاقتصادي على المدينة وقطع الإمدادات عن المدينة فاضطرب أهل المدينة اضطرابا شديدا فأسرعوا في شراء الطعام حتى باع بعضهم حلي نسائه لتأمين الطعام خوفا من الحصار[4].

وقبل أن يدخل المنصور إلى الإجراء العسكري كتب إلى محمد النفس الزكية ليضع المسؤولية على عاتق محمد ويبرر عمله العسكري فأرسل إليه عدة

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص629؛ ابن الأثير الكامل، ج5، ص151.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص577،578؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص66.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص565؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص150.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص552؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص236؛ مجهـول، العيـون، ص239.

مراسلات اشتملت بالتهديد والترغيب وعرض عليه الأمان له ولأهله أن هو عدل عن الثورة[1].

ورد محمد النفس الزكية على المنصور ولقب نفسه بالمهدي ورفض عرض المنصور عليه بإعطائه الأمان وبين حقه بالخلافة[2] وذكر ابن الطقطقي: "أن كل واحد منهما كتب إلى الآخر كتابا نادرا معدوداً من محاسن الكتب احتج فيه وذهب في الاحتجاج كل مذهب"[3].

وبعد ذلك لجأ المنصور إلى الخيار العسكري لإخماد الثورة وأرسل ابن أخيه وولي عهده عيسى بن موسى على رأس أربعة آلاف فارس[4] وألفي راجل[5] وحدد المنصور لعيسى الخطة العسكرية التي يجب أن يسير عليها فقال له: "يا أبا موسى إذا صرت إلى المدينة، فأدع محمد بن عبد الله إلى الطاعة، الدخول في الجماعة، فإن أجابك فأقبل منه، وإن هرب منك فلا تتبعه وإن أبى إلا الحرب فناجزه واستعن بالله عليه، فإذا ظفرت به فلا تخيفن أهل المدينة وعمهم بالعفو، فإنهم الأصل والعشيرة وذرية المهاجرين والأنصار وجيران قبر الرسول صلى الله عليه وسلم ثم أكتب إلى أهل مكة بالعفو والصفح عنهم فإنهم آل الله وجيرانه وسكان حرمه وأمنه ومنبت القوم والعشيرة وعظماء البيت الحرام...."[6] وكتب أبو جعفر إلى رؤساء قريش والأنصار في المدينة وأمر عيسى إذا دنا من المدينة أن يبعث بها إليهم[7].

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص566، الأزدي، تاريخ، ج1، ص384؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص64؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص151،152.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص567؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص385. ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص65.

([3]) ابن الطقطقي، الفخري، ص166،169.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص577؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص389؛ المسعودي، مروج، ج3، ص278؛ مجهول، العيون، ج3، ص241.

([5]) المسعودي، مروج ج3، ص278.

([6]) ابن عبدربه، العقد، ج5، ص71،72.

([7]) الطبري، تاريخ، ج7، ص580؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص90.

ولما توجه عيسى بن موسى إلى المدينة كتب إليه أبو جعفر "من لقيك من آل أبي طالب فأكتب إلي باسمه، ومن لم يلقك فأقبض ماله"[1] فلما وصل عيسى إلى منطقة فيد كتب إلى بعض وجوه أهل المدينة فخرج إليه جماعة وانضموا إلى صفوفه وتفرق جماعة منهم عن محمد[2] ولما بلغ اقتراب عيسى من المدينة استشار محمد أصحابه في الخروج من المدينة أو المقام بها فاختلفوا في الرأي فأقام بالمدينة ثم أشاروا عليه بحفر خندق اقتداء برسول الله (صلى الله عليه وسلم) فوافقهم على رأيهم وحفر الخندق[3] وترتب على ذلك اختلاف في وجهات النظر بين أصحاب محمد وزاد هذا الاختلاف بين صفوف أنصاره تفضيل محمد لقبيلة جهينة فغضبت من ذلك قبائل قيس[4] وزاد التفكك بين أنصار محمد في الخطبة التي ألقاها في أهل المدينة فخيرهم في الالتزام معه في البيعة والوقوف معه في المدينة أو الخروج من المدينة فتخلى عنه الكثير من أتباعه فخرجوا من المدينة حتى لا يشهدوا القتال وبقي معه القليل من أصحابه[5] حتى بقي في حوالي ثلاثمائة ثلاثمائة مقاتل[6] ولما وصل الخبر إلى عيسى بضعف موقف محمد أمر محمد بن أبي الكرام بالتوجه مع خمسمائة مقاتل لقطع الطريق بوجه محمد النفس الزكية إذا فكر الهرب من المدينة إلى مكة[7] وبدأ عيسى بتنفيذ وصية المنصور قبل بداية الحرب فعرض الأمان على محمد النفس الزكية وعلى أهل بيته فرفض محمد الأمان[8] ثم نادى عيسى بأهل المدينة يعرض عليهم الأمان فقال: "يا أهل المدينة

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص579؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص157.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص579؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص157.

([3]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص157، ابن كثير، البداية، ج10/ ص90.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص581.

([5]) المصدر نفسه، ج7، ص582؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص66، ابن الأثير، الكامل، ج5، ص159.

([6]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص66؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص159.

([7]) الطبري، تاريخ، ج7، ص584؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص158.

([8]) الطبري، تاريخ، ج7، ص584.

إن الله قد حرم دماء بعضنا على بعض فهلموا إلى الأمان، فمن قام تحت رايتنا فهو آمن، ومن دخل داره فهو آمن، ومن دخل المسجد فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن. ومن خرج من المدينة فهو آمن، خلوا بيننا وبين صاحبنا فإما لنا أو له"[1].

وفي صباح يوم الاثنين الرابع عشر شهر رمضان[2] زحف عيسى بقواته وفرض الحصار العسكري على المدينة واقتتل الفريقان قتالا شديدا وقتل طائفة من أصحاب محمد بن عبد الله، واقتحم جيش عيسى الخندق، وصبر أصحاب محمد وانتقل من منطقة إلى أخرى ويقال أنه قتل بيده سبعين رجلا من جيش عيسى، وحميت الحرب بينهما وكان التفوق لقوات عيسى وانهزم محمد وأصحابه وقتل عدد كبير من الطرفين وقتل محمد النفس الزكية وأرسل رأسه إلى المنصور في يوم المعركة بعد العصر من يوم الاثنين الرابع عشر من شهر رمضان سنة 145هـ/762م[3]. وكانت مدة خروجه إلى مقتله شهرين وسبعة عشر يوما[4].

وبعد تمكن المنصور من القضاء على ثورة محمد النفس الزكية في المدينة المنورة بدأت ثورة إبرهيم بن عبد الله بن حسن في البصرة والتي تعدّ امتدادا لثورة أخيه محمد في الهدف والغاية فكان إبراهيم ولي عهد أخيه وداعية له[5]. وكان الاتفاق بين محمد وأخيه إبراهيم أن تكون الثورة في وقت واحد ولكن إبراهيم تأخر عن موعد خروج أخيه محمد بسبب المرض الذي أصابه حيث أصيب بمرض الجدري[6]. وقيل أن خروج محمد كان قبل الوقت الذي اتفق عليه

([1]) المصدر نفسه، ج7، ص586؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص67.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص597؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص92.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص588؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص67،68، ابن الأثير الكامل، ج5، ص159،160؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص92،93، مجهول، العيون، ج3، ص243،245.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص609.

([5]) ابن عبدربه، العقد، ج5، ص72.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص552.

مع أخيه إبراهيم[1] وقد يكون سبب تقدمه عن الوقت المتفق عليه هو سياسة شدة المنصور في طلب محمد فدفع محمد إلى إعلان الثورة قبل موعدها.

وبدأ إبراهيم بن عبدالله دعوته بالبيعة لأخيه محمد بن النفس الزكية في الكوفة لكنه لم يجد الأنصار لدعوته فبلغ المنصور بخبره فوضع العيون والجواسيس لمتابعة أمره في كل موضع[2] ثم انتقل إبراهيم إلى البصرة في أول سنة ثلاث وأربعين ومائة فأمر المنصور بتتبع أمره من خلال العيون والمراصد له[3] واتخذ من دار أبي فروة في البصرة مقرا لنشر دعوته واستجاب له وبايعه جماعة منهم: نميلة بن مرة، وعمر بن سلمة وعبدالواحد بن زياد وغيرهم من فتيان العرب وبلغ عدد من بايعه بالخلافة أربعة آلاف[4] ثم غلب على البصرة وبايعه أهل البصرة وجماعة من الفقهاء وأهل العلم، ولم يزل في البصرة شهري رمضان وشوال سنة 145هـ/762م، ولما بلغه مقتل أخيه محمد أخذ يدعوا لنفسه وتأهب للخروج على الخليفة المنصور في الكوفة[5] وانتقل إلى وسط البصرة ليكون قريبا من العناصر التي ترغب بنصرته ومبايعته وأقام في دار أبي مروان مولى بني سليم في مقبرة بني يشكر واتخذها مقرا جديدا له لإعلان الثورة[6].

وكان والي البصرة للمنصور سفيان بن معاوية وكان ميالا إلى إبراهيم فلم يتخذ الإجراءات الحازمة للتصدي له فكان متهاونا معه حيث أبلغه رئيس شرطته جابر بن حماد بتجمع أنصار إبراهيم في مقبرة بني يشكر واستعداداً للثورة فلم يبالي إلى ذلك، وكذلك فقد طلب أحد القواد من الوالي سفيان أن يدفع له بعدد من الفرسان قبل خروج إبراهيم بليلة فيأتيه برأس إبراهيم فرفض سفيان هذا العرض

([1]) ابن الجوزي، المنتظم، ج18، ص63.

([2]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص376.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص623.

([4]) الطبري، ج7، ص628.

([5]) المصدر نفسه، ج7، ص634.

([6]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص276،277؛ الذهبي، تاريخ، (حوادث 141-160هـ) ص38.
ص38.

وأمره بالإنصراف إلى عمله. وكذلك فقد وجه المنصور مددا لسفيان بقيادة مجالد ومحمد أبني يزيد بن عمران فقدما إلى دار الإمارة في البصرة وحبسهما في دار الإمارة حتى ظهر إبراهيم فأخذهما وقيدهما[1].

وعسكر إبراهيم في البصرة وسيطر على دار الإمارة وسلم والي البصرة سفيان بن معاوية الدار من غير قتال[2] ثم سيطر على بيت المال فوجد فيه ألفي ألف درهم (مليوني درهم) فوزعها على أصحابه لكل رجل خمسين درهما[3] ثم فتح أبواب السجن وأطلق من فيه[4] وبذلك فقد سيطر إبراهيم على مدينة البصرة.

وقام إبراهيم بعد ذلك بالأعمال الحربية ضد جيوش المنصور وكانت أول مواجهة مع جعفر ومحمد ابني سليمان بن علي، وكانا بالبصرة عند إعلان إبراهيم ثورته فجمعا أنصارهما حتى بلغوا ستمائة فارس فوجه إبراهيم أصحابه إليهم واستطاع الانتصار عليهم وهزيمتهم[5].

ووجه إبراهيم رجلا من أصحابه يدعى المغيرة بن فزع إلى الأهواز فبايع أهلها إبراهيم فخرج عاملها على أصحاب إبراهيم فهزموه، ثم وجه إبراهيم أصحابه إلى فارس وواسط وكسكر[6] فأخرج عمالها وسيطر عليها وعين عماله عليها[7].

([1]) الطبري، تاريخ، ج5، ص630،633،634.

([2]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص277؛ اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص377.

([3]) الأزدي، تاريخ، ج1، ص393؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص237.

([4]) مجهول. العيون، ص251.

([5]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص377؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص635؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص87.

([6]) كسكر، كورة واسعة بين الكوفة والبصرة، ياقوت الحموي، ياقوت بن عبدالله الرومي البغدادي، معجم البلدان، 5ج، تحقيق فريد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت)، ج4، ص523، سيشار إليه تالياً: ياقوت الحموي، معجم البلدان.

([7]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص377؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص635،636؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص87؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص238.

وبهذا فقد استطاع إبراهيم فرض سيطرته على البصرة والمناطق المجاورة لها خاصة الأهواز وفارس وواسط[1] وأخذ البيعة من أهالي هذه المناطق فأصبحت هذه الثورة أشد خطرا على الخلافة العباسية من ثورة محمد بن النفس الزكية حيث يذكر المقدسي أن مخافة أبي جعفر من هذه الثورة جعلته يعد الرواحل للهرب ونقل ديوانه وأهل بيته إلى دمشق[2].

ولما وصل الخبر إلى المنصور بخروج إبراهيم بالبصرة وقع المنصور في موقف حرج بسبب توزيع جيشه على مختلف المناطق بين الري وأفريقية والحجاز ولم يكن معه بالكوفة سوى ألفي مقاتل فعبر المنصور عن هذا الموقف بقوله عندما وصل إليه الخبر "والله ما أدري كيف أصنع والله ما في عسكري إلا ألفا رجل فرقت جندي فمع المهدي بالري ثلاثون ألفاً، ومع محمد بن الأشعث بإفريقية أربعون ألفا، والباقون مع عيسى بن موسى: والله لئن سلمت من هذه لا يفارق عسكري ثلاثون ألفا"[3].

وفي ظل هذه الظروف اتخذ المنصور إجراءات سريعة لمواجهة هذا الموقف وبدأ بالسيطرة على مدينة الكوفة ليمنع أهلها من الانضمام إلى ثورة إبراهيم فأصدر أوامره بمنع التجول ليلا في مدينة الكوفة، وكلف رئيس حرسه المسيب بن زهير بتقسيم جنده على مختلف مناطق الكوفة ويطوفون بها في كل ليلة ويحبسون كل من يخالف الأمر، وإذا ألهم أحدا من أهل الكوفة بالميل إلى إبراهيم يتم متابعته إلى أن يقتل[4].

ثم استخدم المنصور سياسة الخدع الحربية لمواجهة الموقف فكان بأمر بإشعال النيران الكثيرة ليلاً حول الكوفة حتى يظهر للعدو أن هناك جيشا\ص كثيرا[5] ومن

([1]) ابن عبد ربه، العقد، ج5، ص72.

([2]) المقدسي، البدء، ج6، ص86.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص638،639؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص87،88. الـذهبي، تاريخ، (حوادث، 141-160هـ) ص38،39.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص631.

([5]) ابن كثير، البداية، ج10،ص95.

ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذها المنصور لتحسين موقفه العسكري أمام أهل الكوفة والعراق قدوم جند الشام إليه وفودا بعضهم على أثر بعض فإذا وصلوا بالليل كان يأمرهم بالرجوع والدخول في الصباح فدخلوا مرة أخرى فلا يشك أهل الكوفة أنهم جند آخرون، فأراد من هذا أن يروع الأهالي ويعزز موقفه العسكري[1].

ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذها المنصور ولى رجلاً من خراسان يكنى أبا الفضل بن معقل على القادسية ليمنع أهل الكوفة من الذهاب إلى إبراهيم في البصرة فخرج من الكوفة أثنا عشر رجلا فقتلهم جميعا[2].

وبدأ المنصور بالمواجهة العسكرية لمواجهة الثورة وكتب المنصور إلى عيسى بن موسى في المدينة يأمره بسرعة القدوم إليه، فلما وصل إليه قال أبو جعفر: "يا أبا موسى أنت أولى بالفتح من جعفر ومحمد ابني سليمان، فانفذ ليكمل الله الظفر على يديك فخرج في ثمانية عشر ألفا من الجند[3] ثم أرسل المنصور إلى حرب الراوندي وكان مقيما بألفي جندي بالموصل لمقاتلة الخوارج بالجزيرة فأمره بالقدوم إليه فسار بجنوده إلى الكوفة، واعترضه في الطريق أهل باخمشا[4] وقالوا له: "لا ندعك تجوزنا لتنصر أبا جعفر على إبراهيم، فقال لهم ويحكم لا أريد لكم سوءا إنما أنا مارٌ دعوني: فأمتنعوا عن الابتعاد عن طريقة فقاتهلم وقتل منهم خمسمائة رأس فقدم على أبي جعفر وقص عليه قصتهم فقال: أبو جعفر هذا أول الفتح"[5].

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص630.

([2]) المصدر نفسه، ج7، ص631،632.

([3]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص377.

([4]) باخمشا: بسكون الميم والشين وهي قرية من بغداد من جهة تكريت، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص375.

([5]) الطبري تاريخ، ج7، ص632،633.

وكتب المنصور إلى سلم بن قتيبة الباهلي وهو بالري يأمره بالقدوم إليه فضمه إلى جعفر بن سليمان بن علي [1] ثم أرسل أبو جعفر إلى ابنه المهدي الذي يعسكر بقواته بالري وأمره أن يرسل القائد خازم بن خزيمة إلى الأهواز فتوجه على رأس أربعة آلاف جندي، ولما وصل إلى الأهواز تصدى له المغيرة بن الفزع عامل إبراهيم واستطاع خازم أن ينتصر عليه فسيطر على الأهواز بقواته وأباحها ثلاثة أيام[2].

ووجه المنصور عامر بن إسماعيل في خمسة آلاف مقاتل وقيل في عشرين ألف مقاتل إلى واسط، ودارت بينه وبين عامل إبراهيم هارون بن سعد عدة معارك قتل فيها أعداداً كبيرة دون الوصول إلى نتيجة حاسمة بين الطرفين: فتم عقد هدنة بين الطرفين إلى حين معرفة نتيجة القتال بين إبراهيم الذي توجه إلى الكوفة لقتال جيش المنصور فيكون الطرفين مع الغالب منهما، فلما قتل إبراهيم هرب هارون وصالح أهل واسط عامر بن إسماعيل فدخلها وسيطر عليها[3].

وتمكن المنصور من تجاوز الموقف الحرج واستطاع تجميع قواته من مختلف المناطق وأصبحت القوة العسكرية لصالحه وجهز جيشا يقدر بثمانية عشر ألفا بقيادة عيسى بن موسى لقمع الثورة، ثم كتب إلى جعفر ومحمد ابني سليمان بن علي الانضمام إلى جيش عيسى والتوجه إلى البصرة[4].

واستطاع إبراهيم تجميع أنصاره ووزع عليهم الأموال واستعد للخروج إلى الكوفة، فوصل إليه خبر مقتل أخيه النفس الزكية يوم الفطر أول أيام العيد وهو على المنبر[5] وأعلم الناس بالخبر فزاد غضب أتباعه على المنصور وتعاطف

---

(1) الطبري، تاريخ، ج7، ص639؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص171؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص95.

(2) الطبري، تاريخ، ج7، ص639؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص88؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص171.

(3) الطبري، تاريخ، ج7، ص637،638.

(4) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص378.

(5) خليفة بن خياط، تاريخ، ص277.

الأهالي معه وأعاد ترتيب أموره طوال شهر شوال وظهرت خلافات بين أصحابه في الرأي فكان أهل البصرة يرون أن يقيم بالبصرة ويوجه الجيوش وينظمها ويمدها بما تحتاجه من الأموال، أما أهل الكوفة فكان رأيهم أن يقود الجيش إلى الكوفة حتى ينظم إليه أنصاره من أهل الكوفة[1] وأخيرا استقر الرأي على المسير إلى الكوفة وتقدم بقواته التي بلغت مائة ألف مقاتل[2] فخرج من البصرة في أول شهر ذي القعدة سنة 145هـ/762م[3] وزحف بقواته إلى منطقة باخمري[4] وعسكر فيها مقابل جيش عيسى بن موسى واقتتلوا قتالا شديدا وانهزم في بداية المعركة حميد بن قحطبة الذي كان على مقدمة جيش عيسى بن موسى وانهزم الناس معه بسبب تفوق جيش إبراهيم عليهم فعرض عيسى لهم وناشدهم الله الطاعة وفروا منهزمين وأقبل حميد بن قحطبة منهزما فقال له عيسى بن موسى: "يا حميد الله الله والطاعة! فقال: لا طاعة في الهزيمة"[5] وثبت عيسى في مائة رجل من خاصته وحاشيته فقيل له: "أصلح الله الأمير! لو تنحيت عن هذا المكان حتى يتوب إليك الناس فتكر بهم! فقال: لا أزول من مكاني هذا أبدا حتى أقتل أو يفتح الله على يدي، ولا يقال أنهزم"[6].

ولما وصل خبر الهزيمة في الجولة الأولى إلى المنصور عزم على الرحيل إلى الري ألا أن الجولة الثانية من القتال قد تحولت إلى صالح قواته بعد حركة الالتفاف التي قام بها محمد وجعفر ابنا سليمان بن علي، اللذان تقدما بقواتهما

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص642.

([2]) ابن الجوزي، المنظم، ج8، ص88؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص172؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص96.

([3]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص377.

([4]) باخمري: موضع بين الكوفة وواسط، وهو إلى الكوفة أقرب وبينها وبين الكوفة سبعة عشر فرسخا (حوالي 102 كيلومتر)، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص376.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص645؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص173.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص645؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص173؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص96.

للالتحاق بجيش عيسى بن موسى وهجموا على قوات إبراهيم من الخطوط الخليفة فأربك ذلك أصحاب إبراهيم فتحسن موقف قوات عيسى بن موسى فرجع الجيش الذي انهزم إلى القتال مع عيسى وأصبح سير القتال لصالح الجيش العباسي فقال عيسى في هذا الموقف "لولا ابنا سليمان يومئذ لافتضحنا"[1].

واستطاع الجيش العباسي أن يلحق الهزيمة بقوات إبراهيم وحاول إبراهيم أن يثبت في القتال مع أربعمائة مقاتل من أصحابه[2] وأصابه سهم في حلقه لا يدري من رمى به فتنحى عن القتال وقال لأصحابه: "أنزلوني، فأنزلوه عن مركبه وهو يقول: وكان أمر الله قدرا مقدورا أردنا أمرنا وأراد لله غيره، فأنزل إلى الأرض وهو مثخن واجتمع عليه أصحابه وخاصته يحمونه ويقاتلون دونه"[3] وشد حميد بن قحطبة القتال عليهم فكشفوهم وتقدم حميد بن قحطبة وجز رأسه وأرسله إلى عيسى بن موسى[4] وبعث برأسه إلى المنصور وهو بالكوفة[5]، وكان مقتله يوم الاثنين في الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة سنة 145هـ/762م[6].

ولما وضع رأس إبراهيم بين يدي المنصور وأذن للناس بالدخول عليه فنالوا من إبراهيم وأخيه وأهله حتى دخل جعفر بن حنظلة البهراني فقال: "عظم الله أجرك يا أمير المؤمنين في ابن عمك، وغفر له ما فرط فيه من حقك فسر بذلك أبو جعفر فقال، الناس مثل قوله"[7] وقال أبو جعفر المنصور: "والله لقد كنت لهذا

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص645،646؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص174.

([2]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص378؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص174؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص96.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص646،647؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص88.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص647؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص174.

([5]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص378؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص647.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص647؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص395؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص88؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص174؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص240.

([7]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص379؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص648،649؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص175؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص97.

كارها ولكني ابتليت بك وابتليت بي"[1] وأمر أبو جعفر أن يطاف برأس إبراهيم في سوق الكوفة[2] وذلك تحديا لأهل الكوفة وكسر شوكتهم نظرا لموقفهم العدائي منه.

وكانت فترة خروج إبراهيم منذ أن خرج إلى أن قتل ثلاثة أشهر إلا خمسة أيام[3] فكان المنصور في هذه الفترة لا ينام ويجلس على المصلى واعتزل النساء[4] وقال: "وليست هذه الأيام من أيام النساء لا سبيل لي إليهما حتى أعلم! أرأس إبراهيم لي أم رأسي لإبراهيم"[5].

وبهذا فقد استطاع المنصور بسياسته الحازمة والشديدة التي اتبعها ضد العناصر التي اشتركت مع إبراهيم في ثورته أن يقضي على الثورة والقضاء على الطموح العلوي في نيل الخلافة بالقوة من العباسيين وتخلص من أهم المشاكل السياسية التي واجهت الدولة العباسية في خلافته.

وواجه المنصور في خلافته العديد من الأحداث السياسية الأخرى التي كان لها الأثر الأكبر في توطيد أركان الدولة العباسية ومن أهم تلك الأحداث: الراوندية والأصبهذ في طبرستان وأستاذ سيس في خراسان ومشكلة ولاية العهد.

الراوندية: وهم من أهل خراسان على رأي أبي مسلم الخراساني يقولون بتناسخ الأرواح ويزعمون أن روح آدم عليه السلام حلت في عثمان بن نهيك[6] وأن ربهم الذي يطعمهم ويسقيهم هو أبو جعفر المنصور، ولهذا فقد تقدموا على قصر الخليفة المنصور بالهاشمية وأخذوا يطوفون حوله ويقولون هذا قصر ربنا. فقبض المنصور على مئتي رجل من أصحابهم وحبسهم. واستطاع أصحابهم وهم

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص648؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص88؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص175؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص97؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص240.

([2]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص88؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص97.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص647؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص174.

([4]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص378؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص639.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص640؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص88.

([6]) عثمان بن نهيك كان على الحرس والخاتم في عهد الخليفة المنصور وتوفي في خلافة المنصور. خليفة بن خياط، تاريخ، ص287.

ستمائة رجل اقتحام السجن وإخراجهم وشدوا على الناس فتنادى الناس عليهم وخرج إليهم المنصور ومعه معن بن زائدة وخازم بن خزيمة وقاتلوهم حتى انهزم منهم أعداد كبيره فلم يبق منهم أحد[1] وكان خروجهم في أول سنة 140هـ/757م[2] وقيل سنة 141هـ/758م[3] وقيل سنة 146هـ/763م وسنة 147هـ/764م[4] وانتهت حركة الراوندية بالفشل بعد أن كادت تعصف بحياة أبي أبي جعفر المنصور عندما خرج بنفسه إليهم وعبر عن ذلك بقوله: "وخرجت يوم الراوندية ولو أصابني سهم غرب لذهبت ضياعا" [5].

أما خروج أصبهذ طبرستان في سنة 142هـ/759م فقد نقض الأصبهذ[6] العهد بينه وبين المسلمين، وقتل من كان ببلاده من المسلمين، فلما علم المنصور بخبره أرسل إليه خازم بن خزيمة وروح بن حاتم ومعهم أبو الخصيب مرزوق مولى أبي جعفر وحاصروه في حصنه، وطال الحصار واحتال مرزوق على الأصبهذ صاحب الحصن والتحق معه ومنحه الثقة وجعله مع خاصته وجعله الأصبهذ فيمن ينوب في فتح أبواب الحصن وإغلاقها ففتح الأبواب للمسلمين

([1]) البلاذري، أنساب، ج4، ص315-320؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص505؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص29، 30؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص16، 161؛ ابن الوردي، تاريخ ج1، ص264؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص78؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص227.

([2]) البلاذري، أنساب، ج4، ص316.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص505؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص30،؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص78.

([4]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص30.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص507.

([6]) الأصبهذ: لفظ فارس بمعنى القائد أطلق على ملوك طبرستان. الباشا، حسن، الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة 1978م، ص139، سيشار إليه تالياً: حسن باشا، الألقاب؛ لسترنج، كي، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م، ص410، سيشار إليه تالياً: لسترنج، بلدان.

فدخلوا وسيطروا على المدينة، ولما شعر الأصبهذ بالهزيمة شرب السم من خاتمه فقتل نفسه[1].

أما خروج استاذسيس فكان سنة 150هـ/767م في خراسان فسيطر على عامة خراسان، وتجمع لديه جيش مقداره ثلاثمائة مقاتل عبروا عن سخطهم على الخلافة العباسية، وقتلوا من المسلمين خلقا كثيرا ووجه المنصور إليهم القائد خازم بن خزيمة على رأس أربعين ألف مقاتل وهزمهم سنة 151هـ/768م وقتل منهم سبعين ألفا وأسر منهم أربعة عشر ألفا. وقيد أستاذ سيس وأولاده بالحديد وأطلق أصحابه[2].

وأما الخوارج فكانت ثورتهم في خلافة المنصور في بلاد إفريقية سنة 153هـ/770م فاجتمع منهم ثلاثمائة وخمسين ألفا ما بين فارس وراجل وعليهم أبو حاتم الأنماطي، وانضم إليهم أبو قرة الصفري في أربعين ألفا فقتلوا نائب أفريقية وأكثروا الفساد في البلاد وأرسل المنصور إليهم سنة 154هـ/771م القائد يزيد بن حاتم في خمسين ألف مقاتل وولاه أفريقية وأمره بقتال الخوارج، وأنفق على هذا الجيش ثلاثة وستين ألف درهم[3].

أما ولاية العهد فكانت رغبة أبي جعفر المنصور في ولاية العهد من بعده أن تكون لأبنه المهدي بدلا من ابن أخيه عيسى بن موسى وبدأت هذه الرغبة عند الخليفة تظهر في سنة 145هـ/762م عندما أرسل عيسى لقمع ثورة محمد النفس الزكية بالمدينة ويظهر هذا من قول أبي جعفر الذي أراد أن يتخلص من عيسى

([1]) البلاذري، فتوح البلدان، ص333،334؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص512،513؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص37؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص134؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص80؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص229.

([2]) الطبري، تاريخ، ج8، ص29-32؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص190،191؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص109؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص242.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص42،44؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص166؛ ابن خلكان، وفيات، ج3، ص361؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص113،114.

فقال: "لا أبالي أيهما قتل صاحبه"[1] وهذا القول تفسير لخطة المنصور بضرب خصومه مع بعضهم البعض كما فعل في إرسال أبي مسلم الخراساني لقتال عمه عبد الله بن علي للتخلص من أحدهم والتفرغ الثاني فيما بعد.

وبدأ المنصور في تنفيذ رغبته لأخذ البيعة بولاية العهد لأبنه محمد المهدي في سنة 147هـ/764م[2] واتبع المنصور لتنفيذ ذلك في بداية الأمر الدور السياسي الدبلوماسي فكان يظهر إلى عيسى الكرامة والبر والإجلال ويجلسه عن يمينه ويجلس ابنه المهدي عن يساره وكلمه في عقد ولاية العهد للمهدي في ألين الكلام وأرفقه فرد عيسى على الخليفة المنصور بقوله: "يا أمير المؤمنين كيف بالإيمان والعهود والمواثيق، ولئن فعلت هذا لتكوننَ حجة لمن ترك الوفاء وخان العهد"[3] حيث كان الخليفة أبو العباس أمر بولاية العهد من بعده لأبي جعفر المنصور ثم من بعده لعيسى بن موسى[4] فرفض عيسى إجابة المنصور بما يرغب وقال: "وليس لي إلى ذلك سبيل يا أمير المؤمنين[5] ثم أرسل المنصور إلى عيسى ثلاثين رجلا لإقناعه بالتنازل عن ولاية العهد فأصر عيسى على موقفه وقال: "ما كنت لأخلع نفسي، وقد جعل الله الأمر لي"[6].

ثم لجأ المنصور إلى استخدام سياسة الترهيب بعد إصرار عيسى على موقفه بعدم التنازل عن حقه في ولاية العهد، وبدأ المنصور بالتقليل من مكانة عيسى السياسية فكان يأمر بأن يدخل المهدي قبله ويجلس في مجلس عيسى على يمين المنصور ويسمح بدخول الأعيان من البيت الهاشمي قبل عيسى ثم يدخل عيسى ويجلس تحت المهدي[7] ثم كان المنصور يسمح بإجراء بعض المضايقات إلى

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص577؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص156.

([2]) الطبري، تاريخ، ج8، ص9؛ الأزدي، تاريخ، الموصل، ج1، ص406؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص180؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص107.

([3]) البلاذري، أنساب، ج4، ص342؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص10.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص10؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص180.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص10.

([6]) الأزدي، تاريخ، ج1، ص406.

([7]) الطبري، تاريخ، ج8، ص10؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص241.

عيسى فكان يحفر في الحائط فوق مجلس عيسى فينثر التراب على ثيابه قبل دخوله إلى أبي جعفر فإذا دخل إلى مجلس الخليفة فيقول المنصور له: "يا عيسى ما يدخل علي أحد بمثل هيئتك من كثرة الغبار عليك والتراب، أفكل هذا من الشارع؟ فيقول أحسب ذلك يا أمير المؤمنين"[1] وقيل أن المنصور كان يحرض الجند عليه فكانوا يشتمونه إذا رأوه وينالون منه فلما شكا ذلك للمنصور قال له: "أن هؤلاء قوم قد غلب عليهم حب هذا الفتى [يعني المهدي] حتى سبط بدمائهم واجتمعت عليه آراؤهم، وأنا والله يا ابن أخي وحبيب قلبي أخافهم عليك وعلى نفسي فلو قدمته بين يديك حتى يكون بيني وبينك كفوا. وأنا لك ناصح وأنت أعلم"[2] وقيل أن المنصور دس إلى عيسى شربة من السم فأفلت منها[3] ثم عزل المنصور عيسى عن ولاية الكوفة عند امتناعه عن البيعة[4] واستطاع المنصور إجبار عيسى عن التنازل عن حقه في ولاية العهد والبيعة للمهدي واختلف المؤرخون في وصف الطريقة التي لجأ إليها المنصور لتنفيذ ذلك حيث ذكر ابن الجوزي خمس روايات:

الأولى: أنه قيل للمنصور أن عيسى يحب الخلافة أن تكون لولده فلو أوهمته بقتل ولده لتنازل عن الخلافة فأخذ بحضرته وأمر المنصور الربيع أن يخنقه فلما رأى عيسى ذلك بسط يده للبيعة للمهدي. **والثانية**: أن الجند كانوا يؤذون عيسى فبايع المهدي. **والثالثة**: أنه ذهب إليه ثلاثون رجلا فسألوه أن يتنازل عن ولاية العهد فلم يفعل فخرجوا من عنده وأخبروا المنصور أنه قد تنازل عن حقه وشهدوا عليه بذلك. **والرابعة**: أن سالم بن قتيبة قد أشار على عيسى بالتنازل عن حقه فقبل ذلك. **والخامسة**: أن المنصور بذل لعيسى المال بمبلغ عشرة آلاف ألف درهم

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص10؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص181؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص172،173.

([2]) البلاذري، أنساب، ج4، ص343؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص174.

([3]) البلاذري، أنساب، ج4، ص343؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص104. ابن الطقطقي، الفخري، الفخري، ص173.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص25؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص241.

وثلاثمائة ألف لأولاده وسبعمائة ألف لنسائه وكساه المنصور وكسا أولاده بقيمة ألف ألف درهم ومائتي ألف درهم[1].

وشكك الطبري في صحة الرواية الأولى بأن المنصور أمر بخنق ابن عيسى بن موسى فخاف عيسى وتنازل عن حقه في ولاية العهد وقال الطبري: "وهذه القصة فيما قيل منسوبة إلى آل عيسى أنهم يقولونها"[2] وذكر البلاذري هذه الرواية بقوله: "وقال قوم من ولد موسى بن عيسى. أمر المنصور بعيسى فخنق بحمائل سيفه فخلع وضمن له المنصور رضاه فوفى له به"[3].

وأما الرواية الثالثة التي تذكر أن المنصور أرسل إلى عيسى ثلاثين رجلا فسألوه فأبى وشهدوا عليه عند المنصور أنه تنازل عن ولاية العهد فذكرها الطبري والأزدي وابن الطقطقي[4] وهذه الرواية تتعارض مع الرواية الرابعة من حيث استجابة عيسى للبيعة والمتضمنة أن سلم بن قتيبة هو الذي أقنع عيسى بالتنازل عن حقه في ولاية العهد ورضي عيسى بقوله وبايع وقد وردت هذه الرواية عند البلاذري والطبري "دخل سلم بن قتيبة على عيسى فقال له: أيها الرجل بايع هذا الأمير فإنك لن تخرج من الأمر، وأرض عمك، قال: أو ترى أن أفعل؟ قال: نعم، قال: فإني أفعل فأتى المنصور فأعلمه بذلك فسر به وعظم قدر سلم عنده. ودعا المنصور الناس إلى البيعة"[5].

أما الرواية الثانية المتضمنة أن الجند كانوا يؤذون عيسى فبايع فهي الرواية التي يمكن اعتبارها الأكثر قبولا في سبب تنازل عيسى عن حقه في ولاية العهد حيث أشارت معظم المصادر التاريخية إلى استخدام الخليفة المنصور أسلوب التهديد والأذى تجاه عيسى عندما رفض الاستجابة لطلبه في التنازل حيث حاول

([1]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص104،105.

([2]) الطبري، تاريخ، ج8، ص14.

([3]) البلاذري، أنساب، ج4، ص345.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص19،20؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص406؛ ابن الطقطقي الفخري، ص173.

([5]) البلاذري، أنساب، ج4، ص344؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص24.

أبو جعفر كما ورد في مختلف الروايات السابقة إيذاء عيسى بتأخير دخوله إلى مجلس الخليفة وجلوسه دون المهدي بعد أن كان المنصور يكرمه ويجلسه عن يمينه. ثم وصل الأمر إلى أسوأ من ذلك فكان يسمح المنصور بحفر الحائط وينثر التراب على عيسى ثم محاولة المنصور ودس السم لعيسى للتخلص منه، فأدرك عيسى أن الخليفة لا يتراجع عن رأيه في التنازل عن ولاية العهد فخاف عيسى على نفسه فرضي بالأمر الواقع وبايع للمهدي فمنح أبو جعفر عيسى وأولاده الأموال والعطايا بعد استجابته لطلبه لترضيته وكسب ود آل عيسى.

7.1 وفاته:

عاش أبو جعفر المنصور حياة شاقة كلها جهد وكفاح مستمر واجه فيها الكثير من الأحداث والثورات والمشكلات قبل خلافته وبعدها وأنهكته مسؤوليات الحكم الذي أمتد من سنة 136هـ/753م إلى سنة 158هـ/775م للمحافظة على خلافته وتثبيت أركان الدولة العباسية. وأدى هذا إلى إنهاك قواه فظهرت عليه علامات المرض فكان سببا في وفاته.

ففي سنة 158هـ/775م شعر المنصور بقرب أجله فقرر الذهاب إلى الحج واستدعى ابنه المهدي فقال له: "يا أبا عبدالله إني ولدت في ذي الحجة، ووليت في ذي الحجة، وقد هجس في نفسي أن أموت في ذي الحجة من هذه السنة، وإنما حداني على الحج ذلك"[1] وأوصى المنصور ابنه المهدي في خاصته وأهل بيته وسائر المسلمين خيرا وأوصاه بوصايا ونصائح وإرشادات متعددة في شؤون الحكم[2]. وفي شهر شوال سنة 158هـ/775م سار المنصور من بغداد قاصداً

([1]) البلاذري، أنساب، ج4، ص365؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص105؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص203؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص217؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص130؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص250.

([2]) الطبري، تاريخ، ج8، ص102-107؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص202؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص216،218؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص130؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص250.

الحج ومر بالكوفة ونزل فيها ثم أهل منها بالحج والعمرة وساق الهدي في أول شهر ذي القعدة، ثم سار من الكوفة قاصدا مكة وفي الطريق عرض له الوجع الذي مات منه[1] ولم يمنعه المرض من مواصلة السير إلى مكة فقال للربيع: "بادرني حرم ربي هاربا من ذنوبي"[2] ولما وصل بئر ميمون[3] اشتد عليه المرض وتوفي صباح يوم السبت في السادس من شهر ذي الحجة سنة 158هـ/775م[4] وقال المنصور لما حضرته الوفاة "اللهم إني ارتكبت الأمور العظام جرأة مني عليك، وقد أطعتك في أحب الأشياء إليك شهادة أن لا إله إلا الله مناً منك لا مناً عليك"[5] ولم يحضر عند وفاته إلا خدمه والربيع مولاه، فكتم الربيع خبر وفاته، ثم منع البكاء عليه فحضر أهل بيته كما كانوا يحضرون فكان أول من دخل عليه عمه عيسى بن علي ثم عيسى بن موسى ابن أخيه ثم دخل أهل بيته وبايعهم الربيع للمهدي ولعيسى بن موسى من بعده[6] ثم أعلن وفاة المنصور فبكى عليه عيسى بن موسى وعيسى بن علي وإبراهيم بن يحيى بن محمد بن علي وهو ابن أخيه وكان المنصور مكشوف الرأس ولم يغط رأسه لأنه كان محرماً للحج. ودفن عند بئر ميمون[7].

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص59؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص204؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص218؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص251.

([2]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص218؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص251.

([3]) بئر ميمون: في مكة ينسب إلى ميمون بن خالد بن عامر الخضرمي وفيها قبر أبو جعفر المنصور ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص359.

([4]) ابن قتيبة، المعارف، ص213؛ الدينوري، الأخبار، ص385؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص60؛ ابن الأثير، الكامل. ج5، ص218؛ الصفدي، الوافي، ج17، ص434.

([5]) الذهبي، تاريخ، حوادث 141-160هـ)، ص471.

([6]) الطبري، تاريخ، ج8، ص60؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص218؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص251.

([7]) البلاذري، أنساب، ج4، ص367؛ الأزدي، تاريخ، ج1، ص441؛ الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص61؛ القلقشندي، مآثر،، ج1، ص176.

وكان عمر المنصور يوم وفاته ثلاث وستين سنة وقيل أربع وستين سنة[1] وقيل خمس وستين سنة وثمان وستين سنة[2].

وختمت وفاة المنصور أهم مرحلة من مراحل بناء وتأسيس الدولة العباسية مما سهل على أحفاده من بعده قيادة الدولة.

([1]) البلاذري، أنساب، ج4، ص367؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص61؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص218؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات، ج1، ص244.

([2]) الطبري، تاريخ، ج8، ص61؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص218.

الفصل الثاني

الزراعة في العراق

1.2 جغرافية العراق:

اختلف في أصل اسم العراق، فيرى البعض أن للتسمية لها جذوراً فارسية، فقال ابن خرداذبة: "كانت ملوك الفرس تسمى السواد أيرانتشهر؛ أي قلب العراق، وقد عرب العرب هذا الكلمة إلى عراق[1]، وقال ابن منظور في تفسير هذه الكلمة "أن الفرس أطلقوا عليه إيران شهر لكثرة الشجر والنخيل، فعرب فقيل العراق"[2]، وذكر ياقوت الحموي: "أن الساحل بالفارسية أسمة إيراه الملك: فعربت العرب لفظ إيراه بإلحاق القاف فقالوا إيراق"[3]، ويرى الباحث الآثاري "هرتسفلد" أن الاسم مشتق من الكلمة الفارسية "إيراك" ومعناها البلاد السفلى[4].

ويرى البعض أن اسم العراق عربي، ويعني شاطئ الماء، حيث جاء في القاموس المحيط أن العراق تعني شاطئ الماء أو شاطئ البحر طولاً، أو سمي عراق؛ لأن العراق بين الريف والبر، أو سمي عراق، لأنه على عراق دجلة والفرات أي شاطئهما، والعراقان هما الكوفة والبصرة"[5].

([1]) ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيدالله، المسالك والممالك، تحقيق: محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1988م، ص18 سيشار إليه تالياً: ابن خرداذبة، المسالك.

([2]) ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عامر أحمد حيدر ومراجعة: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت 2002م، ج10، ص296 سيشار إليه تالياً: ابن منظور، لسان.

([3]) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص106.

([4]) الرفيعي، عبدالأمير، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، 2ج، العراق (د.ت)، ج1، ص28 سيشار إليه تالياً: الرفيعي، العراق.

([5]) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار المعرفة، بيروت (د.ت)، ج3، ص263، 264 سيشار إليه تالياً: الفيروز آبادي، القاموس.

وأطلق العرب اسم العراق على الأرض القريبة من البحر، حيث يذكر ياقوت الحموي: "أن أهل الحجاز يسمون ما كان قريباً من البحر عراقاً"[1]. ويذكر ابن الفقيه الهمداني: "سمي العراق عراقاً؛ لأنه سفل على نجد ودنا البحر"[2]، وقال الماوردي: "أن العراق سمي عراقاً لاستواء أرضه، حين خلت من جبال تعلو، وأوديه تنخفض" والعراق في كلام العرب هو الاستواء[3].

وذكر لسترنج أن العرب كانوا يسمون العراق السهل الرسوبي بأرض السواد؛ أي الأرض السوداء، واتسع مدلول كلمة السواد حتى صارت هي والعراق لفظتين مترادفتين في الغالب وأصبح يراد بهما إقليم بابل جميعه[4]، وأطلق العرب اسم السواد على هذه المنطقة الخصبة؛ لكثرة الشجر والنخيل والزرع التي كانت متاخمة لجزيرة العرب، التي تخلو من الشجر والزرع، فإذا خرج العرب من أرض الجزيرة ظهرت لهم خضرة الزرع والأشجار، فكانت الخضرة عند الرب تقارب السواد في المعنى والتسمية[5].

وأما التحديد الجغرافي للعراق، فقد رسمها الجغرافيون كل في زمانه، فذكر ابن حوقل هذه الحدود بقوله: "وأما العراق فإنه في الطول من حد تكريت إلى عبادان، وعبادان مدينة على بحر فارس، وعرضه من القادسية على الكوفة وبغداد إلى حلوان، وعرضه بنواحي واسط من سواد واسط إلى قرب الطيب، وبنواحي البصرة من البصرة إلى حدود جبي... ثم من الأنبار إلى حد تكريت بين الدجلة والفرات.."[6]، أما أرض الجزيرة، فقد حددها ابن حوقل بقوله: "فأما الجزيرة التي

([1]) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص105.

([2]) ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد الهمذاني، مختصر كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1988م، ص153 سيشار إليه تالياً: ابن الفقيه الهمذاني، مختصر.

([3]) الماوردي، الأحكام، ص173.

([4]) لسترنج، بلدان، ص41.

([5]) الماوردي، الأحكام، ص173، 174.

([6]) ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض، طبع في مدينة ليدن، 1928م، ص231 سيشار إليه تالياً: ابن حوقل، صورة.

التي بين دجلة والفرات، فتشمل على ديار ربيعة ومضر ومخرج الفرات من داخل بلد الروم"[1].

وذكر ابن خرداذبة حدود إقليم العراق، من الغرب الجزيرة العربية والباديـــة، ومن الشرق بلاد الجبل وحلوان، ومن الشمال من حلوان إلـــى الجزيـــرة، ومـــن الجنوب البادية وبحر فارس[2]، وبذلك تكون أبعاد هذه الحدود، من الشرق حلوان إلى العذيب في الغرب، ومن تكريت في الشمال إلى عبادان في الجنوب. فكانـــت هذه الحدود أثبت في العصر الأموي. وأكثر وضوحاً مـــن العصـــور الإســـلامية الأخرى، ففي العهد الراشدي لم تكن الفتوح قد توقفت. وفي العصر العباسي لـــم يهتم بأمر الحدود لاندماج بلاد فارس والعراق في وحدة سياسية واحدة[3].

وبهذا فإن العراق في العصر العباسي كان يقسم إلى منطقتين: الشمالية، وهي الجزيرة، وتضم ماردين وديار بكر والرها (أورفه)، إضافة إلى الموصل ودقوقـــا (داقوق) شرقاً[4]، والمنطقة الوسطى والجنوبية، ويطلق عليها اسم العراق، وهـــو القسم الذي يقول عنه الأصطخري: "أما العراق فإنه في الطول من حد تكريت إلى حد عبادان على بحر فارس، وفي العرض عند بغداد، من قادســـية الكوفـــة إلـــى حلوان، وعرضه بواسط من واسط إلى قريب الطيب، وعرضـــه بالبصـــرة مـــن البصرة إلى حدود جبى، والذي يطوف بحدوده من تكريت مما يلي المشرق حتـــى يجوز بحدود شهر زور، ثم يطوف على حدود حلوان وحدود السيروان والصيمرة وحدود الطيب وحدود السوس حتى ينتهي إلى حدود جبى ثم إلى البحر، فيكون في هذا الحد من تكريت إلى البحر، ويرجع إلى حد المغرب من وراء البصـــرة فـــي البادية على سواد البصرة وبطائحها إلى واسط، ثم على سواد الكوفة وبطائحها إلى

([1]) ابن حوقل، صورة، ص208.

([2]) ابن خرداذبة، المسالك، ص14.

([3]) الراوي، ثابت إسماعيل، العراق في العصر الأموي، مكتبة الأندلس، بغداد (د.ت)، ص21 سيشار إليه تالياً: الراوي، العراق.

([4]) التكريتي، سلمان، بغداد مدينة السلام وغزو المغول، مكتبة الشرق الحديثة، بغداد 1988م، 1988م، ص14 سيشار إليه تالياً: التكريتي، بغداد.

الكوفة، ثم على ظهر الفرات إلى الأنبار، ثم من الأنبار إلى حد تكريت بين دجلة والفرات، وفي هذا الحد من البحر إلى تكريت أيضاً، فهذا المحيط بحدود العراق[1].

ويذكر القلقشندي "فأما عراق العرب، وهو بغداد وبلادها وما يليها من ديار بكر وربيعة ومضر"[2]، ومعنى هذا أن العراق كان يمتد من البصرة حتى بغداد والموصل وديار بكر وماردين وآمد والرها (أورفه) من تركيا الحالية.

وكان العراق عندما ضم إلى الدولة الإسلامية مقسماً إلى اثني عشر أسقافاً أو كورة يضم كل منها عدداً من الأقسام الفرعية تسمى الطساسيج[3]، ويبلغ مجموعها ستون طسوجاً[4]، وظلت هذه التقسيمات قائمة في العراق حتى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وكان هدف هذه التقسيمات هو تأمين تنظيم جباية الخراج[5].

ولما ولي العباسيون الخلافة اتخذوا العراق مقراً لهم، وجعل الخليفة العباسي الأول أبو العباس عاصمته الأنبار، ولما تولى أبو جعفر المنصور الخلافة نقل العاصمة من الأنبار إلى الهاشمية بالكوفة، وظل مقيماً فيها، وهو يشغل باله في اختيار مدينة جديدة لتكون عاصمة الدولة، إلى أن وقع اختياره على موضع بغداد، فبنى المدينة عام 145هـ/762م، وتقع بين دجلة والفرات، وهي في موقع متوسط للمدن العراقية الأخرى البصرة وواسط والكوفة، فقال أبو جعفر المنصور عند

([1]) الأصطخري، ابن إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي، المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر عبدالعال ومحمد شقيق غربال، دار القلم، (د.م)، 1991م، ص56 سيشار إليه تالياً: الأصطخري، المسالك.

([2]) القلقشندي، صبح، ج4، ص419.

([3]) الطساسيج: جمع طسوج، ومعناها الناحية. ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص368.

([4]) المقدسي، أبو عبدالله محمد بن أحمد ، أحسن التقاسم في معرفة الأقاليم، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م، ص133، سيشار إليه تالياً المقدسي، أحسن.

([5]) العلي، صالح أحمد، "نمو المدن وتوزيعها في العراق في العهود الإسلامية"، بحث في المدينة والحياة المدنية، 2ج، بغداد 1988م، ج2، ص7 سيشار إليه تالياً: صالح العلي، "نمو المدن".

اختياره مكان مدينة بغداد: "هذا الموضع أرضاه تأتيه الميرة من الفرات ودجلة، ومن هذه الصراة"[1]، وذكر اليعقوبي في وصف مدينة بغداد بقوله: "أنها وسط العراق، والمدينة العظمى التي ليس لها نظير في مشارق الأرض ومغاربها سعة وكبراً، وعمارةً، وكثرة مياه وصحة وهواء"[2].

وأصبحت بغداد في خلافة أبي جعفر المنصور مركزاً للخليفة وأسرته وحرسه وحاشيته وجيشه، ومركز إدارة العراق والدولة العباسية، وكانت من أعظم مراكز الدولة في الحياة الاقتصادية والفكرية، وتناقصت أهمية المدن العراقية الأخرى مع مدينة بغداد، وخاصة الأمصار الثلاثة الأولى: الكوفة والبصرة وواسط[3].

وضمت أرض العراق العديد من الأنهار، ومنها: نهري دجلة والفرات، التي كانت هبة العراق ونعمته، ويعود الفضل لهما في تطور الحضارة العراقية، فقامت على ضفافهما العديد من مشاريع الري المتعددة، واشتهرت العراق بالزراعة، ويذكر المقدسي أهمية نهري دجلة والفرات بقوله: "أعلم أن العراق ليس ببلد رخاء، ولكن جل وعمر بهذين النهرين"[4]، وكانت الأنهار في العراق عامل استقرار للسكان وازدهار حياتهم، ولهذا كانت أهمية المياه في العراق مصدراً أساسياً لحياة المدن والسكان.

وكان لتضاريس العراق الأثر الكبير في جريان نهري دجلة والفرات، فنهر دجلة يجري من منبعه إلى سامراء في مناطق جبلية وضفاف عالية، لدرجة لا يخشى من خطر الفيضان. ويجري الفرات بين منبعه والأنبار في منطقة صحراوية وقاع النهر واطئه لم تكن تسمح بشق الترع، ويجري دجلة والفرات بعد بغداد والأنبار في السهل الغريني الرسوبي المنخفض، فتحمل كميات كبيرة من

---

(1) الطبري، تاريخ، ج7، ص617.

(2) اليعقوبي، البلدان، ص11.

(3) صالح العلي، "نمو المدن"، ص11.

(4) المقدسي، أحسن، ص124.

الغرين في موسم الفيضان، وساعد انخفاض ضفاف الفرات ودجلة إلى انتشار شبكة من القنوات في العراق[1].

2.2 الأراضي الزراعية وأصنافها:

اعتمدت الزراعة في العراق على نهري دجلة والفرات، وتطورت الحضارة في العراق عبر الزمن، وأدت الرواسب الغرينية لهذين النهرين إلى الأراضي الخصبة التي سميت السواد؛ لسواد أرضه بالزروع والأشجار، أي بخضرتها، لأن الخضرة عند العرب سميت السواد[2].

وأدت الاضطرابات التي وقعت في نهاية العصر الأموي إلى تراجع الحياة الزراعية في العراق. إلا أن هذه الحياة عادت إلى نشاطها في العصر العباسي، وازدهرت ازدهاراً فائقاً خاصة في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور بعد بناء بغداد، وهي العاصمة التي كانت في بقعة خصبة من أرض السواد، فكانت الزراعة من أهم موارد الدخل لميزانية الدولة من الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية، التي كانت مستغلة من أهل البلد الأصليين الذين أخذت أحوالهم تتحسن في العصر العباسي[3].

ووجه أبو جعفر المنصور عنايته إلى تشجيع الزراعة عن طريق حفر الترع والمصارف، وإقامة الجسور والقناطر، فكانت الأراضي الواقعة بين نهري دجلة والفرات من أخصب البقاع في دولته، وأشرف بنفسه على إدارتها، ولم يعط إدارتها إلى الولاة أو العمال غير ولي عهده عيسى بن موسى، الذي أبقاه على ولاية الكوفة وما حولها، وكانت حكومته تعمل على تحسين هذه المنطقة وتنمية مواردها بشكل خاص، وامتدت عليها شبكة من المصارف، فكثرت المزارع والبساتين، وأصبحت أرض السواد منطقة شاسعة تبلغ مساحتها ستة وثلاثون

---

(1) الأعظمي، عواد، "الزراعة 15-656هـ/636-1258م"، بحث حضارة العراق، ج5، تأليف نخبة من الباحثين العراقيين، بغداد 1985م، ج5، ص231-232 سيشار إليه تالياً: الأعظمي، الزراعة.

(2) الماوردي، الأحكام، ص173، 174.

(3) حتي، فيليب، تاريخ العرب، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ط7، بيروت 1986م، ص418 سيشار إليه تالياً: فيليب حتي، تاريخ.

مليون جريب[1]. والجريب يساوي ثلاثة آلاف وستمائة ذراع[2]، ويذكر فالترهنتس أن الجريب يساوي 1592 متراً[3]، وحدودها تبدأ من الموصل إلى عبادان طولاً، ومن العذيب بالقادسية إلى حلوان غرباً[4].

وتصنف الأراضي في العراق إلى عدة أصناف نذكر منها:

1.2.2 أرض الموات:

بدأ هذا الصنف يظهر عندما كوّن الرسول (صلى الله عليه وسلم) الدولة العربية الإسلامية في المدينة المنورة، وهي الأرض التي ليست في ملكية أحد، وهي الأرض الخراب التي لا يوجد فيها بناء وعمارة ولا زرع، وعرفها أبو يوسف في كتابة الخراج بقوله: "إذا لم يكن في الأرض أثر بناء ولا زرع، ولم تكن فيئاً لأهل القرية... ولا مسرحاً ولا موضع مقبرة، ولا موضع محتطبهم، ولا موضع مرعى دوابهم وأغنامهم، وليست بملك أحد، ولا في يد أحد فهي موات"[5].

وأشار الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى استصلاح أرض الموات فقال: "من أحيا أرضاً مواتاً فهي له"[6]، واقطع الرسول (صلى الله عليه وسلم) الصحابة من أرض الموات في المدينة المنورة ومناطق أخرى في الجزيرة العربية. وسار الخلفاء الراشدين على نهجه عليه السلام في إقطاع هذا النوع من الأراضي في

([1]) البلاذري، فتوح، ص268؛ ابن قدامة، الخراج، ص366، 267؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص309-312؛ الجومرد، داهية العرب، ص349.

([2]) الماوردي، الأحكام، ص152.

([3]) هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية، ط2، منشورات الجامعة الأردنية، عمان (د.ت)، ص96 سيشار إليه تالياً: هنتس، المكاييل.

([4]) الجومرد، داهية العرب، ص49.

([5]) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، كتاب الخراج، تحقيق: محمد المناصير، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان 2009م، ص275 سيشار إليه تالياً: أبو يوسف، الخراج؛ قدامة، ابن جعفر الكاتب، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق محمد حسين الزيدي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، (د.ت)، ص204 سيشار إليه تالياً: قدامة، الخراج.

([6]) أبو يوسف، الخراج، ص276؛ ابن قدامة، الخراج، ص212.

أرض الجزيرة العربية والعراق بعد فتحه، فأقطع الخليفة عمـر بـن الخطـاب والخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنهما) عدداً من المسلمين في الكوفة[1]، وفي العصر الأموي كان الإقبال شديداً على إحياء أرض المـوات لتملكهـا، فوضـع الأمويون قاعدة جديدة بمنع إحياء الأرض إلا بموافقة الإدارة الأموية[2].

وفي العصر العباسي منح الخلفاء العباسيون كثيـراً مـن أراضـي المـوات لإحيائها واستغلالها فأقطع الخليفة أبو العباس من أراضي البصرة من أهل بيتـه وخاصته[3]، ثم منح الخليفة أبو جعفر المنصور قطائع كثيرة من أراضي الموات بهدف استصلاحها وإحياء الأراضي الزراعية[4].

2.2.2 الأراضي الخراجية:

بعد فتح العراق اختلفت مواقف الصحابة في تقسيم أراضـي العـراق علـى الفاتحين: فرأى البعض في تقسيمها على الفاتحين باعتبار أنها حق لهم، فكان رأي الخليفة عمر بن الخطاب وبعض الصحابة (رضي الله عنهم) أن تترك هذه الأرض بأيدي أهلها وعدم تقسيمها، ويدفع أهلها الخراج لبيت مال المسلمين، واستند الخليفة عمر بن الخطاب إلى قوله تعالى: **[للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا . . . والذين جاءوا من بعدهم]**[5].

وسميت هذه الأراضي التي بقيت بأيدي أهلها الأراضي الخراجية، وكان هدف الخليفة عمر بن الخطاب من ذلك تحقيق أهداف عدة، منها مـا يخـص الظـرف العسكري الذي كان يمر به العرب، حيث كانوا أمة مجاهدة، وأن القبائل لم تكـن بعد قد استشعرت أهمية الأرض كمصدر للثروة[6]، ومن الأهـداف الاقتصـادية

([1]) الأعظمي، الزراعة، ص233، 234.

([2]) حسين، فالح، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأمـوي، دار الشـعب، عمـان 1978م، ص53 سيشار إليه تالياً: فالح، الحياة الزراعية.

([3]) البلاذري، فتوح، ص362.

([4]) الجهشياري، الوزراء، ص118.

([5]) الحشر، الآية7-10.

([6]) حسين، الحياة الزراعية، ص44.

ضمان الحصول على مورد مالي ثابت لبيت مال المسلمين لصرفها على مختلف شؤون حياة المسلمين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، واعتبار موارد هذه الأراضي فيئاً لكل المسلمين، وليس لشخص واحد من المسلمين، ثم عدم تحقيق مبدأ الملكية الوراثية للأرض، ثم استمرار شحن الجيوش العربية الإسلامية بالإمدادات والعطاء لحماية الثغور[1].

ونهى الفقهاء عن بيع الأرض الخراجية لمسلم على أساس أنها وقف، وخراجها دائم[2]؛ لأن انتقالها من أهل الذمة إلى المسلمين يترتب عليه انتقال الأرض من قيمة الخراج إلى العشر فيدفع المسلم العشر فقط[3].

أما أرض الصلح الخراجية، فيجوز بيعها؛ لأن خراجها يسقط بإسلام صاحبها[4]، وبهذا فإن الأرض سواء بيعت لمسلم أو أسلم صاحبها فإن واردات الدولة لن تتأثر؛ لأن كل منها سيدفع العشر. ويذكر البلاذري "وبالفرات أرضون أسلم أهلها عليها حين دخلها المسلمون، وأرضون خرجت أيدي أهلها إلى قوم مسلمين بهبات، وغير ذلك من أسباب الملك، فصيرت عشرية بعد أن كانت خراجية، فردها الحجاج إلى الخراج، ثم ردها عمر بن عبدالعزيز إلى الصدقة، ثم ردها عمر بن هبيرة إلى الخراج، فلما ولي هشام بن عبدالملك ردها إلى الصدقة، ثم جعلها المهدي من أراضي الصدقة[5].

3.2.2 أراضي الصوافي:

وهي في الأصل الأرض التي أصبحت بعد الفتح لا مالك لها، التي كانت مملوكة للأمبراطور أو الدولة البيزنطية أو لأحد النبلاء ممن هرب أو قتل، أو

([1]) الأعظمي، الزراعة، ص235، 236.

([2]) ابن قدامة، الخراج، ص206؛ الماوردي، الأحكام، ص137.

([3]) الدوري، عبدالعزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974م، ص27 سيشار له تالياً: الدوري، مقدمة.

([4]) ابن قدامة، الخراج، ص210؛ الماوردي، الأحكام، ص137.

([5]) البلاذري، فتوح، ص361.

التي كانت تابعة لإحدى مصالح الدولة فنقلت ملكيتها إلى الدولـــة الإســلامية[1]، والصوافي في العراق كما عرفها أبو يوسف هي: "أرض من قتل فـــي الحــرب وأرض من هرب، وكل أرض كانت لكسرى، وكل أرض كانت لأحد مـــن أهلـــه وكل مغيض ماء وكل دير بريد"[2]، ويعرف البلاذري الصـــوافي بقولـــه وهـــي: "أصفى الآجام ومغايض الماء، وأرض كسرى وكل دير يزيد، وأرض من قتل في المعركة وأرض من هرب"[3]، ويذكر الطبري الصوافي بعد معركة جلولاء ســنة 16هـ/638م بقوله "وهي الآجام ومغيض المياه وما كان لبيوت النـــار، وســكك البريد، وما كان لكسرى ومن جاء معه، وما كان لمن قتل والأرحاء"[4].

وازدادت أهمية أرض الصوافي في العراق في سياســة الخلفــاء الأمــويين والعباسيين وولاتهم، فكان الخليفة معاوية بن أبي سفيان يستصفي لنفسه ما كـــان لكسرى وآل بيته من صوافي العراق التي يطبق عليها نظام الخراج، أي ليســت الأرض الخراجية، وأمر عامله على خراج العراق عبدالله بن دراج أن يقوم بإحياء هذه الأراضي وزراعتها وإقامة مشاريع الري عليها، وبلـــغ مقـــدار غلـــة هـــذه الأراضي لمعاوية خمسة ملايين درهم، وكان معاوية يمنح الاقطاعات مـــن هـــذه الصوافي إلى أهل بيته وخاصتة، فأقطع الحسين بن علي بن أبي طالـــب قطيعـــة تدعى "عين الصيد"، وأقطع شخصاً بطيحة في البصرة، وفي الجزيرة الفراتية، ثم كان لزياد بن أبيه والي معاوية على البصرة قطائع من أراضي الصوافي[5].

وكان خلفاء بني أمية يقطعون الأراضي لبعض، ولاتهـــم وقـــوادهم تقـــديراً لجهودهم وخدماتهم التي يقدمونها للدولة، فأقطع يزيد بن معاوية عبيدالله بن زيـــاد أرضاً في حلوان، وأقطع الخليفة عبدالملك بن مروان الحجاج بن يوسف الثقفـــي أرضاً في العراق، وكان الحجاج يقطع فيها ما يشاء، فأقطع بشار بن مسلم الباهلي

---

(1) فالح، الحياة الزراعية، ص49.

(2) أبو يوسف، الخراج، ص258؛ ابن قدامة، الخراج، ص217.

(3) البلاذري، فتوح، ص272.

(4) الطبري، تاريخ، ج4، ص31.

(5) البلاذري، فتوح، ص291، 355.

سبعمائة جريب، وحفر لها النهر الذي يقال عنه نهر بشار، وأقطع الخليفة سليمان بن عبدالملك يزيد بن المهلب بن أبي صفرة أراضٍ في البطيحة، أما الخليفة عمر بن عبدالعزيز فقد فضل سياسة عدم منح القطائع، لكنه أقر القطائع التي أقطعها أهل بيته، وفضل إعطاء أراضي الصوافي بالمزارعة بالنصف أو بالثلث(1).

وأقطع الخلفاء العباسيون من هذه الأراضي لأهل بيتهم وولاتهم، وبعض القادة والولاة وخاصتهم، تقديراً لجهودهم وخدماتهم التي يقدمونها للدولة، فقد أقطع الخليفة أبو العباس ابن عمه سليمان بن علي قطيعة من أراضي الصوافي في البصرة(2)، وأقطع أبو جعفر المنصور بعض أعيان دولته قطائع من أراضي الصوافي ببغداد ليعمروها ويسكنوا فيها ويحصلوا على غلتها مكافأة لهم على ما قدموه من خدمات جليلة(3)، وأصبحت هذه الأراضي مزدحمة بالسكان، وأصبحت هذه القطائع تعرف باسم صاحبها أو الطائفة التي تسكنها مثل قطيعة أبي العباس بن محمد بن علي وقطيعة الربيع بن يونس وقطيعة حرب بن عبيدالله وقطيعة صالح المسكين بن المنصور وقطيعة خالد بن برمك وغيرها(4).

3.2 ملكية الأراضي:

لم يتجه نظر القبائل العربية في أول الأمر إلى تملك الأراضي الزراعية، وذلك بسبب خلفيتهم الاجتماعية، وتوجيههم للجهاد، وانشغالهم بالفتوح، إضافة إلى أن واردهم من الغنائم لم يكن قليلاً. ولم تكن القبائل تحبذ الزراعة والعمل في الأرض(5).

وظهر الاهتمام بالأرض من قبل القادمين من المدن، ورجال قريش، وأشراف القبائل، خاصة حين أدركوا أهمية الأرض في الربح، فاتجهوا إلى امتلاكها، وتمثل

---

(1) البلاذري، فتوح، ص362، 363؛ الأعظمي، الزراعة، ص237، 238.

(2) البلاذري، فتوح، ص362.

(3) المصدر نفسه، ص294.

(4) اليعقوبي، البلدان، ص31، 32، 33.

(5) فالح، الحياة الزراعية، ص55، 56.

ذلك في الاستحواذ على الأرض الموات والصوافي والأراضي الخراجية، وساهم الخلفاء أنفسهم بهذا الأمر وأقطعوا خاصتهم من أهل بيتهم وأنصارهم الأراضي الزراعية، فشكلوا طبقة من الملاكين الجدد(1).

وبدأ منح الأراضي في العهد الأموي أيام الخليفة معاوية بن أبي سفيان، حيث أقطع عدداً من أشراف قريش من أرض الصوافي، وأقطع أهل بيته وخاصته، ونظرا لإلحاح الأشراف في طلب الإقطاعات، فقد نفذت أراضي الصوافي أيام الخليفة عبدالملك بن مروان، فأقطع من الأراضي الخراجية التي صارت إلى بيت المال بعد وفاة أصحابها دون وريث، حتى استنفذت هي الأخرى، مما يدل على شدة الرغبة في تملك الأراضي(2).

وبهذا إن ملكية الأراضي في العهد الأموي كانت تشمل الخلفاء وولاتهم وقوادهم، وإلى عامة الناس من رجال ونساء، وتركزت منح الأراضي في العراق على أراضي الصوافي والبطائح، وأراضي في الجزيرة شمال العراق، وكان هدف الأمويين من وراء منح الأراضي وتملكها هو إحياء الأرض وتنشيط الحركة الزراعية في العراق(3)، واتجهت مختلف القبائل لامتلاك الأراضي، ويظهر هذا في إحياء كثير من أراضي البصرة وفي السواد، وشكلوا قرى خاصة بهم في هذه المناطق(4).

وعندما ولي العباسيون الخلافة نقلوا مركز الخلافة العربية الإسلامية من الشام إلى العراق سنة 132هـ/749م، واتخذوا من الكوفة والحيرة والأنبار مراكز

---

(1) الدوري، عبدالعزيز، "نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد 1970م، م2، ص9 سيشار إليه تالياً: الدوري، "نشأة الإقطاع"؛ الدوري، مقدمة، ص25، 26؛ جودة، جمال محمد، العرب والأرض في العراق، الشركة العربية للطباعة والنشر، عمان 1979م، ص250 سيشار له تالياً: جودة، العرب والأرض.

(2) فالح، الحياة الزراعية، ص56، 57.

(3) الأعظمي، الزراعة، ص239.

(4) الدوري، نشأة الإقطاع، ص9، 10؛ جودة، العرب والأرض، ص249.

لخلافتهم، وهي تقع على نهر الفرات، وضمن منطقة السواد في العراق، وهذا يدل على إدراكهم أهمية السواد الغني بثرواته الزراعية[1]، وتملك العباسيون أراضي بني أمية التي كانت معظمها من أراضي الصوافي والبطائح، ومنها أملاك يزيد بن عبدالملك وهشام بن عبدالملك ومسلمة بن عبدالملك، وكانت هذه الأملاك منتشرة في مختلف أنحاء العراق في البصرة والكوفة وواسط والموصل والجزيرة الفراتية، وبدأ العباسيون يقطعون منها القطائع للخاصة والعامة من الناس، وكانت هذه الإقطاعات أو الملكيات على نوعين: الأول إقطاع تمليك، وتكون فيه ملكية الأرض الزراعية وراثية، ويدفع صاحبها العشر لبيت المال، وكان يعطى هذا النوع عادة من الأرض الموات لإحيائها أو من أرض من توفى صاحبها عنها دون وراث له، أما النوع الثاني فهو إقطاع استغلال، وكان يعطى لرجال الجيش ولا يورث، ويعطى من الأراضي الخراجية[2].

وأقطع الخلفاء العباسيون الأراضي الزراعية للأفراد، وعلى مختلف المستويات الرسمية والشعبية، فعندما تولى الخليفة أبو العباس قبض على أملاك يزيد بن عبدالملك في البصرة، وأقطعها لسليمان بن علي، ثم أقطع بعض الأراضي في الجزيرة الفراتية إلى ميمون بن حمزة مولى عبدالله بن عباس[3].

وأقطع أبو جعفر المنصور قطائع لأولاده جميعاً من الأراضي الموات من أجل استصلاحها، وإحياء الأراضي الزراعية، حيث أقطع ابنه صالح ضيعة في الأهواز كانت تشرب من دجلة، وهي بلد واسع فاندثرت وانطمست أنهارها، فأمر المنصور بإصلاحها[4]، وأقطع المنصور إخوته وقواده في الجانب الشرقي من

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص20.

([2]) الماوردي، الأحكام، ص191-193؛ الأعظمي، الزراعة، ص240.

([3]) البلاذري، فتوح، ص362؛ الأعظمي، الزراعة، ص240.

([4]) الجهشياري، الوزراء، ص118.

مدينة بغداد الذي عرف باسم عسكر المهدي[1]، وأقطع أراضي كثيرة من أراضي مدينة السلام إلى أهل بيته وقواده وجنده وأصحابه[2].

وأقطع العباسيون إقطاعات مختلفة للأفراد الذين قدموا خدمات للدولة العباسية، حيث أقطع الخليفة أبو جعفر المنصور وائل بن الشجاع الأزدي قطيعة في الموصل من أراضي الصوافي تقديراً لخدماته التي قدمها للعباسيين أثناء قيام دولتهم[3]، وأقطع يقطين بن موسى أحد رجال الدولة ومن أصحاب الدعوة العباسية[4]، وأقطع أبو جعفر المنصور المنجم نوبخت ألف جريب[5] الذي أخبره بأنه سينتصر على إبراهيم بن عبدالله بن الحسن ويقتله[6]، ولما بنى المنصور مدينة الرصافة سنة 151هـ/768م في الجانب الشرقي من بغداد، أقطع القادة العسكريين من أراضي الصوافي[7].

وظهرت في العراق أنواع أخرى من ملكية الأراضي، ومنها الألجاء الذي ظهر في العصر الأموي، وذلك عندما ألجأ بعض الناس ضياعهم إلى مسلمة بن عبدالملك في ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي على العراق، وذلك لتوفير الحماية لهم، وكان برضا وقبول الملاك الأصلي للأرض[8]، وتطور هذا النوع من الملكية الملكية في العصر العباسي وسمي الإيغار ويعني الحماية، وهو أن يتضمن رجل من أهل قرية خراجها برضاهم فيدفع الرجل الخراج للدولة على أن لا يدخلها

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص45.

([2]) البلاذري، فتوح، ص293.

([3]) الأعظمي، الزراعة، ص240.

([4]) اليعقوبي، البلدان، ص33.

([5]) الجريب: يساوي 1592 متر مربع. هنتس، المكاييل، ص96.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص648؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص175؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص97.

([7]) الطبري، تاريخ، ج8، ص39.

([8]) البلاذري، فتوح، ص291؛ ابن قدامة، الخراج، ص169، 170؛ جودة، العرب والأرض، والأرض، ص248.

عمال الخراج[1]. وللالجاء أثر كبير في تكوين اقطاعات جديدة ومن الأمثلة على ذلك أن أحد المالكين شكا للمنصور ظلم عامله ووعد أن يدفع ربع الحاصل إن قبل الخليفة تسجيل الأرض باسمه[2]، وجاء آخر إلى أبي أيوب المورياني وقال له: "إن "إن ضيعتي بالأهواز قد حمل عليّ العمال فإن رأى الوزير أن يعيرني اسمه أجعله عليها وأحمل إليه في كل سنة مائة ألف درهم"[3].

وعلى الرغم من القيود الشرعية على ملكية الأراضي الخراجية، التي منعت انتقالها إلى أصناف أخرى، فإن بعض الأراضي الخراجية انتقلت إلى أراضٍ عشرية خلال العصر الأموي، سواء كان بأمر الخليفة صاحب الاختصاص، أو عن طريق البيع والشراء وغيره، فلما جاء خلفاء بني العباس عملوا على إعادة هذه الأراضي إلى أصلها وعدم السماح بتحويلها من أرض خراجية إلى أرض عشرية، والتي هي بحكم الوقف، وقد حرص الخليفة أبو جعفر المنصور على منع تحويل هذه الأراضي إلى عشرية، وعمل على إرجاعها إلى أصلها بعد أن تعرضت في عهد الأمويين للبيع والهبات. فلما علم أبو جعفر بأن معظم الأراضي الخراجية أصبحت أراضي عشرية، مما أخر ذلك بموارد الخراج وكسره، بعث إلى الشام عام 141هـ/758م عبدالله بن يزيد إلى حمص، وإسماعيل بن عباس إلى بعلبك، وهضاب بن طوق ومحرز بن زريف إلى غوطة دمشق، فقام هؤلاء بمسح الأراضي وتحديد أنواعها والتحقق من أصحابها، وجعلوا العشر على الأراضي التي انتقلت إلى أيدي الناس عن طريق الشراء قبل عام 100هـ/718م، أما الأراضي التي انتقلت إلى أيدي المسلمين بعد هذا التاريخ، والتي بيعت بأيدي

([1]) ابن قدامة، الخراج، ص218؛ الأعظمي، الزراعة، ص240؛ الدوري، نشأة الإقطاع، ص12.

([2]) التنوخي، نشوار، ج8، ص76؛ الدوري، "نشأة الإقطاع"، ص12.

([3]) الجهشياري، الوزراء، ص118.

أصحابها الأصليين من السكان المحليين فتقرر عليها الخراج[1]. وبهذا فإن الخليفة المنصور قد منع تحويل الأراضي الخراجية إلى أراضٍ عشرية.

ولم يقف المنصور عند هذا الحد، بل فكر في تفتيت الملكيات الكبيرة التي في أيدي أبناء الصحابة في الشام، حيث قدم عليها عام 154هـ/771م، إلا أنه عدل عن ذلك في آخر الأمر، حتى لا يثير غضبهم، خاصة وأنهم تمتعوا بامتيازات كبيرة في عهد الخلافة الأموية[2].

4.2 المشاريع الزراعية وأساليب الري:

لقد اهتم العرب المسلمون اهتماماً كبيراً بإحياء الأرض في العراق، ولقوا كل الرعاية والدعم والتشجيع من قبل الخلفاء وولاتهم، فيروى عن الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قوله: "من أحيا أرضاً مواتاً فهو أحق بها"، وكان يكتب إلى الأمراء في العراق والشام أن يشجعوا الناس على إحياء الأرض وحرثها وزراعتها، فقدم العرب إلى العراق لخصوبة أرضها، ثم سار الخليفة عثمان بن عفان -رضي الله عنه- على سياسة الخليفة عمر بن الخطاب في إحياء الأرض في العراق وزراعتها، حيث أعطى عثمان بن أبي العاص الثقفي أرضاً في البصرة، فقام بإحيائها، وكذلك فقد شجع الخليفة علي بن أبي طالب على إحياء الأرض[3].

وظهر اهتمام الخليفة عمر بن الخطاب بأراضي العراق قيامه بعملية مسح السواد في العراق، فأرسل عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان لتنفيذ ذلك، فبلغت

([1]) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، تاريخ مدينة دمشق، ج1، تحقيق: عبدالقادر بدران وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1987م، ج1، ص185، 186 سيشار إليه تالياً: ابن عساكر، تاريخ؛ الريس، محمد ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط5، دار التراث، القاهرة 1985م، ص390 سيشار له تالياً: الريس، الخراج.

([2]) ابن عساكر، تاريخ، ج1، ص186.

([3]) البلاذري، فتوح، ص273، 346؛ الأعظمي، الزراعة، ص244.

مساحة السواد ستة وثلاثين مليون جريب[1] وذلك لتقدير قيمة الخراج، وترتب على هذا المسح إنشاء العديد من مشاريع الري في السهل الجنوبي من سـواد العـراق بإقامة القناطر[2].

وعمل الخلفاء الأمويون وولاتهم في العراق على تطوير سياسة إحياء الأرض وإقامة العديد من مشاريع الري فيها، حيث عمل الخليفة معاوية بن أبي سفيان على استصلاح الأراضي (البطائح)، وعين عبدالله بن دراج على خراج العراق، وأمره أن يقوم بإحصاء أراضي الصوافي وإحيائها، وإقامة السدود عليها، فبلغت وارداتها خمسة ملايين درهم من أرض الكوفة وسوادها، ثم كتب إلى عامله عبدالرحمن بن أبي بكره بمثل ذلك في صوافي البصرة[3].

وأقام مسلمة بن عبدالملك في خلافة الوليد بن عبدالملك السدود في العراق في ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي[4]، وربط الأمويون بـين عمليـة إحيـاء الأرض واستصلاحها وبين إقامة مشاريع الري عليها، فقام الولاة الأمويون بمسح أراضي السواد، حيث قام زياد بن أبيه والحجاج بن يوسف الثقفي بمسحها، ثم قام الـوالي عمر بن هبيرة بمسح آخر لمنطقة السواد بأمر الخليفة يزيد بن عبـدالملك سـنة 105هـ/724م، وتم حفر العديد من القنوات في العصر الأموي، وأقيمت العديـد من شبكات الري[5].

ولما تولى العباسيون الخلافة لم يقفوا عند المشاريع التي أنشئت فـي العهـد الأموي، بل عملوا على تطويرها وتوسيعها وتجديدها بعد إنهيار هـذه المشـاريع خلال الفترة الأخيرة من الحكم الأموي 125-132هـ/742م-749م من جـراء الفتن والحروب المتوالية التي ختم بها عهد الدولة الأموية، واهتم العباسيون فـي تحسين القنوات والأنهار وخاصة في أراضي السواد وأحيوا نظام الـري القـديم

([1]) البلاذري، فتوح، ص268؛ الماوردي، الأحكام، ص174.

([2]) البلاذري، فتوح، ص291؛ الأعظمي، الزراعة، ص245.

([3]) البلاذري، فتوح، ص291؛ الأعظمي، الزراعة، ص245.

([4]) البلاذري، فتوح، ص291، 292.

([5]) الأعظمي، الزراعة، ص248، 252.

ونظموا وشقوا الترع وخاصة في منطقة بغداد[1]، فعاد العمران في الأراضي الزراعية المهجورة والخربة في مختلف أنحاء الدولة وأخذت المزارع في العراق تنتعش تدريجياً حتى صارت الأرض سواداً مشتبكاً لا تميزها من الأشجار[2].

وكانت الفترة التي تولى فيها أبو العباس الخلافة (132هـ-136هـ/749م-754م) هي فترة تأسيس الدولة العباسية التي شهدت مختلف الأحداث السياسية، المتمثلة في إخماد الثورات والفتن، ولم يتفرغ أبو العباس لبناء مشاريع الري الزراعية، وكان اهتمامه منصباً على توطيد أركان الدولة العباسية، فظلت الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة المذكورة كما كانت في عهد الدولة الأموية، حيث لم نلمس من خلال المصادر على إشارات تدل على اهتمامه بمشاريع الري والزراعة في فترة خلافته.

أدرك أبو جعفر المنصور عندما تولى الخلافة (136-158هـ/754-775م) أن الاقتصاد هو العمود الفقري لبناء الدولة، وضبط أمورها، فوضع القواعد الأساسية لتنظيم الموارد الاقتصادية للدولة، حيث يقول ابن الطقطقي "أعلم أن المنصور هو الذي أصل الدولة، وضبط المملكة، ورتب القواعد وأقام الناموس، واخترع أشياء"[3].

وأدرك أبو جعفر المنصور أهمية الإنتاج الزراعي في زيادة إيرادات الدولة والأفراد والجماعات، فعمل على مساعدة الفلاحين والاهتمام بالري وبالأراضي الزراعية لتحسين الإنتاج الزراعي، فامتدت في العراق شبكة واسعة النطاق من الترع والمصارف والقنوات، فتحسنت الزراعة وأعطت إنتاجاً وفيراً في الدولة، فيذكر الخطيب البغدادي أن المنصور اعتنى عناية كبيرة بمرافق الدولة، فرصد الأموال للإنفاق منها على تطهير الأنهار وحفر الترع، وإقامة الجسور، وبناء المدن، وكان أبو جعفر على الرغم مما عرف عنه من قلة الإنفاق على نفسه ينفق

([1]) الدوري، عبدالعزيز، العصر العباسي الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006م، ص263 سيشار إليه تالياً: الدوري، العصر العباسي.

([2]) الأصطخري، المسالك، ص59؛ فيليب حتي، تاريخ، ص418.

([3]) ابن الطقطقي، الفخري، ص160.

أموالاً كثيرة على بناء بغداد وعمارة مرافقها[1]، ووصف ابن جبير بغداد بقولـــه: "وحسبك من شرف موضعها أن دجلة تسقي شرقيها، والفرات تسقي غربيها، وهي كالعروس بينهما"[2].

وعمل أبو جعفر المنصور على تنظيم وسائل الري بحفر التـــرع والجـــداول وشق الأنهار لري أراضي السواد، فعمل على حفر وتعميق نهر الفـــرات ثمانيـــة فراسخ من فوهة النهر من دمما[3]، وذلك لزيادة كمية المياه في النهر والتســـهيل على المزارعين لري الأرضي، وأجرى به إلى بغداد ليـــأتي فيـــه مـــواد الشـــام والجزيرة، كما تأتي مواد الموصل وما اتصل بالموصل في دجلة[4].

ولم يقتصر جهود الخليفة أبو جعفر المنصـــور فـــي مجـــال إحيـــاء الأرض واستصلاحها، وإقامة العديد من مشاريع الري في مدينة بغداد، بل امتدت لتشـــمل مساحات واسعة من الأراضي التي عرفت بسواد بغداد، أو ريف بغداد، ومختلف أنحاء الأراضي في العراق. ففي البصرة تم حفر نهر أبي الأسد عند البطيحة، وقد تولى حفره أبو الأسد قائد المنصور[5]، ثم تم حفر نهر الأمير الذي وهبه المنصور لابنه جعفر، فكان يقال نهر أمير المؤمنين ثم نهر الأمير[6]، وقام سليمان بن علي في عهد المنصور بنشاطات زراعية واسعة في البصرة ، تمثلت في حفر الأنهار وإقامة السدود وأحواض المياه[7].

وفي مدينة واسط تم حفر نهر الميمون، وحفره وكيل لأم جعفر زبيـــدة بنـــت جعفر بن المنصور، ويقال له سعيد بن زيد، وكانت فوهته عند قرية يقـــال لهـــا

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج1، ص69.

(2) ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد، رحلة ابن جبير، ط2، دار مكتبة الهـــلال، بيـــروت 1986م، ص173 سيشار إليه تالياً: ابن جبير، الرحلة؛ الأعظمي، الزراعة، ص253.

(3) دممًا: بكسر أوله وثانيه، وهي قرية كبيرة على الفرات قرب بغداد. يـــاقوت الحمـــوي، معجـــم البلدان، ج2، ص536.

(4) الدينوري، الأخبار، ص383.

(5) البلاذري، فتوح، ص291؛ الدوري، العصر العباسي، ص263.

(6) البلاذري، فتوح، ص356.

(7) الأعظمي، الزراعة، ص256.

ميمون[1]، وكذلك تم حفر نهر الأمير عيسى بن علي الذي كان في قطيعته[2]، ثـــم أمر المنصور بحفر نهر أبي الخصيب الذي نسب إلى أبي الخصيب مرزوق مولى أبي جعفر المنصور[3].

ومن أبرز أعمال المنصور كذلك، شقه لأهل الكرخ أربعة أنهر، هـــي نهـــر الدجاج ونهر القلاثين ونهر طابق ونهر البزازين[4]، ولما بنى المنصـــور مدينـــة الرصافة سنة 151هـــ/768م عمل فيها بستاناً، وأجرى لـــه المـــاء مـــن نهـــر المهدي[5].

واهتم أبو جعفر المنصور اهتماماً كبيراً في مشاريع الري في العراق، فقد كان يتابع البثوق[6] التي تحدث في الأنهار، ويعمل على إصلاحها بأسرع وقت ممكن، ففي عام 158هـــ/775م خرج إلى الرقة مع ابنه المهدي فعلم هناك أن بثقاً حدث في النهروان، وأن الماء يتدفق منه إلى نهر ديالي، فأقام ثمانية عشر يوماً بنفســـه على إصلاح هذا البثق[7]، واهتم المنصور كذلك بإنشاء القناطر عند الأنهار[8].

ومن حرص الخليفة المنصور على متابعة مشاريع الري في الدولة العباســـية، فقد انشأ ديواناً خاصاً سماه ديوان الأكرة، لمتابعة شؤون الري وإقامـــة الســـدود، وشق الترع وحفر القنوات، وبناء الأحواض، وترتب على ذلـــك زيـــادة الإنتـــاج

([1]) البلاذري، فتوح، ص291.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص620.

([3]) البلاذري، فتوح، ص356.

([4]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج1، ص79؛ رستم، عبدالسلام، أبو جعفر المنصـــور الخليفـــة العباسي، دار المعارف، القاهرة 1965م، ص73 سيشار إليه تاليـــاً: ســـتم، أبـــو جعفـــر المنصور.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص37.

([6]) بثق النهر: كسر شطه لينبثق الماء منه، ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص15.

([7]) الطبري، تاريخ، ج8، ص57.

([8]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص81.

الزراعي[1]، مما يترتب عليه زيادة دخل الدولة من الخراج، وارتفاع مستوى المعيشة لدى أهالي البلاد، ورخص الأسعار، فكانت مدينة بغداد في عهد أبي جعفر المنصور مزدهرة بالزراعة، ووصفها الطبري أنها كانت "مزرعة البغدادين"[2].

واتبع الخليفة المهدي سياسة والده المنصور في العناية بمشاريع الري، فحفر العديد من الأنهار والترع وشق القنوات، ومن أهم هذه المشاريع حفر نهر الصلة في مدينة واسط، فأحيا به مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، فزاد الإنتاج الزراعي، وجعل غلته للنفقة على أهل الحرمين[3]، ثم أمر المهدي وهو ولي العهد العهد عند نزوله الرصافة بحفر نهر يستمد ماءه من النهروان، وسماه نهر المهدي ويجري في الجانب الشرقي[4].

وذكر اليعقوبي مدى اهتمام العباسين في إقامة مشاريع الري في مدينة بغداد، خاصة في خلافة المنصور فيقول: "بين دجلة والفرات من جميع النواحي تدفق عليهم المياه حتى غرسوا النخل الذي حمل من البصرة فصار ببغداد أكثر منه بالبصرة والكوفة والسواد، وغرسوا الأشجار، وأثمرت الثمر العجيب، وكثرت البساتين والأجنة في أرباض بغداد من كل ناحية لكثرة المياه وطيبها، وعمل فيها كل ما يعمل في بلد من البلدان؛ لأن حذاق أهل الصناعات انتقلوا إليها من كل بلد وأتوها من كل أفق، ونزعوا إليها من الأداني والأقاصي..." [5].

وقسم ابن خرداذبة مشاريع الري التي أقيمت في منطقة السواد إلى ثلاث مناطق مستمدة من نهري دجلة والفرت وهي:

([1]) عبدالحسين علي أحمد، بيت المال في بغداد خلال العصر العباسي الأول، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة 1989م، ص27 سيشار إليه تالياً: عبدالحسين، بيت المال.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص619.

([3]) البلاذري، فتوح، ص289؛ ابن قدامة، الخراج، ص170.

([4]) اليعقوبي، البلدان، ص44.

([5]) اليعقوبي، البلدان، ص44.

المنطقة الأولى: وتقع شرق نهر دجلة، وكانت تروى من مياه دجلة والنهروان، وتمتد من الدور[1] في الشمال، إلى نهاية النهروان في بادرايا[2] في الجنوب.

المنطقة الثانية: وتروى من دجلة والفرات، وهي الأراضي الواقعة بين بادرايا في الشمال، والبطيحة في الغرب، والخليج العربي في الجنوب.

المنطقة الثالثة: وهي من أوسع المناطق وأكثرها إنتاجاً، وتقع بين النهرين بين الأنبار والدور في الشمال، والبطيحة، وكانت تروى بالقنوات المتفرعة عن نهر الفرات، ومن نهر الدجيل الذي يستمد ماءه من دجلة[3].

وأشرفت الخلافة العباسية على توزيع المياه في مختلف المناطق، وكانت مسؤولة بالدرجة الأولى عن إنشاء القنوات والسدود وصيانتها، حيث أشرف الخليفة أبو جعفر المنصور بنفسه على إصلاح البثوق التي تحدث في الأنهار، حيث أقام ثمانية عشر يوماً في النهروان لإجراء الصيانة اللازمة في هذا النهر[4]، ولمتابعة هذا الغرض فقد جندت الخلافة العباسية عدداً كبيراً من المهندسين والعمال والمراقبين[5].

واعتمد المزارع في العراق وسائل مختلفة لري الأراضي الزراعية، فكانت بعض المزارع تسقى سيحاً عن طريق القنوات، وبناء القناطر التي بنيت من

---

(1) الدُّور: بضم أوله وسكون ثانيه، وهي قرية بأرض العراق من نواحي بغداد. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص547.

(2) بادرايا: قرية فوق واسط وهي من نواحي النهروان الأسفل. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص376.

(3) ابن خرداذبة، المسالك، ص19؛ الدوري، عبدالعزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط2، دار المشرق، بيروت 1974م، ص24 سيشار إليه تالياً: الدوري، تاريخ .

(4) الطبري، تاريخ، ج8، ص57.

(5) الدوري، تاريخ، ص61.

الجص والآجر لتسهيل هذه الطريقة[1]، والطريقة الثانية الـري بواسـطة الآلات الرافعة، وأكثر هذه الآلات استعمالاً وشيوعاً هي الدالية والناعورة والدولاب[2].

واستعملت النواعير في منطقة النهروان وفي غرب بغداد[3]، وأما الـدواليب فكانت أكثرها انتشاراً على نهر عيسى، وذلك لنقصان نهر الفـرات فـي فصـل الصيف[4]، واستعملت في الجانب الغربي مـن مدينـة بغـداد لـري البسـاتين والحدائق[5]، وكذلك المنطقة الواقعة بين بغداد والأنبـار، حيـث كـان الأهـالي يستخدمون الجمال لتدويرها[6].

وفي منطقة البصرة اعتمد المزارع لري الأراضي الزراعية، عن طريق ربط المنطقة بشبكة من القنوات تأخذ فيها المياه نتيجة دفع المياه عن طريق المد التـي تدخل المنطقة في اليوم والليلة مـرتين، فتسـقى البسـاتين والحقـول بصـورة ميكانيكية[7].

واستعملت في العراق آلات أخرى استخدمت في ري الأراضـي الزراعيـة، منها الشواديف والغرافات والدلو، وهي تعمل بقوة الإنسان[8].

وكانت مياه الأمطار من وسائل الري التي تم الاعتماد عليها لري الأراضـي الزراعية في بعض مناطق العراق، خاصة في منطقة الجزيرة، وكان موسمها بين

([1]) الأعظمي، الزراعة، ص259.

([2]) الدالية: هي دولاب يديره ثور أو بقرة. والناعور: هي دولاب يديره تيـار النهـر، وهـو أسرع من الدولاب. والدولاب: هو عجلة مائية مثل الناعور، إلا أنه أكثر تعقيداً، ويـديره ثور أو حصان. الدوري، تاريخ، ص62.

([3]) ابن رستة، الأعلاق، ص149.

([4]) الأعظمي، الزراعة، ص259.

([5]) ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي، مناقب بغداد، تحقيـق: محمـد البغدادي، مطبعة دار السلام، بغداد 1342هـ، ص26 سيشار إليه تالياً: ابـن الجـوزي، مناقب بغداد.

([6]) الدوري، تاريخ، ص63.

([7]) المقدسي، أحسن، ص124، 125؛ الدوري، تاريخ، ص64.

([8]) الأعظمي، الزراعة، ص259.

شهر تشرين الأول وشهر نيسان، ثم هناك حقول واسعة في البراري وسفوح الجبال تعتمد على مياه الأمطار، وتغل غلة كبيرة[1]، ثم ذكر الأصطخري أن هناك حقولاً واسعة وبساتين في نصيبين ترويها مياه الأمطار[2].

وكذلك فقد اعتمد المزارعون على مياه العيون في الري، فقد ذكر أن منطقة الجزيرة وفي مدينة رأس العين ما يزيد على ثلاثمائة عيناً للماء يستفاد منها في ري البساتين[3].

5.2 المحاصيل الزراعية:

كانت الزراعة في العراق معتمد الحياة منذ أقدم الزمان، ومنتوجاتها تعد المواد الرئيسة لمعيشة الناس وللصناعة والتجارة، بالإضافة إلى أن الجبايات من المنتجات الزراعية كانت من الموارد الأساسية للدولة، وكانت أقطار الدولة العباسية من الأقطار الزراعية التي تعتمد اقتصادياتها على الزراعة بدرجة كبيرة، ولها أهمية تفوق التجارة والصناعة.

وأدرك الخليفة أبو جعفر المنصور العلاقة الوثيقة بين الإنتاج الزراعي وإيرادات الدولة، فكلما كثر الإنتاج زاد دخل الأفراد والدولة، لهذا كانت مساعدة الفلاحين والاهتمام بالري والمساهمة في تحسين وسائل الإنتاج الزراعي سياسة مالية اتبعها الخليفة المنصور، فتحسنت الزراعة وأعطت إنتاجاً وفيراً[4].

ونتيجة لاهتمام الدولة العباسية بالري للمناطق الزراعية أصبح هناك وفرة في المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل الحنطة والشعير والتمر، وكانت العراق من أكبر البلدان إنتاجاً لمختلف أنواع المحاصيل الزراعية من الفواكه والثمار

([1]) الدوري، تاريخ، ص64.

([2]) الإصطخري، المسالك، ص53.

([3]) المصدر نفسه، ص53.

([4]) البتاتوني، علي محمد، "الإصلاحات الاقتصادية والإدارية في عهد أبي جعفر المنصور"، مجلة المؤرخ المصري جامعة القاهرة، عدد8، 1992م، ص92 سيشار إليه تالياً: البتاتوني، الإصلاحات.

والحبوب والخضروات وأشكال الأزهار والرياحين[1]، ومن أهم أنواع المحاصيل الزراعية:

1.5.2 الأشجار المثمرة والفواكه:

كان النخيل من أهم المحاصيل الزراعية في العراق، وتنتشر زراعته في معظم أنحاء العراق، وتعد مدينة البصرة من أهم المناطق التي تكثر فيها زراعة النخيل في العصر العباسي، وتنتج فيها أنواع مختلفة من التمور والتي لا مثيل لها في أي مكان، وذكر الجاحظ أن مدينة البصرة تنتج ثلثمائة نوع من التمور[2]، وذكر الطبري رواية أن أبا جعفر المنصور كتب إلى والي البصرة سلم بن قتيبة في سنة 146هـ/763م بهدم دور من خرج مع إبراهيم بن عبدالله بن الحسن، وأن يعقر نخلهم، فكتب إليه سلم يستأذنه بأن يبدأ بالدور أم بالنخل، فكتب إليه أبو جعفر تستأذني في أيه تبدأ به بالبرني أم بالشهرير[3]، وهما من أجود أنواع التمر الموجودة في البصرة[4].

ولم يقتصر زراعة النخيل في منطقة البصرة، بل امتد ليشمل مختلف مناطق العراق الوسطى والجنوبية مثل مدينة بغداد، ذكر اليعقوبي في وصفها أنه بين دجلة والفرات تدفقت المياه عبر القنوات وغرس النخل الذي حمل من البصرة، فصار ببغداد أكثر منه بالبصرة والكوفة والسواد[5].

([1]) القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، 14ج، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 1987م، ج2، ص200-201 سيشار إليه تالياً: القلقشندي، صبح.

([2]) الأعظمي، عواد، والكبيسي، حمدان ، دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي، مطبعة التعليم العالي، بغداد 1988م، ص57 سيشار إليه تالياً: الأعظمي، دراسات.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص655، 656.

([4]) ابن قتيبة، عيون، ج1، ص104.

([5]) اليعقوبي، البلدان، ص44.

وانتشرت زراعته في الحلة وواسط والكوفة وميسان والأنبار وهيت وجلولاء وبعقوبة وغيرها من المناطق[1].

وانتشرت زراعة الفواكه الأخرى في العراق، ومنها العنب الذي كان يـــزرع بأصناف متعددة ومتنوعة، حيث أورد ابن الفقيه الهمذاني في وصف زراعة العنب وتعددت أنواعه بقوله: "ولو أن رجلاً خرج من بيته مسافراً في عنفــوان شــبيبته وحداثة سنه، واستقرى البلدان صقعاً فصقعاً يتتبع الكروم مصراً فمصــراً، حتــى يهرم، وصغيرا حتى يبدن لتعرف أجناسه وإحاطة العلم بأنواعه... إذ كان كثــرة فنونه واختلاف أنواعه لا تدرك"[2].

واشتهرت البصرة بزراعة البرتقال والليمون[3]، والخوخ، وكان الليمون فــي بعقوبة غاية في الجودة، وكان الرمان من الفواكه التي اشتهرت في العراق خاصة في منطقة سنجار، والتي اشتهرت أيضاً بزراعة الزيتون والسفرجل والتين[4].

ومن الفواكه الأخرى البطيخ الذي كان يزرع في مدينة بغداد، حيــث ســميت بغداد "دار البطيخ" لوجود سوق البطيخ فيها، وكذلك كــان الإجــاص والمشــمش والتفاح والموز والجوز والبلوط يزرع في العراق[5].

ومن الأشجار الأخرى التي كانت تزرع في بســاتين الخليفــة أبــي جعفــر المنصور شجر الخلاف، ففي رواية أوردها ابن الطقطقي أن المنصور لمــا رأى في بستانه شجيرة من شجر الخلاف فلم يدرِ ما هي "فقال يا ربيع ما هذه الشجرة؟ فقال الربيع "إجماع ووفاق" وكره أن يقال خلاف، فاستحسن المنصور قوله"[6].

([1]) الأعظمي، دراسات، ص56.

([2]) ابن الفقيه، مختصر، ص119؛ الخازن، وليم، الحضــارة العباســية، ط2، دار المشــرق، بيروت 1992م، ص66 سيشار إليه تالياً: الخازن، الحضارة العباسية.

([3]) المقدسي، أحسن، ص7.

([4]) المقدسي، أحسن، ص145؛ الأعظمي، دراسات، ص56.

([5]) الأعظمي، الزراعة، ص272؛ الخازن، الحضارة العباسية، ص67؛ الدوري، تاريخ، ص70.

([6]) ابن الطقطقي، الفخري، ص178.

2.5.2 الحبوب:

تعد الحنطة والشعير والأرز من أهم المحاصيل الزراعية في العراق، حيث كانت الحنطة والشعير تزرع في كل منطقة من مناطق السواد[1]، وكانت الأكثر غلة في السواد، وكانت منطقة واسط مركزاً مهماً لزراعة الشعير، ثم تزرع الحنطة والشعير بكثرة في منطقة الجزيرة الفراتية خاصة حول مدينة الموصل، وكانت الجزيرة المخزن الذي يمول مناطق العراق بالحبوب في أوقات الشدة[2].

أما زراعة الأرز فكانت منتشرة في الأراضي المنخفضة التي توجد فيها مياه راكدة، مثل الأهواز قرب الكوفة، وعلى قنوات الفرات السفلى، وفي منطقة البطيحة[3].

ومن الحبوب الأخرى التي زرعت في العراق السمسم والذرة والماش والعدس، وغيرها من الحبوب التي كانت تزرع في مناطق السواد[4].

واشتهر العراق بزراعة القطن الذي كان يزرع حول نهر الخابور ورأس العين وحران، واشتهرت زراعته في منطقة البصرة[5].

وكان قصب السكر يزرع حوالي البصرة وفي سنجار، فكان يزرع بكثرة في العراق، وكان الإقليم المحيط بالبصرة أشهر مكان لصناعة السكر في العراق[6]، وذكر البلاذري بأن مدينة واسط كانت أرض قصب فسميت "واسط القصب"[7].

وكان يزرع في العراق القنب، ويزرع بصورة خاصة في القادسية، ويستفاد منه لإطعام الجمال ورواحل الحجاج[8].

---

(1) البلاذري، فتوح، ص269؛ الماوردي، الأحكام، ص81.

(2) الأعظمي، دراسات، ص56.

(3) الأعظمي، الزراعة، ص273؛ الدوري، تاريخ، ص69.

(4) البلاذري، فتوح، ص269.

(5) الأعظمي، دراسات، ص57؛ الدوري، تاريخ، ص70.

(6) المقدسي، أحسن، ص145؛ الدوري، تاريخ، ص70.

(7) البلاذري، فتوح، ص288.

(8) الدوري، تاريخ، ص70.

3.5.2 الخضروات:

تميزت أرض العراق بزراعة أنواع متعددة من الخضروات والبقوليات، منها الفاصولياء والحمص والفول واللوبيا والفجل والبصل والثوم واللفت والسماق والباذنجان والخيار وغيرها من الخضروات التي كانت تزرع في مختلف مناطق العراق[1].

4.5.2 الأزهار والرياحين:

يعد فصل الربيع في العراق فصل الأزهار والرياحين، حيث تزهو فيه أنواع مختلفة من أنواع الورود والرياحين في مختلف أنحاء العراق، مثل النرجس والورد الجوري والقرنفل[2]، والبنفسج في مدينة بغداد وفي منطقة الدجيل، وقد ذكر القلقشندي العديد من الأزهار والرياحين في منطقة العراق[3].

وهناك نباتات طبية تزرع وتنمو في البراري في مختلف مناطق العراق، مثل البابونج والحرمل واليانسون والخشخاش وغيرها[4].

([1]) ابن قتيبة، عيون، ج3، ص303-315؛ الخازن، الحضارة العباسية، ص67.

([2]) الدوري، تاريخ، ص71.

([3]) القلقشندي، صبح، ج2، ص200-201.

([4]) الدوري، تاريخ، ص71.

الفصل الثالث

الصناعة والتقدم الصناعي

1.3 الأيدي العاملة والتنظيم المهني:

يعد العمل أحد العناصر الفعالة في المجتمع لزيادة الإنتاج، وتوفير حاجات الإنسان الضرورية لإدامة الحياة، فقد حث الإسلام على العمل ورفع من شأنه إلى مصاف العبادة، وهي نظرة ازدادت قوة في الفكر العربي الإسلامي على مر الأيام[1]، وقد أكدت آيات كثيرة من القرآن الكريم على الدعوة إلى العمل، ومنها قوله تعالى: **[وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون]**[2]. وقوله تعالى: **[إني لا أضيع عمل عاملٍ منكم من ذكر أو أنثى]**[3]. وأشاد الله عز وجل في القرآن الكريم في العمل اليدوي وعده نعمة، ولا بد للإنسان القيام به، وذلك في قوله تعالى: **[ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون]**[4]. وحث الرسول (صلى الله عليه وسلم) على العمل والكسب المشروع، وذلك بقوله: "إن الله يحب العبد أن يتخذ المهنة ويستغني بها عن الناس"[5]. وقوله صلى الله عليه وسلم: "لأن يأخذ أحدكم حبلاً فيحتطب على ظهره فيأكل ويتصدق خيراً له من أن يأتي رجلاً فيسأله أعطاه أو منعه فإن اليد العليا خيرٌ من اليد اليسرى"[6].

وكان الرسول (صلى الله عليه وسلم) يحث على مشاركة المسؤولين في العمل والتعب ليزيد العامل نشاطاً في عمله ويقوي الضعيف على العمل، ففي موقعة

---

(1) الدوري، مقدمة ، ص82.

(2) التوبة، الآية105.

(3) آل عمران، الآية195.

(4) يس، الآية35.

(5) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمود، إحياء علوم الدين، 6ج، دار قتيبة، بيروت 1992م، ج2، ص94 سيشار إليه تالياً: الغزالي، إحياء.

(6) الغزالي، إحياء، ج5، ص158.

الخندق سنة 5هـ/627م شارك الرسول (صلى الله عليه وسلم) في حفر الخندق الذي يحيط بالمدينة المنورة ترغيباً للمسلمين في العمل[1].

وكانت نظرة الفقهاء إلى العمل مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية وهي نظرة أخلاقية، فمارس بعضهم بنفسه الكثير من المهن والحرف، فأبو حنيفة النعمان (ت150هـ/767م) كان يبيع الخز في سوق مكة[2].

وأقبل الكثير من العرب على ممارسة الحرف لتلبية حاجات المجتمع بعد أن لاحظوا سيطرة الموالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع العربي الإسلامي، فاندفع العرب إلى مزاولة الحرف والمهن ليحدوا من هذه السيطرة[3]. وزاول أصحاب المهن والحرف أعمالهم في أسواق خاصة بهم، وكان الصناع أحرار في ممارسة المهنة التي يريدونها، ولم تتدخل الدولة في شؤونهم إلا فيما تقتضي المصلحة العامة بالنظر في الخصومات والخلافات بينهم[4].

واحترف العراقيون كثيراً من المهن والحرف الصناعية، وتميز الحرفيون العراقيون بحبهم لحرفهم التي يعملون بها، فبعد فتح العراق وقيام الدولة العربية الإسلامية عمَّ الأمن والاستقرار مختلف مناطق العراق، وطبقت سياسة الحرية في العمل أمام جميع الفئات الاجتماعية، وتم اختيار المهن والحرف التي تناسب كل فئة من المجتمع، وأقبل أهل الذمة على ممارسة مختلف المهن، ولم يمنعوا عن ذلك، فمارسوا الصيرفة والطب والصياغة والعطارة والحدادة والنجارة والدباغة وغير ذلك من المهن، وأصبح أهل العراق يضرب بهم المثل بالبراعة في كل

([1]) ابن هشام، أبو محمد عبدالملك الحميري، السيرة النبوية، 4ج، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000م، ج3، ص238 سيشار إليه تالياً: ابن هشام، السيرة النبوية.

([2]) ابن قتيبة، المعارف، ص277.

([3]) الدوري، عبدالعزيز، "نشوء الأصناف والحرف في الإسلام"، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد الأول، 1959م، ص134 سيشار إليه تالياً: الدوري، "نشوء الأصناف والحرف".

([4]) الدوري، مقدمة، ص42.

صفة، وخاصة أهل الموصل الذين اشتهروا بالدقة في الصناعات المختلفة، وكذلك أهل البصرة الذين اشتهروا بالحذق بالصناعات والدقة في إتقانها حتى قيل: "الفصاحة بالكوفة والصنعة بالبصرة"[1].

ويمكن تقدير ضخامة عدد العمال وأصحاب المهن والحرف والصناعات في العراق من خلال بناء مدينة بغداد، حيث استخدم الخليفة المنصور ألوف كثيرة من أهل الصناعات، منهم النجارين والحفارين والحدادين والمهندسين وأهل المعرفة بالبناء والمساحة، حيث استلزمه مائة ألف من مختلف المهن والصناعات عندما شرع في بناء المدينة[2].

وكانت مدينة بغداد منبتاً لطائفة كبيرة من أنواع الصناعات ومختلف الفنون، ونمت شهرتها وازدهرت في بلاد المشرق والمغرب، فكان لها الأثر الكبير في الحضارة العالمية[3]، وذكر اليعقوبي "أن أهل الصناعات انتقلوا إليها من كل بلد وأتوها من كل أفق ونزعوا إليها من الأداني والأقاصي"[4].

وكان العمال في العراق من الأحرار والرقيق، فكان الأحرار يسكنون في المدن أو الريف، ففي المدن كان أصحاب الصناعات وأصحاب الحوانيت والبقالين والقصابين وغيرهم، ويطلق على هؤلاء "العامة" مع أن أكثرهم من غير العرب من الموالي، إلا أنه لم يكن تمييز عنصري بينهم، وكانوا من مختلف الأجناس. وكان الفلاحون في القرى من الأحرار، وكان أصحاب الحرف عادة أوطأ طبقة بين الأحرار تقديراً لحالتهم الاقتصادية التي تكفي ضروريات معيشتهم، أما الطبقة الثانية فهي العبيد، وهي أوطأ من طبقة العمال الأحرار، ويتم الحصول عليهم إما

([1]) الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، "الصناعة"، بحث في حضارة العراق، ج5، بغداد 1985م، ص295 سيشار إليه تالياً: الكبيسي، "الصناعة".

([2]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص74.

([3]) عواد، ميخائيل، صور مشرقة من حضارة بغداد في العصر العباسي، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1986م، ص23 سيشار إليه تالياً: عواد، صور مشرقة.

([4]) اليعقوبي، البلدان، ص44.

عن طريق الحرب أو عن طريق الشراء، حيث كانت لهم أسواق خاصة لبيعهم في المدن الرئيسية[1].

وكان المستوى المعيشي لأصحاب المهن والصناعات تختلف من فئة إلى أخرى، فمنهم الصناع المأجورين الذين يقومون بعملهم لحساب غيرهم لقاء أجر محدد يتقاضونه، والصناع المستقلون الذين يمارسون عملهم في بيوتهم أو حوانيتهم لحسابهم الخاص. وهؤلاء على الأغلب من ذوي الحرف الذين ورثوها عن آبائهم. وهم أفضل معيشة من الصناع المأجورين، فهم يمتلكون وسائل الإنتاج والأدوات البسيطة، ورأس المال المحدود، ولهم حرية التصرف في عملهم بعيداً عن التسلط والاستغلال[2].

وقد كانت أجور أهل الحرف والمهن والصناعات مختلفة تبعاً لنوع العمل الذي يؤدونه، فقد كانت أجور أهل الصناعات الماهرين والمختصين أعلى من أجور الصناع غير الماهرين، فكانت أجرة الأستاذ من الصناع والبناء في عهد أبي جعفر المنصور ضعف أجرة العامل العادي في الصناعة والبناء، حيث كانت أجرة أستاذ البناء والصناعة تتراوح ما بين قيراط وخمس حبات، وهي أجرة مجزية في ذلك الوقت، وأجرة العامل حبتين إلى ثلاث حبات[3].

ولم تكن التنظيمات النقابية المهنية موجودة بالمفهوم المعاصر بين صفوف الصناع والحرفيين في العراق منذ قيام الدولة العربية الإسلامية، إلا أنه يلمس بوضوح وجود تكتل بين أصحاب الحرف والصناعات على شكل طوائف بعد تطور الحياة في المدن خاصة مدينة بغداد التي أقبل إليها أعداد كبيرة من الحرفيين من مختلف المناطق للبحث عن الرزق وإيجاد فرص العمل فيها[4]، فازداد النشاط

([1]) الدوري، تاريخ، ص75، 76.

([2]) الكبيسي، "الصناعة"،ص296، 297.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص655؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص75.

([4]) اليعقوبي، البلدان، ص44؛ ماسينيون، مادة "صنف"، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة أحمد الشناوي وآخرون، ج14، ص356 سيشار إليه تالياً: ماسينيون، "صنف".

في المهن والحرف، وأصبح يشار إليهم بـــ(الأصناف)[1]، و(أصحاب المهـــن)[2]، و(أهل الصنائع)[3]، أو (أرباب المهن والحرف)[4]، وهي إشارات تدل على ظهور ظاهرة التنظيم، وأن هناك حركة تنظيم لها أصولها وأهلها الذين يتميـــزون عـــن غيرهم بطبيعة العمل الذي يمارسونه، وأصبح يطلق عليهم ألقاب مختلفة تنسب إلى أعمالهم، ومنها: النجار والزيات والزجاج والجراح والعطار والوراق وغيرها[5].

وانتظم أصحاب المهن والحرف في مناطق خاصة بهم داخل الأسواق، فكـــان لكل صنعة أو مهنة سوق يختص بهم، وتعرف به صناعتهم،حيث يذكر اليعقـــوبي في وصف مدينة بغداد بقوله: "لا يختلط أصحاب المهن مـــن ســـائر الصـــناعات بغيرهم، وكل أهل مهنة معتزلون عن غير طبقتهم"[6]. وأصبح كل واحد من أهل الحرف يشعر بالارتباط الوثيق بأهل صفته، وصار من أقوالهم المأثورة "الصناعة نسب"[7].

وأصبح هناك تعاون بين أفراد كل مهنة لحماية مصالحهم المشتركة ولمواجهة الأزمات الاقتصادية التي قد تحدث من وقت إلى آخر، وظهرت تطـــورات فـــي تنظيم أهل الحرف في العصر العباسي الثاني، حيث أصبح لكل حرفـــة شـــيخ أو رئيس من أصحابها تعينه الحكومة عادة أو تعترف به وتعده ممثلاً للحرفة، وعن طريقه تجرى الاتصالات وتتحدد مواقف كل حرفة، وأدى هذا التطور إلى إيجـــاد الوسائل التي تحمي أصحاب الحرف وتبعد عنهم أي تجاوزات عليهم[8].

---

(1) صنف: في اللغة الطائفة والنوع من كل شيء وكل ضرب من الأشـــياء صـــنف لوحـــده، ابـــن منظور، لسان العرب، ج9، ص237.

(2) الدوري، مقدمة، ص66.

(3) الدوري، "نشوء الأصناف"، ص141.

(4) ماسينيون، "صنف"، ج14، ص356.

(5) الصابي، أبو الحسن الهلال بن المحسن، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيـــق: عبدالســـتار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، بيروت 1958م، ص22 سيشار إليه تالياً: الصابي، الوزراء.

(6) اليعقوبي، البلدان، ص37.

(7) التنوخي، نشوار، ج8، ص43.

(8) الأعظمي، دراسات، ص91.

وبناءً على طلب الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور أصبح لكل نوع من أصحاب المهن والحرف ببغداد محل خاص بهم[1]، ورأى المنصور ضرورة وجود بعض المهن والصناعات أن تكون في أطراف المدن حتى لا يكون لها تأثير على صحة المواطنين ومنها حرفة القصابين[2].

وكان أهل الحرف والصناعات يتابعون في أعمالهم لإنتاج ما هو متقن لخدمة المواطنين، فكان المحتسب يقوم بمتابعة أهل الصناعات في الأسواق من حيث الأمانة والخيانة والجودة والرداءة في الصناعة[3].

2.3 أنواع الصناعات ومراكز وجودها:

منذ أن أصبح العراق جزءاً من الدولة العربية الإسلامية، اهتم الخلفاء وولاتهم بالعمل على تنشيط الصناعات التي كانت قائمة في العراق، وعملوا على إقامة صناعات جديدة على اعتبار أن هذه الصناعات تشكل مورداً هاماً من موارد الدولة والأفراد، فأقيم في المدن العراقية الرئيسية عدد كبير من المصانع في مختلف الصناعات، وترتب على ازدهار الزراعة ووفرة الإنتاج الزراعي والإنتاج المعدني في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور ازدهار وظهور صناعات متعددة خدمة للاستهلاك المحلي والعالمي، وأهم هذه الصناعات:

1.2.3 صناعة النسيج:

تعد صناعة النسيج من أهم الصناعات اليدوية وأقدمها[4]، التي اعتمدت على المنتوجات الزراعية كالقطن والكتان، وبعض المنتوجات الحيوانية كالصوف والحرير المستخرج من دود القز الذي يربى ويغذى على شجر التوت[5].

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص37؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص13.

([2]) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص13.

([3]) الماوردي، الأحكام، ص255.

([4]) ابن خلدون، العبر، ج1، ص439.

([5]) الأعظمي، دراسات، ص68.

واشتهر العراق في العصر العباسي بنسيج الأقمشة من الحرير والقطن والصوف والكتان، فكانت هذه الصناعة من أهم الصناعات التي اشتهرت فيها المدن العراقية، حيث اشتهرت بغداد في نسيج الثياب القطنية والحريرية والصوفية والكتانية المختلفة الملونة والمخططة، ومنها المطرزة الثقيلة والثياب الرقيقة، وازداد الثوب البغدادي شهرة في مختلف الآفاق، فنقل إلى خارج العراق[1].

ولم تكن هذه الصناعة مقتصرة على بغداد وحدها، بل انتشرت في المدن والقرى، ففي قرية الكرخ التي تقع فوق بغداد كانت تعمل فيها الثياب البريسمية[2]، وفي منطقة حربى في أقصى منطقة الدجيل بين مدينة بغداد وتكريت، وتنسج فيها الثياب القطنية الغليظة التي تنقل إلى سائر البلاد[3]، ثم قرية الحضيرة من أعمال بغداد من جهة تكريت في ناحية الدجيل وتنسج فيها الثياب الحضيرية، ويحملها التجار إلى مختلف أنحاء البلاد[4]، ويوجد في منطقة باقداري وهي من قرى بغداد بينها وبين بغداد أربعون ميلاً، وتعمل فيها ثياب القطن الغليظة ويضرب بها أهل بغداد المثل[5]، ومنطقة سهن في العراق كانت تنسب إليها الثياب السهنية، وتصنع من الكتان وهي أغلظ ما يكون[6]، وفي منطقة جرجرايا التي تقع أسفل منطقة النهروان، وتصنع فيها الثياب الميسانية[7]، وفي منطقة محلة العتابية الواقعة في الجانب الغربي من بغداد تعمل الثياب العتابية وهي ثياب من الحرير والقطن مختلفة الألوان، وهو الثوب العتابي المعروف بخطوطه الممتدة من طرف إلى

([1]) عواد، صور مشرقة، ص38.

([2]) القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، د.ت، ص444 سيشار إليه تالياً: القزويني، آثار البلاد.

([3]) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص274.

([4]) المصدر نفسه، ج2، ص274.

([5]) المصدر نفسه، ج1، ص388.

([6]) المصدر نفسه، ج3، ص186.

([7]) الحميري، الروض، ص157.

طرف آخر[1]، وذكر الحميري منطقة العتابية في بغداد وهي محلة من محـــلات دجلة، وتصنع فيها الثياب العتابية من الحرير والقطن بمختلف الألوان[2].

واشتهرت مدينة الحيرة بصنع أنواع جيدة من السجاد الذي كان يلاقي ترويجاً كبيراً في الأسواق لجودة صناعته وتناسق ألوانه، حيث تطورت هـــذه الصـــناعة خلال العصرين الأموي والعباسي كثيراً، وصنع في الحيرة أيضاً النسيج الفـــاخر من الحرير إضافة إلى الأقمشة القطنية والصوفية[3].

وامتدت صناعة السجاد الحيري إلى منطقة النعمانية، وبرزت في هذه الصناعة وكانت ترسم عليه النقوش والصور والزخارف المختلفة، كما صنع في النعمانيـــة الملابس الصوفية الجميلة وثياب صفراء باهتة اللون[4].

واشتهرت مدينة البصرة بصناعة المنسوجات ونسيج الخز الرقيق الذي كـــان يصنع من نوع القطن الجيد، إضافة إلى صناعة النسيج الذي تعمل منـــه الفـــوط الثمينة التي تضعها المرأة على رأسها، وتأسست في البصرة دور تطريز الثياب بالذهب والفضة، كما أراد أبو جعفر المنصور ذلك علـــى غـــرار دور التطريـــز القديمة في فارس، فتفوق المسلمون في العراق في صناعة الحرير والمنســـوجات الحريرية المشجرة والسجاجيد، ومما يدل على هذا التفوق تلك المنسوجات التـــي أنتجتها أنوال العراق في العصر العباسي[5].

واشتهرت الكوفة في صنع نسيج الوشي المطرز الـــذي كـــان يصـــنع مـــن الحرير[6]، فامتازت الكوفة بكوفياتها الحريرية التي استعملت غطـــاء للـــرأس[7]،

([1]) ابن جبير، الرحلة، ص180؛ الحميري، الروض، ص408.

([2]) الحميري، الروض، ص408.

([3]) الأعظمي، دراسات، ص69.

([4]) الكبيسي، "الصناعة"، ص278.

([5]) الجومرد، عبدالجبار، داهية العرب أبو جعفر المنصـــور، دار الطليعـــة، بيـــروت، د.ت، ص354، سيشار إليه تالياً الجومرد، داهية العرب.

([6]) الكبيسي، "الصناعة"، ج5، ص279.

([7]) الجومرد، داهية العرب، ص354.

واشتهرت الموصل في صناعة المنسوجات القطنية التي تدعى "الشاشي" وكانت لها شهرة واسعة في الغرب باسم "موسلين" وعرفت بالموصل صناعات نسيجية أخرى، مثل نسيج الوشي، وثياب الخز ذات الأطراف المخملة الملونة، ثم عرفت في الموصل صناعة الثياب من الصوف وأنواع أخرى من الثياب الرقيقة المصنوعة من الكتان والقطن، ثم عرف في الموصل نسيج الستائر الجيدة الذي كان يصدر منها إلى خارج البلاد[1].

وظهرت في مدينة واسط صناعة الأقمشة المختلفة والستائر التي كانت تتكون من ألوان متعددة، فظلت الستائر محتفظة بجودتها لفترة طويلة، وزينت قصور الخلفاء بهذه الستائر، واشتهرت واسط كذلك في صناعة السجاد والبسط التي كانت لها شهرة كبيرة في مختلف البلدان[2].

ومنذ تأسيس مدينة بغداد في عهد أبي جعفر المنصور أصبحت بغداد من المدن المشهورة في صناعة المنسوجات الفاخرة والثياب الملونة والأقمشة القطنية والعمائم الرقيقة، والثياب العتابية التي صنعت في محلة العتابية بجانب الكرخ ببغداد والتي تنسب إليها[3]، وشجع الخليفة أبو جعفر المنصور صناعة النسيج وحث الناس على العمل به كمصدر رزق لهم ولزيادة موارد الدولة من هذه الصناعة، ففي رواية أوردها الطبري عن الوضين بن عطاء أنه قال أن المنصور زاره يوماً فسأله عن ماله، فقال: الخير الذي يعرفه أمير المؤمنين، وسأله عن عياله. فقال ثلاث بنات والمرأة وخادم، فقال: أربع في بيتك؟ قال: نعم، فظن أنه سيموله من المال، فقال: أنت أيسر العرب أربعة مغازل بدرن في بيتك"[4].

وفي سنة 153هـ/770م أمر المنصور الناس بلبس العمائم القلانس الطوال المفرطة، فكان الناس يحتالون لها بالقصب من الداخل لكي تستقيم، فقال أبو دلامة الشاعر:

([1]) الأعظمي، دراسات، ص70.

([2]) الكبيسي، "الصناعة"، ص280.

([3]) الحميري، الروض، ص408.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص75.

وكنا نرجي من إمام زيـــــادة فزاد الإمام المصطفى القلانس
تراها على هام الرجال كأنهـــا دنان يهود جلت بالبرانـــس[1]

2.2.3 صناعة الصباغة:

تتطلب صناعة النسيج معرفة بالصباغة، وكان الصباغون يتولـــون صـــباغة المنسوجات المختلفة من الصوف والقطن والكتان بألوان مختلفة لإخراج رســـوم القماش الزاهية بأصباغ طبيعية، وكانوا يستخرجون الأصباغ من عصير الأوراق والأزهار وجذور النباتات المختلفة، واستخدموا مختلف الألوان لصبغ الأقمشة مما يدل على فن الصباغة الذي وصلوا إليه في العراق[2].

وتعد مدينة واسط من أشهر المدن العراقية للصبغ في القرمز وأن الصـــباغين بهذه المدينة كانوا قد تفننوا في صناعة الصباغة لإيجاد أنواع متعددة وجيدة مـــن الألوان، وذلك لإظهار رسوم القماش بألوان زاهية[3]، ويذكر اليعقوبي أنـــه كـــان يصبغ بمدينة واسط وينقل إلى أرمينية فيغزل وينسج[4].

وكان السواد لبس العباسيين فلبسه الخلفاء والقضاة والموظفون، حيـــث يـــذكر الطبري في رواية أنه عندما أمر أبو جعفر المنصور أهل الكوفة عنـــد خـــروج إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بلبس الثياب السوداء، وكان بعضهم يصـــبغ الثـــوب بالسواد ثم يلبسونه[5].

3.2.3 صناعة الزجاج:

اشتهر العرب في صناعة الزجاج الذي كان يصنع مـــن الصـــخور الرمليـــة وزادوا في نسبة الصخور الرملية في صناعته، فأصبح إنتاجهم من هـــذه المـــادة أقوى وأصلب من الزجاج الروماني، وترد الإشارات إلى وجـــود معامـــل هـــذه

---

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص42، 43؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص167.
(2) الدوري، تاريخ، ص107.
(3) الكبيسي، "الصناعة"، ص280.
(4) اليعقوبي، البلدان، ص158.
(5) الطبري، تاريخ، ج7، ص631.

الصناعة في بغداد والبصرة والقادسية والنجف، وقد أنتجت هذه المصانع الأقداح والأواني والكؤوس والقناديل الزجاجية، واستعمل الزجاج المنقوش بصورة فنية للشبابيك، ورسمت على الأقداح صور بشرية وصور حيوانات ومناظر أخرى، وامتدت شهرة الزجاج العراقي إلى مناطق بعيدة حتى وصلت إلى الأندلس[1]، وشاهد الرحالة ابن جبير في الكعبة قناديل من الزجاج العراقي تزينها من النقوش الجميلة[2]. وذكر ابن بطوطة أنه شاهد الكثير من الزجاج العراقي المزخرف في مدينة العلايا في بلاد الروم أثناء مروره بها[3].

واشتهرت البصرة بصنع الزجاج، فاتخذ أهلها سمة خاصة بهم في زخرفته وترصيعه بالذهب والأحجار الكريمة، وكان في مستهل القرن الثاني الهجري قبيل عهد أبي جعفر المنصور يصدر إلى كثير من بلاد العالم[4].

واشتهرت الجزيرة الفراتية بصناعة الزجاج لتوفر الخامات فيها، وكان يحمل منها إلى مدن العراق وشبه الجزيرة العربية وبلاد الروم[5].

4.2.3 صناعة الورق:

تقدمت صناعة الورق في العصر العباسي، وتعددت مصانعه بعد زيادة النشاط العلمي في المراكز العلمية المتمثلة بالمدارس والمساجد والربط وغيرها، وكان ينتج في بغداد الورق البغدادي الذي تركزت صناعته في محلات بغداد، ويذكر ياقوت دار القز وهي محلة ببغداد، ثم العتابية والنصرية[6]، ويذكر القزويني قرية الكرخ التي تقع فوق بغداد وتوجد فيها دكاكين لبيع ورق الكاغد[7].

([1]) الدوري، تاريخ، ص109، 110؛ الأعظمي، دراسات، ص80.

([2]) ابن جبير، الرحلة، ص69.

([3]) ابن بطوطة، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم الطنجي، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، 2ج، دار الشرق العربي، بيروت، (د.ت)، ج2، ص219، سيشار إليه تالياً: ابن بطوطة، تحفة النظار.

([4]) الجومرد، داهية العرب، ص353.

([5]) الأعظمي، دراسات، ص80.

([6]) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص482.

([7]) القزويني، آثار البلاد، ص444.

وتطورت صناعة الورق في بغداد، حيث أصبح الورق البغدادي مـــن أجـــود أنواع الورق المستعمل فهو ثخين مع ليونة ورقـــه، وتناســـب قطعـــه وأجزائـــه وحاشيته، وكان لا يكتب فيه إلا المصاحف الشريفة وربما استعمله كاتب الإنشـــاء في المكاتبات الرسمية[1].

5.2.3 صناعة الأسلحة:

اهتم المسلمون في صدر الإسلام في صـــناعة الأســـلحة والآلات العســـكرية كالسيوف والرماح والنبال والدروع وغيرها، وعرفوا المنجنيق منذ عهد الرســـول (صلى الله عليه وسلم) وسمي الصغير منه العرادة[2]، وصـــنعوا الـــدبابات مـــن الخشب المغطى بالجلد وسميت الضبور، فكانوا ينقلون فيها النبـــال أو يزحفـــون تحتها إلى الحصون، واستعملوا النفط والسلالم في الحصار وصد الأعداء[3].

وطور المسلمون أسلحتهم ولباسهم العسكري بعد اختلاطهم بالفرس والروم في الخلافتين الأموية والعباسية، وأصبحت لهم شهرة واسعة في هـــذه الصـــناعة[4]، واهتم الخليفة أبو جعفر المنصور بصـــناعة الأســـلحة والتجهيـــزات العســـكرية الأخرى، فيذكر أنه في سنة 157هـــ/774م عرض المنصور جنده فـــي الســـلاح والخيل في مجلس اتخذه على شط دجلة، وأمر أهل بيته وأقاربه وأصحابه يومئـــذٍ بلبس السلاح درعاً وقلنسوة[5]. ويذكر القلقشندي أبا جعفر المنصور "أنه أول مـــن مشى بين يديه االسيوف المصلتة، والقســـي، والنشـــاب، وهـــو أول مـــن لعـــب بالصولجان في الإسلام"[6].

([1]) القلقشندي، صبح، ج2، ص516.

([2]) ابن قتيبة، عيـــون، ج1، ص211-216؛ الطبـــري، تـــاريخ، ج8، ص447؛ الخـــازن، الحضارة العباسية، ص71.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص482؛ الخازن، الحضارة العباسية، ص71.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص447؛ الخازن، الحضارة العباسية، ص71.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص52؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص195.

([6]) القلقشندي، مآثر، ج1، ص177.

6.2.3 صناعة الحديد:

كانت هذه الصناعة معروفة في العراق، حيث دخل الحديد في صناعات مختلفة تتطلبها الحياة اليومية، ومنها الكراسي والشبابيك والأبواب، والأسلحة كالسيوف والرماح والدروع، ثم السلاسل التي تستخدم في بناء الجسور التي وصفها ابن جبير عند عبوره نهر الفرات إلى الحلة، وكيفية السلاسل الحديدية الممتدة من الشط إلى الشط على جانبي الجسر[1].

واشتهرت مدينة واسط في صناعة الأبواب الحديدية والأدوات المنزلية، مثل الأواني والسكاكين والقدور وغيرها[2]. وكذلك اشتهرت مدينة بغداد بصناعة مختلف الصناعات الحديدية منها الأبواب والشبابيك والأواني وغيرها، فيذكر الطبري أنه أثناء بناء مدينة بغداد تم عمل باب الشام في مدينة بغداد، وكان من أضعف أبواب المدينة[3].

7.2.3 صناعة الخشب:

قامت في العراق بعض الصناعات الخشبية التي تعتمد على سيقان الأشجار المتوفرة في مختلف أنحاء البلاد، وتم صناعة الرماح والنبل والأقواس والسهام، وبعض الأدوات التي تستخدم للتجهيزات العسكرية، وكانت أهم المناطق التي تعتمد عليها الصناعات الخشبية في منطقة شمال العراق[4]، حيث اشتهرت مدينة الموصل بنمو الغابات التي تشكل المادة الأولية لهذه الصناعة[5].

واشتهرت مدينة بغداد وواسط والبصرة بالصناعات الخشبية منها صناعة السفن والقوارب التي كانت تستخدم في النزهة والسفر والتجارة[6].

([1]) ابن جبير، الرحلة، ص169.

([2]) الكبيسي، "الصناعة"، ص280.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص651.

([4]) ابن الفقيه، مختصر، ص125؛ الأعظمي، دراسات، ص73.

([5]) الكبيسي، "الصناعة"، ص278.

([6]) الدوري، تاريخ، ص111؛ الكبيسي، "الصناعة"، ج5، ص280.

واستخدمت الصناعات الخشبية المزخرفة في بناء مدينة بغداد في عهد المنصور، حيث استخدم في بناء المسجد داخل مدينة بغداد أساطين الخشب التي كانت تلصق بالغراء، وكذلك استخدمت التماثيل الخشبية في قصر الخليفة المنصور منها القبة الخضراء وعلى رأسها تمثال حصان عليه فارس[1]، ويذكر ابن الأثير أن المنصور استخدم الخشب والساج في بناء مدينة بغداد[2].

8.2.3 صناعة العطور والصابون:

اهتم المسلمون بصناعة العطور واستخدامه منذ عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- حيث ترد إشارات إلى أن استخدام عود الطيب والكافور والمسك وغيرها[3].

واشتهر إقليم سابور في فارس بصناعة العطور المستخرجة من البنفسج والنرجس والسوسن والزنبق وغيرها، وحاول بعض أهالي العراق استخراج العطور، وتفوق أهل الكوفة على أهل سابور في بعض صناعات العطور المستخرجة من أزهار البنفسج والأزهار الأخرى[4].

وكانت صناعة العطور وماء الورد واستخلاص الدهون من النباتات والبذور المنتشرة في العراق، ويستفاد منها في الطب والتطيب، ومن الدهون زيت الزيتون وزيت السمسم، حيث كان يوجد في بغداد سوق خاصة للعطور ولمختلف أنواع الزيوت، وكذلك كانت في البصرة والكوفة[5].

وترد إشارات إلى اهتمام المنصور باستخدام العطور في العراق، فكان يحث أهل بيته على التطيب بالعطور ليتزين بهيئتهم وطيب أرواحهم الرعية[6].

([1]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص78.

([2]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص167.

([3]) ابن قتيبة، عيون، ج1، ص421-423.

([4]) القلقشندي، صبح، ج2، ص201؛ الخازن، الحضارة العباسية، ص73.

([5]) الدوري، تاريخ، ص112.

([6]) الطبري، تاريخ، ج8، ص99.

وكانت صناعة الصابون منتشرة في العراق خاصة في منطقة الكرخ في بغداد، حيت ترد إشارات إلى الاهتمام بصناعته واستخدامه سنة 145هـ/762م، حيث يحتاج كل إنسان في الحمامات ليلة العيد إلى رطل من الصابون[1].

9.2.3 التبريد الصناعي للبيوت:

اتخذ الناس في المدن العراقية، خاصة الأغنياء منهم وسائل خاصة للتبريد والتهوية أيام الصيف الحارة، واتخذوا السراديب التي تحت الأرض، ثم نصب الخيش وبله بالماء البارد، ثم بناء القصب الرطب الأخضر وغير ذلك من وسائل التبريد المختلفة[2].

ويذكر الطبري انه كان يؤتى بأطنان القصب فترصف حول البيت، ويؤتى بقطع الثلج العظام فتجعل ما بينها، وكانت بني أمية تفعل ذلك[3].

وأول من اتخذ وسيلة الخيش للتبريد في أيام الصيف الخليفة أبو جعفر المنصور، ولم يكن الناس يعرفون ذلك قبله، حيث كان الفرس كل يوم من أيام الصيف يطينون بيتاً يسكنون فيه[4]، وكان المنصور يطين له في أول خلافته بيتاً في الصيف يسكن فيه، فاتخذ له وزيره أبو أيوب المورياني ثياباً كثيفة تبل بالماء البارد، وتوضع على الآلة التي يقال لها "سبابة"، وأحس المنصور ببردها فأعجبه ذلك، وقال: أحسب هذه الثياب أن اتخذت أكثف من هذه إلا حملت من الماء أكثر مما تحمل، وكانت أبرد". فاتخذ استخدام الخيش في التبريد وكان ينصب على قبة، ثم اتخذه الخلفاء من بعده[5].

([1]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص82.

([2]) عواد، صور مشرقة، ص16.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص182.

([4]) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص342؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص160.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص82، 83.

10.2.3 الصناعات الأخرى:

هناك صناعات أخرى قامت في العراق في العصر العباسي في فتـــرة حكـــم الخليفة المنصور، ومنها صناعة الجلود ودباغتها التي تطورت في العراق واتخذت الأساليب المتقنة لدباغتها[1]، ففي عهد الخليفة المنصور كانت تصنع من الجلـــود السروج ومعدات الفرسان والأحذية على مختلف أنواعها، وغير ذلك مما يستعمل في حاجات الناس، واستخدم الفراء الجميل على شكل ثياب أو زينة في المنـــاطق التي تكثر فيها الحيوانات ذات الفراء، واستوردوا منها مـــن البلـــدان المجـــاورة، وصنعوا منها مختلف الحاجات اليومية بطرق فنية وعرضت في الأسواق[2].

ومن الصناعات الأخرى صناعة الحصر التي صنعت فـــي بغـــداد وواســـط، وكانت مضرب المثل في جمالها وإتقان صنعها، وتصنع من القصـــب وتســـتعمل أيضاً بسطاً للجلوس عليها[3]، واشتهرت في العراق صناعة صياغة الحلي الجميلة للنساء من الذهب والفضة، وتميز أهل الذمة في مزاولة هذه الصناعة، وتقـــدمت هذه الصناعة ونالت شهرة واسعة في أقاليم الدولة العباسية[4]، واشـــتهرت مدينـــة بغداد في هذه الصناعة التي أصبحت بعد بنائها في عهد المنصور مقـــر الدولـــة العباسية، واتجه إليها الصناع من مختلف البلدان، وأصـــبحت مركـــزاً لإشـــعاع الحضارة الصناعية في العصر العباسي الأول[5]، واشتهرت مدينة البصرة وبعض وبعض المدن المطلة على الخليج العربي بصناعة الحلي التي كانت قائمـــة علـــى استخراج اللؤلؤ من الخليج العربي[6].

([1]) بيلياف، ي. أ. ، "الحالة الاقتصادية في عهد الخلافة العباسية"، ترجمة جليل كمال الـــدين، مجلة المورد، عدد3، العـــراق 1973م، ص73 سيشـــار إليـــه تاليـــاً: بيليـــاف، الحالـــة الاقتصادية.

([2]) الجومرد، داهية العرب، ص354، 355.

([3]) الكبيسي، "الصناعة"، ص280، 281.

([4]) الدوري، تاريخ، ص110.

([5]) الجومرد، داهية العرب، ص354.

([6]) الأعظمي، دراسات، ص77.

وانتشرت في العراق صناعة الفخار الذي صـنعت منـه الجـرار الكبيـرة والصغيرة لحفظ الماء والأواني والكؤوس المزينة بنقوش كثيرة بأشكال وأحجـام متعددة، وكانت الحيرة تصنع الجرار والأواني الزاهية الألوان[1]، وانتشرت فـي بغداد صناعة النحت المزخرف على الحجر والخشب، ويتمثل ذلك في بناء مدينـة بغداد خاصة في العصر العباسي في المدينة الذي كان له المكانـة الأولـى فـي زخارف العمارة في العراق[2].

وازدهرت في العراق صناعة مواد البناء كاللبن والآجر والجبص في الحركة العمرانية التي نشطت في مختلف أنحاء الدولة العباسية، وكان لهذه الصناعة أهمية كبيرة في بناء المدن والحصون والقلاع والمساجد والقصور، وترد الإشارات فـي ذلك عند بناء الخليفة أبو جعفر المنصور لمدينة بغداد، حيث أمر بضرب اللـبن وحرق الآجر لاستخدامه في البناء[3]، ويذكر الطبري أن حجم اللبنة الواحدة الذي استخدم في البناء كان ذراع في ذراع ووزنها سبعة عشر رطلاً[4].

وبهذا يمكن القول أن مدينة بغداد كانت منذ بنائها في عهد الخليفة أبي جعفـر المنصور كانت مدينة حضارية في مختلف الصـناعات وكانـت بدايـة للتقـدم الصناعي في الفترات الزمنية اللاحقة.

([1]) الأعظمي، دراسات، ص80.

([2]) عواد، صورة مشرقة، ص27.

([3]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص72.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص7، ص651.

الفصل الرابع
التجارة والنشاط التجاري

1.4 عوامل ازدهار التجارة في العراق:

مارس أهالي العراق التجارة قبل الإسلام وأتقنوا طرق استثمار الأموال وتنميتها وكانت لهم صلات تجارية نشيطة مع كثير من البلدان، ومنها الحجاز، حيث مارس عرب الأنبار التجارة مع قريش قبيل ظهور الدعوة الإسلامية، واشتركوا في الأسواق التجارية الموسمية التي كانت تقام في مناطق معينة من الجزيرة العربية، حيث شاركوا في سوق دومة الجندل للبيع والشراء في هذا السوق، وكان للعراقيين نشاط تجاري بأسواقهم الخاصة مثل سوق الحيرة في غربي الفرات وسوق بغداد في غربي دجلة وسوق الثلاثاء شرقي دجلة وغيرها من الأسواق[1].

وتهيأ للعراق عدة عوامل أدت إلى ازدهار النشاط التجاري فيه، ومنها موقعه الجغرافي المتوسط بين مختلف البلدان[2] بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية وبلاد الروم، وكان لهذا الموقع أهمية كبيرة في جعل العراق جسراً بين إيران والهند وأواسط آسيا والصين من جهة، وبين الجزيرة العربية والشام ومصر والمغرب من جهة أخرى[3].

وكذلك فقد اشتمل العراق على انهار كثيرة استخدمت في نقل السلع التجارية بين مختلف البلدان. واتبع المسؤولون في العراق سياسة حرية التجارة، فلم يضعوا قيوداً على السلع التجارية بين مختلف ولايات الدولة الإسلامية، حيث عمل ولاة العراق خلال عهد الراشدين والأمويين على تنشيط الحركة التجارية من خلال

---

(1) الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، "التجارة الداخلية والخارجية"، بحث في حضارة العراق، بغداد 1985م، ج5، ص305، 306، سيشار إليه تالياً: الكبيسي، "التجارة.

(2) اليعقوبي، البلدان، ص11.

(3) الدوري، تاريخ، ص119.

إنشاء الأسواق التجارية وشق الأنهار وإقامة الجسور وصيانة الطـرق، بعـد أن أدركوا أن الحركة التجارية في العراق تعمل على زيادة موارد بيت المال[1].

واهتمت الخلافة العباسية في العصر العباسي الأول بالتجارة، فأدى ذلك إلـى ازدهار التجارة في العراق، فقاموا بحفر الآبار وإصلاح الطرق وشـق الأنهـار وإقامة المنشآت التجارية المختلفة، وزاد النشاط التجاري بعد قيام الدولة العباسـية في العراق، فنشأت أسواق جديدة، خاصة في المدن التي مصرت حـديثاً، التـي كانت لها أهمية كبيرة لموقعها التجاري، لسهولة وصول السلع التجارية، وسهولة الاتصال بينها وبين المدن الأخرى وزيادة النشاط التجاري[2].

وفي عهد الخليفة أبي جعفر المنصور ازدهرت الحركة التجارية بعد تأسـيس مدينة بغداد عاصمة الدولة العباسية على ضفاف دجلة والفرات، مما أدى إلى تقدم التجارة والملاحة في الخليج العربي، حيث أصبحت بغـداد مركـزاً للصـادرات التجارية الصادرة عن الخليج والواردات القادمة إلى الخليج من مختلـف الـدول. ولهذا كانت التجارة أهم الموارد الاقتصادية في الدولة العباسية[3].

وقد كان اختيار موقع بغداد من قبل الخليفة المنصور على الجانب الغربي من نهر دجلة أثر في ازدهار التجارة وتقدمها في العراق والخليج العربي، ولهذا فـإن اختيار موقع مدينة بغداد يعد حدثاً هاماً في تاريخ العلاقات التجارية بين مختلـف البلدان، وكان اختيار هذا الموقع مهماً في نظر المنصور في البعـد الاقتصـادي المتمثل في التبادل التجاري، وفي تأمين المؤن والموارد للدولة، وفيه تخفيف على الناس في عدم رفع الأسعار، وقد جاء ذلك عندما أخذ المنصور يبحث عن موضع لمدينته الجديدة، حيث رفض موقع قريب من بارما رغم الغذاء الطيب فيه وقـال: "وإنما أريد موضعاً يرتفق الناس به، ويوافقهم مع موافقته لي، ولا تغلو عليهم فيه الأسعار ولا تشتد فيه المؤونة، فإني إن قمت في موضع لا يجلب إليه مـن البـر والبحر شيء غلت الأسعار، وقلت المادة، واشتدت المؤونة، وشـق ذلـك علـى

([1]) الكبيسي، "التجارة"، ص306.

([2]) المرجع نفسه، ص307.

([3]) البتانوني، "الإصلاحات"، ص93.

الناس، وقد مررت في الطريق على موضع فيه مجتمعة هذه الخصال، فأنا نـــازل فيه وبائت فيه، فإذا اجتمع لي فيه ما أريد من طيب الليل والموافقة مـــع احتمالـــه للجند والناس أبتنيه"[1].

واختار الخليفة المنصور بناء مدينة بغداد في موقع تجـــاري متوســـط علـــى الطرق العالمية الخارجية والداخلية، وقد ورد في المصادر أنه عندما اختار موقع بناء المدينة أن رجلاً من أهالي بغداد وصف له هذا الموقـــع بقولـــه: "يـــا أميـــر المؤمنين وأنت على الصراة تجيئك الميرة في السفن من المغرب فـــي الفـــرات، وتجيئك طرائف مصر والشام، وتجيئك الميرة في الســـفن مـــن الصـــين والهنـــد والبصرة وواسط في دجلة، وتجيئك الميرة من أرمينية وما اتصل بها في تـــامرا حتى تصل إلى الزاب، وتجيئك الميرة من الروم وآمد والجزيرة والموصـــل فـــي دجلة، وأنت بين أنهار لا يصل إليك عدوك إلا على جسر أو قنطرة، فإذا قطعـــت الجسر وأخربت القناطر لم يصل إليك عدوك وأنت بين دجلة والفرات لا يجيئـــك أحد من المشرق والمغرب إلا احتاج إلى العبور وأنت متوسط للبصـــرة وواســـط والكوفة والموصل والسواد كله وأنت قريب من البر والبحر والجبل"[2].

وعزم المنصور على النزول بهذا الموضع، واختاره لبناء مدينته الجديدة فـــي موقع استراتيجي لزيادة التبادل التجاري مع مختلف المناطق المجاورة، وقال عند اختياره هذا الموقع: "هذا موضع معسكر صالح: وهذه دجلة ليس بيننا وبين الصين شيء يأتينا فيها كل ما في البحر، وتأتينا الميرة من الجزيرة وأرمينية وما حـــول ذلك، وهذا الفرات يجيء فيها كل شيء من الشام والرقة وما حول ذلك"[3]. وفـــي رواية أخرى قيل أنه قال: "هذا موضع أرضاه تأتيه الميرة من الفـــرات ودجلـــة،

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص615، 616.

([2]) المصدر نفسه، ج7، ص617؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص166، 167؛ ابن الطقطقـــي، الفخري، ص162؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص240.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص614؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص69.

ومن هذا الصراة"[1]. وأمر المنصور ببناء مدينة بغداد ووضع بيده أول لبنة وقال: "بسم الله والحمد لله، الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين"[2].

وقام الخليفة أبو جعفر المنصور بعدة إجراءات ساعدت على ازدهار التجارة وتطورها في العراق خلال خلافته، ومنها العناية بشق الطرق وإصلاحها وجعلها صالحة لسير القوافل التجارية وحفر الآبار على الطرق وتوطيد الأمن وقطع دابر اللصوص والأشرار، وغيرها من الإجراءات التي ساعدت على سهولة اتصال غرب البلاد بشرقها وشمالها بجنوبها، وربط معظم الطرق التجارية بالعاصمة بغداد، فحمل إليها التجار مختلف السلع التجارية من مختلف المناطق[3]، ويصف اليعقوبي مدينة بغداد بقوله: "يجري في حافتيها النهران الأعظمان دجلة والفرات، فتأتيها التجارات والميرة براً وبحراً بأيسر السعي حتى تكامل بها كل متجر يحمل من المشرق والمغرب من أرض الإسلام وغير أرض الإسلام، فإنه يحمل إليها من الهند والسند والصين والتبت[4] والترك والديلم والخزر والحبشة، وسائر البلدان حتى يكون بها من تجارات البلدان أكثر مما في تلك البلدان التي خرجت التجارات منها، ويكون مع ذلك أوجد وأمكن حتى كأنما سبقت إليها خيرات الأرض وجمعت فيها ذخائر الدنيا وتكاملت بها بركات العالم..."[5].

وهكذا فإنه يمكن القول أن الموقع الجغرافي لمدينة بغداد دفع بأهالي العراق أن يلعبوا دور الوسطاء في التجارة بين الشرق والغرب، وكذلك ساعد الموقع الجغرافي على نمو وازدهار التجارة في العراق في العصر العباسي الأول، إضافة إلى تشجيع الخلفاء وكبار الدولة على التجارة وعدم فرض القيود على التجار

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص617.

([2]) ابن الأثير، الكامل، ج5، ص167؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص163.

([3]) الجومرد، داهية العرب، ص356.

([4]) التبت: بلد بأرض الترك في الإقليم الرابع المتاخم لبلاد الهند، وقيل هي مملكة متاخمة لمملكة الصين، ومتاخمة من إحدى جهاتها أرض الهند، ولها مدن وعمائر كثيرة وواسعة، وأهلها من الحضر والبدو. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، ص11، 12.

([5]) اليعقوبي، البلدان، ص12-14.

لزيادة موارد الدولة وسد حاجات الناس مما أدى إلى تطور وازدهـار التجـارة، وظهور طبقة التجار وثراثها، وأصبحت بغداد من المراكز التجارية الكبرى فـي العالم، فوردت إليها السلع التجارية من جميع المناطق، وانتشرت في أسواقها، مما دفع بالتجار إلى القدوم إليها من كل مكان للحصول على السلع التجارية.

ولم تكن التجارة عامرة في مدينة بغداد وحدها، بل امتدت إلى المدن العراقية الأخرى، ومنها البصرة التي وصفها الجاحظ بقوله: "وهي بـاب بغـداد الكبيـر ومدخل دجلتها المتدفق بضروب المتاع، وأنواع السلع المجلوبـة مـن أطـراف الدنيا... إذ كانت مقصد القوافل الواردة من كل حدب وصـوب ومحـط رجـال الشرق والغرب من مجاهل الصين إلى مفاوز الصحراء الكبرى، ولذلك اسـتفحل بها العمران وكثرت فيها المصانع والصنائع، وصارت واسطة العـرب والعجـم وحق لها أن تتلقب بقبة الإسلام كما سماها عمر بن الخطاب -رضي الله عنه"[1].

وهكذا فقد جنى أهالي العراق من التجارة ثمارا طيبة بعد انتقال مركز الحكـم إلى بلاد الرافدين وقيام الدولة العباسية خاصة بعد تأسـيس مدينـة بغـداد سـنة 145هـ/762م في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور.

الطرق التجارية:

اعتمد النشاط التجاري في العراق على شبكة واسعة من طرق المواصـلات لنقل السلع والبضائع التجارية من مكان إلى آخر، ومنها الطرق التجارية البريـة والطرق التجارية المائية، وهي:

([1]) الجاحظ، عثمان بن عمرو بن بحر، التبصر بالتجارة، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق 1932م، نشر حسن حسني عبدالوهاب، ص321 سيشار إليه تاليـاً: الجـاحظ، التبصـر بالتجارة.

1.2.4 الطرق التجارية البرية:

الطرق التجارية البرية الداخلية:

نظراً لاستواء سطح العراق بشكل عام أصبحت المواصلات البرية فيه كثيرة ومنتشرة(1)، وكانت مدينة بغداد النقطة المركزية التي تتفرع منها طرق المواصلات المختلفة(2)، ومنها تتفرع خمسة طرق رئيسية إلى مختلف أنحاء العراق(3)، وهي:

طريق شمال بغداد:

ويتجه هذا الطريق إلى مدينة الموصل والجزيرة الفراتية، ويبدأ من بغداد فيمر بالبردان وعكبرا وباحمشا والقادسية وسامراء وبارما والحديثة وبني ضميان، وينتهي أخيراً بالموصل(4)، ويتبع الحافة اليسرى لنهر دجلة(5).

طريق جنوب بغداد:

ويتجه هذا الطريق إلى مدينة واسط ومدينة البصرة، ويبدأ من مدينة بغداد، ويمر بكلواذى في محاذاة نهر دجلة، ثم بالزعفرانية والمدائن، ويجتاز جسر النهروان ثم إلى دير العاقول وإلى قرية النعمانية وإلى جراجرايا، ثم إلى مدينة جبل، وهي من مدائن ميسان ومنها إلى مدينة واسط(6)، ثم إلى الحديث وإلى وادي القراع والمثيرب، ثم إلى مدينة البصرة(7).

---

(1) الدوري، تاريخ، ص143؛ الكبيسي، التجارة، ص321.

(2) الفيل، محمد رشيد، "الحالة الاقتصادية لمدينة بغداد أثناء الحكم الألخاني"، مجلة كلية الآداب، بغداد، العدد السادس 1963م، ص321، سيشار إليه تالياً: الفيل، الحالة الاقتصادية.

(3) لسترنج، بلدان، ص110.

(4) ابن خرداذبة، المسالك، ص85؛ ابن قدامة، الخراج، ص127.

(5) الفيل، "الحالة الاقتصادية"، ص321؛ لسترنج، بلدان، ص25.

(6) ابن رستة، الأعلاق، ص185، 168؛ الضلاعين، مروان، التجارة في بغداد في العصر العباسي الأول، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، 2006م، ص46 سيشار إليه تالياً: الضلاعين، التجارة.

(7) ابن رستة، الأعلاق، ص168؛ الفيل، "الحالة الاقتصادية"، ص321.

طريق جنوب غرب بغداد:

ويتجه هذا الطريق إلى مدينة الكوفة، ومنها إلى شبه الجزيرة العربية، ويبدأ هذا الطريق من مدينة بغداد ويمر بجسر كوثي وقصر ابن هبيرة، وسوق أسد وشاهي (ساهي) وينتهي إلى الكوفة[1]، ومن الكوفة يسير باتجاه الجنوب حتى يصل إلى الجزيرة العربية[2].

طريق شمال غرب بغداد:

ويتجه إلى الرقة، ومنها إلى بلاد الشام ومصر، ويبدأ الطريق من مدينة بغداد، ويمر بالمدن التالية: هيت، تاؤوسة، ألوسة، عنة، والفرضة، ويمتد هذا الطريق في محاذاة نهر الفرات، وعند الفرضة يفترق إلى طريقين: أحدهما يستمر بمحاذاة النهر، والآخر يتجه نحو الغرب ويبعد قليلاً عن النهر ويمر بمدينة الرصافة، ويقطع نهر الفرات عند مدينة رفيقة، ومنه إلى مدينة الرقة، ومنها إلى طريق سوريا ومصر[3].

طريق شرق بغداد:

ويتجه هذا الطريق إلى مدينة حلوان، ومنها إلى بلاد فارس وأواسط آسيا، ويبدأ من مدينة بغداد، ويمر بالدسكرة وجلولاء والرقيقة، ثم إلى حلوان، ومنها يصل إلى إيران ثم إلى أواسط آسيا[4].

ويمكن القول أن هذه الطرق الرئيسية الداخلية التي تربط العاصمة بغداد بمختلف المدن العراقية الهامة، وتعد مدينة البصرة وواسط والكوفة والموصل من أهم مراكز التجارة الداخلية؛ لأنها ملتقى الطرق التجارية الهامة التي تربط العراق بالعالم الخارجي.

([1])ابن رستة، الأعلاق، ص159؛ ابن خرداذبة، المسالك، ص110؛ ابن قدامة، الخراج، ص78؛.

([2])ابن رستة، الأعلاق، ص159؛ ابن خرداذبة، المسالك، ص110.

([3]) ابن خرداذبة، المسالك، ص72، 73؛ الضلاعين، التجارة، ص47.

([4]) ابن قدامة، الخراج، ص226، 227؛ الضلاعين، التجارة، ص47.

2.1.2.4 الطرق التجارية البرية الخارجية:

يتمتع العراق بموقع جغرافي متوسط بين دول العالم، ويذكر اليعقوبي هذا بقوله: "وإنما ابتدأت بالعراق لأنها وسط الدنيا"[1]. وهذا الموقع الاستراتيجي يجعله منطقة التقاء طرق المواصلات المختلفة بين آسيا من جهة وأوروبا وأفريقيا من جهة أخرى[2]، وانتشر التجار المسلمين من بغداد عبر الطرق الخارجية إلى مختلف دول العالم، وانطلقت من بغداد التجارة عبر طرق عديدة منها البرية والبحرية، وهي شبكة واسعة من الطرق ترتبط مع مختلف الدول وأهمها:

الطريق البري إلى أواسط آسيا حتى الصين والهند:

ويبدأ هذا الطريق من بغداد، ويمر بالنهروان وحلوان وهمذان وقزوين والري ونيسابور ومرو وبخارى المدينة التجارية المعروفة، ثم يمر الطريق بسمرقند وزامين، ويفترق الطريق إلى شقتين يتجه الأول شمالاً إلى خوارزم، ويتجه الثاني شرقاً إلى الشاس –وهي طاشقند الحالية- وبلاد الترك ثم إلى فرغانة[3]. ومنها إلى بلاد الصغد (أو السغد) الجبلية، ثم إلى بلاد الصين، ولم يكن هذا الطريق سهلاً لما ينتابه من ثلوج في جبال تركية وروسيا، ومن شر اللصوص الذين لا يقنعون بالمال حتى يقتلوا من ظفروا به بالحجارة[4].

وكانت القوافل التجارية تقطع الطريق من بغداد إلى الصين على عدة مراحل، بحيث تحول البضائع في كل مرحلة منها إلى قافلة أخرى[5]، وكان من النادر أن تقطع القافلة الواحدة هذه الرحلة الطويلة إلى الصين من غير مساعدة.

وأما الطريق البري إلى الهند فكان يبدأ من مدينة البصرة إلى منطقة الأهواز ومنها إلى كرمان، ثم إلى مكران وهي من أعمال السند، ومنها إلى الهند وهو طريق طويل وشاق[6].

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص11.

([2]) الدوري، تاريخ، ص119؛ الفيل، "الحالة الاقتصادية"، ص316.

([3]) ابن خرداذبة، المسالك، ص38-39؛ لسترنج، بلدان، ص23، 24.

([4]) الخازن، الحضارة العباسية، ص98.

([5]) حتى، تاريخ، ص412.

([6]) ابن قدامة، الخراج، ص171؛ الدوري، تاريخ، ص153.

وكثيراً ما كانت حكومة الصين تقوم بإغلاق الطرق البرية المؤدية إليها خشية على أمنها، فتركزت تجارة الصين على الطرق البحرية[1].

الطريق البري من العراق إلى الجزيرة العربية:

وهو طريق الحج إلى مكة والمدينة المنورة، وهو من أهم الطرق التجارية التي تربط العراق بالجزيرة العربية، ويبدأ من مدينة بغداد الغربية ويتجه جنوباً إلى مدينة الكوفة بعد عبوره نهر الفرات إلى القادسية والعذيب وواقصة ثم إلى الثعلبية وهي ثلث الطريق وهي مدينة مسورة وفيها سوق للتجار، ومنها إلى فيد وهي نصف الطريق، وبها أسواق للتجار وعيون ماء[2].

ويذكر الإصطخري عن فيد بقوله: "ولا بين المدينة والعراق، مكان يستغل بالعمارة والأهل جميع السنة مثل فيد وفيد من ديار طيء"[3].

ويستمر الطريق من فيد إلى معدن القرشي (معدن النقرة) وبها آبار وعيون، ثم إلى خربة وجديلة وخلجة والدفينة وقباء وأوطاس وذات عرق، ثم إلى بستان ابن عامر ومنه إلى مكة[4]، ويذكر ابن رستة أن قرية ذات عرق من المنازل المشهورة لأهل العراق، وهي بلدة كثيرة الأهل والشجر والماء[5].

وهناك طريق ثانٍ إلى مكة، ويخرج من البصرة ويسير في بدايته موازياً للطريق الأول، ويلتقيان في شمال مكة[6].

([1]) الدوري، تاريخ، ص152.

([2])ابن رستة، الأعلاق، ص159، 160؛ ابن خرداذبة، المسالك، ص110-112.

([3]) الإصطخري، المسالك، ص24.

([4]) الإصطخري، المسالك، ص18؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص320؛ الضلاعين، التجارة، ص54.

([5]) ابن رستة، الأعلاق، ص163.

([6]) لسترنج، بلدان، ص25؛ الدوري، تاريخ، ص154.

الطريق البري بين العراق وشمال إفريقية:

ويبدأ هذا الطريق من مدينة بغداد إلى الكوفة ثم إلى دمشق وإلى الرملة، ومنها إلى الفسطاط ثم إلى برقة وهي عامرة بالتجارة الخاصة بالمشــرق والمغــرب[1]، وفيها أسواق كثيرة تحتوي على مختلف السلع التجارية[2]، ومنها إلــى طــرابلس العامرة بالحركة التجارية التي افتتحها القائد عمرو بن العاص سنة 23هـ/644م في خلافة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه-[3]، ومنها إلى مدينة القيروان التــي تعتبر أصل المراكز التجارية التي تصدر الرقيق السوداني إلى بلاد البحر المتوسط الشرقية[4]، وهي المدينة العظمى التي اختطها عقبــة بــن نــافع الفهــري ســنة 60هـ/679م في خلافة معاوية بن أبي سفيان[5]، ومن القيروان إلى مدينة سوسه التي تكثر بها التجارة وفيها دار لصناعة المراكب ومنها إلى مدينة تونس، ومنهــا عبر جبل طارق إلى الأندلس[6].

وسلك التجار القادمون من أوروبا طريقاً آخر، ويعود ذلك إلى عــدم دفعهــم الجزية، حيث يذكر ابن خرداذبة "ويدّعون أنهم نصارى فيؤدون الجزية"[7]، وسلك وسلك التجار القادمين من الأندلس الطريق البري إلى السوس الأقصى ثــم إلــى طنجة ثم إلى إفريقية ثم إلى مصر ثم إلى الرملة وإلى دمشق، ثم إلى الكوفة وإلى بغداد ثم إلى البصرة وإلى الأهواز وفارس وكرمان ثم إلى السند والهند ثــم إلــى الصين[8]، وبذلك ربطت العراق بين أقصى الشرق وأقصى الغرب[9]، فســاهمت العراق في نقل السلع بين الشرق والغرب.

([1]) ابن خرداذبة، المسالك، ص71-80؛ الضلاعين، تجارة، ص50.

([2]) اليعقوبي، البلدان، ص181.

([3]) المصدر نفسه، ص184؛ ابن حوقل، صورة، ص68، 69.

([4]) ابن خرداذبة، المسالك، ص153؛ الضلاعين، تجارة، ص50.

([5]) اليعقوبي، البلدان، ص186.

([6]) اليعقوبي، البلدان، ص187، 188؛ ابن خرداذبة، المسالك، ص84.

([7]) ابن خرداذبة، المسالك، ص132.

([8]) المصدر نفسه، ص132.

([9]) المصدر نفسه، ص132.

الطريق البري بين العراق وبلاد الشام:

يرتبط العراق مع بلاد الشام بعدة طرق، منها الطريق الذي يبدأ من الحيرة ثم إلى عين التمر ثم إلى بصرى[1]، وذكر أنه يبدأ من الحيرة إلى عين التمر ثم إلى الأخدمية وإلى الحفية وإلى الخلط وإلى فرافر، ثم إلى سوى[2]، ثم إلى الكوائل وإلى قرقيسيا، ثم إلى أركة –وهي أرك- ثم إلى تدمر وإلى مرج راهط، وإلى بصرى، وهو الطريق الذي سلكه القائد خالد بن الوليد لنجدة أهل الشام سنة 13هـ/634م[3].

وهناك طريق من الرقة على ساحل الفرات إلى الرصافة ثم إلى القسطل وإلى حمص وإلى القطيفة ثم إلى مدينة دمشق[4].

واستخدم التجار بين العراق والشام الطريق الذي يبدأ من أنطاكية وإلى الجابية ويركبون نهر الفرات إلى بغداد ويركبون نهر دجلة إلى الأبلة[5].

وهناك طريق آخر استخدمه التجار، واستخدم لنقل البريد بين العراق وبلاد الشام خلال الخلافة العباسية، ويبدأ من مدينة بغداد إلى الشام بمحاذاة الضفة الغربية لنهر الفرات[6].

الطريق البري الذي يربط العراق مع مصر:

ويبدأ هذا الطريق من مدينة بغداد ثم إلى الأنبار وهيت، ومنها إلى الرقة وإلى دمشق وطبرية والرملة ثم إلى غزة ورفح وإلى الفسطاط بمصر، ويمتد نحو الشمال إلى مدينة الإسكندرية[7]، ويتصل هذا الطريق بالطريق الممتد إلى المغرب

([1]) البلاذري، فتوح، ص114؛ ابن خرداذبة، المسالك، ص88.

([2]) البلاذري، فتوح، ص118؛ الطبري، تاريخ، ج3، ص408، 409.

([3]) البلاذري، فتوح، ص118، 119.

([4]) الطبري، تاريخ، ج3، ص389؛ ابن قدامة، الخراج، ص117؛.

([5]) ابن خرداذبة، المسالك، ص132.

([6]) الخازن، الحضارة العباسية، ص98.

([7]) ابن خرداذبة، المسالك، ص71-79؛ ابن قدامة، الخراج، ص118.

المغرب الأقصى بعد مروره بالمراكز التجارية الهامة، مثل برقة ثم إلى تـــونس ومنها إلى الأندلس بعد عبوره مضيق جبل طارق، ويمتد هذا الطريق بعد ذلك إلى بلاد الفرنجة[1].

وهناك طرق برية خارجية أخرى ساهمت في ازدهار التجارة فـــي العـــراق، ومنها الطريق الشرقي، حيث كانت التجارة تخرج من بغداد إلى إيران ومـــا وراء النهر وشرق أوروبا[2]، وطريق بري آخر يبدأ من مدينة بغـــداد ويســـتمر علـــى جانبي دجلة إلى الموصل وإلى آمد وإلى قرقيسيا على الفرات في الجنوب الغربي من جهة، ومن آمد تخرج طرق تتصل ببلاد الشام من جهة ثانية[3].

واهتمت الدولة العباسية في خلافة أبي جعفر المنصور بإدامة هـــذه الطـــرق وصيانتها وحمايتها، وكانت الجمال أهم وسائل النقل في مثل هذه الطرق، وكـــان التجار يستفيدون من الكتب التي تهتم بوصف الطريق ويستعينون بـــالأدلاء فـــي سفرهم[4].

2.2.4 الطرق التجارية المائية:

اعتمد النشاط التجاري في العراق على شبكة واسعة من الطرق المائية لنقـــل البضائع والسلع التجارية من خلال الطرق النهرية والطرق البحرية، وهي:

الطرق التجارية النهرية:

كانت الطرق النهرية من أكثر الطرق استخداماً في الدولة العباسية من الطرق البرية لانخفاض أجور النقل فيها وسهولتها وسرعتها عن الطرق البرية خاصة في

([1]) ابن خرداذبة، المسالك، ص81-83؛ الضلاعين، تجارة، ص55.

([2]) الدوري، تاريخ، ص150؛ البتاتوني، "الإصلاحات"، ص93.

([3]) لسترنج، بلدان، ص25.

([4]) الكبيسي، "التجارة"، ص322.

أوقات الفيضانات[1]، فقد كانت الرحلة من الموصل إلى بغداد تستغرق ثلاثة أيـــام أو أربعة أيام، بينما كانت تستغرق في الأوقات العادية خمسة عشر يوماً[2].

وكان نهرا دجلة والفرات من أهم الممرات التجارية لحركـــة الملاحـــة فـــي العراق، ويصلان أقسام العراق بالخليج العربي، ويربطان المناطق المختلفة فـــي العراق[3].

ويظهر اهتمام أبي جعفر المنصور بأهمية نهري دجلة والفرات مـــن خـــلال اختياره لموقع مدينة بغداد سنة 145هـ/762م، حيث قال: "هذه دجلة ليس بيننـــا وبين الصين شيء يأتينا فيها كل ما في البحر، وتأتينـــا الميـــرة مـــن الجزيـــرة وأرمينية، وما حول ذلك، وهذا الفرات يجيء فيه كل شيء من الشأم والرقة ومـــا حول ذلك"[4].

ويعد نهر دجلة من أهم الطرق النهرية في العراق، حيث تذكر الإشارات إلـــى هذا الطريق أكثر من نهر الفرات، حيث كان صالحاً للملاحة حتى فـــي أقســـامه العليا، وكان النقل فيه من الموصل إلى بغداد اعتيادياً، وكان السير فيه من بغـــداد إلى الخليج العربي أسهل منه في بقية أجزائه، بسبب اتساعه في هذا الجزء وقلـــة الموانع الطبيعية[5].

وذكر سهراب في كتابه الأقاليم السبعة في وصف نهر دجلة بقوله: "مخرجـــه من عيون في المناطق الجبلية شمال العراق، ويمر بمحاذاة مدينة آمد، ومنها إلـــى جزيرة ابن عمر وبعدها يمر بأطراف مدينة بلد[6]، ثم مدينة الموصـــل والحديثـــة

([1]) الدوري، تاريخ، ص141.

([2]) الفيل، الحالة الاقتصادية، ص316.

([3]) الدوري، تاريخ، ص141.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص614؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص69.

([5]) الدوري، تاريخ، ص141.

([6]) مدينة بلد: مدينة قديمة على دجلة بين الموصل ونصيبين. البكري، أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز عبدالعزيز الأندلسي، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، 3ج، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت (د.ت)، ج1، ص273 (سيشار إليه تالياً: البكري، معجم ما استعجم).

والسودقانية[1]، ومنها إلى تكريت إلى سامراء ثم إلى القادسية"[2]، وأنشأت مرافئ كثيرة على نهر دجلة في بغداد وواسط والبصرة والموصل وغيرها[3].

ويذكر المسعودي أن نهر دجلة عندما يجتاز مدينة بغداد يصب فيه أنهار كثيرة، منها نهر دالي ونهر الروان وغيرها، وإذا خرج من مدينة واسط تفرق نهر دجلة إلى أنهار أخرى إلى بطيحة البصرة وهي نهر بردود اليهودي ونهر مسامي ونهر المصب، وينتهي إلى البطيحة. وأن سفن بغداد وواسط والبصرة تجري في النهر ويبلغ مقدار مسافة جريان نهر دجلة على وجه الأرض حوالي ثلثمائة فرسخ[4] أو أربعمائة فرسخ"[5].

وبالرغم من وجود المياه الضحلة في بعض الأجزاء من نهر دجلة، فقد استخدمت الزوارق الصغيرة فيه، فذكر الطبري ذلك عن استخدام هذه الزوارق في سنة 158هـ/775م، وكانت تسمى طريق الزوارق[6]، وكانت تقوم بنقل البضائع المختلفة إلى المناطق التي لا تدخلها السفن الكبيرة، وكانت الرحلات منتظمة بين بغداد والبصرة بواسطة السفن، ولكن الرحلات من البصرة إلى بغداد كانت صعبة، لأنها ضد تيار الرياح السائدة (رياح الشمال)[7].

ويذكر المقدسي أن نهر دجلة عندما يصل إلى بغداد يخرج منه نهر الدجيل الذي يتصل بالفرات، ويصب في دجلة أربعة أنهار متفرعة من الفرات، وهي: نهر عيسى وهر الصراة ونهر صرصر ثم نهر الملك[8].

([1]) السودقانية: تقع في الطريق من بغداد إلى الرقة على طريق الموصل. ابن خرداذبة، المسالك، ص85.

([2]) سهراب بن سيرافيون، عجائب الأقاليم السبعة، صححه هانس فون ثريك، مطبعة آدولف هولرهوزن، فينا، 1929م، ص119 سيشار إليه تالياً: سهراب، عجائب.

([3]) اليعقوبي، البلدان، ص22، 23.

([4]) الفرسخ: يساوي 6 كيلومتر. هنتس، المكاييل، ص94.

([5]) المسعودي، مروج، ج1، ص103.

([6]) الطبري، تاريخ، ج8، ص39.

([7]) الفيل، "الحالة الاقتصادية"، ص317.

([8]) المقدسي، أحسن، ص124.

ولم يقتصر استخدام نهر دجلة على نقل البضائع والسلع التجارية، بل يستخدم أيضاً لنقل المسافرين داخل المدن العراقية وإلى العالم الخارجي[1]، حيث يقول المقدسي: "والناس ببغداد يذهبون ويجيئون ويعبرون في السفن، وترى لهم جلية وضوضاء"[2].

أما نهر الفرات فهو لا يقل أهمية عن نهر دجلة، وحركة الملاحة فيه مستمرة في النهر نفسه وفي مختلف تفرعاته باتجاه الشرق، ومنها نهر عيسى الذي يأخذ مياهه من الفرات وتدخل فيه السفن التي تأتي من الرقة محملة بالدقيق والسلع التجارية الأخرى من الشام ومصر، فتسير في الفرات ومنه إلى نهر عيسى وتفرغ حمولتها على أرصفة ضفاف دجلة عند الفرضة السفلى من الكرخ[3]، ويحدد سهراب المواضع التي يتفرع منها نهر الفرات، فيذكر في المنطقة بين الأنبار والكوفة يتفرع منه أنهار عظام، وأشهرها نهر عيسى الذي يخرج من الفرات عند الأنبار، ويمر ببغداد ثم يصب في دجلة[4]، ثم ينقسم نهر الفرات إلى قسمين أحدهما باتجاه الغرب ويسمى نهر العلقمي ويمر بمدينة الكوفة، والثاني يطلق عليه اسم سورا نسبة إلى مدينة سورا، ومنها إلى النيل والطفوف، ويسقي كثيراً من أعمال السواد[5].

وذكر المسعودي في وصف نهر الفرات أن بدايته من بلاد قاليقلا من ثغور أرمينية من جبل هناك يدعي أفردخمش على نحو يوم من قاليقلا، وأن مقدار جريانه من بلاد الروم إلى أن يأتي إلى بلاد ملطية مائة فرسخ[6]، ويذكر شيخ

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص22، 23؛ المقدسي، أحسن التقاسيم، ص124.

([2]) المقدسي، أحسن، ص124.

([3]) اليعقوبي، البلدان، ص44؛ الحميري، الروض، ص112؛ لسترنج، بلدان، ص48، 92.

([4]) سهراب، عجائب، ص119.

([5]) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي ، التنبيه والأشراف، مكتبة الهلال، بيروت 1981م، ص63 سيشار إليه تالياً: المسعودي، التنبيه.

([6]) المسعودي، مروج، ج1، ص101؛ المسعودي، التنبيه، ص63.

الربوة أن طول نهر الفرات من ملطية وحتى مدينة بغداد ستمائة وثلاثة وعشرين فرسخاً[1].

وهكذا فقد لعب نهري دجلة والفرات دوراً بارزاً في تطور التجارة وازدهارها في العراق، وهي من أهم طرق المواصلات المائية وأسهلها في التنقل داخل المدن العراقية، وأصبحت بغداد مركزاً هاماً بفضل هذين النهرين اللذان يربطان العراق بالعالم الخارجي، ويصف المقدسي أهميتهما بقوله "وأعلم أن العراق لـــيس ببلـــد رخاء، ولكن جل وعمر بهذين النهرين وما يحمل فيهما وببحر الصين المجاورة، واختصت بغداد برقة الهواء الذي لا يرى مثله"[2].

وفي مدينة البصرة أنهار كثيرة، منها شيرين ونهر الرس ونهر ابن عمـــر[3]، ونهر الأبلة الذي يبلغ طوله أربعة فراسخ، ويصل ما بين البصرة والأبلة، وعلـــى حافتي هذا النهر القصور والبساتين العامرة كأنها بستان واحـــد[4]، وكـــان عـــدد الأنهار الصالحة للملاحة أربعة آلاف نهر في عهد الخليفة هارون الرشيد، يجبـــى له في كل يوم من كل نهر مثقال ذهب ومواد عينية أخرى من التمر وغيره[5].

الطرق المائية البحرية:

يعد الخليج العربي المنفذ الطبيعي للعراق على البحـــار والمحيطـــات، حيـــث انتشرت التجارة إلى أقصى الصين شرقاً، ثم اتجهت إلى الغرب إلى أقصى الشمال من شبه الجزيرة الأيبرية (الأندلس)[6].

([1]) شيح الربوة، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي طالب الأنصاري الصـــوفي الدمشـــقي، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت)، ص94 سيشـــار إليـــه تالياً: شيخ الربوة، نخبة.

([2]) المقدسي، أحسن، ص124.

([3]) المصدر نفسه، ص125.

([4])ابن حوقل، صورة، ص238؛ الأصطخري، المسالك، ص57؛.

([5]) ابن حوقل، صورة، ص238.

([6]) العسكري،سليمان بن إبراهيم، التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصـــر العباســـي، مطبعة المدني، القاهرة، 1972م، ص91، 92 سيشار إليه تالياً العسكري، التجارة.

ويخرج من مدينة البصرة طريقان بحريان كان لهما الأثر الكبير في التجارة الخارجية بين العراق ودول العالم الخارجي، حيث تعد البصرة مبدأ الطرق البحرية في العراق، وهما:

الطريق الأول: إلى الهند والصين، حيث كانت تمر السفن الخارجة من البصرة إلى الصين تمر في طريقها إلى مسقط، وتزود بالماء والطعام ثم تتجه إلى الديبل، ثم إلى كولم ملي ثم حول الهند إلى خليج البنغال ثم إلى جزيرة سومطرة ثم إلى كندرانج (في دلتا نهر هيكونج)، ثم إلى الصنف (كمبوديا) وإلى صندر فولات ثم إلى خانقو (كانتون) ميناء الصين العظيم[1].

وكان هذا الطريق خاضعاً لهبوب الرياح الموسمية، فكان لدى العرب معرفة في مواعيد هبوبها واتجاهاتها، وعند عودة التجار من الهند ينطلقون إلى الجزيرة العربية أو إلى أفريقيا، حيث كان العرب يترددون على السواحل الأفريقية حتى جزيرة زنجبار قبل أن يصلوا إلى الخليج العربي[2].

الطريق الثاني: من الأبلة إلى الخليج العربي حول سواحل الجزيرة العربية إلى البحر الأحمر وإلى شرق أفريقية وإلى البحر المتوسط[3].

وكانت السفن تنقل تجارتها من الصين والهند وإفريقيا عن طريق البحر ثم تدخل نهر دجلة متجهة إلى مدينة بغداد[4]، وكانت التجارة في البحار تتعرض لهجمات القراصنة من عرب وهنود وغيرهم، فكانت السفن تحتمي منهم بعدد من المقاتلة[5]، وتأثرت الطرق البحرية بالأحداث السياسية التي كانت سائدة خلال عهد

([1]) الدوري، تاريخ، ص146، 147.

([2]) كاهن، كلود، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الإمبراطورية العثمانية، نقله إلى العربية بدر الدين قاسم، بيروت 1972م، ص216، 217 سيشار إليه تالياً: كاهن، تاريخ.

([3]) الدوري، تاريخ، ص146.

([4]) الحميري، الروض، ص111؛ شيخ الربوة، نخبة، ص93.

([5]) الخازن، الحضارة العباسية، ص94.

عهد المنصور، ومنها بعض الفتن التي حدثت في ميناء كانتون في الصين سنة 141هـ/758م، حيث اشترك فيها التجار العرب الذين كانوا متواجدين هناك[1].

وهكذا فإن التجار العراقيين وغيرهم فضلوا سلوك الطرق المائية عبر الأنهار والبحار وبخاصة في المسافات لطويلة التي تؤدي إلى تعب التجار وعدم تحمل دوابهم في الطرق البرية، وتميز النقل المائي بالسرعة وقلة النفقات وأكثر أماناً من الطرق البرية التي تتعرض لكثير من المخاطر.

3.4 المحطات التجارية:

كانت مدينة بغداد من أهم المحطات التجارية داخل العراق، وزاد من أهميتها التجارية موقعها الجغرافي بين المدن العراقية، ويذكر اليعقوبي في ذلك بقوله: "وذكرت بغداد لأنها وسط العراق والمدينة العظمى"[2]. ثم زاد من أهميتها التجارية وجود نهري دجلة والفرات اللذان يربطان بغداد بالمدن العراقية والعالم الخارجي بسهولة ويسر، وقد ذكر اليعقوبي ذلك بقوله: "يجري في حافتيها النهران الأعظمان

دجلة والفرات، فتأتيها التجارات والمير براً وبحراً بأيسر السعي حتى يتكامل بها كل متجر يحمل من المشرق والمغرب من أرض الإسلام وغير أرض الإسلام، فإنه يحمل إليها من الهند والسند والصين والتبت والترك والخزر والحبشة وسائر البلدان حتى يكون بها من تجارات البلدان أكثر مما في تلك البلدان التي خرجت التجارات منها، ويكون مع ذلك أوجد وأمكن، حتى كأنما سبقت إليها خيرات الأرض وجمعت فيها ذخائر الدنيا، وتكاملت بها ذخائر العالم"[3].

وقد عبر الخليفة أبو جعفر المنصور عن أهمية مدينة بغداد كمحطة تجارية، وذلك أثناء وصفه لمدينة بغداد، وقال: "جزيرة بين دجلة والفرات، دجلة شرقها والفرات غربها، مشرعة للدنيا، كل ما يأتي في دجلة من واسط والبصرة

---

(1) الجومرد، داهية العرب، ص357.

(2) اليعقوبي، البلدان، ص11.

(3) المصدر نفسه، ص12-14.

والأبلة[1]، والأهواز وعمان واليمامة والبحرين وما يتصل بذلك، فإنها ترقى وبها ترسى، وكذلك ما يأتي من الموصل وديار ربيعة وأذربيجان وأرمينية، مما يحمل في السفن في دجلة، وما يأتي من ديار مصر والرقة والشـأم، والثغـر ومصـر والمغرب مما يحمل في السفن في الفرات فيها يحط وينزل ومدرجة أهل الجبـل أصبهان وكورخراسان"[2].

وانتشرت في أسواق بغداد مختلف أنواع السلع التجارية، وأصبح ميناؤها يعج بحركة السفن، فقصدها التجار من مختلف مناطق العالم للبيع والشراء[3].

ومن المحطات التجارية الأخرى مدينة الموصل التي تقع شمال مدينة بغـداد، فكان لموقعها الجغرافي الهام تمر بها معظم الطرق التجارية الرئيسية، وقد أشـاد ياقوت الحموي بأهمية موقعها، فقال: "فهي محط رجال الركبان ومنها يقصد إلـى جميع البلدان، فهي باب العراق ومفتاح خراسان، ومنها يقصد إلـى أذربيجـان، وكثيراً ما سمعت أن بلاد الدنيا العظام ثلاث: نيسابور؛ لأنها باب الشرق، ودمشق؛ لأنها باب الغرب، والموصل؛ لأن القاصد إلى الجهتين قل ما لا يمر بها"[4].

وتميزت مدينة الموصل بكثرة خيراتها وتجاراتها مع المدن العراقية، والعـالم الخارجي، فكانت محطة تجارية متميزة لا تقل أهميتها عن مدينـة بغـداد، وقـد وصف المقدسي التجارة في مدينة الموصل بقوله: "وبـه تجـارات ترتفـع مـن الموصل الحبوب والعسل والنمكسود –اللحم المجفف- والفحم والشحوم والجـبن والمن والسماق وحب الرمان والقير والحديد والأسطال، والسـكاكين، والنشـاب

([1]) الأبلة: بضم أوله وثانيه وتشديد اللام وفتحها وهي بلد على شاطئ دجلة البصرة في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة ومصرت أيام الخليفة عمر بـن الخطـاب، يـاقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص99.

([2]) اليعقوبي، البلدان، ص22-24.

([3]) التطيلي، بنيامين، رحلة بنيامين، ترجمة: عزرا حداد، المدرسة الوطنيـة، بغـداد 1954م، ص139 سيشار إليه تالياً: التطيلي، الرحلة.

([4]) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص258.

والطريخ الفائق –السمك المملح المكبوس- والسلاسل"[1]. ويؤكد ياقوت الحموي على تواجد مختلف السلع التجارية في الموصل بقوله: "وقل ما عدم شيء من الخيرات في بلد من البلدان إلا ووجد فيها"[2]. وكانت مدينة بغداد تعتمد على مدينة الموصل في بعض السلع التجارية، ومنها الحبوب والعسل والفحم والأجبان والحديد وغيرها من السلع التجارية التي تصل إلى مدينة بغداد من الموصل[3].

وفي المناطق الجنوبية من العراق محطات تجارية هامة، ساهمت في ازدهار التجارة وتطورها في العصر العباسي، ومنها مدينة البصرة والأبلة والكوفة وواسط، حيث كانت مدينة البصرة من المراكز التجارية المهمة بفضل موقعها الاستراتيجي، فكانت محط السفن القادمة من سيراف وعمان التي كانت ترسو في مينائها، ثم تمر بها القوافل التجارية القادمة من الجزيرة العربية، ثم تتصل بالتجارة مع أواسط آسيا عن طريق الأهواز[4].

ووصف الجاحظ مدينة البصرة وهو أحد أبنائها فقال: "العراق عين الدنيا والبصرة عين العراق... وهي باب بغداد الكبير ومدخل دجلتها المتدفق بضروب المتاع وأنواع السلع المجلوبة من أطراف الدنيا"[5]. ثم وصفها اليعقوبي بقوله: "والبصرة كانت مدينة الدنيا ومعدن تجارتها وأموالها"[6]. وذكر ابن الفقيه الهمذاني الهمذاني مدينة البصرة بقوله: "مأوى كل تاجر وطريق كل عابر"[7].

وكان ميناء البصرة محط لمئات من السفن التجارية، فكانت الحركة التجارية في المدينة دائمة ومستمرة للصادرات والواردات[8]، واشتهر أهل البصرة بحبهم

([1]) المقدسي، أحسن، ص145.

([2]) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص259.

([3]) المقدسي، أحسن، ص145.

([4]) لسترانج، بلدان، ص25.

([5]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص321.

([6]) اليعقوبي، البلدان، ص159.

([7]) ابن الفقيه الهمذاني، مختصر، ص90.

([8]) زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، 4ج، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (د.ت)، ج2، ص426 سيشار إليه تالياً: زيدان، تاريخ.

في التنقل إلى مختلف أنحاء العالم، حيث يقول الجاحظ في ذلك: "أنه لـــيس فـــي الأرض بلدة واسعة ولا بادية شاسعة ولا طرف من أطراف الدنيا إلا وأنت واجد به البصري"[1]. وكانوا يقومون بنقل حاصلات البصرة وخاصة التمور، وكذلك ما يصل إليها من البضائع من مختلف البلدان.

ومن المراكز التجارية أيضاً مدينة الأبلة، وهي تقع على نهر الأبلة الذي عرف باسمها، وكان مزدحماً بحركة السفن الكبيرة والصغيرة، وأنشأت علـــى ضـــفافه أدراج صخرية حتى يسهل النزول إلى مستوى النهر لتحميل السفن وتفريغها مـــن البضائع، وكانت الأبلة مرفأ البصرة ومركز تجارتها البحرية[2].

ومن المراكز التجارية الأخرى في جنوب العراق مدينة الكوفة التي كان لهـــا دور كبير في التجارة مع الجزيرة العربية وبلاد الشام، وكانت محطة مهمة فـــي طريق الحج وملتقى القوافل التجارية[3]، وذكر المقدسي مدينـــة الكوفـــة بقولـــه: "الكوفة قصبة جليلة خفيفة حسنة جليلة الأسواق كثيرة الخيرات"[4].

وكان يوجد في الكوفة مركزان تجاريان هما: "دار الـــرزق" و"دار الكناســـة". وتقع دار الرزق على الضفة اليمنى لنهر الفرات، وكانت في البداية مركزاً لجمع غنائم الحرب وبيعها، ثم تطورت بالتدريج إلى أن أصبحت مركزاً تجارياً، وتمتـــد أسواقها من جسر الكوفة إلى مركز المدينة، وأما الكناسة فكانت عند الباب الغربي للمدينة، وكانت مركزاً للتجارة مع الجزيرة العربية[5].

ومن المراكز التجارية الأخرى في العراق مدينة واسط التي تقع في الجنـــوب الشرقي من العراق، وتقع في الوسط بين المدن العراقية، وأشار اليعقـــوبي إلـــى موقعها بذكر المسافات بينها وبين المدن الأخرى، وقال: "وإنما سميت واســـط لأن

([1]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص322.

([2]) الدوري، تاريخ، ص136؛ الضلاعين، التجارة، ص77.

([3]) الدوري، تاريخ، ص137.

([4]) المقدسي، أحسن، ص116.

([5]) الدوري، تاريخ، ص137.

منها إلى البصرة خمسين، وإلى الكوفة خمسين، وإلى الأهواز خمسين فرسخاً وإلى بغداد خمسين فرسخاً، فلذلك سميت واسط"[1].

وذكر المقدسي موقعها بقوله: "وسميت واسط لأنها بين قصبات العراق وبين الأهواز"[2]. وهي نقطة التقاء الطرق القادمة من بغداد والأهواز والكوفة والبصرة، ولوقوعها على نهر دجلة فإنها اكتسبت أهمية تجارية كبيرة، والسفن القادمة من البصرة إلى بغداد لا بد لها من الإرساء في مينائها، ومنها تخرج السفن والقوافل محملة بمختلف البضائع التجارية إلى بغداد والموصل والبصرة، ومنها إلى خارج العراق[3].

ولتنظيم حركة الملاحة في مدينة واسط فقد تم إنشاء جسر متحرك معمول للسفن، ويصف المقدسي هذا الجسر بقوله: "واسط قصبة عظيمة ذات جانبين وجامعين وجسر بينهما، وقد جعل في طرفي الجسر موضعان يدخل فيهما السفن"[4].

ومن أهم المحطات التجارية التي ساهمت في تجارة العراق في العصر العباسي منها المراكز التجارية التي كانت في الجانب الشرقي من الخليج العربي، ففي عهد الخليفة المنصور اتخذ العرب من ميناء سيراف مرسى لسفنهم التي كانت تعود بالسلع الواردة من البصرة وعمان وغيرها من تلك الجهات، وتنقل تجارة العرب والفرس إلى بلاد الصين[5].

ويعد ميناء سيراف مخزناً كبيراً لمختلف البضائع والسلع التجارية، ولهذا كانت الرحلات التجارية إلى مدينة سيراف دائمة ومستمرة يشترون ويبيعون فيها، وقد أشار الأصطخري إلى ذلك بقوله: "ويحمل من سيراف ما يقع إليها من أمتعة البحر من العود والعنبر والكافور والجواهر والخيزران والعاج والفلفل وسائر

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص158.

([2]) المقدسي، أحسن، ص118.

([3]) الضلاعين، التجارة، ص78.

([4]) المقدسي، أحسن، ص118.

([5]) الجومرد، داهية العرب، ص357.

الطيب والأدوية والتوابل... إلى جميع فارس والدنيا كلها"[1]. وذكر المقدسي من صادرات سيراف اللؤلؤ والكتان والموازين وغيرها[2].

ومن المراكز التجارية الأخرى في الهند والصين موانئ تجارية هامة مثل الديبل والمنصورة وكولم ملي وكلاه بار وخانقوه، والديبل ميناء تجاري هام من أعمال السند، وفرضته الكبرى قصدها تجار عمان ببضائعهم وتجار البصرة بتمورهم، وتأتي إليهم مراكب الصين والهند بثياب الحرير من الصين والعطور من الهند[3]، وكولم ملي ميناء تجاري كبير في الهند، وكان له شأن عظيم في التجارة بين الهند والصين من جهة وبلاد العرب من جهة أخرى[4].

ومن المراكز التجارية الأخرى مدينة الري، وهي المركز التجاري الهام للتجارات القادمة من العراق وأرمينية وأذربيجان وخراسان، وذكرها ابن الفقيه الهمذاني بقوله بأنها: "باب من أبواب الأرض وإليها متجر الخلق"[5]. ثم كانت مدينة سمرقند من أهم المراكز التجارية لتجارة الرقيق والمحاصيل الزراعية وصناعة الورق الفائق[6].

ومن المحطات التجارية البحرين الذي يعد من المراكز التجارية المهمة للسفن القادمة من الهند[7]، وكانت تجارة اللؤلؤ المستخرج من ساحل البحرين من أبرز التجارات في هذا المركز[8]، وأطلق اسم البحرين على المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية الممتدة من الخليج العربي من البصرة إلى عمان، حيث أطلق على هذه المنطقة أسماء كثيرة أشهرها اسم البحرين، وهجر والخط، وكان السبب في تعدد التسمية ظهور مراكز تجارية هامة على الساحل العربي للخليج، وأطلق

([1]) الأصطخري، المسالك، ص92.

([2]) المقدسي، أحسن، ص442.

([3]) الضلاعين، التجارة، ص80.

([4]) القزويني، آثار البلاد، ص106، 107.

([5]) ابن الفقيه الهمذاني، مختصر، ص248.

([6]) الأصطخري، المسالك، ص178.

([7]) شيخ الربوة، نخبة، ص19.

([8]) القزويني، آثار البلاد، ص77؛ العسكري، التجارة، ص103.

على هذه المنطقة التي كانت في أوج نشـــاطها فـــي عصـــر العباســـيين باســـم البحرين[1].

ومن المراكز التجارية الأخرى القطيف، وهو من الموانئ الصالحة للملاحـــة، ويقع بجوار مركز البحرين وفيه يتم استقبال القوافل التجارية القادمة من جنـــوب بلاد العرب المتجهة إلى بلاد العراق[2]، وقد أشار القلقشندي إلى أهمية هذا الميناء الميناء بقوله: "ولها خوار في البحر تدخل فيه المراكب الكبار المؤسقة في حالـــة المد والجزر وبينها وين البصرة ستة أيام"[3].

وكانت صحار من المراكز التجارية الهامة على ساحل عمان، واشـــتهر هـــذا المركز التجاري زمن العباسيين؛ لأنه ملتقى السفن التجاريـــة المحملـــة بالســـلع التجارية القادمة من الهند والصين وشرق إفريقيا والبصرة، وكانت صحار مصدراً هاماً لتموين السفن بالمياه والمواد الغذائية قبل انطلاقها، وفي نفس الوقت استمدت صحار من تلك السفن حاجاتها من سلع العراق وفـــارس وزودت بهـــا القوافـــل التجارية المنتشرة في جنوب شبه الجزيرة العربية ووسطها[4]، ووصف ابن حوقل حوقل مركز صحار بقوله: "وهي على البحر، وبها من التجار والتجـــارة مـــا لا يحصى كثرة، وهي أعمر مدينة بعمان وأكثرها مالاً، ولا يكاد يعرف على شـــط بحر فارس (الخليج العربي) بجميع الإسلام مدينـــة أكثـــر عمـــارة ومـــالاً مـــن صحار"[5].

وكانت مدينة عدن من المراكز التجارية المهمة في التجـــارة الخارجيـــة مـــع العراق، حيث كانت مركزاً للسفن القادمة من الصين والهنـــد والحبشـــة والبحـــر

([1]) العسكري، التجارة، ص101.

([2]) المرجع نفسه، ص104.

([3]) القلقشندي، صبح، ج5، ص54.

([4]) العسكري، التجارة، ص111، 112.

([5]) ابن حوقل، صورة، ص38.

الأحمر، وتجمعت في أسواقها سلع الشرق والغرب[1]، ويصفها اليعقوبي بقولـــه: "فعدن وهي ساحل صنعاء وبها مرفأ مراكب الصين"[2].

ومن المراكز التجارية التي كان لها دور كبير في تجارة العراق الخارجيـــة، ميناء جدة وعيذاب والقلزم في البحر الأحمر، وهناك مراكز تجارية أخرى علـــى الطريق البري الذي يمر بأرض مصر، ويمتد نحو الشمال ثـــم الغـــرب بمحـــاذاة الساحل الإفريقي، وينتهي إلى المغرب الأقصى والأندلس، وأهم هذه المراكز على هذا الطريق الفسطاط التي اكتسبت شهرة واسعة في التجارة الداخلية والخارجيـــة، التي تلتقي فيها قوافل التجارة القادمة من الشرق والعراق وبلاد الشام[3]، ثم تحـــط فيها القوافل التجارية القادمة من المغرب والأندلس، وذكر المقدسي ذلك بقوله في وصف الفسطاط: "يجيء إليه ثمرات الشام والمغرب، وتسير الرفـــاق إليـــه مـــن العراق والمشرق، ويقطع إليه مراكب الجزيرة والروم وتجارته عجيبة ومعايشـــه مفيدة وأمواله كثيرة"[4].

وكانت مدينة الإسكندرية من أهم المراكز التجارية في البحر المتوسط، فكـــان ميناؤها محط تجارات الشرق والغرب، حيث كانت مراكب الروم والبنادقة ترسو في مينائها، ويتم فيها تبادل السلع بين التجار[5]، ثم مدينة برقة وهي من المراكز الواقعة على طريق شمال إفريقية، وكانت أسواقها حافلة بتجارة الشرق والغرب، ويصفها ابن حوقل بقوله: "هي أول منير ينزله القادم من مصر إلى القيروان، وبها من التجار وكثرة الغرباء في كل وقت ما لا ينقطع طلاباً، لما فيها مـــن التجـــارة وعابرين عليها مغربيين ومشرقيين"[6].

([1]) الضلاعين، التجارة، ص84.

([2]) اليعقوبي، البلدان، ص156.

([3]) ابن خرذابة، المسالك، ص79؛ زيدان، تاريخ، ص428.

([4]) المقدسي، أحسن، ص199.

([5]) ديل، شارل، البندقية جمهورية ارستقراطية، ترجمة أحمد عزت عبدالكريم وتوفيق إســكندر، دار المعارف، القاهرة (د.ت)، ص21 سيشار إليه تالياً: ديل، البندقية؛ الضلاعين، التجارة، ص87.

([6]) ابن حوقل، صورة، ص66، 67.

ومن المراكز التجارية الأخرى مدينة القيروان ومدينة دمشـــق، فقــد كانـــت القيروان من المدن التجارية في المغرب، واشتهرت بكثرة تجارتها وأســـواقها[1]، وأما مدينة دمشق فقد كانت من أهم المراكز التجارية، فقد كانت القوافل التجاريـــة البرية من مختلف البلدان تمر فيها القادمة من أواسط آسيا ومن العـــراق، ومـــن المغرب ومصر وشمال إفريقيا[2]، ثم ارتبطت دمشق بعلاقات تجارية مع الجزيرة العربية بفضل وقوعها على طريق الحج، حيث يجتمـــع فيهـــا معظـــم الحجـــاج القاصدين مكة المكرمة والقادمين منها، وساعد ذلك على تدفق السلع التجارية في أسواقها، وكذلك كانت مدينة حلب وصيدا من المراكز التجارية التي ساهمت فـــي تجارة العراق الخارجية[3].

4.4 السلع التجارية:

كان العراق في العصر العباسي الأول يتمتع بخيرات كبيرة من المحاصـــيل الزراعية والمواد الصناعية، فكانت تزيد عن حاجة سكانه، ولهذا اهتمت الدولـــة العباسية في تصريف الزائد عن الحاجة إلى العالم الخـــارجي، واســـتيراد الســـلع التجارية التي يحتاجها أهالي العراق من البلدان المختلفة، وقد كان اختيار موقـــع مدينة بغداد في عهد أبي جعفر المنصور واعتمادها عاصمة للدولة العباسية أهمية كبيرة في تسهيل وصول السلع التجارية إلى أسواق العراق داخل المدن العراقية، ومن بلدان العالم الخارجي. ويذكر اليعقوبي أهمية موقع مدينـــة بغـــداد ودورهـــا التجاري بقوله: "ويجري في حافتيها النهران الأعظمان دجلة والفـــرات، فتأتيهـــا

([1]) ابن حوقل،صورة الأرض، ص96.

([2]) ابن خرداذبة، المسالك، ص132.

([3]) حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقـــافي والاجتمـــاعي، 4ج، ط7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1965م، ج3، ص329، 330 سيشار إليه تالياً: حســـن إبراهيم، تاريخ.

التجارات والمير براً وبحراً بأيسر السعي حتى تكامل بها كل متجر يحمل من المشرق والمغرب من أرض الإسلام وغير أرض الإسلام"[1].

وأدرك أبو جعفر المنصور أهمية موقع مدينة بغداد في التجارة الداخلية والخارجية، وقال عند اختياره لموقع المدينة: "هذا موضع معسكر صالح، هذه دجلة ليس بيننا وبين الصين شيء يأتينا فيها كل ما في البحر، وتأتينا الميرة من الجزيرة وأرمينية وما حول ذلك. هذا الفرات يجيء فيه كل شيء من الشام والرقة وما حول ذلك"[2].

وهكذا فإن موضع مدينة بغداد على ملتقى الطرق التجارية وسهولة الملاحة بالأنهار الموصلة إليها، ووجود عدة جسور عبر نهر دجلة والفرات، قد جعل بغداد مركزاً للتجارة الدولية في العصر العباسي الأول، فكانت تصل إليها السلع التجارية من مختلف المدن العراقية، وتصدر إلى خارج العراق وتستقبل السلع التجارية الواردة من بلدان العالم، وتوزع على المدن العراقية، فكانت الصادرات والواردات توفر للدولة أموالاً كثيرة تعتمد عليها في تحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة، وتوفر السلع المختلفة التي تلبي احتياجات الدولة، ويمكن تناول أهم الصادرات والواردات في العراق التي كانت في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، وهي:

السلع التجارية الصادرة:

كانت صادرات العراق تعتمد على ما تنتجه مدينة بغداد محلياً وما يرد إليها من المدن العراقية الأخرى، فكانت تخرج منها القوافل نحو الغرب قاصدة دمشق وبلاد الشام ثم إلى مصر وشمال إفريقية ثم إلى الجنوب نحو البصرة والهند والشرق الأقصى، وإلى الشمال نحو الموصل وطريزون على البحر الأسود وإلى أوروبا، ثم إلى الشرق نحو خراسان وسمرقند وبحر الخزر[3].

---

(1) اليعقوبي، البلدان، ص12.

(2) الطبري، تاريخ، ج7، ص614؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص69؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص162.

(3) العسكري، "التجارة"، ص92؛ الضلاعين، التجارة، 203.

وامتهن كثير من أهالي العراق مهنة التجارة وعرفوا أنواعهــا وحــذقوا فــي ممارستها، فكانت حرفة التجارة تدر على محترفيها أرباحاً كبيرة، ممــا جعلهــا تجذب عدداً كبيراً من أبناء الريف الذين وجدوا أن مهنة التجارة تشكل لهم ربحــاً أكثر من ممارسة حرفة الزراعة، ولم تكن قلة رأس المال عائقاً أمام بعضــهم إذ وجد هؤلاء من يبيعهم سلع تجارية بدفع مؤجل ولو بسعر أعلى قليلاً مــن ســعر السوق، ومع هذا فقد حصل هذا النوع من التجارة على أرباحٍ جيدة بســبب قــوة النشاط التجاري في الأسواق[1].

وكانت الصادرات تشتمل على المحاصيل الزراعية الشعير والحنطــة والأرز والفاكهة، والزهور والسكر والزجاج والحرير ثم الأقمشــة الصــوفية والكتانيــة والحريرية، وماء الورد والزعفران وماء السوســن وزيــت البنفســج والزيــت والعطور[2]، والجوز والأجبان. فيذكر ابن الجوزي أن حمزة بن حبيــب الزيــات (ت156هــ/773م)[3] كان يجلب الزيت من الكوفة والجبن والجوز من حلوان[4]. وكانت التمور في مقدمة السلع التجارية التي كانت تصدر بكميات كبيرة، حيــث كانت مدينة البصرة والكوفة من أكبر البلدان العراقية في إنتاج التمور[5]، فكــان يصدر إلى مختلف البلدان ومنها إلى الهند والصين[6].

([1]) الكبيسي، التجارة، ص315.

([2]) سيد علي، أمير، مختصر تاريخ، نقله إلى العربية: عفيف البعلبكي، ط4، دار العلــم للملايــين، بيروت 1981م، ص365 سيشار إليه تالياً: سيد علي، مختصر؛ الجــومرد، داهيــة العــرب، ص358.

([3]) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي المعروف بالزيات، وكان أحد القراء السبعة وأخذ عنه أبو الحسن الكسائي، القراءة، انظر عن حياته: ابن خلكان، وفيات، ج1، ص298.

([4]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص188؛ ابن خلكان، وفيات، ج1، ص298.

([5]) الكبيسي، "التجارة"، ص315.

([6]) الفيل، "الحالة الاقتصادية"، ص321، 322.

ومن الصادرات الأخرى الآجر[1] العراقي المشهور الذي كان يزين فيه الأبنية المختلفة من قصور ومساجد وأخذ منه كمية إلى مدينة القيروان لتزين مسجدها[2]، وكذلك العمائم والمناديل الكوفية والقطن والعسل والموازين والصابون والحصـــر والرمان والتين وغيرها من المحاصيل والصناعات المختلفة[3].

السلع التجارية الواردة:

كانت السلع التجارية الواردة إلى العراق تأتي من مختلف الــبلاد الإســلامية والبلاد الأجنبية، فكانت أسواق العراق تشتمل على مختلف الأصناف من الســلع، وقد أورد الجاحظ (ت255هـ/868م) قائمة مفصلة لمختلف السلع التجارية التــي تستوردها العراق في كتابه "التبصر بالتجارة"[4]، وهو دليل على ما كان يرد إلــى العراق في العصر العباسي الأول، إضافة إلى ما ورد في المصــادر الأخــرى، وهي:

من بلاد الشام: كانت التجارة بين بلاد الشام والعراق منتظمة ونشطة، فكانت تأتي الخضروات إلى أسواق العراق بسهولة ويسر دون أن يلحق بها أي تلف، وكــان تفاح الشام يضرب به المثل في الحسن والجودة[5]، ومن الواردات الأخــرى مــن بلاد الشام: المنسوجات الحريرية والقطن، والمنسوجات القطنية والميازر وزيــت الزيتون والسكر والزجاج، والأدوات الزجاجية، والفواكه من تفاح وتين وزبيــب وغيرها[6].

ومن الجزيرة العربية: كانت حركة التجارة بينهــا وبــين العــراق متميــزة ومنتظمة خاصة في مواسم الحج، حيث كان الحجاج يجلبون معهم كثير من السلع

([1]) الآجر: وهو طبيخ الطين كان يزين فيه الأبنية وخاصة قباب المساجد، ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص13.

([2]) الدوري، تاريخ، ص109.

([3]) المرجع نفسه، ص138، 139.

([4]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص321-355.

([5]) الشابشتي، الديارات، ص152.

([6]) المقدسي، أحسن، ص180-181؛ الدوري، تاريخ، ص140.

بعد رجوعهم من الأراضي الحجازية[1]، وكانت صادرات الجزيرة العربية إلـــى العراق الخيل والإبل والنعام والأحذية والقنا (لعمل الرماح) [2] والـــدقيق[3]، ثـــم البخور والعطور وغيرها من السلع التجارية الأخرى[4].

ومن مصر: كانت تجلب المنسوجات القطنية والثياب من مختلــف الأنـــواع، والمنسوجات الصوفية والثياب الرقيقة ودهن البلسان والبغال والحمير والقراطيس وغيرها[5]، فقد ذكر الجهشياري أن القراطيس كانت تحمل من مصر إلى العراق وتستخدم للكتابة للعمال في مختلف المناطق[6].

ووقف أبو جعفر المنصور على كثرة أعداد القراطيس فـــي خزائنـــه، فـــأمر ببيعها، لكنه عدل عن ذلك فقال أبو جعفر لمن أمره ببيعها: "فكرت في كتبنا، وأنها قد جرت في القراطيس، وليس يؤمن حادث بمصر فتقطع القراطيس عنا بســـببه، فنحتاج إلى أن نكتب فيما لم تعوده عمالنا، فـــدع القـــراطيس اســـتظهاراً علـــى حالها"[7].

وكانت معظم السلع المصرية ترد إلى العراق والحجاز في عهد المنصور، فقد ذكر الطبري في سنة 145هـــ/762م أمر أبو جعفر المنصور عندما خرج محمد بن عبدالله بالمدينة أن تقطع المادة والميرة من مصر عن الحرمين لفرض سياسة الحصار الاقتصادي على الخارج محمد وأتباعه إلى أن انتهت الحرب[8].

ومن المغرب والأندلس: كانت تجلب إلى العراق مختلف الســـلع التجاريـــة، ومنها: التمور والبزاة واللبود (القماش)[9]، ثم العنبر المعروف بالعنبر المغربـــي

([1]) ابن الجوزي، المنتظم، ج6، ص641.

([2]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص341.

([3]) اليعقوبي، البلدان، ص44.

([4]) الخازن، الحضارة العباسية، ص67.

([5]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص342.

([6]) الجهشياري، الوزراء، ص138.

([7]) المصدر نفسه، ص138.

([8]) الطبري، تاريخ، ج7، ص621.

([9]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص341.

الذي يؤتى به من بحر الأندلس، ويحمله التجار إلى مصر[1]، ومنها إلى العراق، ثم الزئبق والبسط الرقيقة والفرش والصوف والخز، ومن قرطبة كانت تجلب الدواب خاصة البغال[2]، وكانت تجلب من الأندلس الجواري[3]، ثم أجود أنواع النحاس والأقمشة القطنية[4].

ومن اليمن: كانت تجلب مختلف السلع، ومنها البرود والأدم، والجواميس والعصائب، والعنبر الثمين والديباج والزعفران والورس (نبات كالسمسم) والبخور والمر والدروع والسيوف والبغال والحمير والمسابح[5].

ومن إيران: كانت تجلب إلى العراق البسط والسجاد وثياب الكتان والثياب الرقيقة والثياب الصوفية والثياب الموشية والقلانس والفواكه من تفاح وخوخ وزبيب وسفرجل وكمثرى والشراب وماء الورد والمعاجن ودهون الياسمين والكحل والزعفران والزمرد والسكر والمناديل[6].

ومن الهند: تجلب إلى العراق العديد من السلع التجارية، ومنها التوابل والأحجار الكريمة خاصة الياقوت والألماس والعقاقير والكافور والعنبر والعود الهندي، وجلود النمور والصندل الأبيض وجوز الهند والخيزران والفلفل والقرنفل وساج الخشب المعروف بالدارزنجي والحديد والرصاص والفيلة وغيرها من السلع الأخرى[7]. وذكر اليعقوبي العنبر الذي كان يؤتى به من سواحل الهند الداخلية ويحمل إلى البصرة ويسمى (الكرك بالوس) الذي ينسب إلى قوم من الهند

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص211.

([2]) القزويني، آثار البلاد، ص552.

([3]) ابن خرداذبة، المسالك، ص84.

([4]) القزويني، آثار البلاد، ص502؛ الدوري، تاريخ، ص141.

([5]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص342؛ الدوري، تاريخ، ص140.

([6]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص344، 345؛ المقدسي، أحسن، ص367، 442؛ بيلياف، "الحالة الاقتصادية"، ص39؛ الدوري، تاريخ، ص39.

([7]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص340؛ ابن خرداذبة، المسالك، ص131،68؛ الدوري، تاريخ، ص140؛ بيلياف، "الحالة الاقتصادية"، ص39.

ويأتون به إلى قرب عمان ويشتريه به منهم أصحاب المراكب ويصل إلى العراق[1].

ومن الصين: يجلب إلى العراق مختلف السلع، ومنها: الحرير والثياب الحريرية والديباج (القماش الحريري) والجواري والعقاقير والطواويس والأقفال وأواني الذهب والفضة والسروج والكاغد والخزف والجلود والفاكهة والبقول والعدس والحمص والحديد والقصدير والمسك وغيرها[2]، وذكر اليعقوبي المسك الصيني الذي يؤتى به من مدينة خانقوا وهي مرفأ الصين وترسى بها مراكب تجار المسلمين، ويحمل في البحر إلى الزقاق، فإذا قرب من بلد الأبلة ارتفعت رائحته، فلا يمكن للتجار أن يستردوه، فإذا خرج من المركب جاءت رائحته وذهبت عنه رائحة البحر[3]. ومن الأطياب المجلوبة من الصين إلى العراق العود الصنفي الذي ينسب إلى بلد يقال له الصنف بناحية الصين، وهو من أجل الأعواد وأبقاها في الثياب[4].

ومن أواسط آسيا: فمن خوارزم المسك الجيد وفرو الثعالب والسنجاب والرصاص، ومن سمرقند الكاغد والبغال[5]، وكذلك من خوارزم الشمع والثياب والقلانس والسيوف والدروع والعسل والبندق والرقيق والأغنام والبقر. ومن سمرقند الثياب والقدور الكبيرة الحجم المصنوعة من النحاس. ومن تركستان الثياب، ومن الشاس السروج الرفيعة والجلود، ومن فرغانة الثياب البيض والسيوف والرماح والنحاس والحديد والرقيق والزبيب والديباج وغيرها[6].

ومن التبت: أفضل أنواع المسك وأحسنها رائحة وأرفعها[7].

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص211.

([2]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص341؛ ابن خرداذبة، المسالك، ص68؛ الفيل، "الحالة الاقتصادية"، ص323.

([3]) اليعقوبي، البلدان، ص209.

([4]) المصدر نفسه، ص212.

([5]) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص341.

([6]) المقدسي، أحسن، ص325.

([7]) اليعقوبي، البلدان، ص208، 209.

ومن شمال إفريقيا: يجلب إلى العراق اللبود (قماش السروج) وثياب الصوف والأسود والتمور والفرو والسنجاب والرقيق والجواري والسيوف والبزاة السود وغيرها[1].

ومن أرمينية: البسط الرقيقة والسجاد والفرش والستائر والصوف والثياب الصوفية والبراذع وغيرها[2].

5.4 الأسواق التجارية:

تعد الأسواق التجارية من مظاهر تقدم الحياة الاقتصادية، وتعدد الأسواق في أي منطقة يدل على النشاط التجاري فيها، وينعكس استقرار الأسواق وثباتها على الأوضاع الاجتماعية، وساعد الأمن والاستقرار في العصر العباسي الأول على ازدهار الأوضاع الاقتصادية، ثم ساعدت خصوبة التربة في العراق والموقع الجغرافي للعراق على ازدهار الأوضاع الاقتصادية فيه، حيث كان نقطة اتصال بين أواسط آسيا والهند والصين من جهة والجزيرة العربية والشام ومصر وشمال إفريقية من جهة أخرى[3].

وكان العامل الأساسي في ازدهار الحياة الاقتصادية في العراق هو تشجيع الخلفاء على الزراعة والصناعة واهتمامهم بإنشاء الخدمات التي تعزز الجانب الاقتصادي، ومنها الأسواق التي كانت منتشرة في المدن العراقية وتزويدها بالمرافق الهامة، مثل المساجد والحمامات والخانات، وكان هذا الاهتمام واضحاً في خلافة أبي جعفر المنصور موضوع هذه الدراسة، حيث شيدت في عهده

---

(1) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص335، 345؛ المقدسي، أحسن، ص239؛ ابن خرداذبة، المسالك، ص131.

(2) الجاحظ، التبصر بالتجارة، ص248؛ الدوري، تاريخ، ص141.

(3) الطبري، تاريخ، ج7، ص617؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص72؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص166.

الأسواق والمرافق العامة في المدن العراقية وخاصة في مدينة بغداد التي كانــت منتشرة في كل ناحية فيها[1].

ولما وضع الخليفة أبو جعفر المنصــور خطــط مدينــة بغــداد فــي ســنة 145هـــ/762م. أظهر اهتماماً كبيراً في بناء الأسواق التجارية التي تعد من أهــم المؤسسات الاقتصادية في الدولة، وخصص لهذه الأسواق مساحات واسعة بحيــث تكون في كل ناحية من نواحي المدينة وتكــون أســواق شــاملة بجميــع أنــواع التجارات. وأمر المنصور أن تزود هذه الأسواق بالمرافق العامة لتقديم الخــدمات للناس وهي الحوانيت والحمامات والمساجد، ثم ربط كل ناحية من نواحي المدينة بالسكك والدروب[2]، وذلك لسهولة الانتقال من مكان إلى آخر داخل المدينة.

وأنشأت في مدينة بغداد أربعة أسواق رئيسية في المدينة في الجهات الأربــع في كل جهة سوق[3]، وحدد الخليفة المنصور مكاناً متميزاً وخصص لها المساحات الممتدة بين الطرق الأربعة الواقعة بين السور الثاني والثالث، وكــان بنــاء هــذه الأسواق يراعي الظروف المناخية لحمايتها من الأمطار مع السماح بدخول أشعة الشمس إليها من خلال النوافذ، ووصف اليعقوبي هذا البناء بقوله: "وفيهــا كــواء رومية يدخل منها الشمس والضوء ولا يدخل منها المطر"[4]. وكانت هذه الأسواق مقببة بالجص[5]، ومزينة جدرانها ثم عمل سقوفها بالآجر[6].

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص11.

([2]) اليعقوبي، البلدان، ص31؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص11.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص652.

([4]) اليعقوبي، البلدان، ص31؛ الأطرقجي، بناء بغداد، ص123.

([5]) الجص: كلمة أعجمية تعني المادة التي تطلى بها الجدران. ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص11.

([6]) اليعقوبي، البلدان، ص27؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص654؛ الضلاعين، التجارة، ص100.

وبقيت الأسواق داخل مدينة بغداد حتى أمر الخليفة المنصور بنقلها إلى خارج المدينة وتم نقلها إلى الكرخ[1]، مع بقاء بعض الحوانيت التي تباع فيها بعض السلع البسيطة والضرورية مثل البقل والخل[2].

وبعد تطور الحياة في مدينة بغداد ونموها السريع وازدياد عدد سكانها والقادمين إليها من مختلف المناطق أصبحت أسواق المدينة وشوارعها مزدحمة بالمارة، وتضيق بالمشترين والباعة، وإزاء هذا الوضع أخذ أبو جعفر المنصور يفكر في نقل الأسواق إلى خارج أسوار المدينة للأسباب فرضتها واقع المدينة المتطور[3]، فكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالخليفة المنصور أن يتخذ هذا القرار، وأوردت بعض المصادر روايات أن السبب في نقل الأسواق إلى الكرخ أن بطريق من بطارقة الروم وفد على الخليفة المنصور فطلب المنصور من حاجبه الربيع بن يونس أن يطوف بالضيف في المدينة ليرى معالمها وأسوارها وأبوابها وأسواقها، ولما انتهى البطريق من جولته في المدينة سأله المنصور عن انطباعه عن المدينة المدورة، فأظهر إعجابه ببناء المدينة لكنه أبدى ملاحظة على وجود الأسواق داخل المدينة وقال: "بناءً حسناً إلا أني قد رأيت أعداءك معك في مدينتك، قال: ومن هم؟ قال السوقة"[4].

وفي رواية أخرى أن البطريق قال: "رأيت أمرها إلا في خلة واحدة، قال أبو جعفر ما هي، قال: عدوك يخترقها متى شاء وأنت لا تعلم، وأخبارك مبثوثة في الآفاق، لا يمكنك سترها، قال: كيف؟ قال الأسواق فيها والأسواق غير ممنوع

([1]) الكَرْخ: كلمة نبطية تعني جمع الشيء كله في مكان واحد، من نواحي مدينة بغداد، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص507.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص654؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص13؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص178.

([3]) الكبيسي، "التجارة"، ص326، 327.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص652؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص178؛ مجهول، العيون والحدائق، ج3، ص366.

أحد، فيدخل العدو كأنه يريد أن يتسوق، وأما التجار فأنها ترد الآفـاق فيتحـدثون بأخبارك"[1].

ولفت هذا الأمر نظر الخليفة المنصور فأمر بنقل الأسواق خارج المدينة ناحية الكرخ، وذلك في سنة 157هـ/774م وجعلت صفوفاً وبيوتاً لكل صنف ووضـع الغلة على قدر المساحة[2]، ووضع الربيع بن يونس حاجب المنصور تصميماً لبناء الكرخ على رقعة قماش وحدد له المنصور الأمكنة الجديدة للأسواق وأمره ببنـاء مسجد ومساكن لأهل الأسواق حتى لا يدخلوا بغداد[3].

ولما كثر الناس بنوا في مواضع من الأسواق لم تكن مبنية فألزمهم أبو جعفر بدفع الغلة أقل مما ألزم الذين نزلوا في بناء الدولة[4]، وكان بناء الأسـواق فـي الكرخ من الأموال الخاصة بالخليفة أبي جعفر المنصور[5].

ووردت في روايات أخرى أن السبب في نقل الأسواق من بغداد إلى الكرخ أن التجار الغرباء وغيرهم كانوا يبيتون داخل مدينة بغداد، ويخشى أن يكون من بينهم الجواسيس للأعداء الذين قد يقومون بنقل الأخبار أو أنهم يقومون بفـتح أبـواب المدينة ليلاً من جهة الأسواق[6].

وفي رواية أخرى أوردها الطبري في سبب نقل الأسواق من داخل المدينة إلى الكرخ "أن رجلاً كان يقال له أبو زكريا يحيى بن عبدالله، ولاه المنصور حسـبة بغداد والأسواق سنة 157هـ/774م، والسوق في المدينة، وكان المنصور يتتبـع من خرج مع محمد وإبراهيم ابني عبدالله بن حسن، وقد كان لهذا المحتسب معهم

([1]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص194؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص13.

([2]) البلاذري، فتوح، ص293؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص653.

([3]) الأطرقجي، رمزية محمد، بناء بغداد في عهد أبي جعفر المنصور، مطبعة النعمان، بغـداد 1975م، ص159، سيشار إليه تالياً: الأطرقجي، بناء بغداد.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص653؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص13.

([5]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج1، ص79؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص194.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص653؛ ياقوت الحمـوي، معجـم البلـدان، ج4، ص508؛ ابـن خلدون، العبر، ج3، ص241.

سبب فجمع ضد المنصور جماعة استفواهم من السفلة، فشغبوا واجتمعوا، فأرسل المنصور إليهم أبا العباس الطوسي وسكنهم، وأخذ أبا زكريا فحبسه عنده، فأمر أبو جعفر بقتله، فقتله حاجب لأبي عباس الطوسي يقال له موسى على باب الذهب في الرحبة بأمر المنصور، وأمر أبو جعفر بهدم ما شخص من الدور في طريق المدينة ووضع الطريق على مقدار أربعين ذراعاً. وهدم ما زاد على ذلك المقدار وأمر بنقل الأسواق إلى الكرخ"[1].

وذكر ياقوت الحموي أن السبب في نقل الأسواق من داخل مدينة بغداد هو ارتفاع دخان الباعة في أسواق المدينة، فتلوث هواء المدينة وأصبحت بعض الجدران سوداء من ذلك الدخان، فتأذى الخليفة المنصور منها فأمر بنقلها[2].

ومهما كانت الأسباب فإن الأسواق انتقلت من داخل المدينة إلى منطقة الكرخ، ويرجح الباحث أن السبب في نقل هذه الأسواق هو واقع مدينة بغداد المتمثل في زيادة نموها وتطورها وزيادة أعداد سكانها بسبب الهجرات المتواصلة من مختلف المناطق وأصبحت المدينة مزدحمة بالناس، فكان هذا الوضع دافعاً رئيسياً للخليفة أبي جعفر المنصور أن يتخذ القرار بنقل الأسواق من داخل المدينة إلى خارجها.

وكانت أسواق الكرخ من أشهر أسواق بغداد في فترة خلافة المنصور، وكانت الكرخ قرية قديمة منعزلة[3]، وأصبحت ضاحية واسعة بعد بناء الأسواق فيها في عهد الخليفة المنصور، وتقع في الجهة الجنوبية من بغداد بين نهر الصراة ونهر عيسى لتكون مركزاً للنشاط الاقتصادي حتى إذا أخذت بغداد بالاتساع صارت الكرخ في وسطها[4]، وتوسعت قرية الكرخ القديمة على الأنهار، وأصبحت محلة كبيرة تعرف باسم "محلة الكرخ"، وكانت مزدحمة بالدروب والقطائع والأسواق

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص653، 654.

([2]) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص508.

([3]) الأطرقجي، بناء بغداد، ص159.

([4]) الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، أسواق بغداد حتى بداية العصر البويهي، دار الحرية، بغداد 1979، ص80، سيشار إليه تالياً الكبيسي، أسواق بغداد.

حتى امتدت إلى جنوب نهر عيسى امتداداً كبيراً وشمل الأراضي الواقعــة علــى جانبي طريق الكوفة[1].

وذكر اليعقوبي في وصف أسواق الكرخ بقوله: "والكرخ السوق العظمى مادة من قصر وضاح[2]، إلى سوق الثلاثاء طولاً بمقدار فرسخين، ومن قطيعة الربيع إلى دجلة عرضاً مقدار فرسخ، فلكل تجار وتجارة شوارع معلومة وصفوف فــي تلك الشوارع وحوانيت وعراص[3]، وليس يختلط قوم بقوم ولا تجارة بتجارة، ولا يباع صنف مع غير صنفه ولا يختلط أصحاب المهن من سائر الصناعات بغيرهم، وكل سوق مفردة، وكل أهل منفردون بتجاراتهم"[4].

وهكذا فإن الأسواق في الكرخ كانت منظمة من حيث الأبنية والشوارع، ولكل حرفة سوقاً خاصاً ولكل صنف من أصناف التجار سوقاً خاصــاً بهــم، وغطــى الخليفة المنصور نفقة إنشاء هذه الأسواق من ماله الخاصً.

وشهدت أسواق الكرخ الجديدة ازدياد النشــاط التجــاري فيهــا، فأصــبحت الحوانيت التي بنيت لا تكفي حاجة التجار، وتضيق بالباعة والتجار الذين وفــدوا إليها من جميع البلدان ليمارسوا نشاطهم التجاري فطلب بعض التجار من الدولــة السماح لهم بإقامة منشآت تجارية جديدة من أموالهم الخاصة، فسمح لهــم بــذلك، فاتسعوا في بناء الأسواق[5]، فكانت في ثلاث مناطق رئيسية هي: الكرخ والمحول والحربية التي تنسب إلى حرب بن عبدالله صاحب حرس المنصور[6].

([1]) الأطرقجي، بناء بغداد، ص159، 160.

([2]) قصر وضاح: قصر بني للمهدي قرب رصافة بغداد، وقد تولى النفقة عليه رجل من أهــل الأنبار يقال له وضاح فنسب إليه، وقيل الوضاح من موالي الخليفة المنصــور. يــاقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص414.

([3]) عراص: مفردها عرصة وهي الساحة الواسعة. الفيروزآبادي، القــاموس المحــيط، ج2، ص307.

([4]) اليعقوبي، البلدان، ص36، 37.

([5]) البلاذري، فتوح، ص293؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص653؛ ابن الجوزي، مناقب بغــداد، ص13.

([6]) الكبيسي، أسواق بغداد، ص83.

وكان لكل طائفة من التجار في الكرخ أسواق خاصة بهم حسب المهنة والصنف، فكانت الأسواق في الكرخ متخصصة، وتسمى حسب السلعة التي تعرض وتباع فيها، مثل سوق الرياحين الذي تباع فيه الأزهار[1]، وسوق البزازين لبيع الأقمشة، وتباع في قطيعة الربيع مولى أمير المؤمنين المنصور[2]، ثم سوق العطارين[3] وسوق الوراقين الذي يوجد بالقرب من قصر وضاح مولى المنصور، حيث يوجد به كتب عديدة وفيه أكثر من مائة حانوت للوراقين[4]، ويدل هذا على نشاط الحركة العلمية والثقافية. وسوق النخاسين الذي تباع فيه الدواب، وسوق الدباغين الذي يتم فيه دباغة الجلود وغيرها[5]. ثم سوق الدجاج الذي يقع على نهر نهر الدجاج الذي عرف بهذا الاسم لبيع الدجاج عليه[6]. ومن أسواق الكرخ المنفردة بصنف التجارة سوق البطيخ لبيع الفواكه[7].

وتمتد على جانبي باب الكرخ أسواق مهمة في مدينة بغداد، فمنها في الجانب الغربي سوق الهيثم التي يشار إليها سوق (شهارسو) الهيثم، وهي سوق كبيرة متصلة بالمنازل والدروب والسكك، وتنسب إلى الهيثم بن معاوية العتكي، وهو من ولاة الدولة العباسية، فكان على مكة والطائف سنة 141هـ/758م، ثم استعمله الخليفة المنصور على البصرة ثم عزله واستقدمه إلى بغداد، وتوفي سنة 156هـ/773م[8]. وبالجهة الشرقية من الكرخ سوق العتابية أو محلة العتابية، وهي التي اشتهرت بصنع الثياب العتابية من الحرير والقطن بألوان مختلفة، وبلغت شهرتها في جميع البلدان[9].

([1]) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص507.

([2]) اليعقوبي، البلدان، ص36.

([3]) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص27.

([4]) اليعقوبي، البلدان، ص35؛ الكبيسي، أسواق بغداد، ص89.

([5]) اليعقوبي، البلدان، ص34.

([6]) المصدر نفسه، ص36.

([7]) الدوري، تاريخ، ص134.

([8]) اليعقوبي، البلدان، ص39.

([9]) لسترنج، بلدان، ص109.

ومن الأسواق الأخرى في بغداد سوق المحول وهو من أسواق بغداد العظيمة التي يتوفر فيها مختلف الأصناف التجارية[1].

وسوق الرقيق الذي كان يعرف بدار الرقيق في بغداد، وكان يباع فيه رقيق أبي جعفر المنصور وكان في قطيعة الربيع مولى أمير الخليفة المنصور، وتباع فيه الرقيق من الجواري والخدم والمغنيات من مختلف البلدان[2]، ويذكر ابن الجوزي أنه كان للخليفة المنصور خادم جمع الجواري حوله، فكان يضرب لهن على الطنبور فلما سمع المنصور ذلك أرسله إلى السوق بالكرخ ليباع[3].

وسوق باب الشام "وهي سوق عظيمة فيها الدروب الطوال، كل درب ينتسب إلى أهل بلد من البلدان ينزلونه"[4]. ويمتد من باب الشام إلى الجسر الذي على دجلة سوق على جانبيها حوانيت متقابلة[5].

وسوق السلاح وهو من أوائل الأسواق في بغداد، وتباع فيه السيوف والدروع والنبال وغيرها[6]. وسوق باعة الرمان عند قنطرة الرمان، وسوق دار القطن عند عند محلة طابق بين نهر عيسى ونهر طابق[7].

ومن أسواق بغداد سوق الثلاثاء، وهو سوق قديم قبل بناء مدينة بغداد، وسمي بهذا الاسم لأنه يباع فيه يوم الثلاثاء كل شهر مرة، فنسب إلى اليوم الذي يقام فيه السوق[8]، ويقع في الجهة الشرقية من بغداد واستمر في عهد الخليفة المنصور، فبنى بجانبه جسراً لتسهيل مرور الناس إليه[9]. وتم إنشاء الأحياء السكنية في

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص34.

([2]) المصدر نفسه، ص41.

([3]) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص346.

([4]) اليعقوبي، البلدان، ص40.

([5]) المصدر نفسه، ص41.

([6]) الطبري، تاريخ، ج8، ص52.

([7]) الكبيسي، أسواق بغداد، ص90.

([8]) اليعقوبي، البلدان، ص37؛ ابن بطوطة، بتحفة النظار، ص171؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص322.

([9]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص80.

شرق دجلة مما زاد من أهمية هذا السوق وأدى ذلك إلى قيام أسواق كبيرة أخرى بقرب هذه الأحياء حين عسكر بها محمد المهدي ولي عهد الخليفة المنصور سنة151هـ/768م[1].

وسوق أبي الورد كوثر بن اليمان خازن بيت المال، وفيه سوق بسائر السلع التجارية[2]، وسوق خضير وهو مختص بالسلع الواردة من الصين النادرة[3]، ثم سوق يحيى بن الوليد[4]، وسوق الحطابين[5] وسوق العطشى وهي أسواق واسعة في الجانب الشرقي بين الرصافة ونهر المعلى، وبناها سعيد الحرشي للمهدي وحول إليها كثير من التجارات من الكرخ[6].

ومن أسواق بغداد سوق القصابين (الجزارين) وجعله الخليفة المنصور في آخر الأسواق حماية للناس، وأوضح الخليفة المنصور ذلك بقوله: "فإنهم سفهاء وفي أيديهم الحديد القاطع"[7]. ثم سوق الخزازين الخاص بالأدوات المهنية منها المطارق والفؤوس وغيرها، ومن الذين كانوا يعملون فيه زمن الخليفة المنصور العالم يونس بن عبيد الذي كان يعمل خزازاً في سنة 139هـ/757م[8]، ثم سوق اللوز الصغير[9] وغيرها من الأسواق الأخرى.

والملاحظ في أسواق الكرخ في بغداد ظاهرة تجمعها على مجاري الأنهار، فطغت الأمور التجارية على أسماء الأنهار بأسماء نوع البضاعة التي تباع عندها، ومنها نهر البزازين ونهر القلائين ونهر الدجاج وغيرها[10].

---

(1) الكبيسي، "التجارة"، ص327.

(2) اليعقوبي، البلدان، ص35؛ الكبيسي، أسواق بغداد، ص85.

(3) اليعقوبي، البلدان، ص49.

(4) المصدر نفسه، ص49؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص39.

(5) الطبري، تاريخ، ج7، ص587.

(6) اليعقوبي، البلدان، ص46.

(7) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص13.

(8) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص26.

(9) ابن الطقطقي، الفخري، ص156.

(10) اليعقوبي، البلدان، ص36؛ الكبيسي، أسواق بغداد، ص84.

وهكذا فإن الأسواق كانت متعددة في عهد الخليفة المنصور ويختص كل واحد منها ببيع سلعة معينة، وأصبح لكل حرفة مكان خاص بها في السوق، وقد سهل تخصص الأسواق في مهمة إشراف الدولة عليها، كما أن تخصص الأسواق منع التاجر الجشع من رفع الأسعار والاحتكار لوجود منافسين له في نفس السلعة التي يبيعها ثم سهلت هذه الأسواق المتخصصة على الناس أن ينتقي أجود السلع في وقت قصير بسبب تقارب الحوانيت المعروض فيها السلع المتشابهة.

وعلى الرغم من نزول الخلفاء بعد المنصور منذ عهد المهدي في الجانب الشرقي واتساع الرصافة، إلا أن الجانب الغربي ظل يضاهي في كثرة الأسواق والتجارات فيه[1].

وبرزت ظاهرة التخصص في الأسواق في المدن العراقية الأخرى، ففي البصرة كان أصحاب كل مهنة يجتمعون في محل واحد مكونين سوقاً فرعياً خاصاً بهم. وكذلك انتشرت هذه الظاهرة في الكوفة وواسط وغيرها[2].

وكانت مدينة البصرة تلي بغداد في الأهمية من الناحية التجارية، فقد كان موقعها الجغرافي ملتقى البحر والسهل الخصب والصحراء، وكانت باب العراق ومحط التجارة الشرقية وملتقى القوافل القادمة من الصحراء، حيث كان المربد فيها مركزاً تجارياً كبير عند باب البصرة الغربي على طرف الصحراء وكان في بداية أمره سوق للجمال وتطور في العصر الراشدي والأموي، وأصبح ملتقى للبدو والحضر في تجارة التمور والجمال والأسلحة وغيرها، وأصبح في نفس الوقت مركزاً أدبياً يلتقي فيه الشعراء، وكان في العصر العباسي الأول مركزاً للأعمال التجارية والأدبية، ثم كان على نهر الأبلة عدد كبير من الأسواق والحانات[3]، وكانت أسواق البصرة تشبه أسواق بغداد من حيث السعة والدكاكين والحانات[4].

([1]) الكبيسي، أسواق بغداد، ص93.

([2]) الكبيسي، التجارة، ص328.

([3]) الدوري، تاريخ، ص135، 136.

([4]) لسترانج، بلدان، ص65.

وكانت مدينة واسط ذات تجارة رائجة وأسـواقها عـامرة بمختلـف السـلع التجارية، حيث استمرت بدورها التجاري حتى سقوط الخلافة العباسية[1].

ثم كانت الكوفة أسواقها عامرة وفيها أسواق التمر والسـمك وغيرهـا مـن الأسواق الجامعة بالمرافق المدنية والصناعات الضرورية[2].

وكانت الرقابة على الأسواق في عهد المنصور دائمة ومستمرة، فلـم يتـرك التعامل بها وفق مصالح التجار وأهل السوق، بل كانت تنظم تحت رقابة الدولـة والإشراف عليها من قبل موظف مختص هو المحتسب الذي يقوم بمتابعة الأسعار في الأسواق ومتابعة أهل الصناعات من حيث إتقان العمل والـرداءة والتقصـير والأمانة، ومتابعة وضع الأمتعة والبضائع في مسالك الأسواق والشوارع وغيرها من المهام[3]، وولى أبو جعفر المنصور في سنة 157هـ/773م الحسبة يحيى بن زكريا، فاستقوى على العامة، فأمر أبو جعفر بقتله بباب الذهب في مدينة بغداد[4].

وكان أبو جعفر المنصور كذلك يتابع أحوال الرعية فـي الأسـواق بنفسـه شخصياً فيخرج متنكراً ويطوف في الأسواق ويخرج في جوف الليـل ثـم يتـابع الأخبار من خلال بث العيون من أجل التقصي عن أحوال الرعية[5].

6.4 المعاملات التجارية:

كانت وسائل التعامل التجاري في الأسواق العراقية مختلفة ومتعددة، فعـرف التجار أسلوب المقايضة واستخدام العملة في الشـراء المباشـر، ثـم اسـتخدمت الصكوك والسفاتج (الحوالات المالية)، واسـتخدم التجـار هـذه الأسـاليب فـي معاملاتهم التجارية.

([1]) ابن بطوطة، تحفة النظار، ج1، ص140؛ لسترانج، بلدان، ص101.

([2]) ابن جبير، الرحلة، ص169؛ ابن بطوطة، تحفة النظار، ج1، ص167.

([3]) الماوردي، الأحكام، ص240، 254، 255، 258.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص653، 654؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص193.

([5]) الماوردي، نصيحة الملوك، ص388.

وطريقة المقايضة في التعامل التجاري كانت من الأساليب المتبعة منذ القدم للتبادل التجاري، وهي إعطاء سلعة وأخذ عنها سلعة أخرى[1]، واستمر التعامل فيها بعد معرفة النقد، وبقيت سائدة في التعامل التجاري مع مختلف البلدان[2]، واستخدمها تجار العراق في التعامل مع تجار إفريقيا والصين والهند وغيرهم[3].

وعرف التجار استخدام العملة أو النقود كوسيلة متطورة من وسائل التعامل التجاري التي سهلت عمليات الشراء والبيع بين الناس والتجار، وعرف هذا الأسلوب قبل الإسلام، حيث تعامل العرب قبل الإسلام بالنقود الرومية والنقود الحميرية، ومنها الدنانير الذهبية والدراهم الفضية، وكان التعامل بهذه النقود بالوزن وليس بالعدد[4]، ولما جاء الإسلام أقر النبي (صلى الله عليه وسلم) الدراهم والدنانير على ما كانت عليه[5]، ثم تم الإصلاح النقدي على يد الخليفة عبدالملك بن مروان ووالي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي، وضربت الدراهم والدنانير الدمشقية[6]، ونقل العباسيون دار ضرب النقود إلى الأنبار ثم ضربت في الكوفة والبصرة[7]، واستخدمت النقود العباسية من دراهم ودنانير ثمناً للبضائع مع مختلف البلدان في شراء وبيع السلع التجارية[8].

وكان التعامل التجاري بالدينار الذهبي في أسواق العراق أكثر من التعامل بالدرهم الفضي، وذلك لأن أفراد الأسرة العباسية الحاكمة كانوا يفضلون أن ترد إليهم الأموال بالدينار، في حين كانت عطاياهم بالدراهم الفضية[9].

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص254.

([2]) الضلاعين، التجارة، ص124.

([3]) الدوري، تاريخ، ص154.

([4]) البلاذري، فتوح، ص451.

([5]) المصدر نفسه، ص451.

([6]) المصدر نفسه، ص452.

([7]) الكبيسي، أسواق بغداد، ص229.

([8]) الدوري، تاريخ، ص154.

([9]) الجاحظ، التاج، ص221؛ الضلاعين، التجارة، ص127.

ومن وسائل التعامل التجاري استخدام الصكوك كوسيلة لدفع الأموال وهو أمر خطي يدفع بواسطته مقدار من النقود إلى الشخص المسمى فيه، وكان الناس يستلمون أرزاقهم وأعطياتهم بموجب هذه الصكوك[1].

وخلال العصر العباسي كثرت الإشارة إلى استعمال الصكوك كوسيلة لدفع المال من خلال مؤسسات الدولة والأفراد من الشعب، إلا أن الصكوك الحكومية كانت تختم عادة بخاتم الخلافة الخاص[2].

وتطورت وسائل التعامل التجاري المالي في الأسواق في العراق وخاصة في بغداد إلى استعمال السفاتج والحوالات المالية ومفردها سفتجة، والتي كانت ترد إلى بغداد من أقاليم الدولة العباسية، وظهر استعمال هذه الوسيلة منذ قيام الدولة الإسلامية، حيث كان ابن الزبير يأخذ في مكة الورق من التجار، فيكتب لهم إلى البصرة وإلى الكوفة[3]، وأشار الجهشياري إلى استخدام السفتجة في خلافة أبي جعفر المنصور في الأمور التجارية[4]، وقد سهل هذا الأسلوب علاقات التعامل بين التجار من حيث المخاطر التي كان يواجهها التجار عند نقل النقود من مكان إلى آخر.

([1]) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص553.

([2]) ابن خلدون، العبر، ج1، ص451.

([3]) الكبيسي، أسواق بغداد، ص264.

([4]) الجهشياري، الوزراء، ص109-110.

الفصل الخامس
السياسة المالية

1.5 الموارد المالية:

اهتم الخليفة أبو جعفر المنصور بالأحوال الاقتصادية في الدولة العباسية، فنظر بنفسه في شؤون الدولة وأدرك أهمية المال في توطيد أركان الدولة واستمرارها، فكان حريصا على جمع المال لا حباً فيه للتلذذ به بل لحماية سلطانه، فكان يلقب "أبا الدوانيق"(1) وذلك لشدة حرصه في محاسبة العمال والصناع(2). وتظهر سياسة الخليفة المنصور في حرصه على جمع المال من خلال قوله: "والله لولا أن الأموال حصن السلطان ودعامة الدين والدنيا وعزهما وزينتهما ما بتُّ ليلة وأنا أحرز منه ديناراً ولا درهماً، لما أجد لبذل المال من اللذاذة، ولما أعلم في إعطائه من جزيل المثوبة"(3) ثم قوله في وصيته لابنه المهدي "ولا تدوم نعمة السلطان وطاعته إلا بالمال"(4).

وتتضح سياسة المنصور المالية من خلال قوله لابنه المهدي: "وقد جمعت لك فيها من الأموال ما أن كسر عليك الخراج عشر سنين كان عندك كفاية لأرزاق الجند والنفقات وعطاء الذرية ومصلحة الثغور فاحتفظ بها، فإنك لا تزال عزيزاً ما دام بيت مالك عامراً"(5) وقوله: "وأعد الأموال واخزنها وإياك والتبذير فإن النوائب غير مأمونة والحوادث غير مضمونة وهي من شيم الزمان"(6) ثم قوله: "من قل

---

(1) الدانق: وحدة وزن ونقد ويساوي سدس الدرهم، هنتس، المكاييل، ص29.

(2) الطبري، تاريخ، ج7، ص619؛ الذهبي، سير، ج7، ص83؛ الصفدي، الوافي، ج17، ص434.

(3) الطبري، تاريخ، ج8، ص88.

(4) المصدر نفسه، ج8، ص71.

(5) المصدر نفسه، ج8، ص103؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص216؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص250.

(6) الطبري، تاريخ، ج8، ص106؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص217.

ماله قل رجاله، ومن قل رجاله قوي عليه عدوه، ومن قوي عدوه عليه اتضح ملكه، ومن اتضح ملكه استبيح حماه"[1].

وهكذا فإن السياسة المالية للخليفة أبي جعفر المنصور كانت قائمة على اعتبار المال ركن الدولة والسلطان المنيع فيجب المحافظة عليه وصرفه في المجالات التي تحقق الصالح العام دون تبذير وإسراف ويجب استغلاله في الأمور التي تؤدي إلى استمرار الدولة وبقائها وكسب المؤيدين والأنصار للحكم.

تولى المنصور قبل الخلافة أعمال إدارية أكسبته معرفة جيدة في الشؤون المالية واستطاع إدارة الدولة بسياسة مالية مستندة إلى التخطيط الدقيق لأمور الدولة[2]. وقام المنصور بتعيين موظف ليتولى الأمور المالية ويسمى صاحب بيت المال مع متابعة الخليفة المنصور لهذا العمل في تصريف أموال الدولة حرصاً منه في تصريف هذا العمل في الصالح العام للدولة، وتولى بيت المال في خلافة المنصور أبو حارثة النهدي[3] ثم الفرج بن فضالة التنوخي الذي كان يعمل في بيت المال في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان[4].

وتمكن المنصور بفضل سياسته المالية هذه بحرصه على ثروة الدولة من التبذير والضياع أن يجمع أموالاً كبيرة في خزينة الدولة في وقت قصير بعد أن سلم إليه الخليفة العباسي الأول أبو العباس خزينة الدولة خالية من الأموال بعد البذل والتبذير فيها، ولم تكن طريقة المنصور في جمع المال عن طريق الظلم ونهب خيرات الناس بل بفضل حزمه وعمله الدؤوب في انتعاش موارد الدولة المالية من خلال اهتمامه بالزراعة والصناعة والتجارة[5] وغيرها من موارد الدولة الأخرى.

([1]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص387.

([2]) العاني، سياسة، ص452.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص76.

([4]) الجهشياري، الوزراء، ص112.

([5]) الجومرد، داهية العرب، ص336.

وكانت أهم موارد بيت المال في خلافة المنصور تتمثل بالخراج والجزية والصدقات والغنائم والعشور والمصادرات والمكوس وضرائب أخرى متفرقة.

1.1.5 الخراج:

كان الخراج من أهم موارد خزينة الدولة، وهو مقدار من المال أو الحاصلات، يفرض على الأرض التي كان يملكها المشركون قبل الفتح الإسلامي ويعرف الماوردي الخراج بقوله: "فهو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها"[1] وكانت في العراق تؤخذ من الجزء الأكبر من أراضي السواد[2] فبعد فتح العراق وضع الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الخراج على مساحة الأرض التي تقدر فيه الضريبة تبعاً لمساحة الأرض المزروعة، فمسح عثمان بن حنيف السواد فوجده ستة وثلاثين ألف ألف جريب فوضع على كل جريب درهماً وقفيزاً، وجعل على كل جريب من الكرم عشرة دراهم، وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم وعلى كل جريب من قصب السكر ستة دراهم، وعلى كل جريب من الشعير درهمين وغيرها[3]، فبلغ مجموع خراج السواد في العراق في عهد عمر بن الخطاب مائة ألف ألف درهم سنوياً[4].

وفي العصر الأموي حصلت تطورات جديدة في جباية الخراج وأهمها الاتجاه إلى تكوين نظام ضريبي منسق في كافة الولايات التابعة للدولة عندما واجهت الخلافة أزمة مالية في عهد الخليفة عبدالملك بن مروان، فحاول إعادة النظر في وضع الضرائب حيث أعيد فرض الجزية على المسلمين الجدد في الولايات، وأعيد فرض الخراج على بعض الأراضي الخراجية التي امتلكها العرب وصيروها عشرية[5].

([1]) الماوردي، الأحكام، ص146.

([2]) الدوري، العصر العباسي، ص264.

([3]) الماوردي، الأحكام، ص175.

([4]) البلاذري، فتوح، ص270.

([5]) الدوري، تاريخ، ص176.

ولما جاء الخليفة عمر بن عبد العزيز أعاد النظر في تنظيم الضرائب حيث أكد الفكرة الإسلامية على أن الإسلام يعفي من الجزية وطبق ذلك في العراق والمناطق الأخرى ثم أكد على أن الأرض الخراجية ملك للأمة ووقف عليها، وإن الخراج إنما هو إيجار للأرض الخراجية يدفعه كل من يزرعها بغض النظر عن عقيدته أو انتمائه[1] ولكن هذه التدابير والإجراءات تم تجاهلها من بعده فإن نظرته لأرض الخراج وعدم إمكانية إيقاف الشراء أدت إلى أن يفرض الخراج على الأرض الخراجية بصرف النظر عن مالكها من عربي أو غير عربي. وتعززت فكرة إعفاء المسلمين من الجزية قبل انتهاء العصر الأموي[2].

ولما جاء العباسيون إلى الخلافة كانت الأراضي الخراجية تواجه جملة من المشاكل أدت إلى تدهور كبير في مستوى إنتاج الأراضي وإلى تعطيل مساحات كبيرة منها عن الإنتاج ويعود ذلك إلى طبيعة ما جرى في النصف الثاني من العصر الأموي حيث أن بثوقاً كبيرة قد انبثقت في ضفاف الأنهار في أراضي السواد وأغرقت ما جرى إصلاحه إلى جانب مساحات أخرى من الأراضي[3]. ويذكر البلاذري بأنه "قد انبثقت في أيام الدولة المباركة (العباسية) بثوق زادت في البطائح سعة، وحدثت أيضاً من الفرات آجام استخرج بعضها"[4]. وأدت هذه البثوق والفيضانات إلى تعطيل كثير من الأراضي الزراعية، ثم أدت إلى زيادة تركيز الأملاح في مساحات أخرى من الأراضي وتحويلها تدريجياً إلى سباخ مما يعني تعطيلها عن الزراعة وأظهرت الحاجة إلى ضرورة إعمارها وكذلك فإن ارتفاع ضريبة الخراج على الأراضي الخراجية مقارنة مع إنتاجها ثم التعسف

([1]) الدوري، مقدمة، ص33.

([2]) الدوري، تاريخ، ص177.

([3]) السامرائي، حسام الدين، "تطور ملكية الأرض في العصور العباسية"، بحث في كتاب الإدارة المالية في الإسلام، المجمع العلمي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، 1989م، ج2، ص489، وسيشار له تاليا: السامرائي، "تطور ملكية الأرض".

([4]) البلاذري، فتوح، ص292.

والظلم الذي يعاني منه المزارعون وغيرها من الأمور مما أدى إلى تسرب الأيدي العاملة من أرض الخراج في العراق ومصر بشكل خاص[1].

واستلزمت هذه التطورات إلى ضرورة إعادة النظر في ما كان مفروضاً على الأراضي الخراجية التي أثارت تذمر المزارعين وتعطيل استغلال مساحات كبيرة من الأراضي وتدني جباية الضريبة، مما دفع بالخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التدهور في الحالة الاقتصادية وبدأ بإلغاء جميع التصرفات الجارية على الأرض الخراجية المتعلقة بحق الرقبة على أن يبدأ هذا الأمر بأثر رجعي من نهاية خلافة عمر بن عبد العزيز، على أن تعود جميع الأراضي الخراجية التي جرى التصرف بها بعد سنة 100هـ/718م إلى أصلها على أن لا يسمح بتحويل الأراضي الخراجية إلى العشر[2].

واتخذ الخليفة المنصور إجراء آخر يتعلق بمساحة الأراضي الخراجية وإنتاجها حيث أمر بإجراء مسح شامل للأراضي الخراجية في سواد العراق لإعادة النظر في حقوق بيت مال الدولة فيها على ضوء الإنتاج حيث ألغى هذا الإجراء توابع الأموال التي كانت تجبى مع الخراج ، وضماناً لدقة العمل في هذا الأمر ومن منطلق عدم جواز ولاية غير المسلمين على المسلم فقد منع استخدام الكتاب من أهل الذمة وتشدد في ذلك فقلد حماد التركي تعديل السواد وأمره أن ينزل الأنبار ولا يدع أحداً من أهل الذمة يكتب لأحد من العمال على المسلمين إلا قطع يده[3] وأدى هذا الإجراء إلى التخفيف عن كثير من المزارعين الذين يدفعون الخراج برفع الظلم والتعسف عنهم في جباية الخراج.

وتظهر سياسة الخليفة المنصور في متابعة أمور الخراج من خلال قوله: "ما كان أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعف منهم...

([1]) السامرائي، "تطور ملكية الأرض"، ص489.

([2]) ابن عساكر، تاريخ، ج1، ص596، 597؛ السامرائي، "تطور ملكية الأرض"، ص491.

([3]) البلاذري، فتوح، ص455.

هم أركان الملك ولا يصلح الملك إلا بهم... والثالث صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية فإني عن ظلمها غني..."[1].

ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذها المنصور في الخراج تعديل مقدار الخراج على نظام المقاسمة بدلاً من نظام المساحة وهي أن يحسب المحصول بنسب مئوية تتفاوت حسب خصوبة الأرض وطبيعة زراعتها، وتتقاسم الدولة مع الفلاح ما ينتج من المحصول بنسبة معينة، فكان هذا النظام يطبق لأول مرة في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور للتخفيف عن الفلاح وتشجيعا لزراعة الأرض حيث كانت قيمة الخراج التي تؤخذ من المزارع لتصل أحيانا إلى أكبر من المحصول ويؤكد الماوردي هذا الإجراء من قبل الخليفة المنصور بقوله: "ولم يزل السواد على المساحة والخراج إلى أن عدل بهم المنصور رحمه الله في الدولة العباسية عن الخراج إلى المقاسمة، لأن السعر نقض فلم تفِ بخراجها وخرب السواد فجعله مقاسمة"[2].

وأشار البلاذري إلى أن هذا القرار في تغيير وضعية الخراج للمقاسمة كان في أواخر عهد المنصور وتوفي قبل تنفيذه وطبق للتنفيذ في خلافة ابنه المهدي حيث قال: "وأما مقاسمة السواد فإن الناس سألوها السلطان في آخر خلافة المنصور، فقبض قبل أن تقاسموا ثم أمر المهدي بها فقوسموا فيها دون عقبة حلوان"[3]. وهكذا فإنه يمكن القول بأن القرار الرسمي بالتعديل في جباية الخراج من المساحة إلى المقاسمة كان من الإجراءات الجديدة التي أقرها المنصور لاهتمامه وعنايته الكبيرة بأرض الخراج ومزارعيها مما كان له الأثر الكبير في الاهتمام بالأرض وزراعتها وزيادة موارد الدولة من الأموال التي جمعت من ضريبة الخراج.

وكان الخراج يجبى في عهد الخليفة المنصور إما عن طريق المحاسبة النقدية بالدنانير العباسية أو الأموية الجيدة، يقول ابن الأثير: "وكانت الهبيرية والخالدية

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص67؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص221.

([2]) الماوردي، الأحكام، ص176.

([3]) البلاذري، فتوح، ص271.

واليوسفية من أجود نقود بني أمية ولم يكن المنصور يقبل في الخراج غيرها"[1]، ثم الطريقة العينية حسب المحصول الذي يزرع أو بكلتيهما حسب مساحة الأرض الخراجية وإما عن طريق المقاسمة من المحصول حسب ما اتفق عليه، وإما عن طريق المقاطعة وهي تجبى بمقتضى اتفاقيات معينة بين الحكومة ومستغل الأرض على نوع أو قيمة ما يدفع لبيت المال ويدخل في هذا النظام معظم الأراضي العائدة للدولة[2] ويقول الماوردي في طريقة جباية الخراج: "وفي عهد المنصور أزال الخراج عن الحنطة والشعير ورقاً وصيره مقاسمة وهما أكثر غلات السواد وأبقى اليسير من الحبوب والنخل والشجر على رسم الخراج"[3]

وكان الخليفة المنصور يتابع أمور الخراج بنفسه ويراقب سير الجباية لأهمية الخراج في موارد بيت المال، فكان كل يوم ينظر في أمور الرعية وفي جباية الخراج والنفقات حيث كان ولاة البريد يكتبون إليه بما كان ذلك في كل يوم ويتابع أخبار الولايات وينظر ما يرد إلى بيت المال[4] وكان يحرص في تعيين عمال الخراج أن يكونوا من ذوي الأمانة والإخلاص حيث روي أنه ولي رجلاً من أهل العراق شيئاً من خراج السواد فأوصاه بنفسه وتقدم إليه فقال: "ما أعرفني بما في نفسك! تخرج الساعة فتقول من عالّ بعدها فلا أجير. أخرج عني وامضِ إلى عملك، فوالله لئن تعرضت لذلك لأبلغن من عقوبتك ما تستحقه، قال: فوليا جميعاً وصححا وناصحا"[5] فكان أبو جعفر المنصور يتابع عماله ويعاقب من يتلاعب بأموال الخراج، ففي سنة 154هـ/771م علم أبو جعفر أن أخا أبي أيوب المورياني كان بالأهواز فجمع مالاً عظيماً فغضب عليه المنصور فحبس أبا أيوب وأخاه خالداً وبني أخيه وقطع أيديهم وقتلهم[6] ثم لجأ المنصور إلى مصادرة أموال

([1]) ابن الأثير، الكامل، ج4، ص167.

([2]) الماوردي، الأحكام، ص80؛ الجومرد، داهية العرب، ص337.

([3]) الماوردي، الأحكام، ص81.

([4]) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص342؛ Carl. Brockelman, **History of Islamic peoples,** Routledge & Kegan ptil, London, 1982, p(102).

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص68.

([6]) التنوخي، نشوار، ج8، ص133؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص177، 178.

العمال ليسترجع ما أخذوه من أموال الدولة كما فعل بخالد بن برمك بعد أن ولاه مقاطعة فارس حيث ألزمه بدفع ثلاثة آلاف ألف درهم[1].

وبهذا فإن جباية ضريبة الخراج كانت تخضع لرقابة دقيقة ومستمرة من قبل الخليفة المنصور شخصياً لرفع الظلم عن الرعية والمحافظة على أموال الدولة وتحقيق الأمن والازدهار الاقتصادي، فكانت موارد الخراج تتضخم في بيت المال في عهد المنصور وذكر المؤرخون أن أسباب هذا الازدياد الكبير في الموارد يعود إلى سعة أراضي الدولة وامتداد رقعتها من السند إلى المغرب الأقصى ثم اهتمام المنصور نفسه بتشجيع الزراعة وسياسته اللينة مع الفلاحين، وإعطاء حرية العمل للموالي وغيرهم من العرب ثم انتشار الأرض في سائر أنحاء الدولة العباسية مما دفع الناس إلى استخدام الأرض وزراعتها، ومن الأسباب الأخرى المهمة معالجته أمور الخراج بنفسه ومتابعتها شخصيا وجعل نسبته وسطا يتحملها الفلاح، ثم خصوبة الأرض وإنتاجها الجيد بعد الاهتمام بوسائل الري من قبل الخليفة المنصور والحكومة، مما جعل خراج الدولة كبيرا ووافيا إلى حد بعيد[2].

2.1.5 الجزية:

وهي ضريبة على الرؤوس تجبى من أهل الذمة (اليهود والنصارى والمجوس)، وتسقط هذه الضريبة بالإسلام، والخراج بوضع على الأرض ولا يسقط بإسلام صاحبها[3]، وفرضت الجزية على أهل الذمة تطبيقاً لقوله تعالى: ((قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون))[4].

([1]) الجهشياري، الوزراء، ص99؛ الدوري، العصر العباسي، ص109.

([2]) زيدان، تاريخ، ج2، ص336، 351؛ الجومرد، داهية العرب، ص338

([3]) الماوردي، الأحكام، ص142.

([4]) التوبة، الآية29.

وتفرض الجزية على الرجال الأحرار العقلاء، ولا تفرض على امرأة أو صبي ولا مجنون ولا عبد لأنهم أتباع وذراري[1].

وكانت الجزية تقدر حسب الأموال وعلى مقتضى التراضي الذي كان يقع بين المسلمين المحاربين وأعدائهم، فيسمى بعضهم الجزية "ضريبة الدم" أي بدلاً من القتال، فدافعها وهو غير المسلم لا يدعى إلى حرب ولا ينخرط في الجندية مع المسلمين[2].

وكانت الجزية في عهد الخليفة المنصور تجبى على سنة الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (13–23هـ/634–644م) بثلاثة أصناف من الأغنياء 48 درهماً، ومن متوسطي الحال 24 درهماً، ومن الفقراء 12 درهماً في السنة[3] وأقرها على هذا القدر الإمام أبو حنيفة النعمان (ت 150هـ/767م) في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور[4]. وذكر الطبري في سنة 155هـ/772م طلب إمبراطور الروم من الخليفة أبي جعفر المنصور الصلح على أن يؤدي الجزية[5].

ويتولى جباية الجزية عمال ديوان الجوالي الذي تجمع فيه موارد الجزية وتحول إلى بيت مال الدولة في كل سنة وفي هذا الديوان يدون أسماء المواليد الجدد والمتوفين والقادمين من أهل الذمة من خارج البلاد، ومعرفة من بلغ من الصبيان لفرض الجزية عليهم[6]، وذكر في عهد المنصور أنه كان يتولى الجوالي في البصرة سنة 156هـ/773م سعيد بن دعلج[7].

([1]) أبو يوسف، الخراج، ص404، 405؛ ابن سلام، أبو عبيد القاسم، الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت 1986م، ص41، سيشار إليه تاليا: ابن سلام، الأموال؛ الماوردي، الأحكام، ص144.

([2]) الجومرد، داهية العرب، ص339.

([3]) ابن سلام، الأموال، ص44؛ أبو يوسف، الخراج، ص404.

([4]) الماوردي، الأحكام، ص144.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص46؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص206؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص249.

([6]) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب، نهاية الأرب في فنون الأدب، 26ج، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، ومطابع كوستانوماس، القاهرة، (د.ت)، ج8، ص242، 281 سيشار إليه تالياً: النويري، نهاية.

([7]) الطبري، تاريخ، ج8، ص51؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص187.

وكان وارد الجزية يتضاءل بمرور الزمن بسبب دخول قسم كبير من أهل الذمة في الإسلام فأعفوا من هذه الضريبة.

3.1.5 الزكاة (الصدقة):

وهي أول ما فرض على الأغنياء القادرين من المسلمين، وتجبى مرة واحدة في السنة، وكانت في بداية الأمر اختيارية تطبيقاً لقوله تعالى: [والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم][1]، ثم أصبحت فيما بعد ضريبة إجبارية تطبيقاً لقوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم"[2].

ويذكر الماوردي أن الصدقة زكاة والزكاة صدقة، ويفترق الاسم ويتفق المسمى، ولا يجب على المسلم في ماله حق سواها، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس في المال حق سوى الزكاة"[3].

والزكاة من الموارد المهمة لبيت المال، وكانت تسمى الصدقة في عهد الخليفة المنصور، وكانت تجبى بأنواع مختلفة منها:

أ. زكاة الثمار: وتختلف زكاة الثمار على اختلاف نوع سقايتها، فإذا كانت مما يسقى سيحاً، أي تأتيها المياه من المطر أو الأنهار دون عناء أو تعب فزكاتها تكون العشر، وإذا كانت بما يسقى بالتعب وبالرجال تكون زكاتها بنصف العشر، ولا تستحق الثمار على الزكاة إلا إذا بلغت خمسة أوسق[4] فما فوق، ويدخل في زكاة الثمار النخل والكرم وغيرها[5].

([1]) المعارج، الآية24، 25.

([2]) التوبة، الآية103.

([3]) الماوردي، الأحكام، ص113.

([4]) الوسق: يساوي ستون صاعاً والصاع خمسة أرطال وثلث بالعراق، هنتس، المكاييل، ص63، 79.

([5]) أبو يوسف، الخراج، ص326؛ الماوردي، الأحكام، ص117.

ب. زكاة الزروع: وهي تشمل زكاة الحبوب بجميع أنواعها كالحنطة والشعير والأرز والعدس وغيرها، ولا تؤخذ الزكاة عنها إلا بعد أن تبلغ خمسة أوسق فما أكثر، وحكمها في الزكاة مثل حكم الثمار[1].

ج. زكاة الماشية: وتؤخذ من الإبل والبقر والغنم وغيرها، ولها أحكام في الشريعة الإسلامية على مختلف أصنافها وأنواعها ومقدار لبلوغ الزكاة في كل صنف ونوع، ولم تتغير بتغير الأزمنة والظروف كالضرائب الأخرى[2].

د. زكاة المعادن: وهي من الأموال الظاهرة من ذهب وفضة ونحاس وغيرها، ولها حدود مشروعة لا تتغير بتغير الزمان والظروف؛ فالذهب على كل عشرين مثقالاً يؤخذ نصف مثقال وليس على ما دون ذلك، والفضة يؤخذ على كل مائتين خمسة دراهم أي بنسبة واحد من الأربعين في كل سنة[3]، فإن النسبة المئوية لزكاة الذهب والفضة تقدر بـ 2,5%. أما الركاز فهو كل مال وجد مدفوناً من ضرب الجاهلية ويكون عليه الخمس[4].

وكان للزكاة في أيام الخليفة المنصور ديوان خاص يدعى "ديوان الصدقات" ومركزه في العاصمة بغداد وله فروع في مختلف الولايات ويتولى الأمر عدد من العمال يسمون عمال الصدقات، ويقومون بتحصيل أموال الزكاة من الأغنياء وأصحاب المزروعات وغيرها، ويوزعوها على مستحقيها[5]، وذلك عملاً بقوله تعالى: [إنما الصدقات للفقراء، والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي

([1]) الماوردي، الأحكام، ص113.

([2]) أبو يوسف، الخراج، ص305؛ الماوردي، الأحكام، ص114، 115.

([3]) أبو يوسف، الخراج، ص305.

([4]) الماوردي، الأحكام، ص120؛ السرخسي، شمس الدين، المبسوط، 2ج، دار المعرفة، بيرو1989، ج2، ص189، وسيشار إليه تالياً: السرخسي، المبسوط.

([5]) الجومرد، داهية العرب، ص340.

الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل فريضة من الله، والله عليم حكيم][1].

وكانت جباية الصدقات تترك عادة إلى عمال الخراج في مختلف ولايات الدولة العباسية[2]، ومن عمال الصدقات الذين ورد أسماؤهم في المصادر التاريخية أيام الخليفة المنصور سعيد بن دعلج الذي كان يتولى صدقات أرض العرب في مدينة البصرة سنة 156هـ/773م[3].

4.1.5 ضريبة العشور:

وهي من موارد بيت المال في عهد الخليفة المنصور، وكانت تؤخذ على أموال وعروض وبضاعة أهل التجارة من غير المسلمين الذين يقدمون بها من دار الحرب إلى بلاد الإسلام[4]، وتؤخذ هذه الضريبة بقيمة العشر من تجارتهم في السنة ويجوز فرض زيادة على العشر أو نقص عن ذلك إذا اشترط ذلك عليهم، فكانت التجارة القادمة عن طريق البحر تسمى جبايتها "أعشار السفن" وهي ضريبة تقدر بمبالغ كبيرة كانت ترد إلى بيت المال لتوسع التجارة في عهد المنصور بين العراق ومختلف بلدان العالم من الهند والصين وفي البحر الأبيض المتوسط وسواحل أفريقيا وأوروبا، ثم يسمى ما يؤخذ على تجارة البر والبحر "المكوس والمراصد" وهي تقابل ضريبة الجمارك في هذه الأيام، وكانت تفرض على المنسوجات والمصنوعات والرقيق وغير ذلك[5]، وكان أول من فرض هذه الضريبة الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، حيث كانت نسبتها 10% من أموال وتجارة أهل الحرب، و 5% من أموال وتجارة أهل الذمة، ويدفع المسلم ربع العشر وهي 2.5%[6] وقيمتها النقدية على المسلم خمسة دراهم من المائتين،

([1]) التوبة، الآية60.

([2]) الدوري، العصر العباسي، ص278.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص51؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص187.

([4]) القلقشندي، صبح، ج3، ص538؛ الريس، الخراج، ص127.

([5]) الجومرد، داهية العرب، ص340، 341.

([6]) أبو يوسف، الخراج، ص428؛ الريس، الخراج، ص128.

والذمي في المائتين عشرة دراهم وعلى أهل دار الحرب في المائتين عشرين درهماً[1].

ولا تجب ضريبة العشر إذا كانت قيمة التجارة أقل من مائتي درهم وأحياناً كانت معاملة تجار أهل الحرب بالمثل فتؤخذ منهم النسبة التي تؤخذ من تجار المسلمين إذا مروا ببلاد الإسلام[2]، وكانت تؤخذ هذه الضريبة مرة واحدة في السنة حتى وإن رجع التاجر مرة أخرى إلى دار الإسلام[3]، وأما التجارة في داخل البلاد الإسلامية فلا تجب عليها ضريبة العشر[4].

5.1.5 المصادرات:

وهي من موارد بيت المال في عهد الخليفة المنصور، ومنها مصادرات أموال بني أمية[5]، ومصادرات أموال العمال والكتاب والوزراء حيث يذكر الطبري "كان "كان المنصور لا يولي أحداً ثم يعزله إلا ألقاه في دار خالد البطين –كان منزل خالد على شاطئ دجلة ملاصقاً لدار صالح المسكين – فيستخرج من المعزول مالاً مما أخذ من شيء أمر به فعزله وكتب اسم من أخذ منه وعزل في بيت المال وسماه بيت مال المظالم، فكثر ما في ذلك البيت من المال والمتاع"[6].

وفي سنة 155هـ/772م عزل الخليفة المنصور أخاه العباس بن محمد عن ولاية الجزيرة وغرمه مالاً[7]، وفي سنة 158هـ/775م عزل المنصور خالد بن برمك عن ولاية فارس وألزمه بدفع مبلغ ثلاثة آلاف ألف درهم[8] وأمر أبو جعفر

([1]) أبو يوسف، الخراج، ص136.

([2]) السرخسي، المبسوط، ج2، ص199.

([3]) القلقشندي، صبح، ج3، ص538؛ الريس، الخراج، ص128.

([4]) الريس، الخراج، ص128.

([5]) الذهبي، تاريخ (حوادث 141 – 160هـ)، ص469؛ الذهبي، سير، ج7، ص87، 88.

([6]) الطبري، تاريخ، ج8، ص81.

([7]) الطبري، تاريخ، ج8، ص47؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص184؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص247.

([8]) الطبري، تاريخ، ج8، ص54؛ الجهشياري، الوزراء، ص99؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص199؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص248.

جعفر معن بن زائدة الذهاب إلى اليمن لأسر واليها الذي رفع المعصية على أبي جعفر وأمر بمصادرة أمواله[1] ثم عزل المنصور الوالي محمد بن عبيد الله بن محمد بن سليمان بن ربيعة بن الحارث عن البلقاء وأمر أن يحمل إليه مع ماله وأخذ منه ألفي دينار[2].

وأمر أبو جعفر المنصور بمصادرة أموال وزيره أبو أيوب المورياني وأقاربه بعد خيانته في قصة الضيعة التي أمر المنصور ببنائها لابنه صالح بقيمة ثلاثمائة ألف درهم فوجدها المنصور عند متابعته لهذا الأمر أن هذه الضيعة عاطلة ولا عمارة فيها فقتل أبا أيوب وصادر أمواله وأموال أقاربه[3].

ومن المصادرات الأخرى في عهد المنصور ما أورده الطبري في رواية "لما قتل عيسى بن موسى محمداً (النفس الزكية) قبض أموال بني الحسن كلها، فأجاز ذلك أبو جعفر"[4]، ثم أمر المنصور بمتابعة أتباع محمد وأخيه إبراهيم الخارجين عن السلطة ومصادرة أموالهم ومنهم قطن بن معاوية الغلابي الذي قال: "كنت ممن سارع إلى إبراهيم، واجتهد معه فلما قتل طلبني أبو جعفر فقبض أموالي ودوري"[5]، وكذلك فقد تم مصادرة الأموال التي خلفها أبو مسلم الخراساني في الري بعد مقتله[6].

لكن الخليفة المنصور لم يتصرف ببعض أموال وممتلكات بعض العمال والولاة على وجه المصادرة فقد كان يودع هذه الأموال في ديوان بيت المظالم وأمر ابنه المهدي بإعادتها إلى أصحابها بعد موته لتكون له منة عليهم[7].

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص64.

([2]) المصدر نفسه، ج8، ص81.

([3]) التنوخي، نشوار، ج8، ص133؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص176.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص103.

([5]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص58، 59.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص497؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص20.

([7]) الطبري، تاريخ، ج8، ص81؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص159؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ج5، ص224.

6.1.5 الضرائب الأخرى:

ومن موارد بيت المال الأخرى خمس الغنائم التي كان يغنمها المسلمون في الحروب من أموال نقدية أو متاع أو سبي وغيرها، ويؤخذ منها الخمس لبيت المال ثم يوزع في أبوابه المختلفة[1]، وفقاً لقوله تعالى: ((واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل))[2].

ومن الضرائب ضريبة دار الضرب، وهي ما تدفعه دور ضرب العملة المعدنية من ذهب وفضة وغيرها وقيمتها درهماً عن كل مائة درهم ومثله الدينار وأجزاؤه[3].

ومن موارد بيت المال في عهد الخليفة المنصور الضرائب التي وضعت على الأسواق التجارية في الكرخ حيث وضع على التجار الذين استخدموا البناء في الأسواق الغلة على قدر الذراع (مقدار مساحة المكان) في الأبنية الحكومية، وكذلك فقد ألزم الذين بنوا الأبنية للتجارة في الأسواق ضريبة أقل من الذين استخدموا بناء الدولة[4].

ومن موارد بيت المال كذلك التركات، وهي الأموال التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الذين لا وارث لهم فتصبح ملك للدولة وتوضع في بيت المال[5]، وغيرها من المصادر الأخرى لبيت المال.

ولم يرد في المصادر التاريخية مجموع ما كان يرد إلى بيت المال من الموارد المختلفة في كل سنة، وأورد الجهشياري قيمة الواردات في إحدى السنوات في عهد الخليفة هارون الرشيد حفيد الخليفة أبو جعفر المنصور تقدر بــ(530.240.000 درهم)[6]، وهي القيمة القريبة لعهد المنصور التي يمكن

([1]) الماوردي، الأحكام، ص126؛ الجومرد، داهية العرب، ص340.

([2]) الأنفال، الآية 41.

([3]) الجومرد، داهية العرب، ص341.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص653.

([5]) القلقشندي، صبح، ج3، ص532.

([6]) الجهشياري، الوزراء، ص288.

تقديرها لمعرفة الميزانية السنوية لموارد بيت المال في عهد الخليفة المنصور وهي ثروة كبيرة في ذلك العهد.

وكان المنصور حريصاً على ممتلكات الدولة لضمان الحق فيها والمحافظة على موارد بيت المال، ويظهر ذلك من خلال مخاطبته لعامله في المدينة المنورة لبيع ثمار الضياع بقوله: "ولا تبعها إلا ممن تغلبه ولا يغلبنا، فإنما يغلينا المفلس الذي لا مال له ولا رأي لنا في عذابه، فيذهب بما لنا قبله ولو أعطاك جزيلاً، وبعها من الممكن بدون ذلك ممن ينصفك ويوفيك"(1) وبهذا فإنه أمر عامله ببيع ثمار الضياع المملوكة إلى القادرين على دفع ثمنها للمحافظة على أموال الدولة.

2.5 النفقات:

كانت الأموال التي ترد إلى بيت المال تنفق على مصالح الدولة العباسية في عهد الخليفة المنصور، وكان يشرف على خزانة الدولة صاحب بيت المال وهو بمثابة وزير المالية في عصرنا الحالي، وكان مقر خزانة بيت المال في قصر باب الذهب في مدينة بغداد، وحرص المنصور على أن تكون النفقات على مصالح الدولة موزعة على ثلاثة أقسام وهي(2):

القسم الأول: يعطى إلى الدواوين في الدولة ليصرف منها حسب الحاجة على رواتب الموظفين والوزير والحاجب ورجال البلاط، والقضاة والعمال والولاة والجند والشرطة والمستخدمين وغيرهم، وكذلك يصرف منها على شراء الأسلحة والمعدات العسكرية لتسليح الجيش وتطوير قدراته القتالية، وما يلزم البريد من حاجات وأدوات وغيرها، ويأتي في مقدمة الدواوين الديوان الخاص بالخلافة وما يتبعها من نفقات خاصة بالخليفة وأعطياته وهباته ورواتب حرسه الخاص وكتابه ومصاريف قصره وأفراد أسرته وغيرها.

والقسم الثاني: خصص ليصرف على البناء والأعمار وأمور الصالح العام للدولة كإنشاء، وبناء القلاع وتحصين الثغور وبناء السدود، وإصلاح مجاري

---

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص87.

(2) العاني، سياسة، ص453، 454؛ الجومرد، داهية العرب، ص345، 346.

الأنهار وشق الترع لتوصيل المياه إلى الأراضي البعيدة عن مجاري الأنهار وغيرها من الأمور الأخرى.

والقسم الثالث: وهو ما يبقى من الأموال كفائض مالي يترك للادخار حتى يستفاد منه عند أوقات الحاجة في الأمور الطارئة، فكانت خزينته طيلة خلافته وافرة بالأموال المدخرة.

وورد في مصادر هذه الدراسة تفاصيل لأهم النفقات في عهد الخليفة أبو جعفر المنصور في مختلف المجالات العسكرية والعمرانية، ونفقات دار الخلافة الخاصة ورواتب الوزراء والموظفين والهبات والعطايا، وهي:

1.2.5 النفقات العسكرية:

اهتم الخلفاء بتجهيز الجيوش اهتماماً كبيراً لحماية أمن واستقرار الدولة فأنفقوا أموالاً كثيرة لتسليح الجيوش وتزويدها بالمعدات العسكرية وإنشاء الثغور والحصون، وقرروا لحمايتها الأرزاق المنتظمة والمنح والعطايا المختلفة، وقد أنفق الخليفة أبو جعفر المنصور أموالاً كثيرة في إعادة بناء حصون وثغور الدولة العباسية؛ ففي سنة 139هـ/757م أنفق أموالاً كبيرة لبناء حصن ملطية[1] وتحصينها[2] وأنفق على طرد الروم من ملطية حوالي ما يزيد على ثمانين ألف دينار لبناء ما هدمه الروم من ملطية[3]، وفي سنة 154هـ/771م أنفق المنصور مبلغ ثلاثة وستين ألف ألف درهم لتجهيز الجيش الذي أرسله إلى إفريقيا لقتال الخوارج الذين قتلوا واليها عمر بن حفص[4]، وأنفق المنصور أموالاً كبيرة على الجيش الذي كان في الري فيذكر الجهشياري أنه لما شخص المهدي إلى الري أذن

([1]) ملطية: بلدة من بلاد الروم على حدود الشام وهي للمسلمين، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص223.

([2]) البلاذري، فتوح، ص191.

([3]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص20.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص44؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص174.

أبو جعفر لأبي عبيد الله كاتبه في الإنفاق والتصرف في بيت المال فأقام بالري مع المهدي مدة طويلة، وأنفق أموالاً عظيمة[1].

وأنفق الخليفة أبو جعفر المنصور مبالغ كبيرة في إخماد الثورات والفتن، ومنها توجيه الجيوش إلى خراسان في منطقة الري لقتال عبد الجبار بن عبد الرحمن[2]، وأنفق الأموال في ثورة محمد بن عبد الله بن الحسن (النفس الزكية) في المدينة المنورة وأخيه إبراهيم في مدينة البصرة؛ حيث أنفق الأموال على عيونه الذين انتشروا في مختلف نواحي الحجاز لمتابعة أخبارهما والقبض عليهما، وإنهاء أمرهما، فأمر أبو جعفر عماله في المدينة بإنفاق الأموال في طلب محمد وأخيه إبراهيم[3] وأمر أبو جعفر لرجل من آل أويس بن أبي السرح من بني عامر بن لؤي تسعة آلاف درهم لخروجه من المدينة المنورة إلى أبي جعفر ليخبره بخروج محمد النفس الزكية في المدينة[4]، وكذلك أنفق المنصور الأموال في قمع ثورة أستاذ سيس سنة 150هـ/767م[5] وغيرها من الثورات الأخرى.

وأنفق الخليفة المنصور أموالاً كبيرة على أرزاق الجند في العراق التي كانت تدفع بانتظام في كل شهر فكان راتب الجندي في حرس المنصور عشرين درهماً في الشهر[6] ولم يطبق هذا الأمر على الجند المرابطين في الثغور بل وضع لهم مرتبات إضافية فكان راتب الجندي المرابط في ثغر ملطية يزيد على عشرة دنانير ومعونة مائة دينار ومكافآت وإقطاعات أخرى من المزارع لتضحيتهم وحثهم على

([1]) الجهشياري، الوزراء، ص127، 128.

([2]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص31.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص531؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص229، 230.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص564.

([5]) المصدر نفسه، ج8، ص29 – 32.

([6]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص150؛ الأربلي، عبد الرحمن بن سبط، خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك، وقف على طبعه وتصحيحه مكي السيد جاسم، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت)، ص82، سيشار له تالياً الأربلي، خلاصة.

القتال[1] ومنح أبو جعفر المنصور جند أبي مسلم الخراساني عطاءاً إضافيا من بيت المال عند مقتل أبي مسلم وذلك لتهدئتهم وكسب ودهم وأجزل العطاء للقادة والرؤساء[2].

وكان من حق الولاة في عهد المنصور تحديد رواتب الجند في ولاياتهم فكان صاحب الشرطة بمصر عام 141هـ/758م يتقاضى مائتي درهم وحين غضب عليه الوالي جعل راتبه مائة وعشرين[3] وكان تحت إمرة أبي مسلم في ولايته على خراسان عشرة آلاف جندي فخصص لهم رواتب عالية في كل شهر ومكافآت كبيرة وقيل أنه أنفق عليهم ما جمعه من حران فأثار ذلك مخاوف الخليفة المنصور[4].

وكان صاحب الشرطة في عهد المنصور يتقاضى راتباً عالياً لأهمية من يعمل في هذه الوظيفة من الناحية الأمنية، فقد خصص له راتب ضخم قدر بمبلغ خمسمائة ألف درهم في السنة[5].

2.2.5 النفقات العمرانية:

وتشمل هذه النفقات بناء المدن والمساجد والقصور وحفر الآبار وبناء الجسور والسدود وغيرها مما يخدم الصالح العام في الدولة العباسية، وفي بداية خلافة المنصور اتخذ مقراً له أطلق عليه اسم "الهاشمية" وتقع بجوار مدينة الكوفة بين

([1]) البلاذري، فتوح، ص191.

([2]) مجهول، الإمامة، ج2، ص310.

([3]) الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب، الولاة والقضاة ، تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت 2002م، ص109، سيشار له تالياً: الكندي، الولاة؛ عبد الحسين، بيت المال، ص254.

([4]) مجهول، الإمامة، ج2، ص306.

([5]) الزهراني، ضيف الله يحيى، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة 1986م، ص37، سيشار إليه تالياً: الزهراني، النفقات.

الكوفة والحيرة[1] ولم يتوفر في المصادر المتاحة معلومات عن تكاليف بناء هذه المدينة.

وكان بناء مدينة بغداد سنة 145هـ/762م[2] من أهم النفقات المعمارية في عهد المنصور حيث أنفق أموالاً كبيرة على بناء هذه المدينة وعمارة مرافقها، فذكر اليعقوبي أن المنصور بدأ في خطط المدينة سنة 141هـ/758م وجعلها مدورة "ولا تعرف في جميع أقطار الدنيا مدينة مدورة غيرها"[3] وجعل لها أربعة أبواب على سياسة التدبير العسكري في الحروب، وعمل لها سورين من الداخل والخارج، وبني قصره في وسطها والمسجد حول القصر[4].

وكان اختيار موقع مدينة بغداد من قبل الخليفة أبي جعفر المنصور شخصياً وراعى في هذا الموقع الجوانب العسكرية والاقتصادية.

واختلفت الآراء في سبب اختيار المنصور لموقع مدينة بغداد، فقيل أن المنصور كان يخرج بنفسه لاختيار المكان المناسب فوصل إلى الموصل ولم يعثر على موقع مناسب[5]، وكان اهتمامه بجودة تربة الموقع الذي يريد فيه بناء المدينة حيث يذكر الخطيب البغدادي "أن المنصور كان يعاين تربة كل منطقة ليتعرف على جودتها للزراعة حتى لا ترتفع فيها الأسعار"[6]، ووجه المنصور ابنه المهدي المهدي لغزو الصقالبة في سنة 140هـ/757م وخرج لتوديعه حتى وصل موقع بغداد فأدرك أهمية موقعها الاقتصادي والعسكري لاتصالها بمدن كبيرة عن طريق نهري دجلة والفرات[7].

([1]) البلاذري، فتوح، ص285؛ اليعقوبي، البلدان، ص21؛ الأطرقجي، بناء بغداد، ص30.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص610؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص72؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص165.

([3]) اليعقوبي، البلدان، ص25.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص651.

([5]) ابن الطقطقي، الفخري، ص161.

([6]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج1، ص66.

([7]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص22.

وتذكر المصادر أن سبب بناء مدينة بغداد أن المنصور أراد الابتعاد عن أهل الكوفة بعد وقعة الراوندية فكان لا يأمن على نفسه بعد أن أفسدوا جنده عليه فكرة السكن فيها فخرج يبحث عن عاصمته الجديدة بغداد[1]، وهناك رواية أخرى تذكر أن سبب بناء المدينة أن راهباً صادف المنصور وأخبره بأن الذي يبني موقع بغداد رجلا يدعى مقلاصاً فكان المنصور في صغره يدعى مقلاصا[2].

وعمل الخليفة المنصور بعد اختياره لموقع بغداد على امتلاك الأراضي ورسم المخططات الهندسية لبناء المدينة فأمر أن تخط بالرماد وأخذ يدخل من كل باب من أبوابها ويدخل فيها وهي مخطوطة بالرماد[3] واستعد المنصور للنفقات على البناء فتم إحضار المهندسين والصناع والعمال واشترى الأراضي التي كانت مزارع يمتلكها حوالي ستون شخصاً من أهالي بغداد[4] وذكر اليعقوبي أن المنصور لما بدأ بالعمل في المدينة كان عدد المهندسين والعمال وأصحاب المهن مائة ألف[5] وعين المنصور للإشراف على بناء المدينة عدداً من الموظفين فقسمها فقسمها أربعة أقسام متساوية يشرف على كل قسم ثلاثة موظفين يشرفون على البناء إشرافاً مالياً وهندسياً، فولى على القسم الذي يمتد من باب الكوفة إلى باب البصرة وما اتصل بذلك كله المسيب بن زهير والربيع مولاه والمهندس عمران بن الوضاح، والقسم الثاني من باب الكوفة إلى باب الشام سليمان بن مجالد ووضاح مولاه والمهندس عبد الله بن محرز، والقسم الثالث من باب الشام إلى باب خراسان حرب بن عبد الله وغزوان مولاه والمهندس الحجاج بن يوسف، والقسم الرابع من

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص614؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص69؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص161؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص265؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص165؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص99.

([2]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج1، ص66؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص8؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص166.

([3]) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص8؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص167.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص617-619؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص70.

([5]) اليعقوبي، البلدان، ص25.

باب خراسان إلى باب البصرة هشام بن عمرو وعمارة بن حمزة والمهندس شهاب بن كثير[1].

وحرص المنصور في الإنفاق على بناء مدينة بغداد على الدقة في متابعة الشؤون المالية ومحاسبة العمال والصناع، وأدرك ضخامة الإنفاق على هذا البناء فحاول التقليل من النفقات فلجأ إلى فكرة هدم إيوان كسرى ليستعين بأنقاضه في البناء إلا أن تكلفة الهدم كانت تفوق البناء الجديد فعدل عن الهدم[2] ثم حاول التخفيف من الإنفاق من خلال إحضار أبواب المدينة من مختلف المناطق ومنها باب في مدينة واسط وضعه على باب البصرة، وباب من الشام وضع على باب خراسان، وباب من الكوفة وضع على باب الكوفة، ثم أمر المنصور بعمل باب ووضع على باب الشام[3].

وبلغت مساحة الأراضي التي شيدت فيها المدينة مائة وثلاثين ألف جريباً[4] وتم الانتهاء من البناء في سنة 146هـ/763م فتحول أبو جعفر في هذه السنة من الهاشمية إلى بغداد[5] ونقل إليها الخزائن وبيوت الأموال والدواوين[6]، وسماها أبو أبو جعفر مدينة السلام[7] ويقال لها دار السلام[8].

واختلف المؤرخون في تحديد المبالغ التي أنفقها الخليفة المنصور على بناء مدينة بغدد وجامعها وقصر الذهب فيها والأبواب والأسواق التي فرغ من بنائها فقيل أربعة ملايين وثمانمائة ألف وثلاثة وثمانين درهماً[9]، وقيل أربعة ملايين

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص29-31.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص650؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص8؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص157؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص241؛ مجهول، العيون، ص256.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص651؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص241؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص100.

([4]) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص9.

([5]) البلاذري، فتوح، ص293؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص650؛ الجهشياري، الوزراء، ص100.

([6]) البلاذري، فتوح، ص293؛ الجهشياري، الوزراء، ص100؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص9.

([7]) البلاذري، فتوح، ص285-293؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص116.

([8]) ابن الطقطقي، الفخري، ص163.

([9]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج1، ص69؛ ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص9؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص101.

وثمانمائة وثلاثة وثلاثين درهماً[1]، وقيل أربعة ملايين وثمانمائة وثلاثة وثلاثين ألف درهم[2]، وقيل ثمانية عشر مليون درهم[3]، وقيل ثمانية عشر مليون دينار[4]، دينار[4]، وقيل أربعة ملايين درهم[5].

ومهما كانت مبالغ النفقات التي وردت في المصادر فإن هذه النفقات كانت قليلة على بناء هذا المشروع الكبير، ولعل ذلك يعود إلى إشراف الخليفة أبو جعفر المنصور بنفسه على البناء ومحاسبته للمشرفين عليه والعمال وأصحاب المهن، حيث استوفى من بعضهم بعد المحاسبة خمسة عشر درهماً[6] ويرجع بعض المؤرخين إلى أن قلة النفقات على البناء تعود إلى رخص الأسعار وقلة توفر المال لدى الناس[7].

وذكر اليعقوبي أن الخليفة المنصور قال عندما أراد بناء مدينة بغداد: "والله لأبنيها ثم أسكنها أيام حياتي، ويسكنها ولدي من بعد، ثم لتكونن أعمر مدينة في الأرض، ثم لأبنين بعدها أربع مدن لا تخرب واحدة منهن أبداً فبناها، وهي الرافقة[8] ولم يسمها، وبنى ملطية المصيصة، وبنى المنصورة[9]، بالسند"[10]،

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص655؛ المقدسي، أحسن، ص121؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص178؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص163.

([2]) ابن خلدون، العبر، ج3، ص241.

([3]) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص9؛ المنتظم، ج8، ص75.

([4]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج1، ص69؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج1، ص545.

([5]) مجهول، العيون، ج3، ص257.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص652؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص163؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص241.

([7]) مجهول، العيون، ج3، ص257.

([8]) الرافقة: وهي متصلة البناء بالرقة على ضفة الفرات، وهي على هيئة مدينة بغداد ولها ربض بينها وبين الرقة وفيها الأسواق المختلفة، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج3، ص17.

([9]) المنصورة: وهي بأرض السند مدينة كبيرة كثيرة الخيرات، وقيل سميت بالمنصورة نسبة إلى منصور بن جمهور عامل بني أمية، وقيل سميت المنصورة لأن عمرو بن حفص المهلبي بناها في أيام الخليفة المنصور. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ص24، 25.

([10]) اليعقوبي، البلدان، ص24.

ويذكر خليفة بن خياط أن المنصور كتب إلى صالح بن علي يأمره ببناء مدينة المصيصة في عام 140هـ/757م فوجه جبريل بن يحيى ففرغ من البناء عام 141هـ/758م[1].

وفي عام 151هـ/768م بنى أبو جعفر المنصور مدينة الرصافة في الجانب الشرقي من مدينة بغداد لابنه المهدي، وكان يدعى هذا الجانب "عسكر المهدي" لأن المهدي عسكر في هذه السنة قبل خروجه إلى الري[2]، وعمل المنصور لها سوراً وخندقاً وبستاناً وميداناً وأجرى عليها الماء من نهر المهدي[3]، وكان سبب بناء هذه المدينة أن الراوندية لما جاءت إلى المنصور في بغداد وأثاروا الشغب في المدينة فاقترح عليه "قثم بن العباس بن عبيد الله بن العباس ببناء مدينة لابنه محمد المهدي، وتحويل جزء من الجيش معه فتصبح هذه المدينة بلداً ومدينة بغداد بلداً، فإن أفسد أهل هذا الجانب (البلد) ضربتهم بذلك الجانب"[4]، فقبل أبو جعفر رأيه فبنى المنصور الرصافة[5] فحول المنصور إليها بعض جيشه[6] وتوافدت الناس على هذه المدينة لمحبتهم للمهدي ولكثرة عطاءه عليهم من الأموال والعطايا[7] ولم ولم تذكر المصادر النفقات المالية التي أنفقها المنصور على بناء الرصافة، وفي عام 154هـ/771 بنى المنصور مدينة الرافقة على نمط بناء مدينة بغداد[8]، وفي وفي عام 157هـ/774م نقل المنصور الأسواق من مدينة بغداد إلى منطقة الكرخ[9] وكانت نفقات ذلك البناء من ماله الخاص[10].

([1]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص274.

([2]) البلاذري، فتوح، ص293؛ اليعقوبي، البلدان، ص45؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص37.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص37.

([4]) المصدر نفسه، ج8، ص37؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص146؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص173.

([5]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص147؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص173.

([6]) ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص268؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص243.

([7]) اليعقوبي، البلدان، ص45.

([8]) الطبري، تاريخ، ج8، ص44؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص174.

([9]) الطبري، تاريخ، ج8، ص52؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص212؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص193.

([10]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج1، ص79؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص193.

ومن المشاريع العمرانية الأخرى في عهد الخليفة المنصور بناء قنطرة الصراة العتيقة في سنة 145هـ/762م[1] ثم بناء القصور منها قصر أبي الخصيب مولى المنصور الذي أمره المنصور ببنائه فسمي باسمه وكان المنصور يزوره فيه بالكوفة[2] ثم قصر الوضاح في الجانب الشرقي، والوضاح رجل من أهالي الأنبار الأنبار كان يتولى النفقات على بناء هذا القصر فنسب إليه[3]، ثم قصر الخلد الذي بناه المنصور سنة 158هـ/775م على نهر دجلة، وسماه الخلد تشبيهاً له بجنة الخلد، وقال المنصور في بناء هذا القصر "إنما أبتنيه لأنظر إلى الماء فإنه يجلو البصر" وكان وراء باب خراسان[4]، وفي سنة 158هـ/775م أمر المنصور بترميم القصر الأبيض الذي كان كسرى بناه وأمر أن يغرم كل من وجد عنده في داره من الأجر الخسراوي مما نقضه من بناء الأكاسرة، واعتبره أبو جعفر من فيء المسلمين[5]، ومن المشاريع الأخرى عمل أبو جعفر الأسوار والخنادق حول مدينتي الكوفة والبصرة وجعل ما أنفق عليهما من أموال الأهالي وألزم كل شخص أربعين درهماً[6].

واعتنى الخليفة أبو جعفر المنصور بإقامة المنشآت العمرانية التي تخدم الناس فبنى المساجد والحمامات وحفر الآبار والأنهار وشق الطرق وإقامة الجسور والأسواق وغيرها من الخدمات الأخرى، ومنها ما يتعلق بأداء مناسك الحج حيث اهتم المنصور بتوسعة المسجد الحرام، فبعد أن شكا له الناس من ضيقة كتب إلى زياد بن عبيد الله الحارثي أن يشتري المنازل التي تلي المسجد حتى يزيد فيه ضعفه، فامتنع الناس عن البيع، فكتب أبو جعفر إلى زياد أن يهدم المنازل فهدمت

([1]) البلاذري، فتوح، ص293؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص624.

([2]) البلاذري، فتوح، ص285.

([3]) المصدر نفسه، ص293.

([4]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص201.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص57؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص202.

([6]) البلاذري، فتوح، ص287؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص46؛ ابن الوردي، تاريخ، ج1، ص269.

وأدخلت عامة دار الندوة فيه حتى زاد فيه ضعفه[1] ثم بنى أبو جعفر مسجد الخيف في منطقة منى التي لم يكن فيها قبل ذلك مسجد فحج أبو جعفر سنة 140هـ/757م لينظر ما تم زيادته في المسجد[2] وبلغت نفقات توسعة المسجد الحرام حوالي مليون دينار[3].

وبنى المنصور المساجد والحمامات والدروب والسكك في مدينة بغداد[4] فيذكر فيذكر ابن الجوزي أنه كان سنة 145هـ/762م ثلاثمائة ألف مسجد وستين ألف حمام[5] وبنى في مدينة البصرة عام 142هـ/759م قبلتهم وتولى بناءه مسلمه بن سعيد بن جابر وصلى أبو جعفر فيها في عيد الفطر[6] وذكر اليعقوبي بعد ذلك أنه أنه يوجد في البصرة سبع آلاف مسجد[7] وبلغت نفقات بناء المسجد الكبير في بغداد والأسواق وقصر الخليفة حوالي أربعة ملايين وثمانمائة وثلاثة وثلاثين درهماً[8].

واهتم المنصور بحفر الأنهار وأنفق عليها أموالاً كبيرة ومنها نهر أبي الخصيب الذي نسب إلى أبي الخصيب مرزوق مولى الخليفة المنصور، ثم نهر الأمير بالبصرة الذي حفره المنصور ووهبه لابنه جعفر فكان يقال نهر أمير المؤمنين ثم قيل نهر الأمير[9] وشق المنصور قنوات المياه من دجلة والفرات لإيصال الماء إلى مدينة بغداد فكانت المياه جارية في الصيف والشتاء وعمل الجسور منها ثلاثة جسور في مدينة بغداد خصص منها جسر للنساء وجسرين

([1]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص369؛ الطبري، تاريخ، ج7، ص500؛ ابن دحية، النبراس، ص28.

([2]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص369؛ ابن دحية، النبراس، ص28؛ القلقشندي، مآثر، ص178.

([3]) الزهراني، النفقات، ص399.

([4]) اليعقوبي، البلدان، ص50.

([5]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص82.

([6]) الطبري، تاريخ، ج7، ص514.

([7]) اليعقوبي، البلدان، ص203.

([8]) الزهراني، النفقات، ص399.

([9]) البلاذري، فتوح، ص356.

لنفسه وحشمه[1] ثم وسع الطرق في مدينة بغداد سنة 157هـ/774م وأحيائها ووضعها على مقدار أربعين ذراعاً وأمر بهدم الدور التي تقع فيها[2].

3.2.5 العطايا والمنح:

عمل العباسيون منذ قيام دولتهم على منح أنصارهم وعمالهم الكثير من المنح والعطايا من الأموال والأراضي والأمتعة[3] ومنهم الخليفة أبو جعفر المنصور موضوع الدراسة، فمنذ توليته الخلافة كان كلما قدم إلى مكة لأداء فريضة الحج يبذل الأموال على الفقهاء والعلماء ويتذاكر معهم في مختلف الأمور ومنهم ابن أبي ذؤيب ومالك بن أنس وابن سمعان فأمر لهم بخمسة آلاف دينار[4]، وشجع المنصور العلماء على كتابة العلم والفقه وتدوينه فأمر مالك بن أنس بتدوين العلم على ما اجتمعت عليه الأئمة والصحابة لينشرها في مختلف الأمصار وأعطى أبو جعفر مالك بن أنس ألف دينار ذهباً وكسوة عظيمة وأمر لابنه ألف دينار فكتب مالك الكتب وقدم إليه المهدي في عهد المنصور في موسم الحج فسأله عن أمر أبي جعفر فأتاه مالك بالكتب وهي كتب الموطأ، فأمر المهدي بنسخها ومنح مالك أربعة آلاف دينار ولابنه ألف دينار[5].

وذكر ابن الجوزي أن الخليفة المنصور في سنة 137هـ/ 754م وجه الأموال إلى والي المدينة زياد بن عبيد الله الحارثي لتوزيعها على الناس لتشمل القواعد (النساء اللواتي قعدن عن الزواج) والعميان والأيتام والمحتاجين[6]، وفي سنة 140هـ/757م أعطى الخليفة أبو جعفر في موسم الحج أشراف قريش ألف دينار

([1]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص79، 80.

([2]) المصدر نفسه، ج8، ص193.

([3]) خفاجي، محمد توفيق، تطور النظم الإدارية والمالية في بلاد العراق والفرس، (رسالة دكتوراه)، القاهرة1966م، ص259، وسيشار له تالياً: خفاجي، تطور النظم.

([4]) مجهول، الإمامة، ج2، ص319.

([5]) المصدر نفسه، ج2، ص322، 324.

([6]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص16.

لكل واحد منهم ولم يترك أحداً من أهل المدينة إلا أعطاه إلا أنه لم يبلغ أحداً ما بلغ الأشراف فكان ممن أعطاه ألف دينار سليم بن عروة ثم أعطى قواعد قريش (النساء غير المتزوجات) صحائف الذهب والفضة والكسوة، فأعطى في المدينة في هذه السنة عطايا لم يعطها أحد[1].

ومنح أبو جعفر المنصور القائد معن بن زائدة عشرة آلاف درهم، وذلك لحسن بلائه في إخماد ثورة الراوندية في سنة 140هـ/757م التي كادت أن تقضي على حياة المنصور[2] ومنح محمد بن سليمان عشرين ألف درهم ولجعفر أخيه عشرة آلاف درهم فقال جعفر: "يا أمير المؤمنين تفضله عليّ وأنا أسن منه! قال (أبو جعفر) وأنت مثله! إنا لا نلتفت إلى ناحية إلا وجدنا من أثر محمد فيها شيئاً وفي منزلنا من هداياه بقية وأنت لم تفعل من هذا شيئاً"[3].

وأعطى أبو جعفر المنصور قاضي المدينة محمد بن عمران الطلحي عشرة آلاف دينار لقضائه العادل حين قضى بين الخليفة المنصور والحمالون الذين اشتكوا من المنصور للقاضي وطلبوا أنصافهم وأمره أبو جعفر المنصور بإنصافهم فقضى عليه لهم وقال له أبو جعفر: "جزاك الله عن دينك وعن بيتك وعن حسبك وعن خليفتك أحسن الجزاء، وأمر له بعشرة آلاف دينار"[4].

وساعد الخليفة المنصور المحتاجين لسداد ديونهم فأعطى هشام بن عروة عشرة آلاف دينار لقضاء دينه[5] ولما توفي عيسى بن نهيك سأل المنصور عن المال الذي خلفه فقيل له ألف دينار صرفت على الميتم وخلف ست بنات فأمر المنصور لهن مائة وثمانين ألف دينار لكل واحدة ثلاثون ألف دينار، وأمر أن

([1]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص27، 28.

([2]) ابن كثير، البداية، ج10، ص78.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص77.

([4]) الجهشياري، الوزراء، ص137، 138.

([5]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص101؛ الذهبي، تاريخ، حوادث (141-160هـ)، ص470؛ الذهبي، سير، ج7، ص85، 86.

يشتري لهن ضياعاً من المال الذي أمر به ليكون لهن منه معاشاً وأمر بتزوجهن[1].

وفي رواية أخرى أن الخليفة أبو جعفر المنصور قبل خلافته كان نازلاً على رجل يقال له أزهر السمان فلما ولي المنصور الخلافة قدم إلى أبي جعفر المنصور في بغداد فأدخل عليه فطلب منه حاجته بأن عليه دين أربعة آلاف درهم وأن داره مهدمة فأمر له أبو جعفر اثني عشر ألف درهم ثم عاد إلى أبي جعفر مرة أخرى ومنحه اثني عشر ألف درهم[2].

ومنح الخليفة أبو جعفر المنصور العطايا والمنح للمعارضين للدولة العباسية من أجل كسب مودتهم وتغيير مواقفهم اتجاه الدولة فيذكر الطبري في رواية أن رجلاً اسمه أصبغ قد سعى في فساد الدولة في الآفاق فعرض على أبي جعفر المنصور فقال له: "فسعيت في نقض دولتي وإفساد ملكي، فقال أخطأت فعفا عنه وأعطاه كيس عطاء بقيمة خمسمائة درهم"[3].

وأعطى الخليفة أبو جعفر المنصور العطايا والمنح للشعراء ومنهم الشاعر أبي نخيلة الذي أمر له بأربعة آلاف درهم لقوله الشعر في اليوم الذي بايع فيه أبو جعفر لابنه محمد المهدي بولاية العهد سنة 147هـ/764م[4]، ومنح أبو جعفر لشاب من ولد عمرو بن حزم عشرة آلاف درهم لقوله الشعر في مجلسه العام في بغداد، وأمر أن ترد ضياع آل حزم عليهم[5]، وذكر الخطيب البغدادي في رواية أن أعرابياً دخل على المنصور فكلمه كلاماً أعجبه فأمر المنصور للأعرابي بألف دينار[6]، وأعطى الشاعر ابن هرمة خمسة آلاف درهم[7].

---

(1) الجاحظ، التاج، ص216، 217؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص84؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص224.

(2) الطبري، تاريخ، ج8، ص77، 78.

(3) المصدر نفسه، ج8، ص78.

(4) المصدر نفسه، ج8، ص21.

(5) المصدر نفسه، ج8، ص85.

(6) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص58.

(7) ابن عبد ربه، العقد، ج1، ص365؛ الزهراني، النفقات، ص222.

ومنح أبو جعفر المنصور العطايا والهبات على أهل بيته فيذكر أنه فرق على جماعة من أهل بيته في يوم واحد عشرة آلاف ألف درهم وأمر للرجل الواحد من أعمامه بألف ألف درهم (مليون درهم) ولا يعرف خليفة قبله ولا بعده وصل بها أحداً من الناس(1).

وفي سنة 147هـ/764م أعطى المنصور لعيسى بن موسى عشرة آلاف ألف درهم مقابل خلعه من ولاية العهد وتقدم المهدي عنه ثم أعطى مبلغ ألف ألف درهم (مليون درهم) لخاصته وأقاربه ونسائه(2) ثم أمر أبو جعفر بكسوة لعيسى وابنه موسى وأهل بيته بقيمة ألف ألف درهم ومائتي ألف درهم (1.200.000)(3).
.(1.200.000)(3)

وفي سنة 151هـ/768م قدم على المنصور ابنه المهدي من خراسان فقدم على المنصور للتهنئة بمقدمة عامة أهل بيته من كان منهم بالشام والكوفة والبصرة وغيرها فأجازهم المنصور وكساهم وحملهم وجعل المنصور لابنه المهدي صحابة منهم فأجرى لكل واحد منهم خمسمائة درهم(4).

4.2.5 الرواتب والأرزاق:

كان الولاة والعمال والجند وغيرهم من الموظفين وأصحاب المهن والصناعات يتقاضون رواتب وأرزاق من بيت المال تصرف لهم بانتظام مقابل الأعمال التي يقومون بها، ولم تكن الرواتب تصرف في مواعيد محددة في جميع أنحاء الدولة العباسية؛ ففي منطقة خراسان كان يصرف للجند مرتين في السنة وفي مناطق

---

(1) الجاحظ، التاج، ص215؛ الطبري، تاريخ، ج8، ص84، 85؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص224؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص129.

(2) الطبري، تاريخ، ج8، ص25؛ الجهشياري، الوزراء، ص126، 127؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص105.

(3) الطبري، تاريخ، ج8، ص25؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص105.

(4) الطبري، تاريخ، ج8، ص36، 37؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص146؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص198.

أخرى كانت تصرف ثلاث أو أربع مرات في السنة[1] وكان هذا الوضع موجوداً في العراق في بعض الأحيان[2].

وكان الخليفة العباسي هو صاحب الرأي في تقدير العطاء والأرزاق التي تصرف من بيت المال ويطمئن على صرفها في مواعيدها المحددة، ولم يكن من صلاحيات الولاة رفع رواتب الجند إلا في الحالات الاضطرارية التي يكون فيها قيام حرب أو قحط وتكون بموافقة الخليفة[3]. ذكر الخطيب البغدادي أن والي المدينة زياد بن عبيد الله الحارثي كتب إلى المنصور يطلب منه الزيادة في العطاء والأرزاق فلم يسمح له المنصور بذلك[4]، ثم كتب سوار القاضي وهو بالبصرة لأبي جعفر المنصور يخبره أن له كاتبين أحدهما يتقاضى راتب أربعون درهماً والثاني يتقاضى راتب عشرون درهماً وطلب التسوية بينهما من باب العدالة في الرزق فأمر أبو جعفر المنصور بنقص صاحب الأربعين درهماً عشرة دراهم وزيادتها لصاحب العشرين درهماً ليصبح لكل منهما ثلاثون درهماً[5].

وأنفق الخليفة المنصور أموالاً كثيرة على دفع أجور العمال والموظفين الذين عملوا في بناء مدينة بغداد من العمال والصناع والنجارين والحدادين والحفارين الذين أجرى لهم الأرزاق[6]، وكانت أجرة الأستاذ من البنائين في اليوم الواحد بقيراط فضة إلى خمس حبات، والروزكاري (مساعد الصناع) بحبتين إلى ثلاث حبات[7]، وعمل رئيس البنائين يوماً وبعض يوم فطلب أجرة خمسة دراهم وساومه

([1]) خفاجي، تطور النظم، ص242.

([2]) الصابي، الوزراء، ص14، 15؛ خفاجي، تطور النظم، ص242.

([3]) الماوردي، الأحكام، ص26؛ خفاجي، تطور النظم، ص243.

([4]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص56.

([5]) الجهشياري، الوزراء، ص113.

([6]) اليعقوبي، البلدان، ص25؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص101.

([7]) الطبري، تاريخ، ج7، ص655؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص75؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص101؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص241.

وساومه المنصور وأعطاه أربعة دراهم عن تلك المدة[1]، مما يقدر ذلك بأن الأجرة اليومية لرئيس البنائين كانت أربعة دراهم[2].

وخصص الخليفة المنصور بعد بناء مدينة بغداد مرتبات وأرزاق لعدد كبير من أئمة المساجد والمؤذنين والعمال الذين يعملون في مساجد المدينة، وكذلك للكتاب الذين عملوا في مختلف الدواوين في المدينة[3] وكانت أرزاق الكتاب والعمال أيام أبي جعفر ثلثمائة درهم في السنة وبقيت على حالها إلى أيام الخليفة المأمون[4] وكان رزق الكاتب المتدرب عشرة دراهم في الشهر[5]، فكان يوسف بن صبيح كاتباً في ديوان أبي جعفر المنصور فخصص له راتباً شهرياً عشرة دراهم ثم رفع راتبه فأصبح عشرين درهماً[6]. وأجرى المنصور لصحابة المهدي الذين اختارهم من أهل بيته لكل واحد منهم خمسمائة درهم[7].

وفرض للأطباء في عهد المنصور رواتب عالية بالإضافة إلى العطايا والهدايا والمساعدات الأخرى السنوية، فحين مرض المنصور أشرف على علاجه الطبيب جورجيوس بن جبرائيل فبعد شفائه أمر له المنصور بثلاثة جواري روميات مع ثلاثة آلاف دينار، وحين رغب في العودة إلى بلده منحه المنصور عشرة آلاف دينار[8].

وكانت رواتب القضاة قبل خلافة المنصور ضئيلة إذا قورنت برواتب العمال والولاة في العصر الأموي فقد كان راتب القاضي أبو خزيمة إبراهيم بن يزيد

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص654، 655.

([2]) سعد، فهمي عبدالرزاق، العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1983م، ص95، سيشار إليه تالياً: سعد، العامة في بغداد.

([3]) ابن كثير، البداية، ج10، ص103.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص95؛ الجهشياري، الوزراء، ص126.

([5]) الجهشياري، الوزراء، ص132.

([6]) المصدر نفسه، ص132.

([7]) الطبري، تاريخ، ج8، ص37؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص146.

([8]) ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ص183-185.

(ت154هــ/771م) الذي تولى قضاء مصر عشرة دنانير في الشهر[1] ثم تولى القضاء على مصر عبد الله بن لهيعة الحضرمي (ت174هــ/790م) في خلافة أبي جعفر فكان راتبه ثلاثين ديناراً في الشهر فكان أول قاض ولي مصر من قبل الخليفة أبي جعفر المنصور في سنة 155هــ/772م[2] ثم استقرت رواتب القضاة في عهد المنصور على مائتي درهم في الشهر، حيث كان راتب قاضي البصرة سوار بن عبدالله (ت156هــ/773م) مائتي درهم في الشهر[3]، وتولى بعده قضاء قضاء البصرة عبيد الله بن الحسن[4]، وكان راتبه مائتي درهم في الشهر، ولما تولى المهدي الخلافة ضاعف راتبه[5] وكان راتب قاضي الكوفة ابن أبي ليلى عبد عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن في عهد المنصور[6] مائة درهم في الشهر عندما تولى القضاء في المرة الأولى وفي الثانية أصبح راتبه مائتي درهم في الشهر[7] ومنح أبو جعفر الصلات لبعض القضاة ومنهم القاضي محمد بن عمران الذي منحه ثلاثة آلاف درهم ثم منحه عشرة آلاف دينار[8].

أما العاملون في دار الخلافة من مشرفين وخدم فقد كان في عهد المنصور راتب الخادم في القصر عشرين درهماً في الشهر[9].

([1]) وكيع، محمد بن خلف بن حيان، أخبار القضاة، 3ج، عالم الكتب، بيــروت، (د.ت)، ج3، ص233 سيشار له إليه تاليا: وكيع، أخبار؛ الكندي، الولاة، ص262.

([2]) الكندي، الولاة، ص368؛ وكيع، أخبار، ج3، ص235؛ ابن خلكان، وفيات، ج2، ص19. ص19.

([3]) وكيع، أخبار، ج2، ص86.

([4]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص281.

([5]) وكيع، أخبار، ج2، ص108.

([6]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص286.

([7]) وكيع، أخبار، ج3، ص130.

([8]) الزهراني، النفقات، ص348.

([9]) سعد، العامة في بغداد، ص196؛ عبد الحسين، بيت المال، ص259.

5.2.5 الاقتصاد في النفقات:

كانت السياسة المالية التي اتبعها الخليفة أبو جعفر المنصور تعتمد على الاقتصاد في النفقات للمحافظة على أموال الدولة والأمثلة على ذلك عديدة في المصادر وبدأ المنصور بتطبيق ذلك على نفسه فقد كان ينفق في السنة ألف درهم[1] وهذا المبلغ قليل جداً إذا قيس بنفقات العمارة والإصلاح في أجهزة الدولة، الدولة، وتوفر الأموال الكبيرة من موارد الدولة في بيت المال إلا أنه اشتهر بميله إلى الاقتصاد والاعتدال في النفقات، واقتصد أبو جعفر المنصور في النفقات الخاصة والعامة فلقب "بأبي الدوانيق"[2] لشدة محاسبته للعمال والصناع، فيروى أنه رأى يوماً في النهار قنديلاً مضيئاً معلقاً في مكان لا يحتاج إلى ضوء فأمر بإطفائه على أن لا يعاد إلا في وقت الحاجة من الليل أو في آخر النهار فلما رأى كاتب النفقات ذلك نظر إلى فضول موائد الطعام في دار الخلافة فباعها فاجتمع عنده مال في نهاية الشهر فعرضه على الخليفة المنصور فسأله عن مصدر هذا المال فأخبره عن ذلك، فسأله المنصور على ما كان يصنع بالطعام قبل ذلك فقال له كان يأكله الخدم والغلمان والحشم وما يفضل من ذلك يوزع على الفقراء والمساكين فقال المنصور: "هذا لم يكن يضيع منه شيء فأجرِ الأمر على ما كان جارياً عليه فيه، وليس سبيل القنديل ذلك في ذلك الموضع لأن ذلك الموضع الذي كان فيه كان مضيئاً بالنهار، وكان الزيت يذهب ضياعاً، ولا وجه للتضييع في شيء وإن قل"[3].

ويذكر في رواية أخرى أن "المنصور دخل في باب الذهب فإذا ثلاثة قناديل مصطفة فقال: ما هذا، أما واحداً من هذا كان كافياً؟ يقتصر من هذا على واحد، قال: فلما أصبح أشرف على الناس وهم يتغدون، فرأى الطعام قد خف بين أيديهم قبل أن يشبعوا، قال: يا أمير المؤمنين رأيتك قد قدرت الزيت فقدرت الطعام،

([1]) ابن كثير، البداية، ج10، ص153؛ الزهراني، النفقات، ص149.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص619؛ الذهبي، سير، ج7، ص83.

([3]) الجهشياري، الوزراء، ص139.

فقال: ويلك، أنت لا تفرق بين زيت يحترق في غير ذات الله وبين طعام إذا فضل وجدت له آكلاً، ابطحوه فبطحوه فضربه سبع درر"[1].

ومن اقتصاده في النفقات الخاصة ما روي عن الخليفة المنصور إرساله لواضح مولاه لشراء ثوبين لينين فاشتراهما بمائة وعشرين درهماً وأخبره أن ثمنها ثمانين درهماً فأمره المنصور بعد أن وافق عليهما أن يعيدها إلى التاجر حتى ينزل من ثمنها فردهما فنزل من ثمنها عشرين درهماً فأعجب المنصور من ذلك وأمره أن يقطع أحدهما قميصاً والثاني رداء لواضح فلبس المنصور القميص خمسة عشر يوماً لم يلبس غيره[2].

ومن الأمثلة الأخرى على الاقتصاد في النفقات ما يروى أن شاعراً دخل على المهدي بعد قدومه من الري وهو ولي عهد المنصور فمدحه بأبيات من الشعر فأمر له المهدي بعشرين ألف درهم، فكتب صاحب البريد إلى المنصور بذلك، فكتب إلى ابنه المهدي يلومه وأمر بإحضار الشاعر وأمر أن يعطى أربعة آلاف درهم ويأخذ منه الباقي[3].

وكانت حياة المنصور الخاصة بعيدة عن اللهو والترف واتبع سياسة الجد والحزم ويظهر ذلك أنه عندما سمع صوتاً في قصره سأل عنه فقيل له أن خادماً قد جلس بين الجواري يضرب لهن بالطنبور وهن يضحكن فقام حتى أشرف عليهن فتفرقوا، فأمر أبو جعفر أن يؤخذ الخادم ويكسر الطنبور على رأسه وأن يخرج من قصره ويباع[4].

وتظهر سياسة المنصور الاقتصادية في النفقات العامة في كثير من الأخبار خلال خلافته ومنها عند بنائه لمدينة بغداد احتاج إلى مواد البناء فأمر بنقض إيوان كسرى، فلما وجد أن نفقات النقض ونقل مواد البناء إلى بغداد يكلف أكثر من

([1]) الخطيب البغدادي، تاريخ، ج10، ص56؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص343.

([2]) الطبري، تاريخ، ج8، ص98، 99.

([3]) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص343-345.

([4]) الطبري، تاريخ، ج8، ص63؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص222.

البناء الجديد أمر يوقف العمل وصرف النظر عن نقضه[1]، ثم كان المنصور يشرف بنفسه على بناء المدينة يحاسب المشرفين على العمل محاسبة شديدة عند الانتهاء من بناء مدينة بغداد فألزم كل ما بقي عنده من أموال فحبس خالد بن الصلت على خمسة عشر درهماً بقيت في ذمته بعد محاسبته ولم يطلق سراحه إلا بعد أن دفعها[2]، ثم حاسب المنصور المسيب بن زهير الضبي عند إكمال بناء القصر فحسب جميع ما دخل في البناء فوجد عنده ستة آلاف درهم فحبسه حتى أداها[3].

وفي المجال العسكري حاول المنصور الاقتصاد في النفقات فلم يبق راتب الجندي كما هو في عهد أبي العباس الذي كان ثمانين درهماً[4]، فأنقصه أبو جعفر المنصور في أول خلافته إلى ستين درهماً ثم قلل المنصور من المنح النقدية للجند ظناً منه أن ذلك مفسدة للجند لأنهم سوف يحاربون طمعاً في المنح والهدايا وليس امتثالاً لأوامر الدولة، ثم أدرك المنصور أن اخضاع الدولة الأموية في الأندلس سنة 138هـ/755م يتطلب أسطولاً كبيراً وموارد بشرية هائلة وأموالاً كثيرة ففضل أبو جعفر أن يلجأ إلى المؤامرات الداخلية والخارجية لإسقاط الدولة الأموية في الأندلس[5].

ووافق أبو جعفر المنصور في سنة 155هـ/772م على طلب صاحب الروم بالصلح على أن يؤدي صاحب الروم الجزية إلى المنصور[6] فوافق المنصور

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص651؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص157؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص241؛ مجهول، العيون، ج3، ص256.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص652؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص178؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص241.

([3]) الطبري، تاريخ، ج7، ص655.

([4]) المصدر نفسه، ج7، ص435.

([5]) البناتوني، الإصلاحات، ص95.

([6]) الطبري، تاريخ، ج8، ص46؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص206.

على ذلك حتى يتفرغ لحل المشاكل الداخلية والخارجية ولتحقيق مذهبه المالي في الاقتصاد في النفقات[1].

واتهم الخليفة أبو جعفر المنصور بالبخل[2]، ولذلك لقب بأبي الدوانيق ويرى الباحث أن هذا الوصف مبالغ فيه وغير صحيح وذلك من خلال دراسة كثير من تصرفاته وأعماله خلال فترة خلافته، ويعلق بعض المؤرخين أن هذا الوصف جاء من باب دعايات بعض رجال البلاط الذين يرغبون أن يكون الخليفة سخياً ومبذراً ليستفيدوا منه أو أطلقه بعض الشعراء لإمساك المنصور عن إغراق الأموال عليهم كما فعل غيره من الخلفاء[3].

والحقيقة أن الخليفة المنصور كان خلافاً لما اتهم به ويدل ذلك على أعماله خلال خلافته ودافع الجاحظ عن وصفه بالبخل وذكر العديد من مكارم المنصور منها أنه لا يعلم أحداً من خلفاء الإسلام ولا ملوك الأمم وصل بألف ألف لرجل واحد، وفرق على جماعة من أهل بيته عشرة آلاف ألف درهم، ثم ذكر كرم المنصور على بنات عيسى بن نهيك بعد وفاته حيث أمر لهن بمائة وثمانين ألف دينار لكل واحدة منهن ثلاثين ألف دينار وكسوة وأمر بتزوجهن وشراء ضياعاً لهن حتى يتوفر لهن معاشاً منها، وقال الجاحظ بعد ذلك: "فهل سمع هذا الجاهل الخائن بمثل هذه المكارم لعربي أو أعجمي؟ ولو أردنا أن نذكر محاسن المنصور على التفصيل والتقصي لطال بها الكتاب وكثرت فيه الأخبار"[4].

وكان المنصور يجود بالأموال إذا دعت الضرورة إلى ذلك ويمنع الأموال إذا اقتضت مصلحة الدولة ذلك لتثبيت أركان الدولة العباسية الحديثة العهد فكان حريصاً كل الحرص في إنفاق الأموال لأن المال من وجهة نظره هو الوسيلة إلى القوة والنفوذ لحماية دولته من الأعداء وليس وسيلة إلى اللهو والإسراف فكان

([1]) البتاتوني، الإصلاحات، ص96.

([2]) الذهبي، تاريخ الإسلام (حوادث 141-160هـ)، ص466؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص160.

([3]) الأصفهاني، الأغاني، ج2، ص172؛ العاني، سياسة، ص457.

([4]) الجاحظ، التاج، ص215-217.

يقول لأهل بيته: "فالله الله في أنفسكم فصونوا، وفي أموالكم فاحتفظوا بها وإياكم والإسراف"[1]، ثم قال: "من قل ماله قل رجاله، ومن قل رجاله قوي عدوه، ومن قوي عليه عدوه اتضع ملكه، ومن اتضع ملكه استبيح حماه"[2]، وقال في وصيته لابنه المهدي: "...فإنك لا تزال عزيزاً ما دام بيت مالك عامراً..." [3].

وكان جمع المنصور للمال بدافع الحرص عليه لا بخلاً بإنفاقه واحتجازه لنفسه، فعندما قرأ أحد القراء عند المنصور قوله تعالى: ((الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ويكتمون ما آتاهم الله من فضله وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً))[4]، فقال أبو جعفر المنصور: "لولا أن المال حصن للسلطان ودعامة للدين والدنيا وزينتهما ما بت ليلة واحدة وأنا أحرز منه ديناراً ولا درهماً، لما أجد لبذل المال من اللذاذة ولما أعلم في إعطائه من جزيل المثوبة"[5]، ثم قرأ عنده قارئ آخر قوله تعالى: ((ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً))[6]، فقال أبو جعفر: "ما أحسن ما أدبنا ربنا عز وجل، وقال سمعت أبي أبي يقول سمعت علي بن عبد الله يقول: سادة أهل الدنيا في الدنيا الأسخياء، وسادة أهل الآخرة الأتقياء"[7].

وعلق المسعودي على مسألة اتهام الخليفة المنصور بالبخل بقوله: "وكان يعطي الجزيل والخطير ما كان عطاؤه حزماً، ويمنع الحقير اليسير ما كان عطاؤه تضييعاً"[8]، وأيد هذا الرأي ابن الطقطقي بقوله: "أنه كان رجلاً يعطي في موضع

([1]) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص387.

([2]) المصدر نفسه، ج2، ص387؛ ابن دحية، النبراس، ص33.

([3]) الطبري، تاريخ، ج8، ص103؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص204.

([4]) النساء، الآية37.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص88؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص129، 130.

([6]) الإسراء، الآية27.

([7]) ابن كثير، البداية، ج10، ص130.

([8]) المسعودي، مروج، ج3، ص288.

العطاء، ويمنع في موضع المنع"[1]، ويذكر الذهبي "وكان المنصور يلقب أبا الدوانيق لتدقيقه ومحاسبته العمال والصناع على الدوانيق والحبات، وكان مع هذا ربما يعطي العطاء العظيم"[2]، ثم ذكر الذهبي أنه لم يعطِ خليفة قبل المنصور عشرة آلاف ألف دارت بها الصكوك وثبتت في الدواوين، فإنه أعطى في يوم واحد كل واحد من عمومته عشرة آلاف ألف درهم"[3]، ثم ذكر ابن شاكر الكتبي "أن المنصور كان حريصاً على جمع المال"[4]، والحرص هنا يختلف عن البخل وقد أورد الباحث الكثير من الأمثلة على ما يدل على كرم المنصور خاصة في موضوع العطايا والمنح التي كان الخليفة المنصور يكرم بها على أهل بيته وعلى المحتاجين والشعراء وغيرهم فكان يوصف في بعض العطايا والمنح أنه لم يعرف خليفة قبله أعطى مثله، ثم أعطى المنصور أموالاً كثيرة في مواسم الحج في مجال النفقات على البيت الحرام وتوزيع الأموال على أشراف قريش والعلماء والفقهاء وغيرهم.

وكان المنصور يتبع سياسة عدم التبذير والاقتصاد في الإنفاق وفي رواية أن الهيثم القارئ البصري قرأ عند المنصور قوله تعالى: "ولا تبذر تبذيراً"[5]، فقال المنصور: "اللهم جنبني وبني التبذير فيما أنعمت به علينا من عطيتك"[6]، وأوصى وأوصى أبو جعفر ابنه المهدي بعدم التبذير والاقتصاد في النفقات فقال له: "وإياك والتبذير فإن النوائب غير مأمونة والحوادث غير مضمونة وهي من شيم الزمان، وأعد الرجال والكراع والجند ما استطعت... وباشر الأمور بنفسك ولا تضجر ولا تكسل ولا تفشل واستعمل حسن الظن بربك، وأسئ الظن بعمالك وكتابك، وخذ

([1]) ابن الطقطقي، الفخري، ص160.

([2]) الذهبي، تاريخ، حوادث (141-160هـ)، ص466.

([3]) المصدر نفسه، حوادث (141-160هـ)، ص466.

([4]) الكتبي، فوات، ج2، ص216.

([5]) الإسراء، الآية26.

([6]) الطبري، تاريخ، ج8، ص87.

نفسك بالتيقظ... فإن أباك لم ينم منذ ولي الخلافة، ولا دخل عينه غمض إلا وقلبه مستيقظ"[1].

ومما تقدم يمكن القول بأن الخليفة أبا جعفر المنصور قد أظهر كفاءة عالية في سياسته المالية في الدولة العباسية، وأدرك أهمية المال في قيام الدولة واستمرارها فاهتم به وحرص عليه لإنفاقه في المواضع التي تستحق الإنفاق، ومنعه في المواضع التي تستحق المنع، ولم يهتم بجمع المال طمعاً فيه أو حباً له بل كان ذلك لتوطيد أركان الدولة ويظهر ذلك من خلال وصيته لابنه المهدي حيث قال له: "قد جمعت لك فيها من الأموال ما إن كسر عليك الخراج عشر سنين كان عندك كفاية لأرزاق الجند والنفقات وعطاء الذرية، ومصلحة الثغور، فاحتفظ بها فإنك لا تزال عزيزاً ما دام بيت مالك عامراً"[2].

وقدرت الروايات الواردة في مختلف المصادر أن الأموال التي تركها الخليفة أبو جعفر المنصور في خزائنه بعد وفاته بأنها كانت تسعمائة مليون دينار وستون مليون درهماً[3]، وفي رواية ثانية أنها كانت تسعمائة وستون مليون درهم[4] وفي رواية ثالثة أنها كانت تسعمائة وخمسين مليون درهم[5] وفي رواية رابعة تسعمائة تسعمائة مليون درهم ونيف[6] وفي رواية خامسة أنها كانت أربعة عشر مليون دينار وستمائة مليون درهم[7].

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص106؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص217.

([2]) الطبري، تاريخ، ج8، ص103؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص204؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص216؛ الأربلي، خلاصة، ص89، 90؛.

([3]) ابن دحية، النبراس، ص33.

([4]) الأزدي، تاريخ، ج1، ص444؛ ابن خلكان، وفيات، ج3، ص424؛ مجهول، العيون، ج3، ج3، ص369.

([5]) الذهبي، تاريخ، حوادث (141-160هـ)، ص467.

([6]) الذهبي، سير، ج7، ص84.

([7]) المسعودي، مروج، ج3، ص288.

3.5 الدواوين المالية:

عرف الماوردي الديوان على أنه "موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال"[1]، وتباينت الآراء حول الأصل اللغوي لكلمة ديوان فيرجعها البعض إلى أنها أصل أعجمي، ويرجعها آخرون إلى أصول عربية، والأرجح أن أصلها عربي بدليل ورودها في وقت مبكر في الشعر العربي والأمثال والأحاديث النبوية. وتعني ابتداء السجل ثم تطورت في الاستعمال[2] فأطلقت على السجلات والكتاب ومكان جلوسهم[3].

وأول من وضع تنظيما للديوان في الإسلام هو الخليفة عمر بن الخطاب "رضي الله عنه" الذي أنشأ ديوانا خاصا بعطاء الجند بناء على مشورة الوليد بن هشام بن المغيرة الذي أشار عليه بإنشاء هذا الديوان على غرار دواوين الشام فدونت فيه أسماء الجند وعطائهم[4] ويعود إنشاء هذا الديوان إلى كثرة الأموال الواردة من البلاد المفتوحة ورغبة الخليفة عمر بن الخطاب في تنظيم توزيعها[5].

وفي العصر الأموي توسعت الأعمال وتعددت الحاجات واعتمد في إدارة الدولة على الدواوين وظهرت دواوين جديدة ففي عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان (41-60هـ/661-679م) تم استحداث ديوان الخاتم[6] وديوان البريد حيث حيث قال القلقشندي: "أن أول من وضع البريد في الإسلام، معاوية بن أبي سفيان

([1]) الماوردي، الأحكام، ص199.

([2]) الكساسبة، حسين فلاح، المؤسسات الإدارية في مركز الخلافة العباسية (الدواوين)، منشورات جامعة مؤتة، المطبعة الوطنية، عمان1993م، ص35، سيشار إليه تالياً: الكساسبة، المؤسسات.

([3]) النويري، نهاية، ج10، ص195.

([4]) البلاذري، فتوح، ص435،436؛ الماوردي، الأحكام، ص199،200.

([5]) البلاذري، فتوح، ص435؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص83.

([6]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص141؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص107.

وذلك حين استقرت له الأمور وبات أمير المؤمنين... فوضع البريد لتسرع إليه أخبار بلاده من جميع أطرافها" [1] ثم عرف ديوان الرسائل في عهد معاوية[2] وديوان الخراج[3].

وفي العصر الأموي بدأت حركة تعريب الدواوين ففي الشام عام 81هـ/701م أمر الخليفة عبد الملك بن مروان والي الأردن سليمان بن سعد أن يعرب دواوين الشام ففعل ذلك[4] وفي العراق أمر الحجاج بن يوسف كاتبه صالح بن عبد الرحمن أن يقوم بتعريب ديوان الخراج من اللغة الفارسية إلى اللغة العربية فتم ذلك[5] وفي مصر أمر الخليفة الوليد بن عبد الملك أخاه عبد الله بن عبد الملك والي مصر بتعريب الدواوين فنقلت من القبطية إلى العربية[6] وعربت بعد ذلك الدواوين في كافة أنحاء الدولة الأموية.

وظهرت في العصر الأموي كذلك دواوين جديدة مستحدثة منها ديوان المستغلات في عهد الوليد بن عبد الملك[7] وديوان النفقات في عهد الخليفة سليمان سليمان بن عبد الملك (96هـ-99هـ/714-717م) [8] ثم يشار إلى وجود ديوان القاضي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (99هـ-101هـ/717-719م)[9] ثم ديوان الصدقات وديوان الطراز في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (105هـ-125هـ/723-742م)[10].

([1]) القلقشندي، صبح، ج14، ص413.

([2]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص141.

([3]) الكساسبة، المؤسسات، ص40.

([4]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص189،190؛ البلاذري، فتوح، ص196،197.

([5]) البلاذري، فتوح، ص298.

([6]) الكندي، الولاة، ص46.

([7]) الجهشياري، الوزراء، ص47؛ الكساسبة، المؤسسات، ص41.

([8]) الجهشياري، الوزراء، ص49؛ الكساسبة، المؤسسات، ص42.

([9]) وكيع، أخبار، ج3، ص320.

([10]) الكساسبة، المؤسسات، ص42.

وفي العصر العباسي ظهرت دواوين جديدة بالإضافة إلى استخدام الدواوين التي ظهرت في العصور السابقة ووضع العباسيون منذ عهد الخليفة الأول أبي العباس نظاما إداريا محكما، فكانت دواوينهم المتعددة تشرف إشرافا تاما على هذا النظام وكانت أهم الدواوين هي: ديوان الخراج، وديوان الجند، وديوان الرسائل، وديوان الخاتم، وديوان البريد، وديوان الأزمة، وديوان زمام الأزمة، وديوان المظالم، وديوان النفقات، وديوان الصوافي، وديوان الضياع، وديوان الشرطة، وديوان الحسبة[1].

وكانت أهم الدواوين في عهد الخليفة أبي العباس ديوان الخراج وديوان الجند. وكلف بإدارتها خالد بن برمك الذي طور في آلية العمل في هذه الدواوين فبعد أن كانت الدواوين تثبت في صحف منفصلة جعلها في دفاتر فكانت أكثر تنظيما ودقة[2].

ولما ولي أبو جعفر المنصور الخلافة أجرى بعض التعديلات في تنظيم الدواوين فأمر أن يكتب ملخص للرسائل التي ترد إلى دار الخلافة حتى يسهل التعامل معها واستيعابها فكان يكتب صاحب الخراج ما ورد من الخراج وما أنفق وما بقي في بيت المال[3] واهتم المنصور بتنظيم ديوان الخراج حتى أصبح من أهم دواوين الدولة، وكان يرأسه الوزير وهو المسؤول المباشر أمام الخليفة فدونت المعلومات عن الخراج وقيمتها في سجلات خاصة يرجع إليها عند الحاجة وكانت ضريبة الأرض الخراجية تؤخذ نقدا وعلى المساحة ففكر الخليفة المنصور باستبدالها بنظام المقاسمة وتعني مقاسمة الدولة للمزارعين على ضوء الحاصلات وفق نسب معينة، فالنصف على ما سقي سيحا، والثلث على ما سقي بالدوالي والربع على ما سقي بالآلات الأخرى. وطبق هذا النظام في خلافة المهدي[4].

([1]) خفاجي، تطور النظم، ص111،112

([2]) الجهشياري، الوزراء، ص89.

([3]) البلاذري، فتوح، ص451.

([4]) فوزي، فاروق عمر، "واردات الدولة ونفقاتها"، بحث في حضارة العراق، بغـداد 1985م، ج5، ص387. وسيشار إليه تاليا: فوزي، "واردات الدولة".

وكان الخليفة المنصور ينظر بنفسه في متابعة واردات الخراج والنفقات منها لمصلحة معيشة الرعية وتلبية احتياجاتها والتطلف بهم[1] فكان يقول: "ما كان أحوجني إلى أن يكون عل بابي... صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية فإني عن ظلمها غني"[2] وعرف عن المنصور حزمة ومتابعته الدائمة لأعمال الدواوين[3] مما أدى إلى الاستقرار الكبير في النواحي الإدارية والمالية.

ويعد ديوان الخراج من أهم الدواوين المالية في عهد الخليفة المنصور فكان من أكبر مهام هذا الديوان جباية الخراج والنظر في مشاكله[4] فكانت تحفظ في هذا الديوان سجلات الضريبة التقديرية على الأراضي، ويسجل في هذا الديوان حدود كل بلد ونواحيه وكذلك أحكام الضياع إذا اختلفت في كل ناحية ثم يسجل في هذا الديوان حال البلد هل فتحت عنوة أو صلحا وما أستقر عليه حكم الأرض من عشر أو خراج، ثم يسجل في هذا الديوان مقدار الخراج على كل أرض أذا كان الخراج مختلفا باختلاف المزروعات فتذكر فيه نسبة المقاسمة[5] ثم يسجل في هذا الديوان أسماء أهل الذمة في كل بلد، وما استقر عليه في تقدير الجزية مع مراعاة تسجيل الأسماء الجدد البالغين وإسقاط من مات أو أسلم لمعرفة ما يستحق عليهم من الجزية[6].

وفي عهد المنصور اتبعت الدولة العباسية إجراءات عديدة في جباية الخراج فكان أبو جعفر المنصور يأمر بتأجيل جباية الخراج إذا أصاب المحصول تلف أو خراب، أو تقسيط الخراج على الفلاحين أو الأمر بالكف عن إلحاق الأذى

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص70.

([2]) المصدر نفسه، ج8، ص67.

([3]) الجهشياري، الوزراء، ص139؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص163.

([4]) الجهشياري، الوزراء، ص134.

([5]) الماوردي، الأحكام، ص207؛ الكساسبة، المؤسسات، ص49.

([6]) الماوردي، الأحكام، ص207،208.

بالفلاحين من قبل عمال الخراج أثناء الجباية ثم النهي عن تحصيل المتأخر وإعفاء بعض المزارعين أحيانا[1].

وكان من مهام ديوان الخراج الإشراف على الري والحفاظ على وسائله والنظر في السدود حيث كان في هذا الديوان مراقبون يراقبون السدود والضفاف من أجل المحافظة على سلامتها ثم هناك عدد من المهندسين المختصين بشؤون الري، ثم يضم الديوان عدد من المساحين لوضع التصاميم عند حفر القنوات بالإضافة إلى عدد من المختصين بتوسيع وتعميق قنوات الري وإنشاء القنوات الجديدة[2].

وتظهر المسؤوليات الكبيرة لهذا الديوان من خلال المجالس التي يتألف منها، فكان ديوان الخراج في بغداد يتألف من عدد من المجالس ومن هذه المجالس مجلس الإنشاء والتحرير الذي يتولى إنشاء وتحرير الكتب الصادرة من ديوان الخراج. ثم مجلس النسخ الذي يقوم بنسخ الكتب ومطابقتها للأصل[3].

ومن المجالس الأخرى في ديوان الخراج مجلس الحساب الذي يقوم بتصنيف الأموال الواردة إلى ديوان الخراج وتنظيم قوائم بالحسابات المختلفة المتعلقة بكل صنف من الأصناف ثم عمل بيان أوجه الصرف في الديوان، وكان الهدف من هذا المجلس هو ضبط النواحي المالية في الديوان[4] ثم مجلس الجهبذة الذي يقوم بتدقيق الحسابات الواردة والمصروفات الفرعية كما يدقق نوعية النقود والعينات الموجودة في الخزائن ويطلق على رئيس هذا المجلس اسم الجهبذ[5].

ومن مجالس ديوان الخراج مجلس الجيش الذي يقوم بالإشراف على رواتب الجند ومخصصاتهم الشهرية وعمل قائمة بالحسابات النهائية[6] ثم مجلس التفصيل

([1]) فوزي، "واردات الدولة"، ص388.

([2]) الكساسبة، المؤسسات، ص50.

([3]) ابن قدامة، الخراج، ص21؛ عبد الحسين، بيت المال، ص300.

([4]) ابن قدامة، الخراج، ص22؛ الزهراني، النفقات، ص123.

([5]) الجهشياري، الوزراء، ص114؛ الزهراني، النفقات، ص123،124.

([6]) ابن قدامة، الخراج، ص21،22؛ عبد الحسين، بيت المال، ص304.

وكانت مهمته النظر في الجرائد المحمولة وتصفح أسماء ومنازل الأرزاق وما يحتاج إليه عمال الخراج وتدقيق ما يرد وما يصدر إليهم[1]. وغيرها من المجالس الأخرى في ديوان الخراج.

ويمكن القول بأن ديوان الخراج ينظر في الخراج وتقديره وجبايته ومشاكله وفي ضبط الدخل وأشار ابن خلدون إلى اهمية هذا الديوان بقوله: "أعلم أن هذه الوظيفة من الوظائف الضرورية للملك، وهي القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج...)[2].

وكان يعمل في ديوان الخراج عدد كبير من الموظفين الذين يباشرون أمور السجلات وجباية الخراج من مختلف أقاليم الدولة العباسية ويقدرون كمية المحصول منها. وكان عامل الخراج يتبع إلى الخليفة مباشرة[3].

وكان في عهد أبي جعفر المنصور عدد من الموظفين يشرفون عل الدواوين حيث أسند مهمة الأشراف على الدواوين لخالد بن برمك[4] ولما عزله أسند المنصور مهمة الأشراف على الدواوين إلى أبي أيوب المورياني مع الوزارة، فأشرف عليها إشرافا دقيقا وتدخل في كافة أعمالها وأزداد نفوذه يوما بعد يوم فتخوف المنصور من تصرفاته وعزله وأسند أمر الدواوين إلى طائفة من كتابه ومواليه وكانوا يعملون تحت إشرافه[5]ومن الكتاب الذي قلدهم المنصور بكتابة الدواوين عبد الملك بن حميد الذي حصل على منزلة كبيرة عند أبي جعفر[6] وقلد أبو جعفر ديوان خراج البصرة ونواحيها إلى عمارة بن حمزة، وقلد ديوان خراج الكوفة عمرو بن صليع ثم عزله وولى ثابت بن موسى[7] وغيرهم من الموظفين

([1]) ابن قدامة، الخراج، ص33؛ الكساسبة، المؤسسات، ص51.

([2]) ابن خلدون، العبر، ج1، ص255.

([3]) عبد الحسين، بيت المال، ص306.

([4]) الجهشياري، الوزراء، ص99.

([5]) المصدر نفسه، ص96،97،124.

([6]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص287.

([7]) المصدر نفسه، ص287؛ الجهشياري، الوزراء، ص124.

في مختلف مناطق الدولة العباسية وعني الخليفة أبو جعفر المنصور عناية كبيرة بديوان الخراج على اعتبار أن الخراج من أهم موارد الدولة فراقب عمال الخراج مراقبة شديدة وأمرهم ألا يقبلوا من الناس إلا الجيد المضبوط المعيار من العملات(1).

وكان الخليفة المنصور يتابع عماله في الخراج فروي عنه أنه عندما وصله الخبر بأن جماعة من كتاب الدواوين أنهم زوروا وغيروا فيها أمر بإحضارهم وأمر بتأديبهم فقال حدث منهم وهو يضرب:

أطال الله عمرك في صلاح	وعز يا أمير المؤمنينا
بعفوك أستجير فإن تجرني	فإنك عصمة للعالمينا
نحن الكاتبون قد أسأنا	مهبنا للكرام الكاتبينا

فأمر أبو جعفر بإخلاء سبيلهم فوصل الفتى وأحسن إليه لأنه أظهر الأمانة في اعترافه وظهرت عليه الندامة في عمله(2).

ومن الأمثلة الأخرى على متابعة الخليفة المنصور لعمال الخراج ما ذكره الطبري أن المنصور دعا بعامل من عماله كان قد كسر خراجه فقال له: "أدِّ ما عليك، قال: والله ما أملك شيئا، ونادى المنادي: أشهد أن لا إله إلا الله، فخلى سبيله" (3) وفي رواية أخرى أن المنصور ولى رجلا من أهل العراق شيئا من خراج السواد فأوصاه وقال له: "ما أعرفني بما في نفسك! تخرج الساعة فتقول من عال بعدها، فلا اجتبر، أخرج عني وامضِ إلى عملك فوالله لئن تعرضت لذلك لأبلغن من عقوبتك ما تستحقه"(4).

ومن الدواوين المالية في عهد الخليفة المنصور ديوان بيت المال الذي يعد من أهم الدواوين فكان يضم سجلات لكافة موارد الدولة وكان هناك ديوان لبيت المال

---

(1) البلاذري، فتوح، ص455.

(2) الجهشياري، الوزراء، ص136؛ الماوردي، الأحكام، ص81.

(3) الطبري، تاريخ، ج8، ص67؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص221.

(4) الطبري، تاريخ، ج8، ص68.

العام في بغداد وبيوت للأموال في مختلف ولايات الدولة العباسية[1] فكان لكل أقليم من أقاليم الخلافة العباسية بيت مال خاص به يستند في ميزانيته إلى ديوان الخراج فيتولى بيت المال في كل إقليم رواتب الموظفين والجند وما يحتاج إليه من العمارة والخدمات العامة، وأما ديوان بيت المال في العاصمة بغداد فإنه يستقبل إيــرادات ديوان الخراج من جميع النواحي عينا ونقدا فيتولى الديوان الإشراف على ما يرد إليه وإثبات ذلك في سجلات، وأفراد لكل صنف من أصناف الــواردات خــزائن فرعية لحفظها وضبطها[2].

وحرص الخليفة أبو جعفر المنصور على الاهتمام بديوان بيت المال للمحافظة على أموال الدولة وحسن التصرف فيها فخصص مكانا خاصا لديوان بيت المــال في مدينة بغداد بعد أن جعلها عاصمة للدولة العباسية[3] وعين عليه الفــرج بــن فضالة التنوخي[4] ثم تولى في عهد أبي جعفر بيت المال أبي حارثة النهدي[5] ثــم هشام بن العلاء بن ربيعة أبو العباس (ت153هـ/770م) وكان ثقة مــن خيــار الناس[6] ثم تولى أبان بن صدقة حتى وفاة أبي جعفر[7].

وحرص أبو جعفر على وجود فائض في بيت المال في مدينة بغداد لمعالجــة الطوارئ والأزمات التي قد تحدث مستقبلا وكان يشرف بنفسه على أعماله فأصبح

([1]) خفاجي، النظم، ص261.

([2]) السامرائي، حسام الدين، المؤسسات الإدارية في الدولــة العباســية، دار الفكــر العربــي، بيروت1971م، ص244، وسيشار إليه تالياً: السامرائي، المؤسسات؛ عبد الحسين، بيــت المال، ص283.

([3]) اليعقوبي، البلدان، ص28.

([4]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص292؛ الجهشياري، الوزراء، ص112.

([5]) الطبري، تاريخ، ج8، ص76.

([6]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص172.

([7]) خليفة بن خياط، تاريخ، ص287.

بيت المال عامرا في أيام خلافته فبعد وفاته ترك في بيت المال ما يكفي لنفقات الدولة عشر سنوات قادمة[1].

ومن الدواوين المالية الأخرى في خلافة المنصور ديوان النفقات الذي ينظر في نفقات دار الخلافة ونفقات الدواوين المركزية والمصالح العامة في بغداد حيث أن ديوان الخراج في الولايات كان يقوم مقام ديوان النفقات فيها بالإضافة إلى جباية الضريبة، وللأهمية هذا الديوان أطلق عليه ديوان الأمانة والحاشية[2].

وكان يرأس هذا الديوان كاتب يعرف "صاحب ديوان النفقات" ويشترط فيه أن يكون عارفا وخبيرا في أعمال الحساب وأن يكون مؤهلا للعمل في الأمور المالية الحساب والقسمة والضرب وعارفا بالمكاييل والأوزان والأسعار وأنواع الضرائب وأصناف الملابس والآلات والحيوانات وأسعارها وخبيرا بالرسوم السلطانية[3].

ومن مهام هذا الديوان محاسبة التجار الذين يتعاملون مع قصور الخليفة لتوريد الحاجات اللازمة ثم الإشراف على المباني والإصلاحات التي يأمر بها الخليفة بإجراء اللازم لها[4].

وحرص الخليفة أبو جعفر المنصور على الاهتمام بهذا الديوان ومتابعة أعماله فخصص أبو جعفر لهذا الديوان مكانا خاصا له عند بنائه لمدينة بغداد[5] وكان يأمر المنصور كاتب النفقات في بغداد بالاقتصاد في الأنفاق ومنها الاقتصاد في القناديل المضيئة في المدينة[6]. وممن تولى هذا الديوان في عهد المنصور الربيع بن يونس مولاه[7].

([1]) الطبري، تاريخ، ج8، ص103؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص216؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص130.

([2]) السامرائي، المؤسسات، ص230؛ عبد الحسين، بيت المال، ص207.

([3]) القلقشندي، صبح، ج1، ص57، الكساسبة، المؤسسات، ص59.

([4]) الصابي، الوزراء، ص140-141؛ خفاجي، النظم، ص266.

([5]) اليعقوبي، البلدان، ص28.

([6]) الجهشياري، الوزراء، ص139.

([7]) المصدر نفسه، ص125.

ومن الدواوين المتعلقة بالشؤون المالية في عهد المنصور ديوان الصـــدقات[1] وكانت مهمة هذا الديوان تتعلق في موارد الدولة مـــن الصـــدقات وفـــي تحديـــد مستحقيها وكيفية توزيعها والصدقة زكاة والزكاة صدقة وتجـــب فـــي الأمـــوال المرصدة للنماء وتجبى من الأموال الظاهرة التي لا يمكن إخفاؤهـــا كالمواشـــي وعروض التجارة والزروع والثمار. ثم على الأموال الباطنة كالذهب والفضـــة، وأصحابها أحق بإخراجها ولا يحق لعامل الصدقات أخذها قصراً[2].

وكان يشترط فيمن يتولى ديوان الصدقات أن يكون عارفا بكافة أحكام الزكـــاة وأنصبتها المفروضة على الأموال الظاهرة والباطنة[3] وكان عمـــال الصـــدقات يتقاضون رواتبهم من أموال الزكاة بنسب تتفق مع مقدار المال الذي تم جمعه[4].

وكان ديوان الصدقات موجود في عاصمة الخلافة العباسية في عهد أبي جعفر المنصور وفي مختلف ولايات الدولة العباسية فيذكر اليعقوبي أن ديوان الصدقات كان بالقرب من باب الكوفة في بغداد وكان يتولى هـــذا الـــديوان المهـــاجر بـــن عمرو[5].

ومن الدواوين المالية في خلافة أبي جعفر المنصـــور ديـــوان المصـــادرات ويعرف ببيت مال المظالم ويتم فيه تسجيل أسماء من صودرت أموالهم ومقـــدار هذه الأموال[6] وقد كان أصل المصادرات قد بدأ منذ عهد الخليفة العباســـي الأول أبو العباس حيث تم مصادرة أموال وضياع بني أمية بعد انتهاء الدولة الأموية[7].

وقد تم الإشارة إلى إنشاء هذا الديوان في عهد الخليفة أبي جعفـــر المنصـــور بسبب كثرة المصادرات في عهده حيث أشار إلى ذلك الطبـــري بقولـــه: "كـــان

([1]) اليعقوبي، البلدان، ص33.

([2]) الماوردي، الأحكام، ص112؛ الكساسبة، المؤسسات، ص74.

([3]) خفاجي، تطور النظم، ص272.

([4]) أبو يوسف، الخراج، ص314.

([5]) اليعقوبي، البلدان، ص33.

([6]) الطبري، تاريخ، ج8، ص81.

([7]) المقدسي، البدء، ج6، ص78؛ الذهبي، سير، ج7، ص40.

المنصور لا يولي أحدا ثم يعزله إلا ألقاه في دار خالد البطين –وكان منزل خالد على شاطئ دجلة ملاصقا لدار صالح المسكين- فيستخرج من المعزول مالاً، فما أخذ من شيء أمر به فعزل وكتب عليه أسم من أخذ منه، وعزل في بيت المال وسماه بيت مال المظالم فكثر ما فيه من المال والمتاع" (1) وذكرنا العديد من المصادرات في عهد المنصور عند الحديث عن موارد الدولة.

وذكر اليعقوبي قيمة المبالغ التي تم مصادرتها في عهد المنصور ثمانمائة ألف ألف درهم(2) وأوصى أبو جعفر المنصور أبنه المهدي برد هذه الأموال إلى أصحابها(3) ومن المحتمل أن المنصور أراد من ذلك لكسب ود الناس إلى جانب المهدي في بداية خلافته والوقوف معه.

وهناك دواوين أخرى لها علاقة بالنواحي المالية كانت موجودة في خلافة المنصور منها: ديوان الصوافي الذي ينظر في أمور أراضي الصوافي التابعة للخليفة من حيث استغلال هذه الأراضي وتأجيرها وأقطاعها وغيرها من الأمور(4) الأمور(4) ثم ديوان الضياع السلطانية ويسجل فيه أراضي الخلفاء ومساحتها ومقدار جبايتها، ويلحق بها إدارة أملاك أهل الخليفة وأقاربه(5) وترجع أصل هذه الأراضي إلى أراضي الأمويين التي صادرها العباسيون، وتوسعت تدريجيا عن طريق الشراء أو مصادرة ضياع الموظفين، وكانت هذه الضياع منتشرة في مختلف أنحاء العراق في السواد وبجوار بغداد والكوفة والبصرة(6) وممن تقلد هذا الديوان في عهد خلافة المنصور صاعد مولاه(7).

---

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص81.

(2) اليعقوبي، تاريخ، ج2، ص387.

(3) الطبري، تاريخ، ج8، ص81.

(4) الكساسبة، المؤسسات، ص77.

(5) خفاجي، تطور النظم، ص274.

(6) الجهشياري، الوزراء، ص90؛ ابن قدامة، الخراج، ص170؛ الدوري، تاريخ، ص38؛ الدوري، "نشأة الإقطاع"، ص12.

(7) الجهشياري، الوزراء، ص124.

4.5 النظام النقدي:

تعامل العرب المسلمون بالدراهم الفارسية والدنانير الرومية[1] ثم عرفوا النقود النحاسية مثل الحبة[2] والدانق واستخدمت هذه النقود في الحياة العامة والتجـــارة. وقد أقر الرسول صلى الله عليه وسلم العملة المتعامل بها على ما كانـــت عليـــه وكذلك فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه[3] ثم أقر الخليفة عمر بـــن الخطـــاب الدرهم الشرعي[4] وضرب الخليفة عثمان بن عفان الدراهم كما ضرب معاوية بن بن أبي سفيان أثناء خلافته دنانير عليها صورته وهو متقلد سيفا، ودراهـــم يـــزن الواحد منها ستة دوانق[5] ثم ضرب مصعب بن الزبير أيام عبد الله بـــن الزبيـــر دراهم قليلة فكسرت[6].

ولما ولي الخليفة عبد الملك بن مروان قام بالإصلاح النقدي وتعريب النقـــود فضرب الدنانير عام 74هـــ/693م وأمر الحجاج بن يوسف في العراق بضـــرب الدراهم[7] ونقش عليها "قل هو الله أحد" وعلى الوجه الآخر "لا إله ألا الله"[8] ونقش ونقش الخليفة عبد الملك على الدنانير على جانب منها "الله أحد" وعلـــى الجانـــب

([1]) البلاذري، فتوح، ص451؛ المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، النقود الإسلامية، تحقيـــق محمد السيد علي بحر العلوم، ط5، المكتبة الحيدرية، النجف1967م، ص4،5، سيشار إليه تالياً: المقريزي، النقود.

([2]) الحبة: وهي وزن حبة الشعير، وتساوي الحبة الواحدة 100/1 من المثقـــال أي 0.0446 غم ويتألف الدرهم من 48-60 حبة، هنتس، المكاييل، ص25.

([3]) البلاذري، فتوح، ص452؛ المقريزي، النقود، ص4.

([4]) البلاذري، فتوح، ص452؛ الماوردي، الأحكام، ص154؛ ابن كثير، البداية، ج9، ص17؛ ص17؛ المقريزي، النقود، ص8.

([5]) المقريزي، النقود، ص8.

([6]) البلاذري، فتوح، ص452؛ الماوردي، الأحكام، ص155؛ المقريزي، النقود، ص10.

([7]) البلاذري، فتوح، ص452؛ الماوردي، الأحكام، ص154؛ ابـــن الأثيـــر، الكامـــل، ج4، ص167.

([8]) المقريزي، النقود، ص12.

الآخر "الله الصمد" وكانت تسمى الدنانير الدمشقية[1] وكتب الحجاج على الــدراهم "بسم الله الحجاج" ثم كتب عليها بعد ذلك "الله أحد الله الصمد" فكره الفقهــاء ذلــك فسميت المكروهة وقيل أن الأعاجم كرهوا نقصانها فسميت مكروهة[2] ولما ولي عمر بن هبيرة العراق في خلافة يزيد بن عبد الملك ضرب الــدراهم "الهيبريــة" فكانت من أجود الدراهم. ولما ولي خالد بن عبد الله القسري في خلافة هشام بــن عبد الملك اشتد في ضرب الدراهم فكانت أكثر جودة فسميت الــدراهم "الخالديــة" ولما ولي يوسف بن عمر الثقفي أفرط في الشدة في ضرب الدراهم فكانت أكثــر جودة فسميت الدراهم "اليوسفية" فكانت هذه النقود من أجود نقود بني أمية فلم يكن أبو جعفر المنصور يقبل في الخراج من نقود بني أمية غيرها[3].

ولما تولى العباسيون الحكم نقل أبو العباس دار الضرب إلى الأنبار عاصــمة الخلافة الجديدة وكتب عليها السكة العباسية وجعل وزنها معادلا لــوزن الــدراهم الأموية ونقش عليها ما شابه نقش الأمويين ثم عاد ونقص وزنها حبة ثم أنقصــها حبتين[4].

ويبدو أن خطوة الخليفة العباسي الأول لنقص وزن الدراهم حبة واحدة كانــت لأسباب اقتصادية فرضتها ظروف الدولة الجديدة ولما أشــتدت الظــروف أكثــر اضطر إلى أنقاص وزنها مرة أخرى حبتين.

ولما تولى أبو جعفر المنصور الخلافة أبقى الدراهم على وزنها ثم أقدم بعــد ذلك على إنقاص الدرهم ثلاث حبات[5] وكان المنصور لا يقبل فــي الخــراج إلا النقود الجيدة العباسية والأموية حيث كانت هناك عدد من دور الضرب تضــرب

([1]) ابن كثير، البداية، ج9، ص16.

([2]) البلاذري، فتوح، ص454؛ ابن الأثير، الكامل، ج4، ص167؛ المقريزي، النقود، ص15. ص15.

([3]) البلاذري، فتوح، ص454؛ الماوردي، الأحكــام، ص154؛ ابــن كثيــر، البدايــة، ج9، ص16،17.

([4]) المقريزي، النقود، ص17؛ الكبيسي، أسواق بغداد، ص229.

([5]) المقريزي، النقود، ص17.

النقود وتعتبرها أشبه ببضاعة للتبادل التجاري[1]. وضرب أبو جعفر الدنانير الهاشمية والتي عرفت بذلك نسبة إلى مدينة الهاشمية بجوار الكوفة وأنقص وزنه نصف حبة[2].

ولم يطرأ تعديل جوهري على الدينار الإسلامي في بداية عهد الدولة العباسية في عهد أبي العباس والمنصور إلا أنهم نقشوا آيات أخرى على الدينار إشارة لحق العباسيين بالخلافة وقرابتهم من الرسول صلى الله عليه وسلم وكان الهدف من ذلك إظهار حقوق العباسيين التي كانوا يطالبون بها فوضعوا الآية ((قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى))[3] وظلت هذه العملة متداولة في السوق على هذه الحالة حتى عصر المهدي الذي ضرب سكة مدورة فيها نقطة وظهر أسمه على الدراهم[4].

وبهذا فإن الدرهم والدينار هما العملة الأساسية التي يتم التعامل بهما في جميع أنحاء الدولة العباسية فقد كانت بعض أقاليم الدولة يجبى خراجها بالدينار[5] وبعضها الآخر بالدرهم[6].

وكانت قيمة العملة في العصر العباسي تختلف من فترة إلى أخرى ففي عهد أبي جعفر المنصور يذكر الطبري عن عيسى بن المنصور أنه قال: "وجدت في خزائن أبي جعفر المنصور في الكتب أنه أنفق على مدينة السلام وجامعها وقصر الذهب بها والأسواق والفصلان والخنادق وقبابها وأبوابها أربعة آلاف ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثين درهما ومبلغها من الفلوس مائة ألف ألف فلس وثلاثة

([1]) الجومرد، داهية العرب، ص348.

([2]) المقريزي، النقود، ص17،18؛ خفاجي، تطور النظم الإدارية والمالية، ص276.

([3]) الشورى، الآية 23.

([4]) المقريزي، النقود، ص18؛ الكبيسي، أسواق بغداد، ص230.

([5]) ابن خرداذبة، المسالك، ص78،79؛ المقدسي، أحسن، ص133.

([6]) ابن خرداذابة، المسالك، ص98؛ ابن قدامة، الخراج، ص187،188.

وعشرين ألف فلس وذلك أن الأستاذ من البنائين كان يعمل يومه بقيـراط فضـة، والروز كاري –العامل- بحبتين إلى ثلاث حبات"[1].

ويتضح من هذا النص أن وحدة العملة التي كانت متداولة أيام المنصور هـو الدرهم الفضي الذي يساوي 25 فلسا ثم يتضح تدني أجور العمال في تلك الفترة.

وذكر الطبري في رواياته أن العملة التي استخدمت في خلافـة أبـي جعفـر المنصور هي الدينار والدرهم والدانق والحبة[2].

ولما فرغ المنصور من بناء مدينة بغداد أنشأ فيها أكبر دار لضرب النقود في العراق، فسكت فيها الدراهم والدنانير وأصبحت دار الضرب الرسـمية للدولـة، وانتظم بها الضرب للدراهم الفضية إلى فترة طويلة حتى العهـد البـويهي. أمـا ضرب الدنانير فكان أقل انتظاما، وكانت النقود الرسمية للدولة تحمل أسـماء دور الضرب في بغداد والبصرة والكوفة[3].

وكانت دور الضرب تدفع ضريبة لبيت مال الدولة بمعدل درهم واحد لكل مائة أي واحد في المائة كأجرة لضرب هذه النقود[4] وكانت درجـات العملـة حسـب قيمتها الدينار ثم الدرهم ثم القيراط ثم الحبة ثم الدانق وتختلف مقـاييس التبـادل والصرف لهذه العملة مع بعضها البعض باختلاف أوزانها وهي كالبضـاعة فـي الأخذ والعطاء على أن لا يكون فيها غش في ضربها، فكان الدينار يساوي أحيانا عشرة دراهم وأحيانا خمسة عشر أو عشرين و أثنتين وعشرين[5] وكان الـدرهم يعادل ستة دوانق والقيراط خمس حبات[6].

وكان الصرافون يقومون بعملية تبديل النقود من فئة إلى أخرى فكانوا يحولون الدنانير إلى دراهم والدراهم إلى دنانير، ويعالجوا مشاكل الفـرق بـين نوعيـات

---

(1) الطبري، تاريخ، ج7، ص655.

(2) المصدر نفسه، ج8، ص73.

(3) خفاجي، تطور النظم، ص283،284.

(4) الجومرد، داهية العرب، ص348.

(5) الجهشياري، الوزراء، ص288.

(6) هنتس، المكاييل، ص29، ص44.

وأوزان العملة في أسواق بغداد وغيرها من المدن التجارية فكان الصيارفة محور نشاط المعاملات المالية بحكم تعامل هؤلاء الصيارفة بالنقود وبديلاتها مثل: الصكوك، والسفتجة والقروض والتسليف وغيرها من المعاملات التجارية[1].

وتشير بعض المصادر إلى استخدام الصيارفة في غير أعمالهم هذه في عهد الخليفة المنصور فيذكر الطبري أنه كان لأبي جعفر المنصور في حادثة خروج إبراهيم عيناً له على أهل الكوفة من الصيارفة ويدعى ابن مقرن فكان ينقل إليه أخبار أهل الكوفة الذين تشيعوا مع إبراهيم عندما خرج بالبصرة[2] وفي رواية أخرى أن الذي عقد له أبو جعفر المنصور ببناء الجسر عند باب الشعير عام 157هـ/774م هو حميد القاسم الصيرفي[3].

5.5 المكاييل والأوزان:

كانت وحدات الكيل والوزن من أساليب التعامل والتبادل التجارية التي استخدمت في البيع والشراء وفي المنشآت العمرانية في العراق. وقد اهتم القرآن الكريم بدقة الكيل والوزن حماية للناس من التلاعب والغش فقال تعالى: **[**ويل للمطففين. الذين إذا أكتالوا على الناس يستوفون. وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون. ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون**]**[4].

وقد كانت المكاييل والأوزان مختلفة في أقاليم الدولة الإسلامية ومن أهم المكاييل والأوزان التي عرفتها العراق الجريب والذراع والقفيز والمد والصاع والرطل والقنطار والقيراط والحبة والدانق وغيرها[5].

وكان الذراع من أهم وحدات قياس الأطوال التي استعملت في العراق في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور حيث ترد الروايات في بناء مدينة بغداد أن حجم اللبنة

([1]) الكبيسي، أسواق بغداد، ص270.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص631.

([3]) المصدر نفسه، ج8، ص52.

([4]) المطففين، الآية 1-4.

([5]) الكبيسي، "التجارة"، ص331.

الواحدة المستخدمة في البناء كانت ذراع في ذراع[1]. وجعل عرض السور من أساسه خمسين ذراعا ومن أعلاه عشرين ذراعا[2] وجعل الطريق أربعين ذراعا[3] ثم وضع المنصور الغلة على استخدام أسواق الكرخ على قدر الذراع[4] وأول من استخدم الذراع الخليفة عمر بن الخطاب في مسح السواد، وبلغ طول الذراع العمرية 72.815سم[5] ومنذ ذلك الوقت تعددت الأذرع فهناك الذراع الهاشمية التي التي قدرت ثماني قبضات أو اثنين وثلاثين أصبعا، والتي تساوي ذراع الملك، وقد اتخذ هذا الاسم في عهد الخليفة المنصور، وهي تزيد مقدار أصبع على الذراع السوداء التي تساوي (54.04سم) واستخدم هذا القياس من الذراع لذرع الأقمشة[6] الأقمشة[6] وهناك أنواع أخرى من الأذرع التي استخدمت في العصر العباسي.

ومن المكاييل التي عرفتها العراق المد وهو المكيال الذي كانت تكال به الحبوب من القمح والشعير وغيرها[7] ثم استخدم مكيال القسط الذي يعد مكيالاً إسلامياً. واستخدم أهل العراق هذا المكيال فيذكر البلاذري "وكان على كل إنسان مع جزيته مدا قمح وقسطان من زيت وقسطان من خل"[8] فاستخدم هذا الكيل لتقدير السوائل كما يظهر من النص كالزيت والخل وغيرها، ويذكر هنتس أنه في العراق حجمان، الصغير وسعته (1.2158 لتر)، والقسط الكبير، وكان ضعف الصغير وسعته (2.4326 لتر) [9]، ومن المكاييل التي استخدمت في العراق لقياس

([1]) الطبري، تاريخ، ج7، ص652؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص178؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص241.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص619؛ ابن الطقطقي، الفخري، ص163.

([3]) ابن خلدون، العبر، ج3، ص241.

([4]) الطبري، تاريخ، ج7، ص653.

([5]) هنتس، المكاييل، ص89.

([6]) المرجع نفسه، ص90،91.

([7]) البلاذري، فتوح، ص447؛ ابن قدامة، الخراج، ص313،314.

([8]) البلاذري، فتوح، ص182.

([9]) هنتس، المكاييل، ص65.

لقياس مساحة الأرض الجريب الذي يساوي حوالي 1592 متر مربع[1] واستخدم هذا المقياس في عهد الخليفة المنصور حيث يذكر الطبري أن المنصور أقطع نوبخت المنجم ألفي جريب[2] واستخدم هذا المقياس في عهد الخليفة عمر بن الخطاب لمسح أرض السواد فكانت ستة وثلاثين ألف ألف جريب[3].

ومن الموازين التي استخدمت في العراق الرطل وهو من أكثر وحدات الوزن استعمالا ويعرف بالرطل البغدادي ويساوي 406.25 غم[4] وترد إشارات إلى استخدامه في عهد المنصور ومنها أن وزن اللبن الذي استخدم في بناء مدينة بغداد حيث يبلغ وزن اللبنة الواحدة مائة وسبعة عشر رطلا[5] ويمثل القنطار وحدة وزن وزن أضعاف الرطل الذي يساوي مائة رطل ويساوي الرطل الواحد 12 أوقية[6] ثم استعمل الرطل في بيع وشراء المواد الغذائية منها التمر والزيت والسمن وغيرها[7] واستخدم المنصور كيلا جديدا لجباية الخرج العيني وهو القفيز الهاشمي[8] ويساوي 45 كغم[9].

وكان يتولى مراقبة المكاييل والموازين في عهد المنصور موظفين لهذه الغاية حيث يذكر ابن الجوزي أن عاصم بن سليمان أبو عبد الرحمن الأحوال البصري (ت 142هـ/759م) كان قد ولي القضاء في المدائن في خلافة المنصور وكان يحتسب على المكاييل والموازين[10].

([1]) هنتس، المكاييل، ص96.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، 648؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص175.

([3]) ابن قدامة، الخراج، ص366،367.

([4]) هنتس، المكاييل، ص35.

([5]) الطبري، تاريخ، ج7، ص652؛ ابن الأثير، الكامل، ج5، ص178؛ ابن خلدون، العبر، ج3، ص241.

([6]) هنتس، المكاييل، ص30.

([7]) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص25؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص102.

([8]) الماوردي، الأحكام، ص153.

([9]) هنتس، المكاييل، ص66.

([10]) ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص39.

6.5 الأسعار:

لكي ندرك الأهمية الاجتماعية للنظام الاقتصادي في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور ينبغي أن نتعرف على الأسعار السائدة في أسواق العراق خلال فترة الدراسة حيث كانت الأسعار في مختلف العصور تتأثر بالارتفاع والانخفاض تبعا للمؤثرات السياسية من فتن واضطرابات وثورات ثم تتأثر بمدى وفرة الإنتاج وقلته ومقدار قيمة الخراج ثم تتأثر بالكوارث الطبيعية من فيضانات وأوبئة ثم إلى احتكار بعض التجار إلى بعض المواد الغذائية التي كثيرا ما كانت تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وفي عهد الخليفة أبي جعفر المنصور لم ترد إشارات في مصادر الدراسة إلى ارتفاع الأسعار بل ساد الرخاء ورخصت أسعار المواد الغذائية وأدى هذا الرخاء إلى جذب الناس إلى التوجه إلى مدينة بغداد والسكنى فيها: فبلغ ثمن الكبش درهما، والحمل بأربعة دوانق والتمر ستون رطلا بدرهم، والزيت ستة عشر رطلا بدرهم، والسمن ثمانية أرطال بدرهم، ولحم البقر تسعون رطلا بدرهم، والغنم ستون رطلا بدرهم، والعسل عشر أرطال بدرهم والسمن أثنا عشر رطلا بدرهم[1] بدرهم[1] وحمل الدقيق بدرهم ورواية الزيت بأربعة دراهم[2] وسعر الثوب اللين ستون درهما[3] وكان سعر الطومار من القراطيس بدرهم[4].

وكان أبو جعفر المنصور يتابع الأسعار بنفسه في جميع ولايات الدولة العباسية كان يطلب من عمال البريد في كافة المناطق أن يكتبوا له عن أمور الولايات، فكان هؤلاء العمال يكتبون له أيام خلافته في كل يوم بأسعار جميع السلع ومنها سعر القمح والحبوب الأخرى وبسعر كل مأكول فكان ينظر في كتبهم

([1]) ابن الجوزي، مناقب بغداد، ص25؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص348؛ ابن كثير، البداية، ج10، ص102.

([2]) الطبري، تاريخ، ج7، ص611.

([3]) المصدر نفسه، تاريخ، ج8، ص98.

([4]) الجهشياري، الوزراء، ص138.

فإذا رأى الأسعار ارتفعت كتب إلى الوالي والعامل هناك يسأله عن العلة في ذلك، فإذا ورد الجواب بالعلة، تلطف حتى يعود السعر في ذلك إلى حالة[1].

ووصف الجهشياري رخص الأسعار في عهد أبي جعفر ومتابعته لعماله في هذه الأمور بقوله: "ورخصت الأسعار في أيام أبي جعفر، فسولت لأبي أيوب نفسه أن يشتري طعام سواد الكوفة وسواد البصرة، وطمع في الربح، ففعل ذلك، فكتب المنصور عليه كتابا بذلك، وقلده الدواوين وكان يطالبه بالمال وقتا بعد وقت، فتحمل منه الشيء بعد الشيء وتتابع الرخص عليه وأرهقه المنصور بالمطالبة بالمال... وحبسه وحبس أخاه خالدا وبني أخيه... وضغط أبو أيوب بالمطالبة بالمال فمات هو وأخوه في أول سنة أربع وخمسين ومئة"[2] وذكر ابن الجوزي في تعليقه على الأسعار في خلافة أبي جعفر بقوله: "ورخصت الأسعار"[3].

ويتضح مما سبق أن الخليفة أبي جعفر المنصور قد اتخذ إجراءات كان من شأنها الحد من ارتفاع الأسعار ومنها متابعته في مراقبة الأسعار في مختلف الولايات ومعالجة أي سبب قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار لمراعاة مصلحة الرعية، ومنع رجال الدولة من الأضرار بالمصلحة العامة فعزل وزيرة أبا أيوب المورياني لأنه كان يشتري الطعام ويبيعه من أجل الربح ثم أتبع المنصور إجراءات أخرى كان لها الدور الأكبر في منع ارتفاع الأسعار منها اهتمامه الكبير في الزراعة عن طريق حفر الترع والمصارف وإقامة الجسور والقناطر وغيرها من المشاريع الأخرى التي أدت إلى زيادة الإنتاج وكثرة موارد الخراج ثم اهتمامه بالتجارة والصناعة ونشر الأمن والاستقرار مما ساعد ذلك كله على توفر الأموال فعم الرخاء ورخصت الأسعار.

وأدى رخص الأسعار إلى مطالبة المزارعين بنظام المقاسمة في عهد أبي جعفر المنصور، فكان تدخل الدولة وعلى رأسها الخليفة في الأسعار من الصور الرئيسية لتطبيق السياسية الاقتصادية الحكيمة في عهد الخليفة المنصور بهدف

---

(1) الطبري، تاريخ، ج8، ص96؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج8، ص341،342.

(2) الجهشياري، الوزراء، ص117،121.

(3) ابن الجوزي، المنتظم، ج7، ص348.

تحقيق الثبات في مستوى المعيشة للمواطنين فـــي الظـــروف الطارئـــة. فخلــف المنصور كثيرا من الوصايا المالية والإدارية والتي تشكل في مضامينها النظـــرة الاقتصادية المتكاملة للدولة.

الخاتمة:

تناولت الدراسة الأحوال الاقتصادية وتطورها في الدولة العباسة في العراق خلال عهد الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور فتبين أن الخليفة المنصور تولى حكم دولة تعاني من ضعف البنيان الاقتصادي، فأخذ يسعى لجمع المال لمواجهة العجز المالي في ميزانية الدولة الذي ورثته الدولة عن الدولة الأموية نتيجة الاضطرابات والحروب والفتن المتوالية فوجه الخليفة المنصور عنايته بالزراعة والصناعة والتجارة وتطبيق سياسة مالية تقوم على الاقتصاد في الإنفاق لزيادة الإنتاج لرفع موارد الدخل لميزانية الدولة.

وكان التعرف على شخصية الخليفة المنصور ضرورة ملحة للدراسة لما لها من أثر كبير على الأوضاع الاقتصادية، فكانت سياسته تتسم بالشدة والحزم تجاه أعداء الدولة وخصومه السياسيين لتثبيت أركان الدولة العباسية فكان من عظماء الملوك وعلمائهم وعقلائهم. وكان محقاً في إتباع هذه السياسة حفاظاً على هيبة الدولة ونشر الأمن والاستقرار الذي يؤدي إلى انتعاش الحياة الاقتصادية في الدولة، فاتبع سياسة الشدة والحزم تجاه عمه عبدالله بن علي الذي خرج عن طاعته، وكذلك تجاه أبناء عمومته آل الحسن الذين قبض عليهم وحملهم إلى العراق وقتل عدداً كبيراً منهم، والقضاء على حركة محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم، وقتله لأبي مسلم الخراساني، والقضاء على الحركات الفارسية. وتعامل في معالجة خصومه السياسيين بضرب أحدهم بالآخر للتخلص من أحدهما ويتفرغ للآخر.

وجه الخليفة المنصور عنايته نحو الزراعة باهتمامه بحفر الأنهار والقنوات والمصارف وإقامة الجسور والقناطر، فكانت الأراضي الواقعة بين نهري دجلة والفرات من أخصب البقاع في دولته، وأشرف بنفسه على متابعة إدارتها فعمل على تحسين هذه المنطقة وتنمية مواردها بشكل خاص فكثرت المزارع والبساتين وأصبحت منطقة السواد منطقة شاسعة.

كشفت الدراسة على أن الخليفة المنصور كان أول من قام بإصلاح نظام الضرائب على الأراضي في السواد فعدل نظام الخراج إلى المقاسمة وهو أن يدفع

المزارع جزءاً معيناً من محصوله، ثم منع تحويل الأراضي الخراجية إلى أراضي عشرية.

وفي المجال الصناعي فقد كان لاهتمام الخليفة المنصور أهميته في زيادة موارد الدولة فقد عرفت العراق مختلف الصناعات التي ساعدت على نشؤ الحرف والصناعات، ثم أدى ازدهار الزراعة ووفرة الإنتاج لظهور صناعات متعددة سواء كانت للاستهلاك المحلي أو للتصدير، ثم كانت التجارة عاملاً مساعداً لازدهار الصناعة أيضاً.

أدى اهتمام الخليفة المنصور بالمجال العسكري وتسليح الجيش إلى ظهور صناعات الأسلحة المختلفة في عهده فهو أول من مشى بين يديه السيوف المصلتة والقسي والنشاب، وهو أول من لعب بالصولجان في الإسلام، وأول من اتخذ وسيلة الخيش لتبريد البيوت في أيام الصيف. وكانت صناعة النسيج من أهم الصناعات في عهده وكان يشجع على العمل بها.

وازدهرت التجارة في عهد المنصور خاصة بعد تأسيسه لمدينة بغداد على ضفاف نهر دجلة مما أدى إلى تقدم التجارة والملاحة في الخليج العربي، وأصبحت مدينة بغداد مركزاً مهماً للتجارة الخارجية الصادرة والواردة عبر الخليج العربي للهند والي الصين وشرق إفريقيا. فكانت التجارة من أهم الموارد الاقتصادية، ولهذا فإن اختيار موقع مدينة بغداد من قبل المنصور كان عاملاً مهماً في تقدم التجارة في العراق والخليج العربي، وربط العراق بعلاقات تجارية مع مختلف دول العالم.

وكانت سياسة الخليفة المنصور المالية تعتمد على الاقتصاد في النفقات والإشراف الإداري والمالي على جميع النفقات للمحافظة على أموال الدولة، فعمل في بداية خلافته على أن تبقى ميزانية الدولة متوازنة والحفاظ على وجود فائض مالي لمواجهة الحركات التي تواجهها الدولة في سبيل المحافظة على هيبة الدولة ونشر الأمن والاستقرار فكانت نظرته للمال من أجل المحافظة على سلطة الدولة، فقال: "لا سلطان إلا بالرجال ولا رجال إلا بالمال"، فحرص لذلك على عدم التبذير والإسراف.

كانت حياة الخليفة المنصور بعيدة عن الترف واللهو، فكان مهتماً بالأحوال المعيشية للرعية فكان شغله الشاغل في صدر نهاره الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنظر في الخراج والنفقات ومتابعة أخبار الولايات بمختلف أنحاء الدولة العباسية وذلك من خلال عمال البريد الذين كانوا يكتبون له في كل يوم عن إجراءات الولاة والقضاة وأخبار الأسعار فينظر فيها ويعالج المشاكل، فكان لا يترك الفرصة للولاة من تثبيت أقدامهم في الولايات خوفاً بأن تحدثهم أنفسهم بالاستقلال بالولايات، فكان دائم التغيير له مع إتباعه سياسة الحزم والشدة في محاسبتهم، ولا يتوانى عن عزل أي منهم إذا تبين فساد إدارة بعضهم وابتعادهم عن مراعاة المصلحة العامة للدولة فعزل عمه صالح بن علي عن الولاية لكثرة مواليه.

كان الخليفة المنصور يتابع الأمور المالية بنفسه حيث أشرف على نفقات مدينة بغداد حتى في أدق التفاصيل وحاسب العمال محاسبة دقيق فأطلق عليه أبو الدوانيق لشدته في المحاسبة، ووصفه بعض المؤرخون بالبخل والحقيقة أنه كان غير ذلك بل كان حريصاً كل الحرص على أموال الدولة، وكان يجود بالأموال إذا دعت الضرورة لذلك، ومن الأمثلة على سخائة وكرمه أنه كان يجود على أهل الحجاز في أوقات الحج. ففي إحدى السنوات التي حج بها إلى البيت الحرام منح الأموال والعطايا الكثيرة فأطلق أهل الحجاز على هذا العام "عام الخصب". ثم إنه أعطى أبناء عمومته في يوم واحد عشرة آلاف ألف درهم. كما أنفق الكثير من الأموال على بناء المدن منها مدينة بغداد والرافقة والرصافة وغيرها. وأنفق الأموال في القضاء على الحركات والفتن، ومع كل هذا كانت تركة المنصور كبيرة جداً في تلك الفترة فقدرت بحوالي أربعة عشر مليون دينار وستمائة مليون درهم، ولم يكن مبدأ المنصور في جمع المال حباً بالمال بل لمعرفته بأهمية المال في تثبيت أركان الدولة واستمرارها من بعده.

وبالرغم من تعدد النفقات في خلافة المنصور على مختلف النواحي العسكرية والعمرانية وإقامة المشاريع المختلفة فقد تحقق في عهده الرخاء الاقتصادي للرعية التي تدل عليه رخص الأسعار خاصة بعد بناء مدينة بغداد

وإقامة العديد من الإصلاحات الاقتصادية فكان سعر الكبش بدرهم، والتمر ستين رطلاً بدرهم، والزيت ستة عشر رطلاً بدرهم، فتحقق الثبات في المستوى المعيشي للمواطنين نتيجة متابعة الدولة في خلافة المنصور لمراقبة الأسعار في مختلف المناطق.

ترك أبو جعفر المنصور كثيراً من الوصايا المالية لولي عهده المهدي التي شكلت النظرية الاقتصادية للدولة وكانت تقوم على سياسة عدم التبذير والاقتصاد في الإنفاق والمحافظة على توفر المال الاحتياطي لصرفه على النوائب الاضطرارية للمحافظة على هيبة الدولة واستمرارها فورث من بعده الخليفة المهدي دولة قوية موحدة البنيان في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فقلما ورث ولي عهد مثل هذا، وقلما ترك خليفة وراءه دولة كهذه.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في إعطاء الموضوع العناية اللازمة، كما أسأله جل وعلا أن يلهمنا السداد والصواب.

المراجع

أ. المراجع العربية:

ابن الأبار، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي (ت 658هـ/1260م)، 1985م، **الحلة السيراء**، 2ج، تحقيق حسين مؤنس، ط2، دار المعارف، القاهرة.

ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن بن محمد الجزري الشيباني (ت 630هـ/1233م)، 2002م، **الكامل في التاريخ**، 11ج، تحقيق محمد يوسف الدقاق، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأربلي، عبد الرحمن بن سنبط (ت717هـ/1315م)، (د.ت)، **خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك**، وقف على طبعه وتصحيحه مكي السيد جاسم، مكتبة المثنى، بغداد.

الأزدي، أبو زكريا يزيد بن محمد (ت 334هـ/945م)، 2006م، **تاريخ الموصل**، 2ج، تحقيق أحمد عبدالله محمود، دار الكتب العلمية، بيروت.

الإصطخري، ابن إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الكرخي (ت النصف الأول من ق4هـ/10م)، 1991م، **المسالك والممالك**، تحقيق: محمد جابر عبدالعال ومحمد شقيق غربال، دار القلم، (د.م).

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد (ت 356هـ/967م)، 1983م، **الأغاني**، 25 ج، تحقيق نخبة من الأدباء، ط6، الدار التونسية للنشر، تونس.

ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي (ت 668هـ/1270م)، (د.ت)، **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، تحقيق نزار رضا، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.

الأطرقجي، رمزية محمد ، 1975م، **بناء بغداد في عهد أبي جعفر المنصور**، مطبعة النعمان، بغداد.

ابن أعثم، أبو محمد الكوفي(ت 314هـ/926م)، (د.ت)، **الفتوح**، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

الأعظمي، عواد، وحمدان الكبيسي، 1988م، **دراسات في تاريخ الاقتصاد العربي الإسلامي**، مطبعة التعليم العالي، بغداد.

الأعظمي، عواد، 1985م، "**الزراعة 15-656هـ/636-1258م**"، **حضارة العراق**، تأليف نخبة من الباحثين العراقيين، بغداد، ص231-276.

البتاتوني، علي محمد، 1992م، "**الإصلاحات الاقتصادية والإدارية في عهد أبي جعفر المنصور**"، **مجلة المؤرخ المصري**، القاهرة، عدد8، ص83-112.

بيلياف، ي. أ. ، 1973م، "**الحالة الاقتصادية في عهد الخلافة العباسية**"، ترجمة جليل كمال الدين، **مجلة المورد**، عدد3، العراق، ص34-41.

الباشا، حسن، 1978م، **الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار**، دار النهضة العربية، القاهرة.

البسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت 277هـ/890م)، 1982م، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن بطوطة، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن إبراهيم الطنجي (ت 779هـ/1377م)، (د.ت)، **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، 2ج، دار الشرق العربي، بيروت.

البكري، أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز الأندلسي(ت 487هـ/1094م)، (د.ت)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، 3ج، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ/892م)، 1996م، **أنساب الأشراف**، تحقيق سهيل زكار وآخرون، دار الفكر، بيروت.

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت 279هـ/892م)، (د.ت)، **فتوح البلدان**، مراجعة رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت.

التطيلي، بنيامين بن بونة التطيلي(ت 569هـ/1173م)، 1954م، **رحلة بنيامين**، ترجمة: عزرا حداد، المدرسة الوطنية، بغداد.

التكريتي، سلمان، 1988م، **بغداد مدينة السلام وغزو المغول**، مكتبة الشرق الحديثة، بغداد.

التنوخي، القاضي أبي علي المحسن بن علـــي (ت 384هـــــ/994م)، 1973م، **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، 8ج، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـــ/869م)، (د.ت)، **البيان والتبيين**، 4 ج، تحقيق عبدالسلام هارون، ط4، مكتبة الجاحظ، بيروت.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـــ/869م)، (د.ت)، **التاج في أخلاق الملوك**، تحقيق عمر الطباع، دار الأرقم بن الأرقم، بيروت.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحـــر (ت 255هـــــ/869م)، 1932م، **التبصـــر بالتجارة**، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق.

ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد (ت 614هـــ/1217م)، 1986م، **رحلة ابن جبير**، ط2، دار مكتبة الهلال، بيروت.

الجمحي، محمد بن سلام (ت 231هـــ/846م)، (د.ت)، **طبقات فحول الشـــعراء**، 2ج، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

الجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس (ت331 هـــ/943م)، 1980م، **الوزراء والكتاب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ط2، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

جودة، جمال محمد، 1979م، **العرب والأرض في العـــراق**، الشـــركة العربيـــة للطباعة والنشر، عمان.

ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي (ت597 هـــ/1200م)، 1342هـــ، **مناقب بغداد**، تحقيق: محمد البغدادي، مطبعة دار السلام، بغداد.

ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي (ت597 هـــ/1200م)، 1992م، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، 18ج، تحقيق محمد عبـــدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

الجومرد، عبدالجبار، د.ت، **داهية العرب أبو جعفـــر المنصـــور**، دار الطليعـــة، بيروت.

ابن حبيب، أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي(245هـ/860م)، (د.ت)، **المحبر**، تحقيق إيلزه ليختن ستيتر، دار الآفاق الحديثة، بيروت.

حتي، فيليب، 1986م، **تاريخ العرب**، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ط7، بيروت.

ابن أبي حديد، أبو حامد عز الدين عبدالحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين (655هـ/1257م)، 1983م، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق لجنة إحياء الذخائر، دار مكتبة الحياة، بيروت.

حسن، حسن إبراهيم، 1965م، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، 4ج، ط7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

حسين، فالح، 1978م، **الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي**، دار الشعب، عمان.

الحميري، محمد بن عبدالمنعم (ت 723 أو727هـ/1323أو 1326م)، 1980م، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، ط2، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت.

ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي (ت بعد 367هـ/977م)، 1928م، **صورة الأرض**، طبع في مدينة ليدن.

الخازن، وليم، 1992م، **الحضارة العباسية**، ط2، دار المشرق، بيروت.

ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيدالله (ت 300هـ/913م)، 1988م، **المسالك والممالك**، تحقيق: محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الخطيب البغدادي، الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي(ت 463هـ/1071م)، (د.ت)، **تاريخ بغداد**، 14ج، دار الكتاب العربي، بيروت.

خفاجي، محمد توفيق، 1966م، **تطور النظم الإدارية والمالية في بلاد العراق والفرس**، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، القاهرة.

ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (ت808هـ/1406م)، 1992م، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، 8ج، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681هـ/1283م)، 1998م، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 4ج، تقديم: عبدالرحمن المرعشلي، عناية مكتب التحقيق ورياض عبدالله عبدالهادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

خليفة بن خياط ، أبو عمرو خليفة بن خياط بن أبي هبيرة الليثي العصفري(ت 240هـ/854م)، 1995م، **تاريخ خليفة بن خياط**، تحقيق مصطفى نجيب فواز وحكمت كشلي فواز، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن دحية ، عمر بن الحسن بن علي الكلبي(ت 633هـ/1235م)، 2001م، **النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس**، تحقيق مديحة الشرقاوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

الدوري، عبدالعزيز، 1974م، **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري**، ط2، دار المشرق، بيروت.

الدوري، عبدالعزيز، 2006م، **العصر العباسي الأول**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الدوري، عبدالعزيز، 1974م، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

الدوري، عبدالعزيز، 1970م، "نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية"، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ص3-24.

الدوري، عبدالعزيز، 1959م، "نشوء الأصناف والحرف في الإسلام"، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، العدد الأول، ص134-156.

الديار بكري ، حسين بن محمد بن الحسن (ت 966هـ/1559م)، (د.ت)، **تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس**، 2 ج، دار صادر، بيروت.

ديل، شارل ، (د.ت)، **البندقية جمهورية ارستقراطية**، ترجمة أحمد عزت عبدالكريم وتوفيق إسكندر، دار المعارف، القاهرة.الدينوري ، أحمد بن داود (ت 282هـ/895م)، (د.ت)، **الأخبار الطوال**، تحقيق عبدالمنعم عامر وجمال الدين الشيال، مكتبة المثنى، بغداد.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد عثمان،(ت 748هـ/1416م)، 1991م، **تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام**، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت ، حوادث (141-160هـ).

الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد عثمان، (ت 748هـ/1416م) 1982م، **سير أعلام النبلاء**، 24ج، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الراوي، ثابت إسماعيل، (د.ت)، **العراق في العصر الأموي**، مكتبة الأندلس، بغداد.

ابن رستة، أبو علي أحمد بن محمد (ت 290هـ/903م)، 1988م، **الأعلاق النفيسة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

رستم، عبدالسلام، 1965م، **أبو جعفر المنصور الخليفة العباسي**، دار المعارف، القاهرة.

الرفيعي، عبدالأمير، (د.ت)، **العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية**، 2ج، العراق.

الريس، محمد ضياء الدين ، 1985م، **الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية**، ط5، دار التراث، القاهرة.

الزركلي، خير الدين، 1989م، **الأعلام**، ط8، دار العلم للملايين، بيروت.

زيدان، جرجي، (د.ت) **تاريخ التمدن الإسلامي**، 4ج، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

السامرائي، حسام الدين، 1989م، "تطور ملكية الأرض في العصور العباسية"، **بحث في كتاب الإدارة المالية في الإسلام**، المجمع العلمي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، ص475-559.

السامرائي، حسام الدين، 1971م، **المؤسسات الإدارية في الدولة العباسـية**، دار الفكر العربي، بيروت.

السرخسي، شمس الدين (ت 483هـ/1090م)، 1989م، **المبسـوط**، 2ج، دار المعرفة، بيروت.

سعد، فهمي عبدالرزاق، 1983م، **العامة في بغداد في القرنين الثالـث والرابـع الهجريين**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيـع الهاشـمي البصـري (ت 230هـ/844م)، 1990م، **الطبقات الكبرى**، 9ج، تحقيق محمد عبدالقادر عطـا، دار الكتـب العلمية، بيروت.

ابن سلام، أبو عبيد القاسم (ت 223هـ/837م)، 1986م، **الأموال**، تحقيق محمـد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت.

سهراب بن سيرافيون (ت 334هـ/954م)، 1929م، **عجائب الأقـاليم السـبعة**، صححه هانس فون ثريك، مطبعة آدولف هولرهوزن، فينا.

السيوطي، جلال الـدين عبـدالرحمن (ت 911هـ/ 1505م)، (د.ت)، **تـاريخ الخلفاء**، تحقيق قاسم الرفاعي ومحمد العثماني، دار الأرقم بن الأرقـم ودار القلم، بيروت.

الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد (ت 388هـ/998م)، د.ت، **الـديارات**، دار الرائد العربي، بيروت.

شيخ الربوة، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي طالب الأنصـاري الصـوفي الدمشقي (ت 727هـ/1327م)، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت).

الصابي، أبو الحسن الهلال بن المحسن (ت 448هـ/1056م)، 1958م، **تحفـة الأمراء في تاريخ الوزراء**، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764هـ/1362م)، 1991م، **الوافي بالوفيات،** 10ج، باعتناء دوروتيا كرافولكسي،ط2، دار فرانز شتيانز، أشتوتفارت.

الضلاعين، مروان، 2006م، **التجارة في بغداد في العصر العباسي الأول**، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية،.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/923م)، (د.ت)، **تاريخ الرسل والملوك**، 10ج، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت.

ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبا (ت 709هـ/1309م)، (د.ت)، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، دار صادر، بيروت.

العاني، حسن فاضل، 1981م، **سياسة المنصور أبي جعفر الداخلية والخارجية**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد.

عبدالحسين علي أحمد، 1989م، **بيت المال في بغداد خلال العصر العباسي الأول**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة.

ابن عبدربه، أحمد بن محمد (ت 328هـ/939م)، 1989م، **العقد الفريد**،7 ج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي(ت571 هـ/1175م)، 1987م، **تاريخ مدينة دمشق**، ج1، تحقيق: عبدالقادر بدران وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

العسكري، سليمان بن إبراهيم، 1972م، **التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي**، مطبعة المدني، القاهرة.

علي، سيد أمير ، 1981م، **مختصر تاريخ العرب**، نقله إلى العربية: عفيف البعلبكي، ط4، دار العلم للملايين، بيروت.

العلي، صالح أحمد ، 1988م، "**نمو المدن وتوزيعها في العراق في العهود الإسلامية**"، **بحث في المدينة والحياة المدنية**، 2ج، بغداد، ص5-22.

ابن العماد، أبو الفلاح عبدالحي الحنبلي(ت 1089هـ/1679م)، (د.ت)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

عواد، ميخائيل ، 1986م، **صور مشرقة من حضارة بغداد في العصر العباسي**، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.الغزالي، أبو حامد محمد بن محمود (ت 505هـ/1111م)، 1992م، **إحياء علوم الدين**، 6ج، دار قتيبة، بيروت.

ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد الهمذاني (ت 290هـ/902م)، 1988م، **مختصر كتاب البلدان**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

فوزي، فاروق عمر، 1970م ، **طبيعة الدعوة العباسية**، دار الإرشاد، بيروت.

فوزي، فاروق عمر، 1985م، "**واردات الدولة ونفقاتها**"، **حضارة العراق**، بغداد ، ص362-402.

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ/1414م)، (د.ت)، **القاموس المحيط**، دار المعرفة، بيروت.

الفيل، محمد رشيد، 1963م، "**الحالة الاقتصادية لمدينة بغداد أثناء الحكم الألخاني**"، **مجلة كلية الآداب**، بغداد، العدد السادس، ص293-330.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 282هـ/895م)، 1998م، **عيون الأخبار**، 4 ج، تحقيق يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 282هـ/895م)، 1987م، **المعارف**، دار الكتب العلمية، بيروت.

قدامة بن جعفر (ت 328هـ/940م)، (د.ت)، **الخراج وصناعة الكتابة**، تحقيق محمد حسين الزيدي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت 682هـ/1283م)، د.ت، **آثار البلاد وأخبار العباد**، دار صادر، بيروت.

القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م)، 1987م، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، 14ج، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821هـ/1418م)، 1980م، **مآثر الإنافة في معالم الخلافة**، 3ج، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، دار عالم الكتب، بيروت.

كاهن، كلود، 1972م، **تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الإمبراطورية العثمانية**، نقله إلى العربية بدر الدين قاسم، بيروت.

الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، 1979م، **أسواق بغداد حتى بداية العصر البويهي**، دار الحرية، بغداد.

الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، 1985م، "**التجارة الداخلية والخارجية**"، **بحث في حضارة العراق**، بغداد، ص305-362.

الكبيسي، حمدان عبدالمجيد، 1985م، "**الصناعة**"، **بحث في حضارة العراق**، ج5، بغداد، ص276-304.

الكتبي، محمد بن شاكر (ت 764هـ/1363م)، د.ت، **فوات الوفيات**، 5ج، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

ابن كثير، أبو الفداء الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي(ت 774هـ/1373م)، 1987م، **البداية والنهاية**، 14ج، تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرون، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.

الكساسبة، حسين فلاح، 1993م، **المؤسسات الإدارية في مركز الخلافة العباسية (الدواوين)**، منشورات جامعة مؤتة، المطبعة الوطنية، عمان.

الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب (ت353هـ/962م)، 2002م، **الولاة والقضاة** ، تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت.

لسترنج، كي، 1985م، **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة: بشير فرنسيس، وكوركيس عواد، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ماسينيون، **مادة** "**صنف**"، **دائرة المعارف الإسلامية**، ترجمة أحمد الشنتاوي وآخرون، ج14.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت 450هـ/1058م)، **الأحكام السلطانية**، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت 450هـ/1058م)، 1986م، **نصيحة الملوك**، تحقيق محمد جاسم الحديثي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت 346هـ/957م)، 1981م، **التنبيه والأشراف**، مكتبة الهلال، بيروت.

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت 346هـ/957م)، 1989م، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، 4 ج، تحقيق قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم، بيروت.

المقدسي، أبو زيد أحمد بن سهل البلخي (ت 355هـ/966م)، (د.ت)، **البدء والتاريخ**، 6 ج، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

المقدسي، محمد بن أحمد البشاري (ت 380هـ/990م)، 1991م، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م)، 1967م، **النقود الإسلامية**، تحقيق محمد السيد علي بحر العلوم، ط5، المكتبة الحيدرية، النجف.

ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم (ت 711هـ/1311م)، 2002م، **لسان العرب**، تحقيق: عامر أحمد حيدر ومراجعة: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

مؤلف مجهول، 1981م، **أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها والحروب الواقعة بينهم**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، والكتاب المصري، القاهرة ودار الكتاب اللبناني، بيروت.

مؤلف مجهول، 1997م، **الإمامة والسياسة**، 2ج، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت.

مؤلف مجهول، (د.ت)، **العيون والحدائق في أخبار الحقائق**، مكتبة المثنى، بغداد.

ابن النديم، محمد بن إسحاق(ت 385هـ/995م)، 1985م، **الفهرست**، تحقيق ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة.

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب (ت 733هـ/1333م)، (د.ت)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، 26ج، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر، ومطابع كوستانوماس، القاهرة.

ابن هشام، أبو محمد عبدالملك بن هشام الحميري(ت 213هـــ/828م)، 2000م، **السيرة النبوية**، 4ج، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

هنتس، فالتر، (د.ت)، **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ط2، منشورات الجامعة الأردنية، عمان.

ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر (ت 749هـ/1348م)، 1969م، **تاريخ ابن الوردي**، 2 ج، ط2، المطبعة الحيدرية، النجف.

وكيع، محمد بن خلف بن حيان (ت 306هـ/1918م)، (د.ت)، **أخبار القضاة**، 3ج، عالم الكتب، بيروت.

ياقوت الحموي، ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي(ت 626هـ/1228م)، 1993م، **معجم الأدباء**، تحقيق إحسان عباس، دار العرب الإسلامي، بيروت.

ياقوت الحموي، ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي(ت 626هـ/1228م)، (د.ت)، **معجم البلدان**، 5ج، تحقيق فريد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت.

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح(ت284هـ/798م)، 2002م، **البلدان**، تحقيق محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح(ت284هـ/798م)، (د.ت)، **تاريخ اليعقوبي**، 2 ج، دار صادر، بيروت.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري(ت 183هـ/798م)، 2009م، **كتاب الخراج**، تحقيق محمد المناصير، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

ب. المراجع الأجنبية:

Sourel, D., 1985 **“The ‘Abbasid Caliphate”, The Cambridge History of Islam,** V1A, Ed, by P. M. Holt and others, Cambridge University press, London.

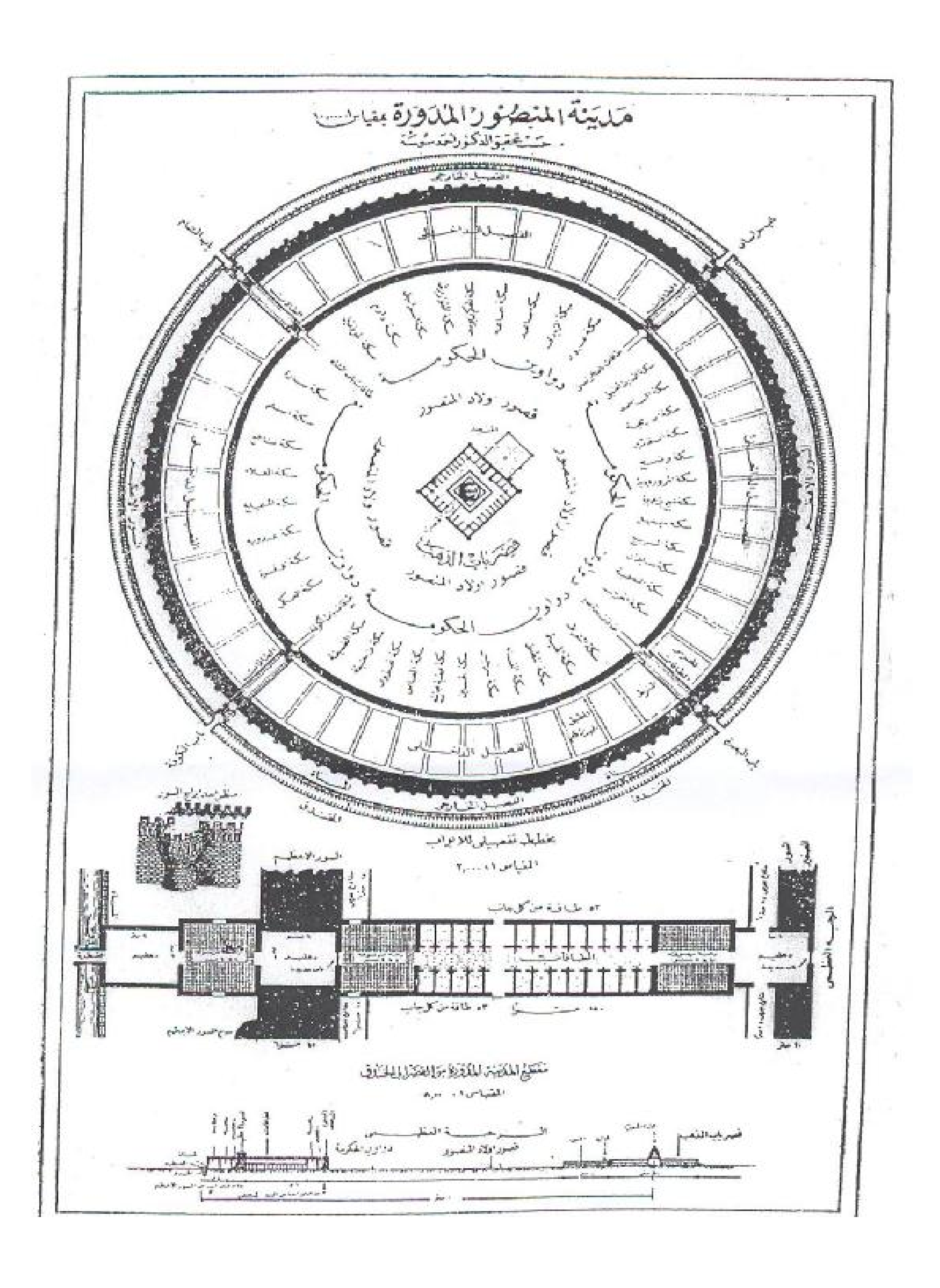
Brockelman,Carl, 1982, **History of Islamic peoples,** Routledge & Kegan ptil, London.

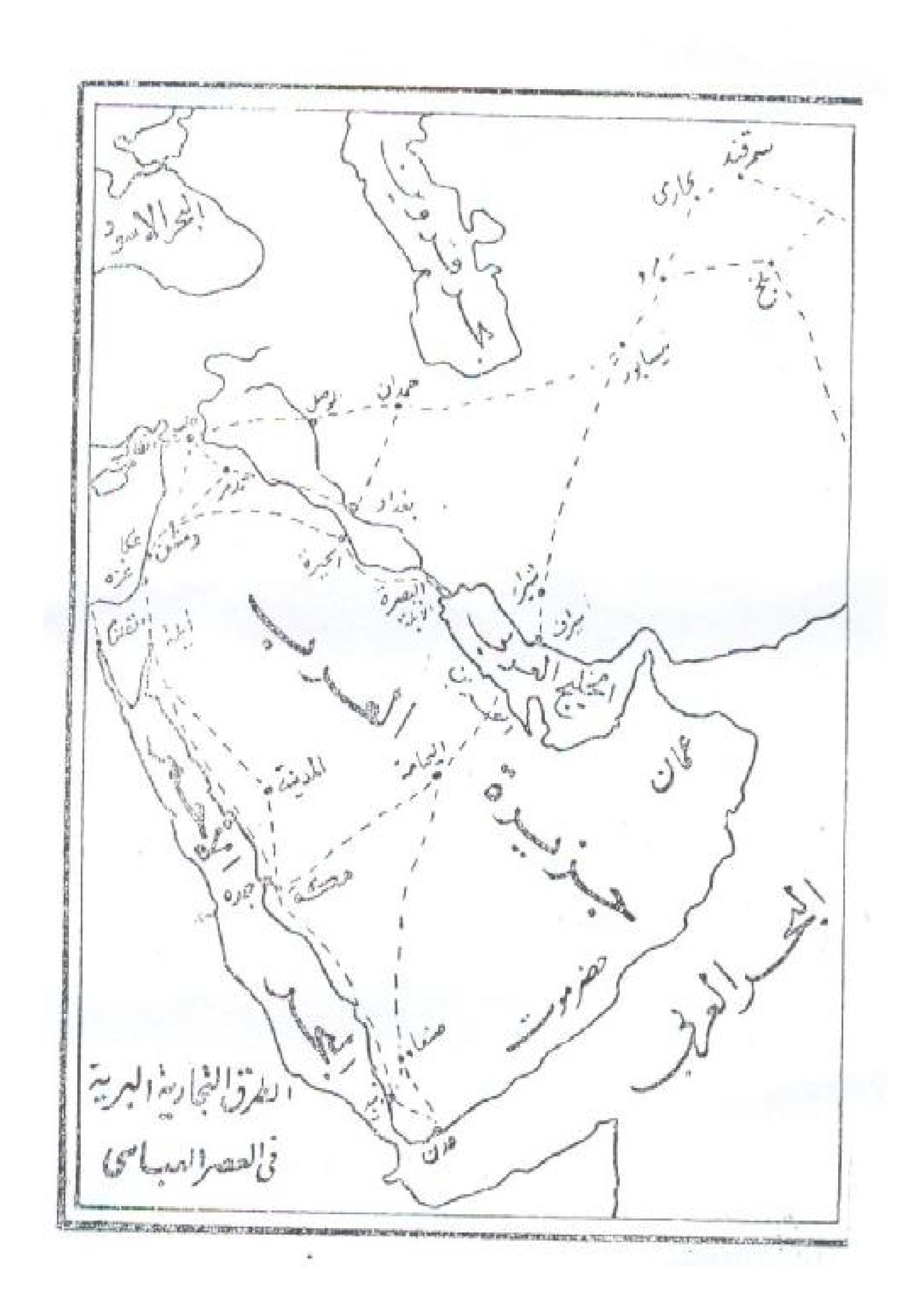
Massignon, 1987, Louis, “**Sinf**”, Encyclopaedia of Islam, First ed., E. J. Brill, Leiden.

Marcais, G., 1991, “**al- Mansur**”, Encyclopaedia of Islam, new edition , E. J. Brill, Leiden.

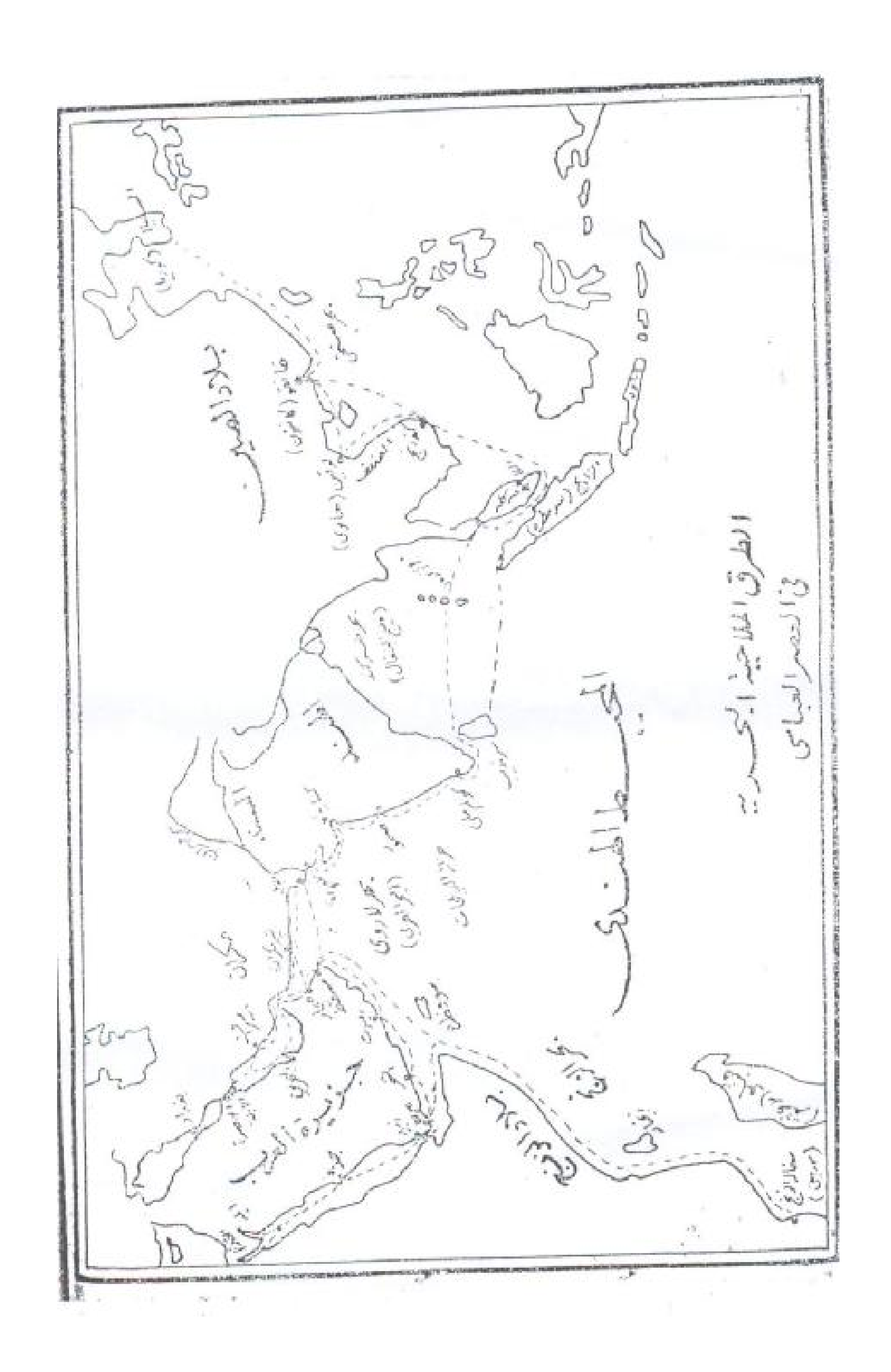
Muir, William, 1984, **The caliphate: Its rise, decline, and fall,** Darf Publishers LTD, London.

الملاحق:

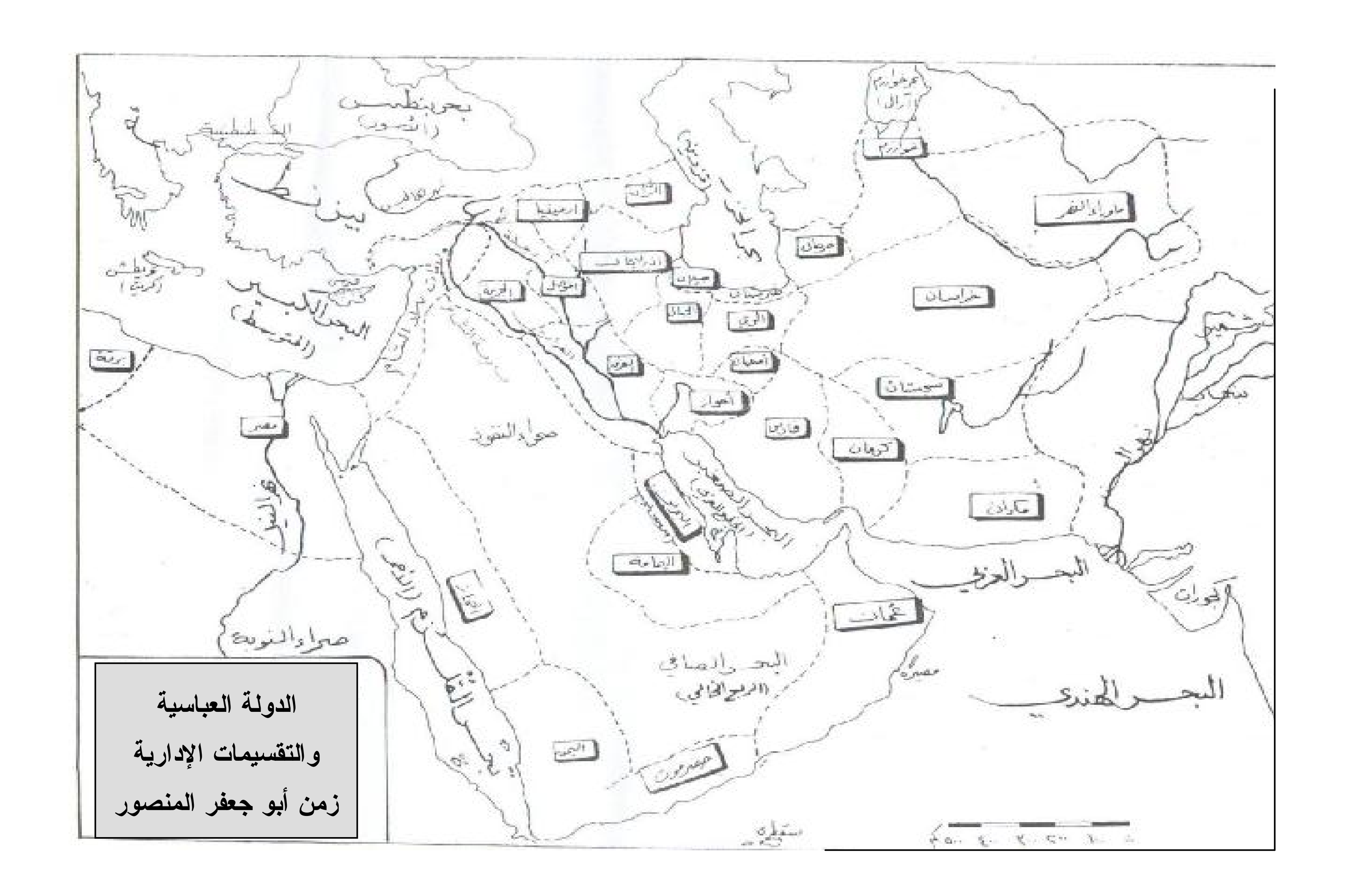


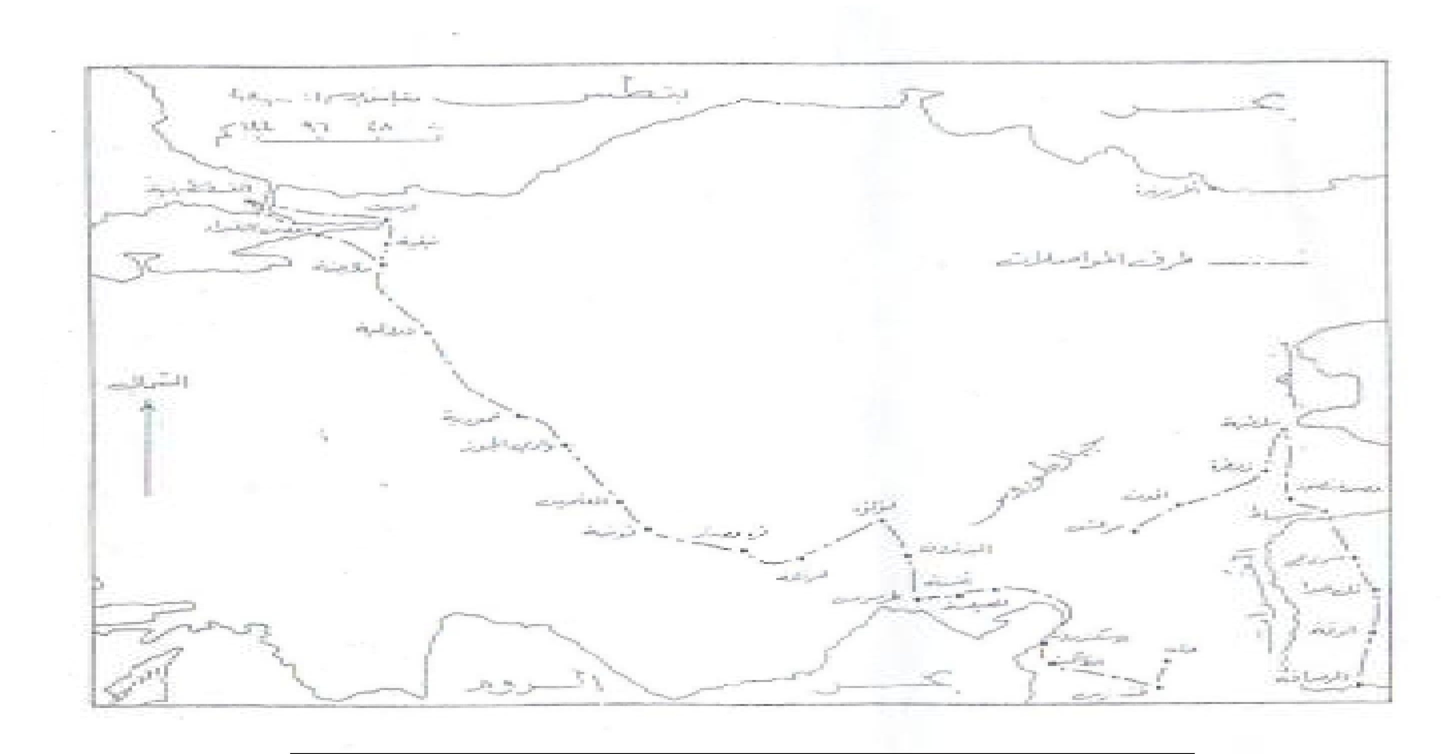


الطرق التجارية البرية
في العصر العباسي
البحر الأسود
سمرقند
بخارى
مرو
بلخ
نيسابور
همدان
الموصل
بغداد
الحيرة
البصرة
دمشق
غزة
الخليج العربي
عمان
جزيرة العرب
المدينة
اليمامة
مكة
جدة
صنعاء
عدن
حضرموت
البحر العربي

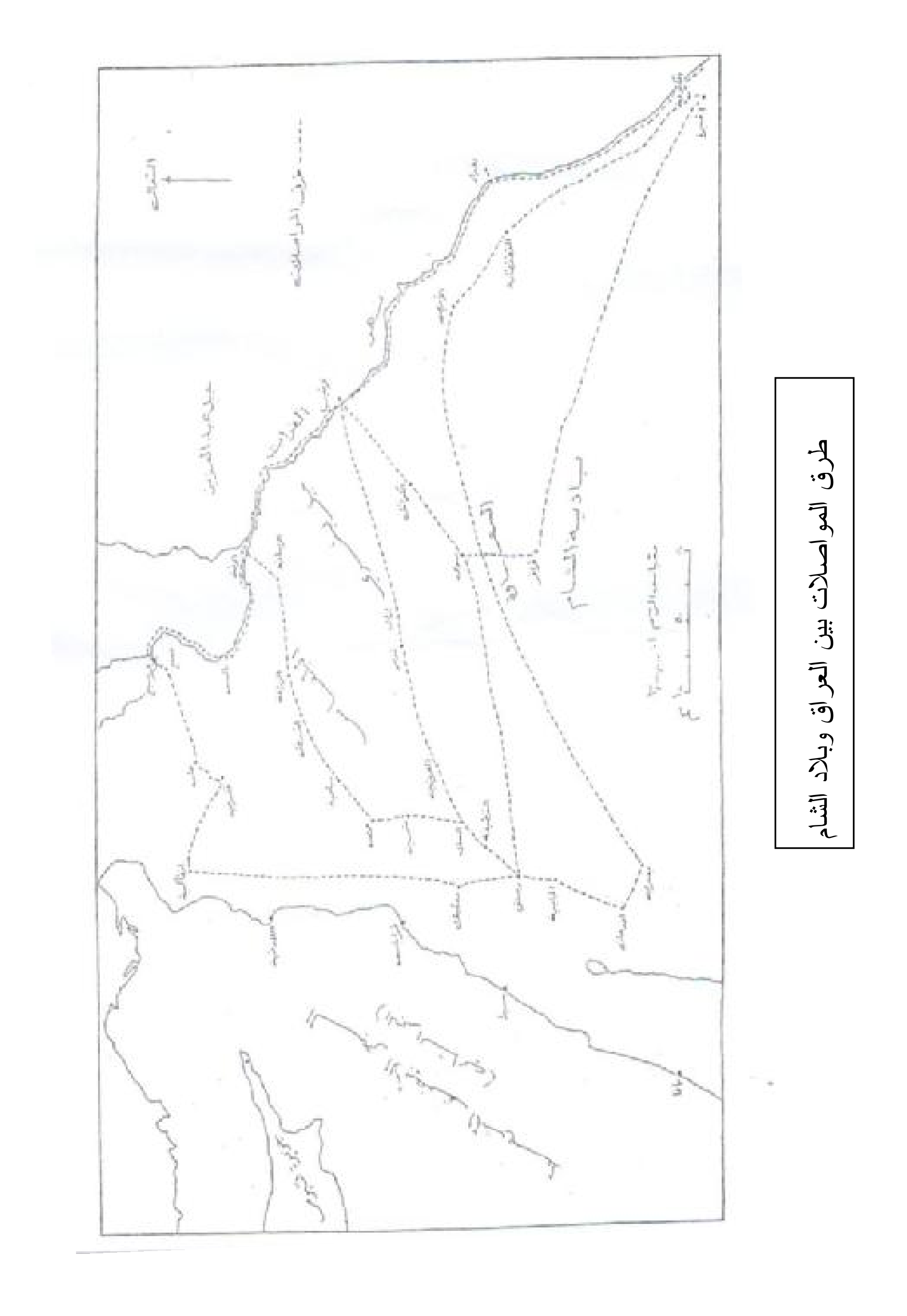


الطرق الملاحية البحرية
في العصر العباسي
بلاد الصين
جزيرة العرب
المحيط الهندي


الدولة العباسية
والتقسيمات الإدارية
زمن أبو جعفر المنصور
ما وراء النهر
خراسان
سجستان
كرمان
مكران
عمان
مصر
حضرموت
اليمامة
البحر العربي
البحر الهندي



طرق المواصلات بين العراق وبلاد الروم وكذلك بين بلاد الشام ومدن الثغور



طرق المواصلات بين العراق وبلاد الشام

الاسم: طلال مسلم حمود المجالي
كلية العلوم الاجتماعية
التخصص: دكتوراة التاريخ الإسلامي
2009م
الكرك- القصر ص. ب. (28)
هاتف أرضي رقم (2315044)
هاتف نقال رقم (0795866554)